اعداد مكتبة الروضة الحيدرية

المكتبة الرقمية

الرسائل الجامعية

جامعة الكوفة .كلية الآداب

قسم اللغة العربية

جهود الباحثين العراقيين في تيسير النحو من (1950ـ2000م) دراسة وتقويم

رسالة قدمها إلى

مجلس كلية الآداب في جامعة الكوفة

محمد ياسين عليوي الشكري

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

بإشراف

أ.د. عبد الكاظم محسن الياسري

1428هـ 2007م

بسم الله الرحمن الرحيم

(قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَـذَا الْقُرْآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا)

صدق الله العلي العظيم

سورة الإسراء،الآية 88

أشهد أنّ اعداد هذه الرسالة قد جرى بإشرافي، بمراحلها كافة، وأرشحها للمناقشة.

الامضاء:
الاسم:أ.د. عبد الكاظم محسن كاظم الياسري
التاريخ: / /2007

بناء على ترشيح المشرف العلمي،وتقرير الخبير العلمي،أرشح الرسالة للمناقشة.

الامضاء:
رئيس قسم اللغة العربية:أ.م.د.خليل عبد السادة ابراهيم
التاريخ: / /2007

إقرار لجنة المناقشة

استناداً إلى محضر مجلس الكلية المرقم( ) المنعقد في 11/5 /2007 بشأن تشكيل لجنة لمناقشة الرسالة الموسومة بـ (جهود الباحثين العراقيين في تيسير النحو من 1950-2000م دراسة وتقويم) للطالب(محمد ياسين عليوي الشكري) نقرّ نحن رئيس وأعضاء لجنة المناقشة أننا اطلعنا على الرسالة،وناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها،بتاريخ12/31 /2007م،ووجدناها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، بتقدير ( ).

الامضاء:
الاسم:أ.م.د.رحيم جبر الحسناوي.
عضو اللجنة
التاريخ:

الامضاء:
الاسم:أ.د.زهير غازي زاهد
رئيس اللجنة
التاريخ

الامضاء:
الاسم:أ.م.د.محمد عبد الزهرة غافل
عضو اللجنة
التاريخ:

الامضاء:
الاسم: أ.د. عبد الكاظم محسن كاظم الياسري
عضو اللجنة (المشرف)
التاريخ

صادق مجلس كلية الآداب ـ جامعة الكوفة على قرار لجنة المناقشة.

الامضاء:
الاسم:أ.د. عبد علي حسن الخفاف
عميد الكلية
التاريخ:

الإهداء

إلى معلم الإنسانية الأول الرسول الكريم محمد بن عبد الله j

وإلى من وضع أسس قواعد النحو العربي، الإمام أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب a

إلى روح والدي، وإلى روح شقيقي شاكر، ثم إلى والدتي وزوجتي، وجميع أفراد أسرتي الذين وفروا لي الأجواء الملائمة لإكمال دراستي.

أهدي بحثي المتواضع هذا راجيا من الله العلي القدير القبول.

المحتويات

المقدمة.....1-2

التمهيد:الجهود التي سبقت مرحلة البحث من(1900-1950م).....3-15

الفصل الأول: دراسة الجهود التي تناولت إصلاح الكتاب من(1950-2000م)16-90

1- ثلاثة اقتراحات في قواعد اللغة العربية، 1950م.....18-21

2- نظرة في النحو وأصول تدريسه،1952م.....21-25

3- نظرة في مناهج قواعد اللغة العربية،1953م.....25-27

4- مبحث في سلامة اللغة العربية،1953م.....27

5- انحطاط العربية في العراق،أسبابه وعلاجه،1955م.....28-29

6- تعليم اللغة العربية،1955م.....29-30

7- رأي في الإعراب، 1958م.....30-35

8- اللغة ومناهج الدرس،1959م.....35-37

9- نظرات في اللغة والنحو،1976م.....37-40

10- آراء في العربية،1965م.....40-42

11- في سلامة اللغة العربية،1978م.....43-44

12- تطوير النحو المدرسي،1979م.....44-48

13- الوصف، نظرة أخرى في قضايا النحو العربي،1986م.....48-51

14- في النحو المدرسي، قضايا مطروحة للنقاش،1986م.....51-55

15- معاني النحو، الجزء الأول، 1986م.....55-64

16- معاني النحو، الجزء الثاني، 1986م.....64-74

17- معاني النحو، الجزء الثالث، 1990م.....74-81

18- معاني النحو، الجزء الرابع، 1990م.....81-90

الفصل الثاني: دراسة الجهود التي تناولت اصلاح المنهج من (1950-2000م).....91-162

1- دعوة جادة في اصلاح العربية،1954م.....94-96

2- رأي في اسناد الفعل، 1955م.....96-101

3- مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو،1955م.....101-105

4- في النحو العربي نقد وتوجيه، 1964م.....105-108

5- في النحو العربي قواعد وتطبيق، 1966م.....109-112

6- وسائل النهوض باللغة العربية وتيسير قواعدها وكتابتها،1956م،112-115

7- المباحث اللغوية في العراق،1965م.....116-119

8- نحو التيسير، 1962م.....119-123

9- نحو القرآن،1974م.....123-131

10- نحو الفعل،1974م.....131-136

11- نحو المعاني، 1987م.....136-144

12- نظرة في مهمة علم النحو،1976م.....144-146

13- نظرة حول الضمائر،1983م.....146-150

14- تطور دراسة الجملة العربية بين النحويين والأصوليين،1998م151-162

الفصل الثالث: نقد جهود التيسير وتقويمها.....163-215

نقد وتقويم الفصل الأول:الجهود التي تناولت اصلاح الكتاب.....164-180

القسم الأول:الجهود التي تعالج أبوابا نحوية.....164-168

القسم الثاني: الجهود التي تعالج مناهج التعليم في اللغة.....168-173

القسم الثالث: الجهود الشاملة في اصلاح الكتاب.....173-180

نقد وتقويم الفصل الثاني: الجهود التي تناولت اصلاح المنهج.....180-215

القسم الأول:معالجات شاملة لتيسير النحو العربي.....180-207

القسم الثاني:معالجات غير شاملة لتيسير النحو العربي 208-215

الخاتمة والنتائج.....216-218

المقترحات.....219

ملحق لجميع الجهود التي درستها في القرن العشرين.....220-222

قائمة المصادر والمراجع.....223-235

ملخص الرسالة باللغة الانكليزية.....1-3

المقدمة

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم،والحمد لله الذي منّ علينا بنبيّ هو أفضل الأنبياء والمرسلين وأنزل الكتاب على قلبه ليكون من المنذرين بلسان عربي مبين، فصلى الله عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين.

يمثل هذا البحث تاريخا لجهود طائفة من علماء العراق المحدثين في دراسة تيسير النحو وهو جزء من حركة التيسير التي قامت حول النحو منذ وقت مبكر واستمرت إلى وقتنا الحاضر، وأسهم فيها طائفة من العلماء في انحاء الأمة العربية ومنها العراق.

ويستند اختيار هذا الموضوع إلى جملة من المسوغات يمكن اجمالها على النحو الآتي:

1- يعد هذا الموضوع من الموضوعات التي شغلت المهتمين بالنحو العربي،لأنه يمثل نحو أقدم لغة حية باقية الى الآن تمثل هوية العرب والمسلمين المتكلمين بها،وقد علق به كثير من التعقيدات ومباحث المنطق والخلافات والتباينات حتى ظهرت دعوات قديمة تمثلت بدعوة ابن مضاء القرطبي في القرن السادس الهجري، تبعتها دعوات مماثلة لها في ازمان مختلفة.

2- يحاول هذا البحث الكشف عن جهود علماء العراق في النصف الثاني من القرن العشرين في مجال تيسير النحو.

وقد اقتضى منهج البحث أن يقسم على تمهيد وثلاثة فصول،درست في التمهيد مدخلا في بيان الأسباب التي أدت إلى صعوبة النحو، ثم ذكرت أهم الجهود التي سبقت مدة البحث (1900-1950م).

والفصل الأول درست فيه الجهود التي تناولت اصلاح الكتاب من سنة(1950-2000م) المنشورة في بحوث ومقالات وكتب، وقد بلغ عددها(ثمانية عشر) بحثا ومقالة وكتابا.

أما الفصل الثاني فقد درست الجهود التي تناولت اصلاح المنهج النحوي من سنة(1950-2000م) التي نشرت في بحوث وكتب، وبلغ عددها(أربع عشر) بحثا وكتابا.

وأما الفصل الثالث ،فكان في نقد جهود التيسير وتقويمها.

وقد ختمت البحث بما رأيته يمثل نتائج توصلت اليها من خلال الدراسة،ومن ثم مجموعة من المقترحات التي أرى من شأنها أن تسهم في تيسير النحو ،ثم ملحق عرضت فيه جميع الجهود التي درستها في القرن العشرين.

ولا يفوتني في ختام القول أن اشكر لمن أسهم في إبداء المساعدة والمشورة لي في أثناء مدة

البحث ولاسيما الأستاذ الدكتور الفاضل عبد الكاظم محسن الياسري المشرف على الرسالة ـ إذ كان العالم الناصح والموجه فضلا عن الأخ المربي، واشكر لأساتذة قسم اللغة العربية توجيهاتهم السديدة ولاسيما الأستاذ علي كاظم أسد رئيس لجنة الدراسات العليا ،والأستاذ المساعد الدكتور خليل عبد السادة ـ رئيس القسم ـ.

ولا أنسى هنا فضل أصحاب المكتبات الخاصة والعامة، وأخص منهم بالذكر الأستاذ عباس التميمي صاحب مكتبة في النجف الاشرف، وكذلك القائمون على مكتبة السيد الحكيم في النجف الاشرف، منهم السيد أيمن الحكيم، ومن الله السداد والتوفيق.

الباحث

التمهيد

الجهود التي سبقت مرحلة البحث

يمثل هذا البحث دراسة تاريخية وتقويمية لجهود الباحثين العراقيين في تيسير النحو في النصف الثاني من القرن العشرين،وسيقدم البحث تقويما علميا لجهود الباحثين في المدة المذكورة،ويوضح أهمية هذه الجهود في تيسير النحو ويكشف عن الجهد الذي قدمه الباحثون العراقيون في هذا الميدان، وقبل الحديث عن هذه الجهود لا بد من الإشارة إلى الأسباب التي دعت العلماء إلى ولوج هذا الميدان،وتتمثل هذه الأسباب ـ كما يرى الدكتور احمد مختار عمر ـ فيما يأتي[1]:

1ــ حين قعّد النحاة القدامى قواعدهم،أقحموا اللهجات العربية بصيغها وخصائصها المتباينة،وكانت نظرتهم إلى هذه اللهجات قائمة على أنها صور مختلفة من اللغة المشتركة،مما خلق مشكلات معقدة،أيسرها اختلاف الأقوال في المسألة الواحدة، في حين كان الواجب عليهم أن يفرقوا بين القواعد النحوية التي تسعى احتذاء الصواب وصيانة اللسان عن الخطأ، وبين دراسة ما نطق به العرب وما جرى على ألسنة قبائلهم، وما نقله الرواة من شعر ونثر تضمن خصائص لهجية معينة.

2ـ مبالغة النحاة المفرطة في نظرية العامل،وتدوين شروط وأحكام للعوامل،واعتقادهم بأن هذه النظرية هي فلسفة النحو وسر العربية.

3ـ الإفراط في التأويل والتقدير، وحمل الأساليب العربية على غير ظاهرها، ويرى الدكتور احمد مختار عمر أن التأويلات بدأت منذ اللحظة الأولى لوضع النحو، وهي من عمل الخليل الذي فتح بذلك بابا امام النحاة يصعب قفله الآن.

4ـ استخدام العلل الثواني والثوالث في النحو.

5ـ استخدام النحويين أنواعا من الأقيسة النظرية التي لا تعتمد على شاهد من كلام العرب.

والمتتبع لتاريخ الدرس النحوي يجد أن محاولات تيسير النحو وتهذيب قواعده،ليست بالأمر الجديد على النحو،بل بدأت منذ وقت مبكر،وكأنها ولدت مع النحو،وكانت هذه الدعوات من منطلق الغيرة على لغة القرآن الكريم ،لأن نظرية النحو العربي التي أقامها النحاة القدامى على نظرية العامل أثارت جدلا،ونشب حولها خلاف،وكان الخلاف كبيرا،والمواقف متباينة من الأسس التي

---

[1] **ينظر:البحث اللغوي عند العرب:104-108.**

أقيم عليها الدرس النحوي، وظهرت مواقف توجه النقد إلى الطرائق التي سلكها النحاة وما توصلوا إليه من قواعد[1].

ونتيجة لذلك اتخذت محاولات التيسير قديما اتجاهات متباينة نشأت في وقت واحد،منها محاولات تقوم على تيسير القواعد الموضوعة،تارة باختصارها في كتب تعليمية،كما في المختصرات مثل:(التفاحة في النحو) لأبي جعفر النحاس(ت338هـ)،و(الاجرومية) لابن آجروم الصنهاجي(ت733هـ)،وتارة أخرى تنظم في قوالب شعرية كما هو الحال في ألفية ابن مالك،ومنها ما يقوم على أساس الدعوة إلى التجديد أو التيسير وتوجيه النقد اللاذع إلى النحاة،ولعل ذروة ما وصل إليه هذا الاتجاه قديما يتمثل في(رسالة الغفران) وكذلك في (رسالة الملائكة) لأبي العلاء المعري(ت449هـ)،إذ نجده قد سدد سهامه إلى نحاة البصرة الذين أكثروا من التأويل والتقدير في النحو حتى أخرجوه من طابعه الصحيح الذي لا يأخذ بسمات العلة والمنطق[2].

ثم تطور هذا الاتجاه عند ابن مضاء القرطبي(ت592هـ) في كتابه(الرد على النحاة)، وتعدّ محاولته أخطر محاولة إصلاحية تدعو إلى إصلاح المنهج،ويمكن أن نجد فيها حلولا لطائفة من المشاكل التي كان يرى فيها سببا لصعوبة النحو،مثل: نظرية العامل وما يترتب عليها من تأويل وتقدير،والعلل وما يتصل بها،والقياس غير اللغوي.ويبدو أنه انطلق في دعوته هذه من مذهبه الفقهي الظاهري الذي يرى حمل النصوص على ظاهرها،واعتمد الرواية أساسا في محاولته،ذلك جعل بعض الباحثين يصفه بأنه نحوي على المذهب الكوفي[3].

وهناك من يجد في ابن مضاء القرطبي منهجا جديدا وأسسا وأصولا مغايرة لأسس مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة ومنهج كل منهما، فيجعله يجزم بشكل قاطع بأنّ الذي يراه منهجا جديدا ،واتجاهات جديدة في دراسة العربية،وهذا يؤلف مدرسة ثالثة متميزة في أصولها ومنهجها هي المدرسة القرطبية[4].

لكن هذه الدعوة لم تجد من يسمعها قديما،وذهبت صيحةً في وادٍ،لكنها برزت من جديد عند الدارسين المحدثين، إذ رأوا فيها أساسا سليما صالحا لمحاولات جديدة في تيسير النحو،بإضافتهم ما استفادوه من علم اللغة وتطور الدرس اللغوي عليها،وذهب بعضهم إلى أنها تمثل بدايات المنهج

---

(1) ينظر: مهدي المخزومي وجهوده النحوية، رسالة ماجستير، 1995م:6.

(2) ينظر: رسالة الغفران:152-154؛ ورسالة الملائكة: 45.

(3) ينظر: الدرس النحوي في بغداد: 184-185.

(4) ينظر: المدارس النحوية بين التصور والتصديق والسؤال الكبير:37-38، الدكتور علي الوردي.

الوصفي في الدرس النحوي[1].

إنّ الدارس يلحظ في تاريخ النحو العربي ثورتين في مجال المنهج، الأولى: في القرن السادس الهجري لابن مضاء القرطبي المتمثلة في كتابه(الرد على النحاة)،التي أراد منها أن يردّ بعض أصول هذا النحو،وأن يخلصه من كثرة التأويل والتقدير والتعليل، إذ إن دعوته كانت قائمة على إلغاء نظرية العامل التي كانت السبب في تعقيد الدرس النحوي كما يرى، وكذلك إلغاء العلل الثواني والثوالث والقياس المنطقي والتمرينات غير العملية،لأنها لا صلة لها بالدرس اللغوي،ودعا إلى إلغاء بابي الاشتغال والتنازع لأنهما نتاج فكرة العامل[2].

أما الثورة الثانية التي دعت إلى تيسير النحو حديثا:فقد بدأت في مصر بداية حقيقية على يد إبراهيم مصطفى ومن عمل معه،ومن شارك منهم في اللجان في ثلاثينيات القرن الماضي،ثم تطورت هذه المحاولة على يد الدكتور مهدي المخزومي والدكتور أحمد عبد الستار الجواري في العراق بعد ذلك،ولكل منهما مؤلفاته في مجال تيسير النحو،وسنتحدث عليها في الفصل الثاني من هذا البحث ـ إن شاء الله ـ،ويمكن القول:((إنّ ثلاثة من الأعلام المعاصرين في القرن العشرين كانوا دعاة التجديد النحوي،ووقفوا في وجه التيارات الجافة،والأصوات الرخيصة المعادية للعروبة والفصحى،وهم:إبراهيم مصطفى،ومهدي المخزومي،وأحمد عبد الستار الجواري،فهم وحدهم قمة التجديد ودعامة الإصلاح النحوي،استطاعوا أم لم يستطيعوا تطبيق النظرية، فيما يرى ذلك الدكتور محمد حسين الصغير))[3].

واستكمالا للمنهج العلمي يمكن الإشارة إلى أهم الجهود التي سبقت مرحلة البحث في العراق، أي من سنة(1900-1950م) تضم ما استطعت العثور عليه وهي على النحو الآتي:

1- مقالة القس رحماني الموصليالموسومة بـ(اللغة العربية ووسائط ترقـّيها)[4]، وكانت عام 1924م. وقد نشرت في جريدة العراق،وقد تضمنت هذه المحاولة جملة من المقترحات تتصل بتيسير النحو، منها دعوته إلى إلغاء المثنى من اللغة العربية،مسوغا ذلك بأن: كلّ لغة متى بلغت درجة من الرقي استغنت بسهولة عن المثنى، وعاملت في قواعدها الاثنين كالثلاثة، فضلا عن أنه يرى أن المثنى يؤلف ثقلا على اللسان عند النطق به، وصعوبة صياغته من الكلمات المقصورة

---

(1) ينظر: ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية:37.

(2) ينظر:الرد على النحاة:8 وما بعدها.

(3) نحو التجديد في دراسات الدكتور الجواري:27.

(4) جريدة العراق، 2 حزيران، 1924م:9-11،نقلا عن: الدراسات اللغوية في العراق، الدكتور عبد الجبار القزاز.

والممدودة[1]،ويتضح أنها دعوة الى العامية.

وذكر أنّ دعوته إلى إلغاء المثنى من اللغة العربية لم تكن الأولى من نوعها،بل كانت اللغة اليونانية قد تخلصت من المثنى في مراحل تطورها،وكذلك حدث هذا في اللغة السريانية واللغة العبرية،أختي العربية.

ونبّه إلى أهمية حلّ الصعوبة الموجودة في قراءة ما لم يعرب من الكلام العربي،الناتجة عن التباس في اللغة،إذ إنه في حال عدم معرفة وظيفة كل كلمة في العبارة،سيكون من الصعوبة معرفة مرفوعات العبارة من منصوباتها.

وقد واجهت دعوته هذه آراء وحلولا من بعضهم لحلّ هذا الإشكال،وتمثلت تلك الحلول بالتعويض عن الحركات بحروف تدخل في أواخر الكلمات للدلالة على الفاعل والمفعول كما في بقية اللغات(اليونانية واللاتينية وغيرها)،لكنه يرى أن مثل هذا الحلّ فيه مساس بجوهر اللغة،بل إنه ينقلها إلى لغة جديدة[2].

ورأيه في حلّ هذا المشكل هو: أن تحذف الحركات ويلجأ إلى اسكان أواخر هذه الكلمات، فبدلا من قولنا:(تناولَ الولدُ الطعامَ)، نقول:(تناولْ الولدْ الطعامْ)[3].

ومن المؤكد أن هذا لا ينسجم مع طبيعة اللغة العربية التي بُنيت على الإعراب ونقلت إلينا هكذا،وتوجّت بالقرآن الكريم مُعربا. ونرجح أن تكون هذه المحاولة هي أول محاولة في تيسير النحو خلال القرن العشرين، ذلك بحسب ما استطعنا الاطلاع عليه.

2ـ مقالة الأب أنستانس الكرملي: بعنوان(إصلاح اللغة العربية)[4]، وقد كانت عام 1929م، ونشرت في مجلة لغة العرب،الجزء السابع.

انطلقت هذه المقالة من الإجابة عن سؤال كان موجها إلى الأب أنستانس الكرملي في مجلة لغة العرب(باب أسئلة وأجوبة)،إذ كان السؤال على الوجه الآتي:الأب الكرملي:((ألا تذهبون إلى أن إصلاح اللغة العربية من صرفها ونحوها بات محتوما على علمائنا وادبائنا في هذا العصر...))، فأجاب الأب الكرملي بقوله:((نحن نوافقكم على هذا الرأي،أي:يجب إصلاح قواعد اللغة العربية وزيادة حروف جديدة على حروفها الأصلية،واتخاذ حركات جديدة زيادة على ما

---

[1] ينظر:اللغة العربية ووسائط ترقيها:9-11.

[2] ينظر: م.ن: 11.

[3] ينظر:م.ن: 11.

[4] مجلة لغة العرب:جـ7، 1929م:254(باب أسئلة وأجوبة)،بغداد.

عندنا)).وهو بإجابته هذه لم يذكر تفاصيل آرائه في الإصلاح،وإنما اكتفى بالموافقة على رأي السائل، واقتراح إنشاء مجمع علمي يعنى بوجوه الإصلاح،لأنه يعتقد بقدرة العرب على القيام بهذا المجمع[1].

3- مقالة الدكتور مصطفى جواد: بعنوان(كيفية إصلاح العربية)[2]،وقد نشرت في مجلة لغة العرب الجزء الثاني عام (1931م). وكانت تمثل ردا على ما نشره القس رحماني الموصلي من مقترحات في محاولته الرامية إلى التيسير،التي مرّ ذكرها في الصفحات السابقة،إذ وجّه النقد إلى الذين أعطوا مقترحات لإصلاح العربية، أقلّ قباحتها أنها تحرم المتعلم الجديد من التمتع بما خلفّه العرب من علم وأدب وشعر،فمن إصلاحهم المزعوم إهمال المثنى،أو غيره من المقترحات البعيدة عن الإصلاح، إذ يرى أن الإصلاح يجب أن تنظر عواقبه،وتزول معايبه،ولهذا الغرض يقترح ما يأتي[3]:

أ ـ إعمام القياس في القاعدة: أي أن يكون تطبيق القاعدة على الشواذ أيضا،لتكون في حكم المقيس.

ب ـ عدّ كلّ مقيس فصيحا وجواز استعماله،واستشهد الباحث بكلام النحاة القدامى أمثال: أبي علي الفارسي(ت377هـ) في كتابه(الإيضاح في النحو) ،وابن جني(ت392هـ) في كتابه الخصائص، لبيان صحة هذا الرأي.

جـ ـ ترك تعليل الإعراب في النحويات:يعني عدم تعليل رفع الفاعل ونائبه،ونصب المفعول والتمييز مثلا، لأن ذلك لا تعليل له على الحقيقة،وكلّ ما جيء به تكلفات[4].

ويمكن القول أن الدارس يلحظ في هذه المحاولة ضربا من الدعوة إلى الاتساع فيما وضعت له العرب حدودا، مثل: القياس، اذ كانوا لا يقيسون إلا على الأغلب والأعمّ والأشيع،في حين كانت دعوته ادخال الشواذ ضمن المقيسات،وهذا ينمّ على تأثر واضح بالمذهب الكوفي،إذ إن الكوفيين يتميزون باتساعهم في الرواية والشواهد والسماع زمانا ومكانا من دون تحديد زمن معين،بل إنهم تجاوزوا عصر الكسائي والفراء ،وأجازوا الاحتجاج باللغة والشعر ومن جميع المناطق الحضرية

---

[1] ينظر: إصلاح اللغة العربية: 254.

[2] ينظر:مجلة لغة العرب،جـ2، 1931م:81-94،بغداد.

[3] ينظر:كيفية اصلاح العربية:85-87؛ وينظر: الدراسات اللغوية في العراق:158.

[4] ينظر: الدراسات اللغوية في العراق:88.

او البدوية[1].

ثم مقالته الثانيةبعنوان(مشكلات اللغة العربية وحلـّها)[2]،وكانت عام 1940م،وقد نشرت في مجلة المعلم الجديد العدد الأول.ويقترح فيها:وجوب إصلاح الكثير من القواعد النحوية بحجة أنها غير كاملة وهي تحتاج إلى استقراءات جديدة واستنباطات كثيرة واستنتاجات مفيدة، ويطالب الذين هلهم الغرور لمجرد معرفتهم مبادئ العربية من غير أن يتبحروا بها،وبدأوا يخطـّئون غيرهم في بعض ما يقول،فيستجهل غيره وهو الجاهل،ويظن أنه يكتب بالعربية الفصيحة مع وضوح الركاكة والتوليد على اسلوبه وألفاظه من اول كتابته إلى آخرها،فهؤلاء يجب أن يردعوا عما يرتكبونه من استباحة كرامة العربية. فمن القواعد المتزعزعة التي لم تبن على الاستقراء التام:((حذف الياء من فعيلة غير المضعفة ولا المعتلة العين عند النسبة اليها))[3].فإذا قلت مثلا: الحقيقة البديهية،قال أحد هؤلاء الناقصة دراستهم، يجب حذف الياء من(البديهة) فتكون(البدهة)، فسبب هذا التهور وأمثاله، جهل الناقد وأشباهه لحقيقة القاعدة.

فابن قتيبة (ت276) يقول: ((وإذا نسبت إلى اسم مصغر كانت فيه الياء أو لم تكن وكان مشهورا ألقيت الياء منه،تقول في(جهينة) و(مزينة):جهني ومزني،وفي قريش،قرشي وفي هذيل،هذلي،وفي سليم،سلمي،هذا هو القياس إلا ما أشذوا،وكذلك إذا نسبت إلى فعيل أو فعيلة من أسماء القبائل والبلدان وكان مشهورا ألقيت منه الياء،مثل: ربيعة،وبجيلة تقول: ربعي وبجلي،وحنيفة حنفي، وثقيف ثقفي، وعتيك عتكي، وإن لم يكن الاسم مشهورا لم تحذف الياء في الأول ولا الثاني))[4].فابن قتيبة لم يشترط العلمية فقط،بل زاد عليها الشهرة،وأيد قوله بالشواهد من لغة العرب.

4ـ مقالة السيد صدر الدين شرف الدين: بعنوان(إعراب الطلاب)[5]،وكانت في عام 1942م،وقد نشرت في مجلة المعلم الجديد الجزء الرابع، يقول فيها: إنّ الغاية من النحو هي(صون اللسان عن الخطأ في الكلام) ،ذلك لأن النحو في جوهره هو معرفة أواخر الكلم من رفع ونصب وجر وجزم وغيرها من عوارض الكلمة،وأحكام الكلام في مفرداته وجمله،وإذا كانت الكتب القديمة قد توسعت في مناقشة القواعد وتعليل الأحكام،وترتب على هذا التوسع كثرة الرد

---

[1] ينظر: المدارس النحوية،د. خديجة الحديثي:180.

[2] مجلة المعلم الجديد،العدد(1) (1940م): 98-111.

[3] مشكلات اللغة العربية وحلها:102.

[4] ادب الكاتب:209-210.

[5] مجلة المعلم الجديد جـ4، (1942م): 321-325.

والبدل والقيل والقال في كثير من مسائل العربية ،فإن مناهج الدراسة الموضوعة لناشئة اليوم لا تطلب من الطالب أكثر من تزويده بطائفة من القواعد تجعله قادرا على معرفة أواخر الكلم حين يكون بحاجتها بوصفهاثقافة عامة،وبالرغم من خفّة هذا الحمل على الطالب،فإننا نقف إلى أذهان مجدبة وأفكار ضيقة ومعلومات ضئيلة.

والباحث هنا يدعو إلى تصحيح اخطاء المناهج الدراسية الموضوعة بالارتكاز على أمرين:أولهما: مراعاة المعنى،والآخر الإعراب التفصيلي. وبشأن مراعاة المعنى يحسب المعربون أن النحو استظهار مجموعة قواعد تحفظ كي يسقط عنهم الوزر،ويعتقدون أن الإعراب عمل آلي لا صلة له بالمعنى والفهم.

لكن الحقائق تقول:إن القواعد لم تؤسس إلا لتوضيح مدلولات اللغة التي لا يستقيم مؤداها المقصود إلا بتأديتها على ما تقتضيه تلك القواعد المستنبطة من تتبع اللغة نفسها،فإن انحراف حركة واحدة عن القاعدة يفسد المعنى ويخرج به إلى عكسه[1]،ويدلل صاحب هذه المحاولة على قوله: بما يروى في سبب تأسيس النحو،إن أمير المؤمنين علي ابن أبي طالبΔمرّ في الكوفة،وكان أبو الأسود الدؤلي يدرّس القرآن فسمع أمير المؤمنينΔ أحد المتعلمين يقرأ قوله تعالى:﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾[2]،بكسر لفظ(رسوله)، والصحيح غير ذلك،إذ إن العطف على لفظ الجلالة،فقال أمير المؤمنينΔ :((إنحُ له يا ابا الأسود،فقال أبو الأسود: وما النحو؟ فقال أمير المؤمنين Δ :النحو حدث وذات ورابط))،أي(فعل واسم وحرف)[3].

مما تقدم يلحظ كيف أن فعل الحركة يخرج المعنى إلى ضده،ففي الآية الكريمة خرج المعنى من اتحاد الرسول Z مع الله تعالى في البراءة من المشركين(وهو الصحيح) إلى براءة الله ـ والعياذ بالله ـ، من المشركين والرسول[4].

وبعد استنباط القواعد من استقراء اللغة،توضع لها أسماء،يُراعى فيها المعنى حال الوضع، ويُراعى فيها الايحاء بما تدل عليه،فحين سميّ الفاعل هكذا،لوحظ فيه وقوع الفعل منه أو قيامه به،ولوحظ منه أيضا أنه دال على أنه محدث الفعل.

---

(1) ينظر:اعراب الطلاب: 323.

(2) سورة التوبة:3.

(3) ينظر: نزهة الالباء في طبقات الأدباء،لابن الانباري،تحقيق: د. إبراهيم السامرائي: 5-7؛ وينظر: الفهرست: 39.

(4) ينظر: اعراب الطلاب: 323.

أما الاعراب فإنه يتصل اشد الاتصال بفهم المعنى،ويدعم رأيه بقوله:يندر من يُعرب بغير فهم،فقلما يتفق له الصواب،وإن اصاب فمصادفة.أما من يفهم معنى ما يُعربه فيسهل عليه الاعراب جدا،ويكون أقرب إلى تطبيق القاعدة التي يجب أن يتذوقها(يتفاعل معها،ويتحسسها) لا أن يحفظها فقط،كما يفعل الكثيرون[1]. وحين يحرز الطالب هذين الطرفين يسهل عليه الاعراب ويصل إلى الغاية من وراء دراسة النحو بيسر،أي أن الطالب عليه فهم القاعدة(لا حفظها) أولا ليفهم وجه تطبيقها من خلال قيام المدرس بتركيز القاعدة في أذواق الطلاب تركيزا حسنا،ولا يتغافل عن اغلاط اللسان للطلاب ابدا.

5- مقالة الاستاذ طه الراوي: وهي بعنوان(تيسير العربية على المتعلمين)[2]،وقد نشرت عام 1944م،وهي جزءان،ولذلك نشرت في عددين من مجلة عالم الغد.

ويرى الباحث أن الذين فكروا من العلماء والمصلحين في إنعاش العربية والنهوض بها إلى المستوى الرفيع اللائق ومنذ انبثاق فجر النهضة في سماء الضاد قد ذهبوا مذاهب مختلفة،يمكن إجمال أهمها في أربعة:

الأول:مذهب أصولي سلفي:ويؤمن أصحابه بان العودة إلى الأصول الأصلية من كتب الأقدمين مثل سيبويه وغيره،هو أسهل طرق الاصلاح وأجداها نفعا.

الثاني: مذهب التهذيب والتشذيب:ويؤمن اصحابه بأهمية وضع كتب جديدة لجميع علوم اللغة،وعلى مراحل تتفاوت تبعا لقدرات الناشئة،على أن تكون هذه الكتب جامعة بين دقة التبويب والترتيب وسهولة التعبير بما يتفق وعقول هذا الجيل،سالكة الطرق العصرية الواضحة في اصول التعليم[3].

الثالث:مذهب الانقلاب والتجديد:ويرى أصحابه أهمية معالجة بعض علوم العربية بالزيادة عليها أو التقليل منها،مواكبة وما يتفق مع طبيعة العلوم في العصر الحاضر،فيعالج النحو مثلا بحذف بعض أبوابه وزيادة أبواب أخر،واختصار بعض فصوله وتبسيط بعضها،وإن تساير علوم العربية النظريات التعليمية للغات الأمم الأخرى في العصر الحاضر.

الرابع: مذهب العجز والتقصير: ويطالب أصحابه بترك لغتنا جانبا،اعترافا بعجزها وتقصيرها عن اتساعها لعلوم العصر وفنونه،وأن نتعلم العلوم بلسان من الغرب ،وهذا لا يعدّ

---

[1] ينظر: م.ن:324.

[2] مجلة عالم الغد،العدد(2و3)،1944- 1945م:74-75،بغداد.

[3] ينظر: تيسير العربية على المتعلمين:74.

مذهب إصلاح،لأنه يهدف إلى الهدم والتدمير.

إن ما تقدم من المذاهب يؤلف القسم الأول من المحاولة،وأما القسم الثاني منها،ففيه إبداء رأي في المذاهب الثلاثة السابقة التي مرّ ذكرها،وهو يرجح المذهب الثاني من خلال وصفه بأنه الأجدى للمبتدئين،ويمكن جمعه مع الأول للذين يأخذون من علوم الأدب بنصيب، ويقترح على المصلحين أن يضعوا الكتب السهلة في فروع اللغة جميعها في ضوء الحقائق التي أقرّت من رجال التربية والتعليم في العصر الحاضر[1]،وأهمية وضع الكتب في الصرف والنحو تتفق مع متطلبات التلاميذ ومستويات التلقي عندهم في المرحلة الابتدائية، على أن تكون مقتصرة على اللباب من القواعد العملية التي تنطبق على مستواهم العقلي من غير زيادة ولا نقص،أي: وضع معجم لغوي سهل التناول للمبتدئين، ويقترح أيضا الإكثار من التمارين التي تحفز ذهن الطالب لإتقان القاعدة والانتفاع بها عمليا في آن واحد،وأن ترتب القواعد بشكل يُرتقى فيه من الأسهل إلى السهل،ومن السهل إلى الصعب،ومن الصعب إلى الأصعب.

ويشدد على أن يكون التبويب رياضيا،أي أن يسبق ذكر القاعدة مقدمات تمهد لها، فلا يجوز مثلا الحديث عن قاعدة التعدي واللزوم قبل معرفة الفعل والنصب والفاعل والمفعول به،وبعدها نقول المتعدي هو الذي ينتقل من الفاعل إلى المفعول به،أو هو الذي ينصب المفعول به وغيره لازم[2].وأهمية توضيح عناصر القاعدة جزءا فجزءا قبل عرضها واقرارها.

ويطالب بوضع معجم لغوي واسع يضم كل ما يحتاجه الأديب والعالم من ألفاظ لغوية وعلمية،يضاهي المعاجم التي يضعها المتحضرون في لغاتهم الحية.ويدعو إلى طبع الآثار العلمية والأدبية التي يعمّ بها النفع.

6ـ مقالة الاستاذ جميل سعيد:التي نشرت عام 1948م بعنوان(جولة في الكتب العربية)[3]،وقد نشرت في مجلة المعلم الجديد،الجزءان الخامس والسادس.ويلحظ الباحث من خلال غوصه في بطون الكتب العربية أن أغلب الذين كتبوا النحو في أول الأمر من الأعاجم، فهم لذلك حشروا فيه أمورا كثيرة يعرفها العربي بفطرته،كما يرى أن النحو قد كتب على لغة الشعر،وشواهده كانت في الأعم الأغلب من الشعر[4].

---

[1] ينظر: تيسير العربية على المتعلمين:74.

[2] ينظر: م.ن: 75.

[3] مجلة المعلم الجديد، جـ5وجـ6 (1948م): 236-238،بغداد.

[4] ينظر:جولة في الكتب العربية:237.

والمتتبع للنحو العربي يجد لشعر الشواهد جولاته في كتبه،وصولاته على قواعده،فترى العلماء يقررون الأحكام النحوية ويذكرون معها الشواهد ما يشهد لهم وما يشهد عليهم.وقد اجتهد العلماء اجتهادا ضخما في استنباط القواعد من الشعر،لأنه((ديوان العرب))[1]،فضلا عن أنهم تنبهوا على ما فيه من(الضرورة) لأن الشعراء قد يضطرون إلى((استعمالهم في الشعر وأجازتهم فيه ما لا يجيزون في غيره ولا يستعملونه في غيره))[2].فللشعر إذن لغته الخاصة به المختلفة عن لغة النثر.

وطبقا لما تقدم ذكره من أسباب، يحق لنا أن نسأل: هل يُنكر على الشعراء ما قدموه من عمل ضخم وإحسانهم فيما أحسنوا فيه؟، في الحقيقة لا وجود لمانع من الاهتمام والبحث في الشواهد والأحكام المتعلقة بها لما يراه الناقد من زور في الشهادة وميل عن الحق،ولما يوجبه البر علينا بلغتنا من كشف الصواب عن غيره،وعندها تكشف بعض الشواهد مجهولة القائل،والمصنوعة المزيفة،المنسوب إلى غير أبيه،والمصاب بالتغيير وتلوّن الرواية[3].ولو عدنا إلى كتاب سيبويه لوجدنا فيه أكثر من ألف بيت شعري شواهد نحوية.

وهنا يرى الباحث أن الشكوى من النحو وكتبه لا تزول إلا إذا أعيدت كتابة النحو بشكل جديد، اعتمادا على القرآن الكريم والحديث الشريف والنثر العربي لأخذ الشواهد منها في وضع القواعد النحوية،وقد دعا اليه الدكتور أحمد مكي الانصاري في دراساته وكثير من العلماء.

7. مقالة الأستاذ بديع شريف: الموسومة بـ(أصول تدريس اللغة العربية)[4]:والمحاولة هي مجموعة محاضرات ألقيت على طلبة دار المعلمين العالية،الذي يهمنا منها ما جاء في الفصل الثاني، الذي يحمل عنوان(مقدار ما يدرس من القواعد)،إذ إنه بنى محاولته هذه على طائفة من المقترحات،أهمها ما يأتي:

أ ـ إعطاء الطالب ما يجعله متمكنا من النحو لمعرفته الفعل والفاعل والمفعول، والمبتدأ والخبر والمفرد والمثنى والجمع،والأدوات الجارة والناصبة والجازمة[5].

ب ـ لا يُثقل ذهن الطالب بما يمكن الاستغناء عنه من شروط التعجب والتفضيل التي غالبا

---

(1) العمدة:11/1.

(2) المخصص:137/1؛ رواه المبرد،وسبقه سيبويه في كتابه:8/1.

(3) ينظر: مجلة مجمع اللغة العربية:20.

(4) كتاب طبع ببغداد عام 1948م،وأقرت تدريسه وزارة المعارف في دار المعلمين العالية.

(5) ينظر:اصول تدريس اللغة العربية :63-64.

ما تتغير عند امتحانها.

جـ ـ أن لا نجعله يسير على النهج الذي سار عليه غيره في ذكر علامات الإعراب والبناء،وأنها أربعة أصول وعشرة فروع.

د ـ يقترح أن يكون إعراب المثنى وجمع المذكر السالم والأسماء الخمسة وجمع المؤنث السالم والاسم الذي لا ينصرف على النحو الآتي: يقال عند إعراب المثنى:إنه مرفوع بالألف والنون،ومنصوب بالياء والنون[1]،ويقال في جمع المذكر السالم: إنه مرفوع بالواو والنون،ومنصوب ومجرور بالياء والنون(النون ليست علامة ولا جزء علامة).

ومثل ذلك يقال في الأسماء الخمسة والأفعال الخمسة.ويقال في جمع المؤنث السالم: إنه منصوب بالكسرة،ولا يقال منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة، ومثله يقال في الاسم الذي لا ينصرف[2].

8ـ **جهود الأستاذ شاكر الجودي بعنوان** (تشذيب منهج النحو)[3]،التي نشرت عام 1949م. وتضمنت هذه الجهود ما جاء في مقالته الأولى عام 1945م وزاد عليها وطبعها في كتاب بعنوان(تشذيب منهج النحو) ويسعى إلى حذف موضوعات من الدراسة النحوية وإلحاقها بموضوعات أخرى،وإلحاق موضوع بآخر لغياب الفروقات التي تجعل كلا منهم يستحق أن ينفرد بباب خاص به،وكذلك يرمي إلى تغيير أسماء من دون العبث بالمسميات،وهو يُذكّر أن أئمة النحاة لم يكونوا متشددين في قواعد اللغة، فهم جوّزوا عدّ(الذين) من ملحقات جمع المذكر السالم،كما جوّزوا وقوع الكاف مع تاء الفاعل مثل قولنا:قصدتك،وهم بهذا بعيدون عن التشدد،فضلا عن أنهم بنوا قواعد اللغة على أسس لفظية في كثير من وجهاتهم،فعندهم الجملة المحتوية على مسند ومسند إليه تامة،ولو أنهم راعوا المعنى لاقتنعوا بأن الجملة الموصوفة لا تكفي في إتمام قصد المتكلم أو إفهام السامع،ومن هذا يكون وصفهم(الحال) فضلة أمر يحتاج إلى النقاش[4].

وقد تضمن الكتاب المقترحات الآتية:

1ـ حذف موضوع الأفعال الناقصة من المناهج الدراسية وإلحاقه بموضوع الحال،فاسم

---

[1] إن النون ليست من علامات الإعراب،بدليل حذفها عند الإضافة.

[2] ينظر: أصول تدريس اللغة العربية :65 وما بعدها.

[3] ينظر: تشذيب منهج النحو: 11- 64.

[4] ينظر: تشذيب منهج النحو:6-10.

الفعل الناقص يكون فاعلا له،وخبره حالا صاحبها هذا الفاعل وعاملها ذاك الفعل،وأستشهد بأقوال لابن يعيش شارح مفصل الزمخشري، ولابن هشام الانصاري، وللاشموني لإثبات صحة رأيه.

2ـ حذف موضوع الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر من مناهج التدريس،فيعدّ المفعول الأول مفعولا به،والمفعول الثاني تمييزا.

3ـ حذف موضوع الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر من مناهج التدريس،ويعدّ مفعولها الأول مفعولا به،ومفعولها الثاني حالا صاحبها المفعول به،وعاملها الفعل[1].

4ـ حذف موضوعات المفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول لأجله، وجمعهما في موضوع واحد هو: وصف الفعل[2].

5ـ إلحاق المخصوص بالمدح والذم بـ(البدل) بعد إلغاء موضوع(نعم وبئس)، وعدّ(حبذا ولاحبذا) كسائر الأفعال بلا فصل بين(حبَّ)و(ذا).

وأخيرا فإنّ ما تقدم يمثل أهم الجهود التي سبقت مرحلة البحث باختصار،وهي تكشف عن جهد علماء العراق في الإسهام في تيسير الدرس النحوي، إذ إن قسما من تلك الجهوداتـّسم بالجدية في معالجة موضوع واحد أو باب واحد، كمقالة السيد صدر الدين شرف الدين، وبعضها الآخر كان مثيرا للاستغراب، ولاسيما تلك الجهود التي دعت إلى إلغاء المثنى في العربية، بحجة أن اللغة إذا بلغت درجة من الرقي ألغي المثنى منها، وكذلك دعت إلى إبدال حركات الإعراب بوضع حروف بدلا عنها. وكما قال الدكتور إبراهيم السامرائي عما جاء في هذه الجهود وغيرها: ((إن كل اقتراح للتيسير من هذا القبيل إنما هو لزيادة المشكلة اشكالا، ولا بدّ لكل مقترح أن يدرك أن هذه القواعد النحوية إنما هي بحوث علماء وقّفوا جهودهم على معرفتها ونقدها وتفهمها زمانا طويلا فينبغي أن لا نعرض عنها لفكرة عنـّت لأحدنا))[3].

---

[1] ينظر: م.ن:48-55.

[2] ينظر: م.ن:56.

[3]مجلة المعلم الجديد،جـ4، وجـ5، 1945م، مقال بعنوان(حول مقال:مقترحات في تيسير النحو).

الفصل الأول

الجهود التي تناولت إصلاح الكتاب

من 1950-2000م

دراسة منهجية

1- ثلاثة اقتراحات في قواعد اللغة العربية، الأستاذ محمد علي الكردي،1950م.
2- نظرة في النحو وأصول تدريسه، الدكتور ناصر الحاني،1952م.
3- نظرة في مناهج قواعد اللغة العربية، السيد اسحق عيسكو،1953م.
4- مبحث في سلامة اللغة العربية، الدكتور مصطفى جواد، 1953م.
5- انحطاط العربية في العراق أسبابه وعلاجه، الاستاذ كمال ابراهيم، 1955م.
6- تعليم اللغة العربية، الأستاذ محمد فاتح توفيق، 1955م.
7- رأي في الإعراب، الأستاذ يوسف كركوش، 1958م.
8- اللغة ومناهج الدرس، الدكتور ابراهيم السامرائي، 1959م.
9- نظرات في اللغة والنحو، الاستاذ طه الراوي، 1962م.
10- آراء في العربية، الاستاذ عامر رشيد السامرائي، 1965م.
11- في سلامة اللغة العربية، الدكتور ابراهيم السامرائي، 1978م.
12- تطوير النحو المدرسي، الدكتور نعمة رحيم العزاوي، 1979م.
13- الوصف/نظرة أخرى في قضايا النحو العربي، الدكتور احمد عبد الستار الجواري، 1982م.
14- في النحو المدرسي، قضايا مطروحة للنقاش، الدكتور نعمة رحيم العزاوي،1986م.
15- معاني النحو، الجزء الأول، الدكتور إبراهيم السامرائي، 1986م.
16- معاني النحو، الجزء الثاني، الدكتور إبراهيم السامرائي، 1986م.
17- معاني النحو، الجزء الثالث، الدكتور إبراهيم السامرائي، 1990م.
18- معاني النحو، الجزء الرابع، الدكتور إبراهيم السامرائي، 1990م.

نجد في الدرس النحوي كثيراً من الكلمات لها أكثر من وجه إعرابي،وذلك يفتح آفاق ميدان رحب للتأويلات، فمن أجل تيسيره، وتسهيل مهمة المتعلمين،برزت طائفة من علماء العراق المحدثين أسهمت في دراسات تيسير النحو في القرن العشرين، وتركت اثرا واضحا في هذا الميدان.

وقد تقدم في التمهيد ذكر لطائفة من هذه الجهود، وفي هذا الفصل سنتحدث عن الجهود التي نشرت في الجرائد والمجلات والكتب التي تناولت إصلاح الكتاب من سنة (1950-2000م) وهي المدة التي تدخل في منهج موضوعنا.وتمثلت تلك الجهود بما يأتي:

1ـ ثلاثة اقتراحات في قواعد اللغة العربية[1]،الأستاذ محمد علي الكردي:

نشر الأستاذ محمد علي الكردي مقترحاته عام 1950 م بعنوان (ثلاثة اقتراحات في قواعد اللغة العربية) وتضمنت ما يأتي:

أ ـ (الأسماء الستة معربة بالحركات لا بالحروف):

إنّ الأسماء الستة من الألفاظ التي قال عنها العلماء: إنّها تعرب بالحروف نيابة عن الحركات وترتب على قولهم هذا، أن يضعوا للأسماء المعربة، فصل الأسماء المعربة بالحركات وأخر للأسماء المعربة بالحروف، ونتج عن هذا الوضع، أن جعلوا فصلين لعلامات الإعراب في الأسماء. أصلية وفرعية.

وأمام هذه التفرعات كثرت التعقيدات في الإعراب، وزادت متاعب المتعلمين، في الوقت الذي أجاز فيه الأقدمون القول:إنّ الأسماء المفردة المعربة تعرب كلها بالحركات[2].

ويبدو هذا واضحاً عند المازني (245هـ) في مذهبه بالإعراب وعلاماته،الذي يعد الحركات الضمة والفتحة والكسرة حركات اعراب وأُشبعت، فنشأ عنها الواو والألف والياء[3]،إذ إن مسألة تولد حروف العلة من تمديد الصوت بالحركات أمر لا مفرّ منه[4].

وفي ضوء ما تقدم لماذا لا يكون هناك قول واحد وهو: أن جميع الأسماء المفردة المعربة تعرب بالحركات دون استثناء، وان الإلف والواو والياء في (أباك،وأبوك،وأبيك) ما هي إلا

---

[1] مجلة المجمع العلمي العراقي،1951م:2/ 378- 385.

[2]الانصاف في مسائل الخلاف: مسألة (2):17/1.

[3] ينظر: أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو:178، الدكتور رشيد العبيدي.

[4] ينظر: الايضاح في علل النحو:130.

حروف تولدت نتيجة تمديد الصوت (أي ناتجة من إشباع الحركات)، وأهل اللغة نطقوا هذه الأسماء في محادثاتهم هكذا؟

ولِمَ نقولها أحرف إعراب لنخلق فصلاً طويلاً في باب الإعراب الذي لا يوجد إلا في اللغة العربية؟[5].

ب -(إعراب المثنى وجمع المذكر السالم والأسماء الملحقة بهما بالحركات المقدرة لا بالحروف).

نظرا لاختلاف أقوال النحاة القدامى في إعراب المثنى وجمع المذكر السالم، يكاد المتعلم يضيع الطريقة المثلى، غير أن ما يجب ذكره من هذه الأقوال قولين وهما:

1ـ ما ذهب إليه الكوفيون من(أنّ الألف والواو والياء في التثنية والجمع)بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها (إعراب)[6]. أي هي(الإعراب نفسه). واليه ذهب أبو علي محمد بن المستنير الملقب بـ(قطرب) (210هـ). فقولنا:(جاء طالبان) و(جاء معلمون) فالإلف والواو عوض عن الرفع في آخر (معلم وطالب) في قولنا: جاء معلم، وجاء طالب، وهذا القول هو المعمول به اليوم.

2ـ ما ذهب إليه البصريون من (أنها حروف إعراب)[7] مثل: الباء في طالب، والإلف في الفتى، والياء في القاضي. ويعتقد الباحث أنهم يقصدون: أنّ الإعراب مقدّر على هذه الأحرف كتقديره على الألف والياء في كلمتي (الفتى والقاضي)، واعتقاده جاء معتمداً على عدم قراءته تصريحاً بذلك في الكتب التي تناولها.

ونجد هناك قولاً ثالثاً للمازني، وفيه يخالف الكوفيين والبصريين وهو: ((إنّ هذه الحروف دليل الإعراب، وليست بإعراب ولا حروف إعراب))[8].

وفي ضوء ما تقدم يكون الخلاف بين ما قاله الكوفيون وما قاله البصريون واضحاً: لأن إعرابالمثنى والجمع يعد لفظياً ظاهراً على وفق القول الأول (الكوفيون)، ويعد مقدراً على وفق

---

(5) ينظر: ثلاثة اقتراحات في قواعد اللغة العربية: 384-385.

(6) الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة(3):33/1.

(7) م.ن: مسألة(3):34/1.

(8) الإيضاح في علل النحو :130، 140 ، وينظر : المازني ومذاهبه في الصرف والنحو :192، الدكتور رشيد العبيدي.

القول الثاني وهو قول البصريين[9]، وهو يرى أنّ قول البصريين (اعتبار الإعراب بالحركات) هو الأرجح، إذ إنّه يراعي التسهيل والإيجاز بتقليل الدساتير العلمية، وأصبح لدينا دستور واحد في إعراب الأسماءطبقاً لهذا الاعتبار وهو:الأسماء كلها تعرب بالحركات الظاهرة أو المقدرة[10].

وقد فندّ العلماء قول الكوفيين من جهات متعددة أهمها: أن الإعراب عرض طارئ يبقى مع زواله جوهر الكلمة دون تغير معناها وهذا واضح، فكلمة (طالب) في قولنا:(جاء طالب) سواء تقرأ مرفوعة أم ساكنة، فان معنى الكلمة لا يتغير، ولكن مع (الإلف والياء) الأمر ليس كذلك، لان حذفهما يغير المعنى المراد وهو الدلالة على أكثر من واحد[11].

إذن ما يريده الباحث هو: إعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحركات المقدرة، ليكون للإعراب وجه واحد هو الحركات بدلاً من الحروف والحركات وهذه الحركات تكون ظاهرة ومقدرة[12].

جـ -(لا حاجة إلى تابع يسمى عطف بيان):

إنّ من يفكر في قواعد اللغة العربية بعد دراستها يتضح له: انه بالإمكان الاستغناء بالبدل المطابق (بدل الكل من الكل) لما يسمى عطف البيان، وبهذا تعد التوابع أربعة لا خمسة، وعندها لا يقول من يعرب: جاء أبو هند علي، إن (علي) بدل أو عطف بيان، بل يقول: إنّها بدل فقط[13].

وقد ورد في كتب قواعد اللغة العربية: كل ما صلح أن يكون عطف بيان جاز أنيكون بدلاً مطابقا[14]. وورد أيضاومن النحاة من لم يثبت عطف بيان، بل جعل كل عطف بيان بدلاً مطابقاً، إذ قال الإمام الرضي في شرحه على الكافية (باب البدل):((أقول وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان))[15]،وقال به ابن هشام في المغني[16].

وعلى الرغم من ورود هذه التصريحات،فلا نجد من يصرّح بـ(لا حاجة إلى تابع يدعى عطف بيان)، بل وُجدتْ كتب حديثة التأليف في قواعد اللغة العربية، وقد أثبتت هذا التابع كما فعل القدامى في مؤلفاتهم. والسبب في ذلك وجود أمثلة في تراكيب عربية مسموعة أو موضوعة

---

[9] ينظر: ثلاثة اقتراحات في قواعد اللغة العربية: 381.

[10] ينظر: م.ن:382-384.

[11] ينظر:م.ن:387.

[12] ينظر: م.ن: 388

[13] ينظر: ثلاثة اقتراحات في قواعد اللغة العربية:389.

[14] ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:221/2.

[15] شرح الرضي على الكافية:377/1 ،(باب البدل).

[16] ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:457/2.

يتحتم فيها أنيكون التابع عطف بيان لا بدلاً مطابقاً، لان البدل والمبدل منه يغني كل منهما عن الأخر، وهذا ما لا نجده متحققاً في الأمثلة التي قلنا عنها مسموعة أو موضوعة، إذ تخلو جملة الخبر من ضمير يربطها بالمبتدأ[17].ومن ذلك قول الشاعر:

أنا ابنُ التاركِ البكريّ بشرٍ عليه الطير ترقبه وقوعا

وكقولنا: (يا غلام يعمرا)،وقولنا :(الدار سافر علي ساكنها).ففي الأمثلة المتقدمة يتعين منهلكون التابع عطف بيان لا بدلاً ، لما تقدم ذكره من أسباب.إذن لمَ لا نقول: إنّ هذه الأمثلة فرضية، وان قواعد اللغة لا تبنى على الفرضيات، بل تعتمد على الوارد المروي من كل كلام أصحاب اللغة.

ولهذا نستطيع القول:(لا حاجة بعد اليوم إلى تابع يدعى عطف بيان) ولا داعي لذكره في المؤلفات، لأننا في عصر السرعة والتسهيل، وكلما قلّت الدساتير قرب القصد وسهل المرام[18].

2ـ نظرة في النحو وأصول تدريسه[19]،الدكتور ناصر الحاني:

نشر الدكتور ناصر الحاني بحثا بعنوان (نظرة في النحو وأصول تدريسه) في عام 1952. وتحدث فيه عن مشكلات علوم العربية وطرائق تيسيرها على الدارسين، وقد صنف هذه المشكلات على صنفين:

أ- مشكلات خاصة:متعلقة بطبيعة كل علم من علوم العربية، والمنهج الذي رسمه النحاة واللغويون لكل منها.

ب ـ مشكلات عامة:تتعلق بظروف أبناء العربية العلمية والأدبية.

ومن غير الممكن أن يكون مدرس العربية قادراً على مقاومة المشكلات العامة وحده، لأنها بطبيعتها اكبر من استعداده، بسبب ابتعاد العربية الفصيحة عن اغلب أبنائها، وقيام العامية التي كان لها نحوها وأصولها، كما كان ذلك للفصيحة منذ زمن بعيد، وحديث الأب وإلام البعيد عن لغة الكتاب، واللحن الذي أصاب الصحف والكتب.

فما تقدم ذكره من مشكلات لا تواجه من المدرس وحده، لكنها تحفز إلى الاستعداد والحيطة، والتعرف عليها بشكل يكفل إصلاحها.

---

[17] ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:222/2.

[18] ينظر: ثلاثة اقتراحات في قواعد اللغة العربية: 385.

[19] مجلة المعلم الجديد،العدد(1)1952م: 29-42.

وفي كل مادة، هناك مسائل خمس[20] أمام المدرس يجب مراعاتها:

1- الصف (مساحته)
2- الطالب (الجو الذي يوضع فيه)
3- المدرس (نفسه)
4- المادة العلمية
5- الطريقة.

ولو توغلنا في المسألة الرابعة (المادة): فالعربية شانها شأن كل لغة حية نامية تتطور مع الزمن وتؤثر فيها مؤثرات متعددة،فتغير بعض صور كلامها وأصول نحوها. لكن الملاحظ أنّ هناك اعتقاداً سائداً لدى كثيرين بأنّ علة إحجام الناس عن العربية: صعوبتها، وأنّها لا تدرك مهما جدّ واجتهد.

وهذا الاعتقاد يجعل كثيرين يتركون التتبع الجدي والدرس المتصل، لكن الحقيقة أنّ العربية أيسر من هذا التصور الخاطئ، ومرد صعوبتها إلى وسيلة تلقينها وتبويبها؛ لذلك يجب أن تكون العربية عند تدريسها وحدة لا تتجزأ، وليست أجزاء متباعدة. فلهذا سنعنى برسم أصول عامة لفروعها[21].

فالنحو: مادة العربية المستعصية ـ كما يظن كثيرون ـ مر بادوار شتى، وتقلّب في مراحل كثيرة، وثار عليه بعض الشعراء منذ النشأة[22]، كارهين أن تقيدّ أعمالهم الأدبية بقواعد لم يعتادوها، لكن النحويين استمروا في رسم حدود كثيرة ووضع قواعد النحو.

فضلا عما ذكر من مشكلات، فهناك مشكلات أخرى تتمثل بطريقة تدريس النحو، إذ إن القدامى درسوا النحو على انه غاية، والمفترض ان تكون دراسة النحو على انه وسيلة لاتقاء اللحن عند الحديث والكتابة (وهذه هي الغاية)، ومن كانت غايته هذه يستطيع إدراكها من دون اللجوء إلى كثير مما شغل القدامى أنفسهم به. وان الذين رسموا النحو عللوه ووضعوا له أصولاً أصبحت موروثاً تقليدياً، ومن الأوائل أنفسهم شعروا بالضجر،وضجر منه المحدثون وطالبوا بتيسير النحو وتقريبه إلى أذهان القراء[23].

والملاحظ على تاريخ النحو الطويل انه لم يحو حركة إصلاحية مجدية، بل كانت محاولات

---

[20]ينظر: نظرة في النحو وأصول تدريسه: 30.

[21] ينظر: م.ن: 31.

[22] ينظر : نزهة الالباء لابن الانباري، تحقيق:د. إبراهيم السامرائي،1959م: 24-25

[23] ينظر: نظرة في النحو وأصول تدريسه:32-33.

الذين قدموا على الإصلاح قد أفسدت كتب النحو وأثقلته بما ليس من طبعه.

ويعد الباحث محاولة ابن مضاء القرطبي (592هـ) المتمثلة بكتابه(الرد على النحاة)،أول ثورة عملية على النحو والنحويين،لكن بقيت هذه الدعوة يتيمة، ولم يأبه بها أحد، عدا نحوي واحد معاصر أفاد منها كثيرا من دون الإشارة إليها،هو الأستاذ إبراهيم مصطفى، ويعد صاحب أول محاولة حديثة لتيسير النحو في كتابه (إحياء النحو) عام 1937م، إذ قامت هذه المحاولة على(وجوب دراسة علامات الإعراب على أنها دوال على معان):

فالأصل الأول في محاولته: إن الضمة علم الإسناد وموضعها هو المسند والمسند إليه (المتحدث عنه)[24].

الأصل الثاني:إنّ الكسرة علم الإضافة، هي علامة على أن الاسم أضيف إليه غيره[25].

الأصل الثالث: إنّ الفتحة لا تدل على معنى كالضمة والكسرة، فليست بعلم إعراب، وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب[26].

وعلى الرغم من إصابة هذه المحاولة في مواقع كثيرة، ورسمهاحلولاً تمكّن المشتغل بالنحو الإفادة منها ،لكنهاواجهت ردوداً عنيفة، منها اتهام صاحبها: بالقسوة على الأوائل، ومنها مهاجمتهم بأنهم: قصروا النحو على جزء منه (الإعراب).

وتبعت محاولة إبراهيم مصطفى، محاولة اللجنة المصرية عام 1938م، التي كانت في قسمها الثاني، الذي يتعلق بتشذيب بعض القواعد وتبسيط بعضها، وليس فيها ما ييسر قواعد اللغة، وهو لا يخلو من المشكلات[27].

وتوالت الجهود بعدها، لكنها جميعا لم تصل إلى نتائج عملية، بسبب عدم جرأة أصحابها على رسم نحو موافق لما يقترحونه؛ولأنهم لم يكتفوا بما يقوّم اللسان ويقيه العثار.

وإنّ اغلب القدامى قصروا البحث في النحو على الحرف الأخير من الكلمة، فغايته عندهم بيان الإعراب وتفصيل أحكامه، وبهذا ضاقت دائرة البحث النحوي وقصر مداه، وهم خرجوا على الهدف الأساس للنحو (كوسيلة) وعدّوه (غاية).

---

[24] ينظر: إحياء النحو: 53.

[25] ينظر: م.ن:71.

[26] ينظر:م.ن:78.

[27] ينظر: نظرة في النحو وأصول تدريسه: 34.

فالباحث هنا يطالب المحدثين بالتفريق بين من عدّه غاية من القدامى،ومسعاهم الى عده وسيلة لا غاية،كي يرسموا السبيل الصائبة[28].

وإنّ القدامى درسوا أغلب علوم العربية لخدمة القرآن، واعتمدوا بذلك على العودة إلى القديم الذي سبق القرآن من شعر العرب، وتناسوا أنّ الشعر مقيّد بوزن وقافية، وان للشعراء مساحات واسعة من الحرية في المخالفات لغرض الحفاظ على هذين الركنين، فكان عليهم أن لا يأخذوا بالشعر لإقامة دليل، مادام الشعر عرضة للتبديل، ولم يكتفوا يأخذهم الشعر لإقامة دليل، بل نصبوا أنفسهم مدافعين عن خروج الشعراء على القواعد، وبهذا أبعدوا النحو عن طبيعته، وأصبح لكل وجه تعليل، ولكل تعليل مدرسة.

ومن هنا يطالب الدكتور ناصر الحاني المحدثين بعدم الأخذ بالشعر لإقامة الدليل، لما تقدم ذكره من أسباب[29].وركز على تجنب الشواهد التي تحتمل أكثر من وجه، وأشار إلى أهمية انتباه المحدثين إلى كثرة المصطلحات وتعدد الفروع والتسميات التي لا تعطي ولا تنقل للطالب ما يعينه على الإدراك[30].ولفت الانتباه إلى مشكلة الجمل التي تعطى كأمثلة، وهي ليست من واقع الحياة، إذ يجعلونها قصيرة جداً من اجل تطابق القاعدة، فهي تكون قوالب بلا روح[31].

واقترح على المحدثين أن يجعلوامن الطالب قادراً على الإبداع، من خلال إجادته للتراكيب، ومن خلال فهمه وتذوقه للقواعد، لان القدامى جعلوا منه حافظاً جيداً، فهو يعرف النحو بالقواعد فقط. ونبّه على مشكلة التزام المدرسين بتدريس الكتب القديمة ومراعاتهم لأصولها بما كتب حديثاً، ولم نر بينها ما يعتمد على عرض أساليب متنوعة والإشارة إلى ما تعرضه من القواعد. إذ مازالت الكتب المدرسية تراعي الترتيب التقليدي في تبويب النحو إلى مقدمة في الكلمة والكلام ثم المرفوعات (عُمَد) والمنصوبات (فضلات) والمجرورات (ربط أو وصل).

3ـ نظرة في مناهج قواعد اللغة العربية[32]،السيد اسحق عيسكو .

نشر السيد اسحق عيسكو في عام 1953مبحثاً بعنوان (نظرة في مناهج قواعد اللغة العربية) يحاول من خلاله تشخيص الأسباب المؤدية إلى العزوف عن اللغة العربية، ذلك من اجل

---

[28] ينظر: نظرة في النحو وأصول تدريسه:36.

[29] ينظر: م.ن: 37.

[30] ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:28/1 وما بعدها ،(باب المبني والمعرب).

[31] ينظر: نظرة في النحو وأصول تدريسه: 38.

[32] مجلة المعلم الجديد،1953م:43/3-54

أنْ يصل إلى مرحلة العلاج.

فهو يعزو سبب ذلك العزوف إلىطبيعة مناهج قواعد اللغة، فضلاً عن إهمال الطلبة وإغفالهم لهذه المادة، وما يترتب على هذا الإهمال من ذنب[33].

ويدرك الباحث أنّ الذين سبقوه في مجال تقويم اللسان وتسديد ملكة التعبير كثيرون، لكنه يريد أنيقدم شيئاً في هذا المضمار، لذلك تجده يقول: لو قدمت شيئاً في هذا الشأن فهو حسنة من حسنات البحث، وان لم أقدم شيئاً فتسجل خدمة متواضعة لهذه اللغة[34]. وهو هنا يدعو العاملين في المجال نفسه إلى الاستمرار برفد هذه الجهود ،ويرى أنّ من أسباب نفور المتعلمين من اللغة وقواعدها ما يتمثل بالتعقيدات والخلافات بين العلماء، مما أدى إلى فساد الذوق العربي وإشاعة ما لم يكن للعرب به عهد من وجوه الاستعمال، التي أدت إلى قراءة الكلمات على أكثر من وجه إعرابي، ولجأوا إلى التخريج والتأويل كي يسوّغوا تعدد الأوجه فضلاً عن عدم تحرجهم من صناعة أبيات شعرية ونسبتها إلى شاعر نكرة ليستدل على أنها وردت على لسان العرب.

كل ما تقدم من نتائج أدت إلى نفور المتعلم عن دراسة اللغة وسبب ذلك تلك القواعد التي مُنحت درجة التقديس، فهم يقدسون القاعدة النحوية ولا يمكن التجاوز عليها.

بعدما وضع الباحث يده على الأسباب المؤدية إلى النفور، يبدأ بوضع العلاجات التي يرى أنها تقوم في وجهتين:

أ ـ سد باب التجوز والاحتمال والتخريج ما أمكن سده

ب ـ جعل لغة القرآن الكريم وضوابطهادستوراً،على الرغم من أن النص القرآني لا يخلو من تعدد الوجوه، وما عداها في باب الفضول والمهملات أنطق به شاعر أم أورده كاتب.

وبذلك يكون المتعلم قد تحصن من تعدد الوجوه وتباين الاحتمالات، وبدأ يدنو بخطاه نحو الأفصح استعمالاً[35]؛ لذلك فهو يقترح بشأن مناهج قواعد اللغة ما يأتي[36]:

1ـ تطبيق القواعد بتمارين وافية،مؤكداً على أهمية الربط بين أجزائها ويوصي باستغلال جميع الفرص السانحة في دروس العربية للتذكير بالقواعد، من اجل ترسيخها في ذهن الطالب، كي يبقى متواصلاً مع المادة العلمية.

---

(33) ينظر : نظرة في مناهج قواعد اللغة العربية : 45.

(34) ينظر:م.ن:46.

(35) ينظر: نظرة في مناهج قواعد اللغة العربية: 47.

(36) ينظر:م.ن:48-49.

2-تكرار القواعد وتوسيعها بالزيادة عاماً بعد عام.

3- أهمية زيادة حصص درس القواعد والتطبيق.

4- رفع كتاب قواعد اللغة من الصف الرابع الابتدائي، ويعوض عنه بكتاب قراءة سهل يسير، يضم قطعاً مختارة تتضمن الكثير مما يريد المعلم عرضه على التلاميذ، فمن خلال القراءة والمحادثة يستخلص المعلم الاسم والفعل والحرف، ويبدأ بإعطاء مميزات الاسم والفعل والحرف، ومن ثم يحدد أنواع الفعل، ويوضح مسألة نصب المضارع وجزمه ورفعه (بالعوامل التي ترد كثيراً في الاستعمال)، ويبدأ بتوضيح الجمل الاسمية والفعلية، والجمل المنفية والمثبتة، والفاعل والمفعول، والمبتدأ والخبر ..الى غير ذلك.

هذا بشأن المرحلة الابتدائية، أمّا ما يخص المرحلة المتوسطة فيقترح ما يأتي[37]:

1- أهمية وجود رابط بين كل موضوع وسابقه عند التنقل بين موضوعات الكتاب.

2- أن تكون خطة كتاب (النحو الواضح) حلقات يأخذ بعضها بإطراف بعض،لا دوائر تحيط كل منها بالأخرى وتوسعها.

3- أن يكون كتاب المتوسطة مكملاً للابتدائية من خلال ارتباطه به، لأنه يرى أنه لا صلة بين الكتابين، وهذا هو سبب الفجوة بين المرحلتين،التي ينبغي ردمها من خلال ما تقدم من مقترحات يرى الباحث في ذلك الحصول على كتاب قواعد منهجي يمكّن الطالب من الاستفادة منه والاستمرار معه.

4- مبحث في سلامة اللغة العربية[38]،الدكتور مصطفى جواد:

نشر الدكتور مصطفى جواد بحثاً بعنوان (مبحث في سلامة اللغة العربية) في عام 1953م، يدعو فيه إلى: أهمية تعريب المصطلحات، العلمية منها خاصة على الدوام مع تواصل التطور العلمي وظهور مصطلحات علمية جديدة، على ان يكون التعريب بشرائطه وقوانينه، وهو عمل مؤسسات لغوية لا أفراد مستقلين، لان ذلك يخفف العبء على طالب العلم عند مراجعته المصادر من الكتب العلمية، ولما للتعريب من أهمية في باب الحفاظ على العربية؛(لان التعريب لا يجعل العربي يستعمل المصطلحات الأجنبية ويترك لغته الأم) ويتحدث عن عوامل استعمال المصطلح في الانتشار كالرغبة، وكذلك دور الزمان في ترسيخ المصطلح، فهو يدعم المصطلح

---

[37] ينظر: م.ن:50-51.

[38] مجلة المجمع العلمي العراقي ،1951-1954م،ج1، ج2: 205-232، و 92-119.

القوي، ويفني المصطلح الضعيف[39].

وأشار الباحث إلى إقرار المجمع اللغوي بمصر[40]لطائفة الألفاظ المسموعة عند المحدثين على خلاف ما سمع من العرب الأولين في الصيغة أو الدلالة، ولأهمية هذا الإقرار من جانب قبول السماع من المحدثين، وبذلك لم تعد اللغةحكراً ووقفاً على ما سمع من العرب الأولين[41]، بل جاز للأحياء التصرف بها على وفق احتياجاتهم، شريطة أن يخضع هذا التصرف لإشراف المجمع العلمي؛لأنه المختص باللغة، إذ يجب أن يكون مستعملها ممن يوثق بعربيتهم.

ويرى الباحث أنّ من سبل الحفاظ على اللغة هو الاقتصاد والاستقامة، إذ لا يجوز الاستهانة باللغة بدعوى جدة المصطلحات وقدم اللغة،ولاسيما أن العربية أوسع اللغات الحية اشتقاقا[42]؛لذا يرى أهمية أن تكون عملية التعريب واضحة المعالم، محدودة مشروطة بالاضطرار، فأسماء الأعلام واللباس والشراب والطعام والأثاث واجب تعريبها، ويلحق بها أسماء العقاقير غير العربية والأدوية والعلاجات المادية وأسماء الحيوانات التي لا يعرفها العرب، وكذلك أسماء الأمراض الوافدة من البلاد الغربية[43].

5ـ انحطاط العربية في العراق،أسبابه وعلاجه[44]،الأستاذ كمال إبراهيم:

نشر الأستاذ كمال إبراهيم في عام 1955 بحثا بعنوان (انحطاط العربية في العراق،أسبابه وعلاجه) يرى فيه:

إنّ من أسباب انحطاط العربية في العراق هو الانطباع السائد في نفوس المعلمين، والمتمثل بصعوبة اللغة وعدم التمكن من تعليمها وتحبيبها للدارسين، وما يولده هذا الانطباع من خلق بيئة بعيدة عن العربية الفصحى، مما يسبب في اختلال الملكة وفساد اللسان عند طالب العربية من أبنائها[45].

ونتيجة للأسباب المتقدمة الذكر تجد من أبناء العربية مَن هُم في مستوى الدراسات

---

(39) ينظر: مجلة المجمع العلمي العراقي:1/205-208.

(40) ينظر:مجلة الرسالة المصرية،العدد(932):560، القاهرة.

(41) ينظر:م.ن:571.

(42) ينظر: مبحث في سلامة اللغة العربية:1/ 209-210.

(43) ينظر: م.ن:2/119.

(44) مجلة الأستاذ،1955م، المجلد الرابع: 24-31.

(45) ينظر: انحطاط العربية في العراق، أسبابه وعلاجه:24-25.

العليا ولم يتمكنوا من تقويم ألسنتهم على سلامة النطق وحسن الإبانة، وبهذا تتكون آفة الفساد اللغوي، والذي يراه الباحث أنّ الطريق الصحيح لمعالجة هذا الفساد ينطلق من تعلم الناشئة اللغة الفصحى، ومران اللسان عليها، وتربية الملكة الأدبية والذوق الأدبي[1]. وما تقدم لا يتحقق إلا مما يأتي[2]:

1ـ تقديم لغة للناشئين بأسلوب طبيعي شائق، ينسجم مع طبيعتهم، بحيث يستلهمون من أصولها ما يلائم عقولهم وأذواقهم عن طريق غير مباشر، فيأخذونه وكأنه جزء من حياتهم، وهم بذلك يتعلمون مبادئها فطرياً.

2ـ أن تكون دراسة اللغة اليوم اقرب إلى طريقة المنطق اللساني،لأنها تسير مع الذوق وتجري مع الطبع وتدور على أساليب القول الدائر، وطرائق التعبير السهل،للتخلص من اللحن.

3- أن يتم حذف بعض الموضوعات من مناهج الدراسة المتوسطة والثانوية التي لا تتناسب مع الطلبة مثل التنازع، والاشتغال، ومعاني الحروف وتضمين بعضهما معنى بعض،وأقسام الجمل التي لها محل من الإعراب، وأقسام الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وتفصيلات لا ضرورة لها، في موضوع الإعلال والإبدال، ودقائق التصريف.

4ـ أهمية التخلص من الحدود والموانع التي توضع بين الدراسة النحوية والدراسة الأدبية، وبينها وبين الدراسة العلمية[3].

5- الدعوة إلى إلغاء التفصيل في إعراب الكلمات وحشر المصطلحات النحوية الفلسفية التي لا يستطيع الطالب أن يستوعبها في مثل هذه السن، والدعوة إلى ترك ترديد العبارات الاصطلاحية على مسامع الطلبة التي لا فائدة وراءها سوى الاهتمام بالعرض من دون الجوهر، وبالقشور من دون اللباب، فنتملك فلسفة الألفاظ، لكننا نبتعد عن روح الأدب والذوق السليم والبلاغة الناصعة[4].

الناصعة[4].

ويحدونا الأمل وقد لاحت مطالع نهضة ثقافية أخذت تعم البلاد العربية أن يعاد النظر في المناهج والكتب بما يكفل للغتنا تيسيرها للطالبين وتقريبها إلى إفهام المتعلمين، لتنهض بنصيبها في

---

(1) ينظر: م.ن:26.

(2) ينظر:م.ن:29، 31.

(3) ينظر: انحطاط العربية في العراق، أسبابه وعلاجه: 28.

(4) ينظر: م.ن:28.

خدمة العلم والحضارة.

6ـ تعليم اللغة العربية[1]،السيد محمد فاتح توفيق:

نشر السيد محمد فاتح توفيق بحثاً بعنوان (تعليم اللغة العربية) في عام 1955م، وهذا البحث عبارة عن دعوة إلى الحفاظ على اللغة العربية الفصحى، وجعلها هي اللغة السائدة في الحديث والكتابة.

فهو يرى أهمية بدء الاهتمام بتعليم اللغة العربية منذ الطفولة ، فلا ينطق بألفاظ غير صحيحة محاكاة للطفل، بل يجب لفظ الكلمات والحروف كما هي، ليسمعها الطفل صحيحة ويتدرب عليها كما يسمعها.

ولأجل تحقيق ذلك، فهو يضع مجموعة مقترحات تتصل بمسألة تعليم اللغة العربية، يمكن إيجازها على النحو الآتي[2]:

1- الاهتمام بتعليم اللغة منذ الطفولة، من خلال محاولة التقريب بين الطفل وبين اللغة الفصحى، وخلق تباعد بينه وبين العامية ما استطعنا إلى ذلك.

2- في المرحلة التي تسبق الدراسة يجب أن تكون الألفاظ سهلة المعاني، وعذبة اللحن، وخفيفة الوزن،لان هذه الصفات تؤدي دوراً مهماً في حفظها، فضلاً عن التكلم أمام الطفل بعبارات فصيحة تذلل له بعض الصعوبات.

3- وعند دخوله الابتدائية يبدأ بتعلم حروف الهجاء تمهيداً لتعلم القراءة والكتابة، وهنا سيجد الأمر أيسر وأسهل، ويستحسن أن يصاحب كتاب القراءة كتب أخرى تحتوي على قصص قصيرة لطيفة ومناسبة.

4- يجب اختيار الألفاظ الفصيحة التي تتناسب مع قدرته العقلية لتكوين ثروة لغوية لديه، ومن ثم زيادة تلك الثروة اللغوية وجعله يملك خزيناً لغوياً جيداً[3]، وهنا جعلنا صلة بينه وبين العربية الفصحى منذ المرحلة الابتدائية.

وبهذا نكون قد خطونا بالاتجاه الصحيح نحو تعليم اللغة العربية، وفي الوقت نفسه قضينا على شيء من تأثير العامية في لغة الطفل، ونكون قد ساعدنا على خلق جيل متداول للعربية على

---

[1] مجلة المعلم الجديد،ج4 و ج5 ،1955م : 20-24.

[2] ينظر: تعليم اللغة العربية: 22-24.

[3] ينظر: تعليم اللغة العربية:22، 24.

وفق أصولها الصحيحة.

في ضوء هذه المقترحات نجد الباحث يركز على النشأة الأولى للطفل ويربط بينها وبين تعلم اللغة الفصحى واستعمال الألفاظ التي تتناسب مع سّنه ،ويستمر هذا في مراحل حياة الطفل المختلفة إلى دخوله المدرسة وهنا يتم تعليمه حروف الهجاء فلا يجد عندها صعوبة في استعمال الألفاظ التي يشترط فيها السهولة والصفاء والعذوبة.

7ـ رأي في الإعراب،الأستاذ يوسف كركوش:

ورد في الكتاب منهج للباحث، يرى فيه تيسيرا للدرس النحوي، هذا المنهج أوجده الباحث نتيجة البحث في نحو القدامى، وتأثره بنحو السريان، وقيامه على نظرية العامل، وأهم ما ورد في مقدمة الكتاب ما يأتي:

1. يرى الباحث أن: نحو سيبويه بُني على فكرة العامل الدخيلة من منطق أرسطو، وهي فلسفة تؤكد أن الظاهرة الاعرابية هي نتيجة لعامل موجود في الجملة أو مقدّر، ثم اقتبس النحاة بعد سيبويه النحو من كتابه، وأسرفوا في نظرية العامل، إذ قسموه على: لفظي ومعنوي، وقسموا اللفظي على قوى وضعيف، وأجازوا للقوي العمل بأكثر من معمولين، في حين لم يجيزوا للضعيف العمل بأكثر من معمول، ثم اختلفوا بجواز تقديم معموله عليه، ولم يكن هذا شأن نحاة البصرة فقط، بل نحاة الكوفة ساروا على هذا النهج، لأن الكسائي رأس مدرسة الكوفة أخذ نحوه من علماء البصرة ودرس كتاب سيبويه[1].

2. اعتماد نحاة البصرة والكوفة على الشعر في استنباط القاعدة النحوية، جعل من مناهجهم غير سليمة، ذلك لعدم التزام الشعر بقواعد اللغة بسبب الوزن والقافية مما جعل الشاعر مضطرا للخروج على ما تقتضيه القاعدة لضرورة الوزن والقافية[2].

3. اعتماد النحاة على طائفة من اللهجات في وضع قواعدهم، وإهمالهم اللهجات الأخرى يمثل مثلبة في منهجهم، لأن قواعدهم في هذا الحال لا تمثل لغة العرب[3].

4. وحين وضع النحاة القواعد وجدوا قسما منها يخالف ما عليه القرآن الكريم، وهنا انتحلوا أحاديث كاذبة تجعلهم قادرين على التأويل والتعليل كي لا يكون لنحو القرآن حجة

---

[1] ينظر: رأي في الاعراب: 12.

[2] ينظر: م.ن: 14.

[3] ينظر: م.ن:16؛ووفيات الأعيان: 552/1.

عليهم[1].

5. تجاوز النحاة القدر الكافي فيما أرادوا من النحو، فضلا عن التزامهم ما لا يلزمهم[2]، فضلا عن عدم قول احد في العوامل النحوية، لا ألفاظها، ولا معانيها، لأنها لا تفعل بإرادة ولا طبع[3].

6. وفضلا عن فلسفة العامل وشغفهم بالقياس، فإنهمجعلوا من النحو فنـّا ارستقراطيا، وكان عليهم جعله فنا شعبيا[4]. وبهذا فهم خرجوا بالظاهرة الإعرابية عن معناها المتمثل بتصوير موقع الكلمة في الجملة.

بعد أن عرض الباحث الأسباب التي عقدت النحو، فهو دعا إلى وضع نحو جديد ميسر، يكون جاريا مع الفطرة منتقى من نحو سيبويه والكسائي، بحيث يُحبب العربية إلى الناشئة. وهو في دعوته يقف مع الأستاذ إبراهيم مصطفى صاحب (احياء النحو) والداعي إلى نقض النحو القديم ووضع نحو جديد جار مع الفطرة والسليقة، ويلخص نظريته في أن: الحركات في أواخر الكلمات المعربة دوال على معان ثانوية يقصدها المتكلم عند الكلام، لا نتيجة عوامل كما فعل سيبويه والكسائي والنحاة[5]، فهو جعل الضمة علم الاسناد ومحلها المسند إليه، والكسرة علم الاضافة ومحلها المضاف إليه، والفتحة ليست علامة اعراب، بل هي حركة مستحبة عند العرب لخفتها. ووفق المؤلف بتطبيق نظريته لحد بعيد، لكنه لم يرسم فكرة تعلل إعراب المضارع، ومع هذا فهو عمل جبار وخطوة مباركة[6].

وهو يدعو المفكرين لأن يأخذوا بروح هذا الكتاب، ووضع كتاب نحوي في ضوء هذه النظرية، حتى يخلص المتعلمين من كابوس النحو القديم.

ويوازن الباحث بين كتابي (احياء النحو) و (الرد على النحاة)، فالأول يمثل هدم وبناء، في حين الثاني يدعو إلى هدم أسس النحو القديم فقط من غير أن يرسم خطة لبناء نحو جديد.

ويتناول الباحث في الباب الأول اقسام الكلام من اسم وفعل وحرف، ثم يقسم الاسم على

---

[1] ينظر: وفيات الأعيان: 551/1.

[2] ينظر: الرد على النحاة: 1.

[3] ينظر: م.ن: 8.

[4] ينظر:رأي في الاعراب:23،والحيوان: 91/1.

[5] ينظر: احياء النحو: 48-49.

[6] ينظر: رأي في الإعراب: 27.

مذكر ومؤنث[1]، والمذكر هو ما يشار إليه بـ(هذا) نحو: محمد ـ حانوت، والمؤنث هو الذي يشار إليه بـ(هذه) وهو ثلاثة أنواع.

وكذلك يقسم الاسم على[2]:

1ـ مقصور: اسم آخره ألف لازمه نحو: موسى.

2ـ منقوص: آخره ياء مكسور ما قبلها: قاضي.

3ـ صحيح: اسم معرب ليس في آخره ألف لازمة ولا ياء مكسور قبلها نحو ـ سعد ـ طارق.

ويقسم الاسم إلى نكرة ومعرفة[3]: والنكرة: التي لا تدل على معين، أما المعرفة: فهي تدل على معين، وهي على أقسام:

1. العلم.
2. الضمير، ويقسم على:

أـ منفصل، ويقسم إلى: ضمير منفصل خاص بالإسناد، وضمير منفصل فضلة.

ب ـ ومتصل، ويقسم إلى: ضمير متصل خاص بالإسناد، وضمير متصل فضلة.

3ـ اسماء الإشارة.

4ـ الأسماء الموصولة.

5ـ الاسم المضاف إلى معرفة.

6ـ المعرف بـ(أل)

ثم يذكر تقسيمات الفعل المختلفة، فيقول: إن للفعل أكثر من تقسيم، فيقسم باعتبار الزمن[4]، على ماض ومضارع وأمر،ولا نجد فرقا بين هذا التقسيم وتقسيم البصريين. ويقسّم باعتبار الصحة والاعتلال[5] على معتل الآخر وصحيحه، فاذا كان الحرف الأخير من الفعل حرف علة فهو معتل الآخر، وان لم يكن كذلك فهو صحيح، وكل مضارع آخره ألف لاثنين نحو (تدرسان)، أو واو الجماعة نحو (تدرسون)، أو ياء المخاطبة نحو (تدرسين) فهو من الأفعال الخمسة[6].

ويشير الباحث إلى مسألة اعراب المضارع المجرد من نون التوكيد ونون النسوة، فيكون

---

(1) ينظر: الرد على النحاة: 36.

(2) ينظر: رأي في الاعراب: 37.

(3) ينظر: م.ن: 38-39.

(4) ينظر: رأي في الاعراب: 43.

(5) ينظر: م.ن: 44.

(6)ينظر: م.ن: 45.

مرفوعا ومنصوبا ومجزوما، فيرفع لكونه مسندا وأحد ركني الجملة، ويجزم إذا أريد به (الشدة) وان لم تكن اداة جزم. وإذا كان المضارع من الأفعال الخمسة يحذف النون كعلامة جزم، و إذا كان المضارع من غير الأفعال الخمسة، وغير معتل الآخر، يجزم بالسكون الذي يعوّض عن قطع الفتحة.

وأشار إلى أن الاسم يكون في الجملة مسندا إليه،ومسندا،وفضلة،ومضافا إليه،وهذا تبعا لموقعه، في حين لا يقع الفعل إلا مسندا[1].وقوله لا يتخلف عن قول النحويين في تقسيمه للأفعال المسندة،وكذلك في تقسيمه للاسم على: معرب ومبني، وفي عده الظاهرة الاعرابية من عمل المتكلم تبعا لما تواضع عليه العرب الاوائل، وإشارته في علامات الإعراب الى أن الضمة علم الإسناد،وان الكسرة علم الإضافة[2]. والفتحة ليست علامة إعراب بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، وتعطى للكلمة المعربة حين لا تكون أحد ركني الكلام أو مضافا إليه[3].

وكذلك في حديثه عن الفضلة وأنواعها المتمثلة بما يأتي[4]:

1- المفعول به: اسم وقع على مسماه فعل الفاعل، والفعل نوعان:

أ- يحتاج إلى مفعول به واحد أو أكثر.

ب - لا يحتاج إلى مفعول به.

2- المفعول المطلق: اسم مأخوذ من الفعل، ويذكر لتوكيد الفعل أو بيان نوعه أو عدده.

3- الظرف: اسم زمان أو مكان وقع فيه الفعل وكل اسم زمان يصلح للظرفية وغيرها، في حين أنّ اسم المكان لا يكون إلا ظرفا، إلا المبهم منه أو اسم المقدار المبهم وأسماء الجهات.

4- المفعول معه: اسم يقع بعد الواو (بمعنى مع) غير مفيد لمعنى المشاركة، بل دال على حصول الفعل بمقارنة الاسم بعد الواو.

5- المفعول لأجله: مصدر يؤتى به لبيان سبب حصول الفعل، والمصدر المراد هنا، هو الذي يجيء ثالثا في تصريف الأفعال.

6- التمييز: اسم نكرة يفسر اسما مبهما مثله أو يوضح نسبة، والتمييز قد يأتي معرفة إذ يعد من باب الاختصاص.

وفي ذكره للحال والمستثنى والمنادى. وفي حديثه عن الأساليب ذات الدلالة الخاصة في

---

[1] ينظر: م.ن: 50.

[2] ينظر:م.ن: 48.

[3] ينظر: م.ن: 49.

[4] ينظر: رأي في الاعراب: 78.

اللغة العربية والتي تتمثل في[1]: التعجب، وله صيغتان ـ ما أفعله وأفعل به.

المدح والذم/ نعم وحبذا ـ بئس ولا حبذا.

الاغراء والتحذير، والاغراء له صورتان:

1. تكرار الاسم.
2. الواو تتوسط اسمين.

وتُعد أساليب الإغراء والتحذير من أشباه الجمل.

وكذلك في ذكره تقسيمات الجملة: إذ قال: إن الجملة نوعان[2]:الجملة الاسمية،والجملة الفعلية.

وان كل كلام أو جملة لا بد فيه من مسند إليه ومسند، والمسند إليه هو المتحدث عنه، والثاني هو المسند، وكلاهما ركنا الجملة أو الكلام، وغيرهما إمّا فضلة أو مضاف إليه[3].

8 – اللغة ومناهج الدرس[4]،الدكتور إبراهيم السامرائي:

نشر الدكتور إبراهيم السامرائيبحثاً بعنوان (اللغة ومناهج الدرس) في عام 1959م.يرى فيه :أنّ النطق باللغة الفصحى من المشكلات القائمة، وعملية تيسيرها ضرورة تستدعيها الأمة التي تتطلع إلى حياة جديدة، وهي أخذة بأسباب الحضارة الحديثة، وأنها تريد أن تصل بين الماضي والحاضر، فهي بين ماض زاخر بمآثره ومفاخره، وحاضر عامر بصعوباته.

وتبرز مشكلة اللغة الفصحى في أنّها ليست اللغة المتداولة بين الناس في الأقطار العربية، وذلك لأن الناس يستعملون العامية التي درجوا عليها في محادثاتهم وشؤونهم، وهي تختلف عن الفصيحة اختلافاً كبيراً، إذ إنّهامخففة من القيود والضوابط التي تدخل في اللغة المعربة، فضلاً عن حشوها بألفاظ غير عربية، ومن هنا كانت العربية المستعملة في الحياة اليومية غير العربية المكتوبة الفصيحة، ومن ثم تدخل في باب اللهجات الدارجة، وما أكثرها، إذ لكل قطر لهجة أو أكثر، وفي العراق مثلاً لهجة شماله تختلف عن لهجة جنوبه[5].

---

[1] ينظر: م.ن: 83 وما بعدها.

[2] ينظر: م.ن: 34.

[3] ينظر : رأي في الاعراب: 35.

[4] مجلة المعلم الجديد،1959م:1/ 3-14.

[5] ينظر: اللغة ومناهج الدرس: 3.

وكلمة (اللهجات) من مصطلحات العصر الحديث، إذ نجد استعمال(اللغة) في تاريخ العربية، لنسبة طريقة تعبير إلى فئة من الناس، وهي ما نريده اليوم من كل لهجة[1].

واللغة هي التي يستعملها الناس ويفكرون بها ، ويعبرون بها بصورة عفوية،من دون التأمل في اختيار الألفاظ، وفي طريقة الأداء، وإخراج الأصوات، ويبدو هذا واضحاً من خلال الكلام الدارج الذي نرسله إرسالاً.

ويرى أنّ (العامية) ذات قيمة كبرى في الحياة اليومية، ومن يريد التقليل من شأنها والاستهانة بقدراتها هو منكر حقيقة اجتماعية لا سبيل إلى نكرانها[2]. وانّ إعطاءها قدرها من حيث أنها لسان يؤدى به أكثر حاجاته، لا يعني الانتقاص من اللغة الفصيحة التي نفتخر بها ونتعصب لها ونحرص عليها كتراثنا. وحرصنا على الفصيحة لا يبعد عنا العامية الدارجة، إذ إن النفوس أميل للعامية إذا تركت على سجيتها، حتى في حالة امتلاك النفوس المهارة في العربية ومعرفة أساليبها وقدرتها على صوغ العبارات بيسر وسهولة، فهي تلجأ إلى العامية واجدة فيها شيئاً لا تستطيع أن تجده في الفصيحة التي تعلمتها بالدرس والمران[3].

وتعدد اللهجات ينتج عنه اختلاف في طريقة النطق وفي إتقان مخارج الحروف؛لأنّ أهل العربية غير متساويين في إخراج الأصوات، ولا عجب إذا قلنا إن عبارة " العرب الناطقون بالضاد" تحتاج إلى تبصّر وروية على الرغم من أنها مزية للعرب من دون سواهم،لكن الملاحظ أنّ النطق بالضاد في هذه الأيام مضطرب ولا يتبع طريقة واحدة،لأنّ لكل إقليم من الأقاليم العربية طريقة في إخراج هذا الصوت. وإذا ما كانت هناك موازنة بين مخرج هذا الصوت وما ينبغي أن يكون عليه، فالفرق بين الطريقتين سيكون بعيداً. فمخرجه الآن غير ما نص عليه السابقون من علماء اللغة ومنهم الخليل الذي هو من أوائل الباحثين في أصوات العربية ومخارج الحروف[4].ولا يظن أنّ شعبنا العربي الآن يقرب من نطقه للضاد كما نص عليه المتقدمون.

ويرى أنّ معاشر القائلين بالتيسير يفتقرون إلى تجارب الغربيين الذين قطعوا مراحل طويلة في تفهم المشكلة اللغوية التاريخية. ولا يظن أنّ الإلمام باللغات الحديثة ييسر السبيل في هذا الموضوع، ذلك أن التوفر على دراسة المسألة في ظروفها التاريخية القديمة والإلمام بجهود المتقدمين من النحويين واللغويين ضروري لا غنى عنه في دراسة لمشكلة في ظروفها الراهنة،

---

(1) ينظر:م.ن:4.

(2) ينظر:م.ن:5.

(3) ينظر: اللغة ومناهج الدرس:6.

(4) ينظر: العين:65/1؛واللغة ومناهج الدرس:5.

ومن الضروري الاستفادة من اللغات السامية القريبة لطبيعة اللغة العربية وظروفها وتاريخها[1].

ويرى أنّ دراسة العربية بالإفادة من أسلوب المقارنات والموازنات موصلة للأهداف وميسرة إلى سبيل تيسير العربية.

ويعتقد أنّ من عيوب القدامى هو عدم علمهم باللغات القريبة من العربية، وهم بهذا أضاعوا الكثير من جهودهم وقطعوا في أمور لم يكونوا على علم بأصولها[2].

ويتضح أنّ الباحث في هذا المقال يؤكد مسألة معينة يرى فيها أنها من المسائل المهمة في تيسير العربية، تلك المسألة هي المقارنة مع اللغات القريبة من اللغة العربية، والإفادة من تجارب الغربيين في تيسير لغاتهم، ويركز على جانب أخر هو أنّ العامية واستعمالها من الضروريات، ولا مسوّغ للدعوة الى التخلي عنها.

9ـ نظرات في اللغة والنحو، الأستاذ طه الراوي:

الكتاب عبارة عن مجموعة مقالات للكاتب جُمعت وأخرجت على شكل كتاب، هذه المقالات هي:(نظرة في النحو)و(نظرة في كتب النحو)و(تيسير العربية على المتعلمين)و(اللغة الوسطى).

وفيه آراء لتيسير النحو العربي من خلال تشخيص العاهات والصعوبات التي منيت بها كتب النحو، فمثلا في المقال الأول يقول:((إذا كانت العربية بحاجة إلى معجم لغوي كالمعاجم العصرية للغات الحية، فهذا حق، والى جانب هذا فالعربية بحاجة إلى كتاب في النحو يتماشى مع ما يتطلبه العصر من جودة واتقان في التهذيب والتبويب، حتى يكون مرجعا للمعلمين والمتعلمين))[3]. وهذا لايتحقق إلا من خلال مجموعة من علماء العربية العارفين بسلّم تطور هذا العلم، وعلى دراية بمذاهب أهله ومناهجهم في تثبيت آرائهم، وان تكون هذه الفئة غير منحازة في الرأي، وهدفها الأساس خدمة العربية من خلال استخلاص الزبدة من القواعد وايداعها الكتاب. ومن دون هذه الفئة يبقى النحو على ما هو عليه، في الوقت الذي تتسابق الأمم فيه لتسهيل لغاتها على أبنائها، من خلال تهذيب المسائل، وتقريب الفوائد، حتى تحبب، وهكذا تنمو وتنتشر، ويدعو إلى عدم جمود مفكرينا، والأخذ بالمستطاع، كما فعل الذين سبقونا، وتصدوا إلى ما تمكنوا إليه بالقدر الذي يسمح به طباع زمانهم[4].

---

(1) ينظر: اللغة ومناهج الدرس:6-7.

(2) ينظر: م.ن:8-9.

(3)نظرة في النحو: 5.

(4) ينظر:م.ن: 6.

ولعلم النحو اسبقية على بقية علوم العربية وضعا وتدوينا على يد أبي الاسود الدؤلي بارشاد الإمام علي بن أبي طالب Δ، بدليل بوادر اللحن وأعراض الفساد التي هجمت على الاعراب ونظام التراكيب قبل هجومها على مفردات الكلم وموضوعاتها[1]. وظل النحو ربيبا للبصريين بسبب أبي الاسود الدؤلي، إلى أن كان عصر الخليل الذي جمع متفرقة وهذب مسالكه وفصل قواعده وأكمل أبوابه، وتقدم إلى سيبويه فجمعه في الكتاب[2]،والمذهب البصري يمتاز ببناء قواعده على الأغلب الشائع من كلام العرب، وسيطرة القياس العقلي على كثير من شؤونه،ولجوئه الى التأويل والتعليل أو الرمي بالشذوذ حين يصطدم بغير المشهور،بل يصل التخطئة أحيانا[3].

ويرى الباحث أن النحو يعنى بمهمتين:

الأولى: صحة تأليف الكلم للإبانة عما في النفس من مقاصد.

والأخرى: معرفة الأواخر من إعراب وبناء.

المطلوب ـ إذن ـ من النحو: عصمة اللسان والقلم عن الخطأ في تأليف الكلم وأحوال أواخرها[4]،لكن الذي حدث هو اهتمام النحاة المفرط في الأمر الثاني،واسهابهم فيه، وهذا ما جعل نحو القدامى مكثفا باتجاه مباحث الاعراب أكثر من مباحث التركيب.

أما المقال الثاني في الكتاب، فيوضح فيه الباحث العاهات التي أصابت كتب النحو، وتتمثل فيما يأتي[5]:

1. الإيجاز الشديد المؤدي إلى الإخلال بالمقصود، ولاسيما المتون التي وضعها المتأخرون.
2. عدم التدرج في ترتيب المسائل ووصف القواعد.
3. الخلط بين مسائل النحو ومسائل اخرى لا حاجة إليها.
4. عدم الموازنة بين قدرة الطالب والمادة التي توضع له.
5. حشد القيود الكثيرة، والرموز العديدة، في العبارة القصيرة، ولاسيما في التعاريف.
6. اهمال المهم من الشواهد النحوية والتي تمثل مادة الكلام، فعدم الاعتماد بشكل أساس

---

(1) ينظر: نزهة الالباء في طبقات الأدباء: 5؛ وضحى الاسلام: 285/2.

(2) ينظر: نظرة في النحو: 8.

(3) ينظر:نظرات في اللغة والنحو:35؛والكتاب:67/1،طبعة عبد السلام هارون.

(4) ينظر: نظرة في النحو: 30.

(5) ينظر: نظرات في اللغة والنحو: 38 وما بعدها.

على القرآن الكريم في الشاهد النحوي لما فيه من أثر بليغ في تكوين ملكة البلاغة يجعل هذه الملكة عند المتكلم ضعيفة أن لم تكن معدومة. وخير مثال كتاب سيبويه الذي يحتوي على أكثر من ألف بيت من الشعر وعلى مئات الآيات والامثال[1]، وغيره من الكتب التي استكثروا فيها من الشعر، لأنه (ديوان العرب)[2]، فضلا عن انهم تنبهوا على ما فيه من [الضرورة] لأن الشعراء قد يضطرون إلى استعمالهم في الشعر واجازتهم فيه ما لا يجيزون في غيره ولا يستعملونه في غيره.

أما المقال الثالث فيتضمن كلاما عن تيسير العربية على المتعلمين، ويرى أن هناك مذاهب مختلفة في وجوه الاصلاح، يمكن اجمالها في اربعة مذاهب، وقد تم الحديث عنها في التمهيد[3]وهي:

1. المذهب الأصولي السلفي.
2. مذهب التهذيب والتشذيب.
3. مذهب الانقلاب والتجديد.
4. مذهب العجز والتقصير.

ويُرجّح الباحث المذهب الثاني للمبتدئين، ويمكن الجمع بينه وبين المذهب الأول للمستمرين الذين يأخذون من علوم الادب نصيبا[4].

ويطالب الباحث بما يأتي[5]:

1. وضع معجم لغوي سهل لتناول المبتدئين.
2. وضع معجم لغوي واسع يضم ما يحتاج إليه الأديب والعالم من ألفاظ لغوية ومصطلحات علمية.
3. وضع كتب للناشئة خاضعة لخصائص قواعد التربية والتعليم الحديث.
4. وضع كتب بلاغية تهدف إلى صقل الذوق، لادراك علوم البلاغة، وترك القيود التي جاء بها السكاكي ومن شايعه من المتأخرين.

أما المقال الرابع فيؤكد الباحث فيه على أن اللغة الوسطى[1] هي التي يجب اعتمادها،إذ إنّ

---

[1] ينظر: الكتاب؛ وشروح كتاب سيبويه.

[2] ينظر: العمدة: 11/1.

[3] ينظر: التمهيد من هذه الرسالة.

[4] ينظر: نظرات في اللغة والنحو: 54.

[5] ينظر:م.ن: 55-56.

للعرب اليوم ثلاث لغات:

1. اللغة المعربة: وهي لغة القرآن، مفهومة من المتعلمين ذوي الدراسات منهم، وقد يصعب اليوم التفاهم بها بين كل ابناء العرب.

2. العامية: وهي لغة التفاهم بين الجماهير في حياتهم اليومية، وهي لغة خليطة من عربية سليمة ومحرفة ومعربة ومولدة وألفاظ دخيلة. وهي لغة فاقدة للاعراب وصحة التركيب، وتعتمد التسكين في أواخر كلماتها.

3. الوسطى: وهي بين اللغتين، إذ تشارك العامية في فقدها الإعراب، والاعتماد على التسكين في أواخر الكلم، وتشارك المعربة بعربية الألفاظ وصحة التراكيب على الأغلب، وتستعمل اداة تخاطب بين الأدباء والعلماء وحلقات الدرس[2].

ويوصي الباحث بوضع كتب سهلة التناول للمتعلمين، قائمة على أساليب علمية حديثة، وان تجعل التعليم الابتدائي إلزاميا في الطبقات جميعها، وتوسيع التعليم في جميع مراحله، وتوسيع دور النشر عن طريق الصحافة والإذاعة، وان تساعد المجامع اللغوية والعلمية هذه اللغة[3].

10ـ آراء في العربية،الأستاذ عامر رشيد السامرائي:

كتاب فيه حديث عن مكانة العربية بين اللغات، وبيان لآراء الباحثين وحججهم بهذا الشأن، وفيه حديث عن تيسير اللغة،وهل الدعوة إلى التيسير حديثة أو قديمة؟ ويعرض فيه لبعض دعوات التيسير.

وانقسم الباحثون بشان العربية على قسمين: الأول منهم السيوطي[4]، يرى أن العربية أرقى اللغات وأوسعها وأغزرها مادة، في كثرة مفرداتها وتعدد صيغها ومرونتها. ويذكر هذا الفريق ميزات للدلالة على أفضليتها، الذي يعدّ كثرة المفردات في العربية، والقلب والادغام، والحذف، والإعراب، والتعويض، والتقديم والتأخير، من ميزات العربية الدالة على أفضليتها. وهناك من يزيد ميزات[5] على ما ذكره السيوطي، فيعد سعة قواعد العربية ودقتها على أخواتها الساميات،

---

(1) ينظر:م.ن: 60.

(2) ينظر: نظرات في اللغة والنحو: 60.

(3) ينظر: م.ن: 61.

(4) ينظر: المزهر: 321/1 وما بعدها.

(5) ينظر: خصائص العربية ومنهجها في التجديد والتوليد: 16 وما بعدها.

وانفرادها بصيغة التصغير، ووجود رابطة صوتية بين كثير من الألفاظ ومعانيها، والاشتقاق والتضاد، من الميزات التي تزاد على العربية للدلالة على أفضليتها. ويقول الأستاذ احمد امين عن اللغة العربية:

((إن العربية بسبب مرونتها وسعة اشتقاقها، وما فيها من مجاز وقلب وابدال ونحت، استحقت أن تكون لغة القرآن الكريم والحديث النبوي، فضلا عن انها استطاعت أن تكون أداة لكل ما نقل من علوم الفرس والهند واليونان))[1].

والفريق الثاني يهاجم العربية، ويصفها بأنها من اللغات الميتة، ويعد الميزات التي عدها الفريق الأول هكذا، عيوبا، بحجة أن كثرة المفردات وسعتها يدخل عليها الإبهام الذي يحول بينها وبين الوضوح، فضلا عن انها تتطلب زيادة اهتمام وعناية، وكذلك يعزون وصفهم ذلك بسبب الإعراب الذي لا يعين على تعلم العربية بسهولة، ويقترحون إلغاءه والاستعانة بتسكين أواخر الكلمات المعربة، كما في اللغات الحديثة التي تخلصت من الإعراب[2]. وأصبحت حرة طليقة تساير التطور. ويعدون عدم كونها لغة كتابة وحديث في آن واحد من عيوبها، وكذلك صعوبة قواعدها، ويعدّون عدم مسايرتها للتقدم العلمي والفني يجعلها قاصرة عن إيجاد مصطلحات للتسميات التي يبتكرها ذلك التقدم. ولكن هناك لكل حجة من حجج هذا الفريق ردا يدحضه، فكثرة المفردات تعود إلى انها أوسع اللغات السامية ثروة في اصول الكلمات، فضلا عن أن الألفاظ المترادفة تقع لسببين: الأول: يعود للواضعين، وهو الأكثر، والآخر من واضع واحد وله فوائد منها[3]. أما عن الإعراب، فهو عنصر أساس في العربية منذ القدم؛ وكل ما عمله النحاة هو انهم استخلصوا مناهجه من القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب، ورتبوها وصاغوها قوانين وقواعد، ومما لا يقبل الشك وجود ارتباط بين الإعراب والمعنى[4]، بدليل أن فهم المعاني يكاد يتوقف على الإعراب[5].وحجة قصور العربية عن إيجاد مصطلحات للمسميات الي يفرزها التقدم العلمي، غير دقيقة بدلالة تعليم الطبية السورية ولمدة أكثر من خمس وثلاثين سنة لعلومها بالعربية وهي تجاري اللغات الأخرى[6].

---

[1]ضحى الإسلام: 289/1-290.

[2] ينظر: آراء في العربية: 67.

[3] ينظر: المزهر: 404/1.

[4] ينظر: الخصائص: 33/1.

[5] ينظر: تفسير الزمخشري: 126/4.

[6] ينظر: المصطلحات العلمية (مصطفى الشهابي):9.

ويعرض الباحث لبعض آراء من دعا إلى التيسير، ومنهم:

الدكتور طه حسين[1]، الذي يرى وجوب تيسير طرائق تدريس العربية، وضرورة استعمال وسائل التعليم الصحيحة التي توصلنا إليها، وان تكون دراسة العربية على قسمين: للمتخصصين وللعامة، وان يتم إعداد معلم ومدرس بشكل يؤهله لتعليم العربية ويساعد على ازالة الشكوى.

وهناك رأي للأستاذ جورج كفوري[2]، يرى فيه أن النهوض بالعربية يتطلب تغير المواقف من العامية وعدم ازدرائها، فضلا عن حذف القواعد (الاعراب)، وان يكون هناك اهتمام بالتعريب، وضرورة الأخذ بمبدأ القياس الذي يساعد على السهولة والطواعية بدلا من الاعتماد على المسموع في المشتقات،وإن هذا الرأي وما شاكله يحاول انزال العربية الى مستوى العامية وليس العكس.

وهناك رأي للدكتور مصطفى جواد[3]، يرى فيه أن المذهب العام في اصلاح النحو يجب أن يكون في تقليل القواعد، وانتقاء الشواهد من القرآن الكريم والحديث الشريف، ونثر العرب في امثالهم، ودمج بعض الأبواب النحوية مع بعضها.

والدكتور جميل سعيد[4] يقترح اعادة كتابة النحو بشكل جديد، وان لا يتم الاعتماد على لغة الشعر بوصفها شواهد نحوية.

وللدكتور مهدي المخزومي[5]رأي، فهو يؤمن بان دراسة العربية تحتاج إلى اصلاح جذري لا يكفيه تنسيق الموضوعات القديمة ولا الإخراج الجميل، ويرى عدم نفع تجديد الأسلوب إذا كان الموضوع المدروس باليا، لذا يقترح ان يدرس النحو الكوفي بدلا من النحو البصري، لأن النحو البصري عليه مآخذ كثيرة كما يرى[6].وغيرها من الآراء التي دعت إلى التيسير، وجميع هذه الآراء والمحاولات لم تقم بعمل ايجابي بنـّاء يقضي على مصدر الشكوى. لكن هناك محاولات جادة في الإصلاح وان لم يكتب لها النجاح الشامل، منها جهود الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه (احياء النحو)، وتقرير اللجنة المصرية، ومؤتمر مفتشي اللغة العربية في المراحل الإعدادية، وهناك محاولة للأستاذ يوسف كركوش

---

(1) ينظر: مجلة الآداب البيروتية، عدد (11)، مقال (يسروا النحو والكتابة).

(2) ينظر: اللغة العربية في ماضيها وحاضرها ومستقبلها: 35 وما بعدها.

(3) ينظر: مجلة العلوم البيروتية العدد (9)، مقال (وسائل النهوض باللغة العربية وتيسير قواعدها وكتابتها).

(4) ينظر :مجلة المعلم الجديد جـ5،و6،مقال (جولة في كتب اللغة العربية).

(5) ينظر: مجلة المعلم الجديد: 1، مقال (دعوة جادة في إصلاح العربية).

(6) ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو: 72 وما بعدها.

بعنوان (رأي في الإعراب) وغيرها.

11- في سلامة اللغة العربية[1]، الدكتور إبراهيم السامرائي:

من اجل سيادة اللغة العربية على مسرح الحياة اليومي وجعلها لغة للتعامل من خلال الخلاص من اللحن الشائع على ألسنتنا، نشر الدكتور إبراهيم السامرائي عام 1978م، بحثاً بعنوان (في سلامة اللغة العربية) يرى فيه:

إنّ مسألة إعداد مدرس العربية إعداداً حسناً، وتهيئة معلمها بشكل يتفق وفنون التربية الحديثة، فضلاً عن الإفادة من منجزات العلم الحديث في تعلم اللغة، هي مقومات أساسية لسلامة العربية. إذ نجد أنّ العربية غريبة على المدرس والمعلم، فهم لم يتعلموها بالشكل الصحيح، بدليل أننا ما زلنا ندرس النحو على انه مادة منقطعة عن شعب العربية الأخرى، وكذلك الأدب الذي يدرس بعيداً عن البلاغة والإنشاء، ومازلنا نجهل قواعد الأداء، ونجهل إخراج الكلم الفصيح مخرجاً سرياً كما يقول الجاحظ، ومازالت أصوات العربية مجهولة من قبلنا، إذ لا نتمكن أن نفرّق بين هذا أو ذاك، وما زال كثير من مادة العربية لا نفهمه[2].

ولانّ مسؤولية الحفاظ على العربية مسؤولية جماعية، وعلى الرغم من إعراب المعلم والمدرس عن أنفسهم بعامية لا ترتفع عن عامية الشارع، إلا أنّ اللوم لا يمكن إن يوجه لهم فقط.

ويلاحظ أن العربية غريبة في مهدها، على الرغم من مدارس البصرة والكوفة وبغداد، وما أدته هذه المدارس من اثر بارز في الدراسات العربية.

واللغة دربة ووعي، فإذا عُدمت الدربة والوعي بموادها وأسرارها فقدت. ولذلك فان عدم تهيئة المعلم والمدرس بالشكل الفني المطلوب يصعّب عليهم لغتهم، ومن ثم تسود عامية محلية. و(العامية) سلوك أنساني يباشره الناس للإعراب به عن مقاصدهم الجدية والهزلية، ولم يكن بجانبها لغة ينطق بها اللسان[3].

فالباحث هنا يطالب دراسة اللغة بشكل جديد يتمثل بما يأتي:

جعل اللغة بجميع علومها وحدة متكاملة لا يفرق بين رسمها والنطق بها وكتابتها

---

[1] مجلة المعلم الجديد:1978م:18-19.

[2] ينظر: في سلامة اللغة العربية:18.

[3] ينظر:م.ن:19.

تحريراً، وهذا يجعلنا نحصل منها على زاد كافٍ[1]؛أي أنّ الذي يطالب به الباحث هو دعوة إلى وضع كتاب مدرسي يجمع بين دفتيه مادة المطالعة، والتمرين على ما يسمى التعبير أو الإنشاء، والى جانب ذلك نصوص شعرية ونثرية مختارة يشار فيها بالقصد إلى مواد نحوية مما يكون الفاصلفي بناء الجملة العربية تركيباً وصرفاً ونحواً، بمعنى أن نجعل من الكتاب المدرسي كتاباً مستوعباً لمواد العربية. وان هذه الطريقة جرى عليها من سبقنا في فن التأليف والتدريس، فهل نعمل بها إذا ما أدركنا أنّ الكتب المدرسية الحالية لا تعين الطالب على التزود بما يكفيه لاستعماله العربية أسلوباً وجمالاً وإبداعاً وإصابة في المعنى[2]. بدليل أنّ المطلع على الكتب المدرسية من كتب النحو والمطالعة والأدب والبلاغة لا يرى سوى أشتات متناثرة لا يؤلف بينها صلة من علم ووحدة من موضوع.

12ـ تطوير النحو المدرسي[3]،الدكتور نعمة رحيم العزاوي:

نشر الدكتور نعمة رحيم العزاوي في عام 1979م،بحثاً بعنوان(تطوير النحو المدرسي) يرى فيه:أنّ كتب النحو المدرسي جامدة، لأنّ ما طرأ عليها من تغيير لا يتجاوز أموراً يسيرة،وهو لم يمس صميم المشكلة، ولا يعمل على معالجتها، ويتضح ذلك من بقاء الكتب التي تغيرت، إذ إنّها بقيت محافظة على المنهج والمادة وطريقة التأليف[4]،وهذا الجمود مرفوض لأنه مخالف لطبيعة المناهج التعليمية التي يجب أن تتغير وتتطور لتواكب مستجدات العلوم وتساير التغير الذي يطرأ عليها[5].وأنّ علوم اللغة في العصر الحديث تطورت من جانبين: المادة وطرائق البحث.

وقد أفاد اللغويون العرب من هذا التطور الذي أصاب مناهج الدرس اللغوي في اللغات الأخرى.وهذا ما أعانهم على فهم مشكلات نحوية ولغوية كان قد لجأ القدامى إلى تأويلها وتعليلها بما لا ينسجم مع طبيعة اللغة نتيجة تجاهلهم لقيمة الإدراك الأدبي لمكان المفردة في السياق.

وهذا ما يؤكد عجز النحويين عن اتخاذ القرار الحاسم في المسألة النحوية فيضطرون الى جواز إعرابها بصورتين[6]،وليس من المعقول أن تبقى كتبنا المدرسية بمعزل عن التطور

---

(1) ينظر: في سلامة اللغة العربية:19.

(2) ينظر:م.ن.

(3) مجلة المعلم الجديد:1979م:1/68-75.

(4) ينظر: تطوير النحو المدرسي: 68.

(5) ينظر:م.ن:69.

(6) ينظر:نظرة في مهمة علم النحو:8-9.

الحاصل الذي أفاد منه اللغويون العرب. ويعرض الباحث لمجموعة مسائل نحوية يعاني منها الطلبة، مقترحاً تعديلها إلى صور أخرى ميسرة، معتمداً على آراء الكثيرين من أعلام النحو وهي على النحو الآتي:

1ـ في موضوع (لا) النافية للجنس،الكتب المدرسية تجعل اسمها مبنياً على ما ينصب به إذا كان مفرداً، وفي هذا إرباك للمتعلم الذي فهم أنّ الاسم المبني هو الذي يلزم حالة واحدة في جميع التراكيب (الضمائر ـ أسماء الإشارة ـ أسماء الاستفهام)، في حين أنّ الأسماء التي تقع أسماءً لـ(لا) النافية للجنس كما في قولنا:لا بأس عليك،ولا عاملات مقصرات،ولا ضدين مجتمعان، فإنها لا تلزم صورة واحدة من جميع التراكيب، ومن الممكن تغيير حركتها عند مجيئها في جمل أخرى، وهو(المتعلم) لا يسيغ جعلها مبنية،وكذلك الإفراد الذي فهمه ضد التثنية والجمع، في حين وجده هنا ليس مضافاً ولا شبيها به ووقع في اللبس واحتار في الأمر.

والمتابع للنحاة القدامى أمثال المبرد (285هـ) وغيره يجدهم يعربون اسم (لا) النافية للجنس المفرد منصوباً بلا تنوين[1].والأخذ بهذا الرأي يعفينا من جعل اسم (لا) لنافية للجنس مرة معرباً، وأخرى مبنيّاً، وتكون (لا) إحدى أخوات(إنّ). وكذلك يعفينا من فكرة الإفراد المناقضة لفهم الطالب من حقائق ومعلومات.

2ـفي موضوع (النداء)، الكتب المدرسية تجعل المنادى مبنياً على ما يرفع به إذا كان مفرداً أو نكرة مقصودة، مثل: يا محمد ـ يا شاهدون. وغيرهما منصوباً. وفي مثل هذا الحال يكون المنادى مرة معرباً، وأخرى مبنياً، وفي هذا إرباك للدارس.

وهناك رأي للنحاة القدامى (الفراء)[2]، وفيه ملامح تيسير في هذا الشأن، إذ إنّهم يرون أنّ المنادى العلم المفرد أو النكرة المقصودة مرفوعاً، وجعل ضمة (محمد) وألف (شاهدان) و واو(مسافرون) علامات إعراب، وغيرها من المنادى منصوباً،وهذا ما يقول به الدكتور مصطفى جواد أيضا[3].

والمؤتمر التاسع لاتحاد المعلمين العرب يرى في احد بحوثه وجوب الأخذ بهذا الرأي لما

---

(1) ينظر: المقتضب: 366/4؛ و شرح المفصل: 129/1؛ واسرار العربية: 99؛ و شرح الرضي على الكافية: 234/1؛ والانصاف في مسائل الخلاف: المسألة(53):366/1؛ وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:328/1.

(2) ينظر: معاني القرآن للفراء:98/2.

(3) ينظر: المباحث اللغوية في العراق:12.

فيه من تيسير على الطالب، وتلافياً للتشعبات في الموضوع الواحد[1].

3- وفي موضوع (التعجب)، الكتب المدرسية تأخذ الطالب بإعراب معقد لصيغتي التعجب (ما افعله) و (افعل به) مثل:(ما أجمل الربيع)، ما: نكرة تامة بمعنى شيء، مبنية على السكون في محل رفع مبتدأ، أجمل: فعل تعجب على صيغة الماضي مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (هو) يعود على (ما)، والربيع: مفعول به منصوب، وجملة الفعل والفاعل والمفعول به في محل رفع خبر للمبتدأ.

وكذا الحال في إعراب صيغة (افعل به). ويلاحظ مستوى التعقيد في الإعراب على الطالب وجعله لا يسيغ المادة بسبب أسلوب إيصالها. ونحن مع الإعراب الآتي: (ما أجمل): صيغة تعجب مفتوحة،(الربيع): متعجب منه منصوب.و(أجمل): صيغة تعجب ساكنة،(بالربيع): متعجب منه مجرور[2].

4- وفي موضوع (الاستثناء) نجد الكتب المدرسية تعطي أكثر من وجه إعرابي، وهذا يثقل على الطالب من جهة، ولا يطابق المعنى من جهة ثانية. ففي القول:(ما نجح الطلاب إلا خالداً). فـ (خالداً) هنا المستثنى ويجوز فيه وجهان:

الأول: النصب

الثاني: البدلية من المستثنى منه. ولو دققنا في هذا الوجه لوجدنا تناقضاً للمعنى الذي يريده المتكلم، إذ يريد القول بنجاح خالد، والطلاب لم ينجحوا، وفي هذا تناقض.

وعليه فان أمر جواز وجهين في إعراب المستثنى في حالة نفي الكلام ووجود المستثنى أمر يناقض المعنى المراد من جهة، ويربك المتعلم من جهة أخرى،لذا نرى وجوب اخذ الكتب المدرسية بوجه إعراب واحد (النصب) فقط لأنه مطابق للمعنى، ولأن تعداد الآراء عيب من عيوب النحو المدرسي، وهو من عوامل تعقيده[3].

5ـ وبشأن الأسماء الواقعة بعد (خلا،عدا،حاشا)، تجعلها الكتب المدرسية مرة مجرورة وأخرى منصوبة، أي أنّ هذه الكلمات مرة تكون أحرفا، وأخرى أفعالا وهذا يربك المتعلم.

ولأجل التخفيف على الطالب،يرى الباحث أهمية متابعة آراء القدامى بشأن (خلا،عدا،حاشا)

---

[1] ينظر: تطوير تعليم اللغة العربية: 127.

[2] ينظر: م.ن: 129.

[3] ينظر: تطوير النحو المدرسي: 70-71.

إذ يعدّوها أدوات استثناء، والأسماء بعدها منصوبة دائماً، لان النصب هو الأكثر في كلام العرب[1].

6ـ وفي باب (نواصب الفعل المضارع) تعرب الكتب المدرسية كعادتها المضارع المسبوق بلام التعليل أوفاء السببية أو حتى، على انه منصوب بـ(أن) مضمرة جوازاً بعد لام التعليل، ووجوباً بعد فاء السببية وحتى، وذلك فيه تعقيد. ويرى من اجل التيسير وجوب متابعة آراء القدامى بإعراب المضارع بعد هذه الأدوات منصوباً بها مباشرةً[2].

وبشأن (تخفيف الحروف المشبهة بالفعل)، يرى عدم الأخذ بالكتب المدرسية التي تذهب إلى إعمال (أن، كأن) بعد التخفيف، ويدعم رأي القدامى من النحاة الذين عدوا (أن، كأن) المخففتين مهملتين، وأعربوا الجملة بعدها من غير النظر إليهما[3]. وإذا ما علمنا بأن (لكن) تهمل عند تخفيفها وجوباً، ندرك أنّ الأخذ بإهمال (أن، كأن) المخففتين يجعل الباب خاضعاً لقاعدة واحدة وفيه تيسير وتسهيل.

8ـ وفي باب (تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحاً) تحدث عن وجوب تجزئة الموضوع حتى يفهم ويتم استيعابه بشكل واف.

9ـ وفي باب (أي) الموصولة التي تجعلها الكتب المدرسية مرة معربة بالحركات الثلاث (في حالة ذكر صدر صلتها: يعجبني أيهم هو قائم ورأيت... ومررت بـ...) ومرة مبنية على الضم (في حالة إضافتها وحذف صدر صلتها) . ويرى الأخذ برأي النحاة القدامى، إذ قرروا أنّ (أي) معربة دائماً وان أضيفت وحذف صدر صلتها، وهذا الرأي من اجل التيسير، وفي الوقت نفسه نكون قد خلصّنا كتبنا المدرسية من اختلاف الأوجه في المسألة النحوية الواحدة[4]، فضلا عن أنّه يدعو إلى إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي، وسبقه إلى هذه الدعوة الكثيرون، منهم وزارة المعارف المصرية وغيرها.

ودعا المدرسين إلى عدم التزمت بالقول في الإعراب، بأنه مرفوع وعلامة رفعه، ويمكن القول مرفوع بـ(الواو) أو(الألف)، وهذا معمول به كما في قول ابن مالك:

---

(1) ينظر: شرح ابن عقيل 521/1 وما بعدها .

(2) ينظر: الواضح في علم العربية : 29؛وشرح الاشموني :560/3.

(3) ينظر: الكتاب: 187/2؛ و الخصائص: 297/3؛ والنحو المنهجي: 85.

(4) ينظر: شرح ابن عقيل : 164/1.

وارفع بواو وانصبنّ بالألف واجرر بياء ما من الاسما أصف[1].

وكذلك قول عباس حسن في باب (جمع المؤنث السالم):وحكم هذا الجمع انه يرفع بالضمة وينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة، ويجر بالكسرة[2].

13ـ الوصف،نظرة أخرى في قضايا النحو العربي[3]،الدكتور احمد عبد الستار الجواري:

نشر الدكتور احمد عبد الستار الجواري عام 1982م، بحثاً بعنوان (الوصف،نظرة أخرى في قضايا للحو العربي) يرى فيه:أنّ مصطلح الوصف يمتلك معنى عاماً وآخر خاصاً، ويحتفظ بواقع في اللفظ المفرد والمركب، فلغةً الوصف:لفظ دارج معلوم المعنى، وشائع في لغة العلم والأدب.

أمّا في علم العربية فهو:اصطلاح يتردد كثيراً، ويرد باعتبارين:

1. اعتباره لفظاً مفرداً.
2. اعتباره جزءاً من التركيب .

وعلى وفق الاعتبار الأول يكون معناه في العربية:هو معنى الحدث مقترناً بمعنى الذات، سواء دل على الثبوت أو الحدوث والاستمرار، وذلك هو اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، صيغة المبالغة.

أما في الاعتبار الثاني فهو:الذي يؤتى به لوصف اسم ذات أو في حكمه أو اسم معنى غلبت عليه الاسمية وابتعد عن الدلالة على الحدث المجرد، وبه استكمال هيأة هذا الاسم، وبه يستقيم معناه وموقعه في الكلام، وأقل الكلام ـ وهو اللفظ المركب المفيد ـ لابد من كون أحد طرفيه وصفاً ملفوظاً أو محكوماً بوجوده[4]. وطرفا الإسناد هما: المسند إليه (الموصوف) والمسند (الوصف) وهذه التسمية من مصطلحات أهل البلاغة (المعاني)، في حين نجد أنّ أهل المنطق يسمون الطرفين بـ (الموضوع) و(المحمول).لكن مصطلح (الوصف) و(الموصوف) قد يكون اقرب إلى الأفهام وأكثر انسجاماً مع مدارك الدارسين[5].

---

[1] ينظر: شرح ابن عقيل:43/1 .

[2] ينظر: النحو الوافي: 103/1-104.

[3] مجلة المجمع العلمي العراقي ،1982م:41/4-51.

[4] ينظر: الوصف، نظرة أخرى في قضايا النحو العربي: 41.

[5] ينظر: شرح الاشموني:199/1.

والوصف في النحو ثلاثة أضرب:

الأول: الاسنادي: وهو عمدة في الكلام، الفعل في الجملة الفعلية، وما يشتق منه، مثل اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة والمبالغة في الجملة الاسمية، وقد يكون معنى الوصف في الاسم غير المشتق.

الثاني: المطابق: وهو النعت الحقيقي أو الصفة عند النحاة، وهو احد الملحقات بالأسماء لبيان معناها وخصائصها. ومنه نوع يسمى النعت السببي الذي يصف ما يتصل من المنعوت بسبب، وله في المطابقة والإعراب أحوال خاصة[1].

الثالث: المخالف: وهو الحال عند النحاة[2]. ويراد به وصف فضلة مبين للحال منصوب، أي انه غير عمدة، ويتضح من كلامهم هذا انه فرع من الخبر، وسمي بـ(المخالف) للتمييز من الاسنادي الذي هو عمدة في الكلام.

ومسألة الخلاف في الإعراب قال بها نحاة الكوفة في أحوال مَن نصب الاسم حين يقع موقعاً يخالف ما قبله من موصوف أو مبيّن، فهو لا يستحق الإسناد ولا مرتبته، ولا التبعية وأحوالها، وإنما يُنصب ليدل على حال الخلاف، كالظرف الذي يقع خبراً للمبتدأ، وكالمفعول معه[3].

ومثل هذا يجوز قوله في الحال والتمييز، كون الحال وصفا مخالفا لموصوفه والتمييز بيان لا يختلف عن البيان التابع المطابق لمتبوعه. ولعل معنى الخلاف وصورته في (الحال) أوضح مما هي عليه في التمييز. والمفعول معه، كون الحال مشروطة بالنكرة، وصاحبها معرفة.

والوصف في المطابقة (التعريف والتنكير) نعتٌ يراد به ما يراد بالنعت من وصف الاسم، والوصف في الإسناد يراد به إتمام الفائدة في ذكر الاسم والحديث عنه. أمّا الحال فهي فرع من الوصف الاسنادي ووظيفته هي (وصف هيأة الاسم وبيان حاله).

وللوصف أحكام هي: يتقدم على الموصوف،أو يتأخر عنه،ولكل حالة حكم، ولكل نوع من الوصف حكم، فالحقيقي له حكم، وكذلك السببي[4].

فحين يكون الوصف حقيقياً ويتقدم الموصوف عليه فيجب المطابقة بينهما، وأمّا إذا تقدم الوصف على الموصوف فقد جازت المطابقة وعدمها، والأخير هو الأعم.وهناك من يذهب إلى

---

(1) ينظر: م.ن:3/ 63-64.

(2) ينظر:الخصائص:138/2 وما بعدها.

(3) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:مسألة(29):245/1.

(4) ينظر: الوصف،نظرة أخرى في قضايا النحو العربي: 46.

المطابقة في تقدم الوصف أو تأخره ،وهذه لغة جماعة من القبائل.

ويجب إدراك حقيقة أنّ لكل حالة من تقديم أو تأخير الوصف وجه سبيل في أداء المعنى، إذ إن هناك مواضع يجب فيها تقديم احدهما، مثل كون الوصف هو المقصود بالاستفهام كقوله تعالى:﴿ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾[1].

وحين يقع الوصف بعد النفي مقصوداً تسليط النفي عليه، كقول الشاعر:

خليلي ما وافٍ بعهديَ أنتما إذا لم تكونا لي على من أقاطع[2]

وتقديم الوصف المتأخر يفيد الاختصاص، كما انه دليل زيادة اهتمام به، وهذه قاعدة ملحوظ حكمها في تقديم الوصف، لكن هذه القاعدة ليست ثابتة، فقد يتقدم الوصف حتى في حال عدم وجوب تقديمه، طبقاً لمقتضى المعنى، ويتضح ذلك في قوله تعالى:﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾[3].وتقديم الوصف هنا جاء لاستقامة الكلام وأداء المعنى المراد، وهذا من روائع البيان القرآني، إذ يكون الوصف صالحاً للعام والخاص في آن واحد، كوصف كاتم الشهادة فانه آثم كله وآثم قلبه.

وبشأن التفريق بين الجملة الفعلية والاسمية ، فكأن العربية أرادته أن يكون ملحوظاً في أصل التعبير وصورته الأولى، فعمدت إلى جعل الفعل (الوصف) مقدماً في الجملة الفعلية، وجعلت المبتدأ (الموصوف) مقدماً في الاسمية، فإذا أريد لأحدهما التخصيص قدم على الأخر. وزعم النحاة بشأن استحالة الجملة الفعلية إلى اسمية إذا قدم فيها الفاعل، زعم فيه تفريط من جانب المعنى واستهانة بقصد المتكلم حين تقديمه ما حقه وموضعه التأخير[4].

لكن الحقيقة أن جملتي: حضر زيد، وزيد حضر كلاهما فعلية لاقتران الوصف بمعنى الزمن، والاختلاف في التقديم والتأخير من باب الاهتمام بالموصوف حين يقدم على الوصف.

ومسألة تسمية الوصف المتقدم في الجملة الفعلية مبتدأ سببها الصناعة النحوية التي كثيراً ما تهجر المعنى وتلتزم بقواعد نحوية لا يجوز تجاوزها مثلاً: لا يجوز تقديم الفاعل على فعله على رأي

---

[1] سورة مريم:من الآية 46.

[2] ينظر: مغني اللبيب عن كتب الاعاريب:557/2.

[3] سورة البقرة: من الآية 283.

[4] ينظر: الكتاب:1/ 235.

البصريين[1]،بحجة أنّ الفعل والفاعل كجزئي كلمة واحدة لا يجوز تقديم عجزها على صدرها، ودليلهم حالة اتصال الفعل الماضي بضمائر الرفع المتصلة (قمت ـ ذهبوا) فهي عندهم فاعل ولا يجوز وقوعها إلا بعد الفعل، لاعتقادهم أنّ ذلك يوقع اللبس بينه وبين المبتدأ، في حين يرى الكوفيون: جواز تقديم الفاعل على رافعه بدليل وروده عن العرب، كما في قول الزّباء.

ما للجمال مشيها وئيدا أجندلاً يحملن أم حديدا

ويرى الباحث أنّ هذا البحث كان تطبيقاً ولو جزئياً للمقولة التي تدعو إلى الربط بين النحو في صورته المعهودة عند المتأخرين وبين معانيه التي فرقت تلك الصورة بينها وبينه، حتى أصبح الإعراب الهدف الأساس عند الدارسين[2].

والمقولة تحاول العودة بالدراسة النحوية إلى أصلها وجوهر غايتها في دراسة التركيب، ورعاية الترابط والالتحام بين أجزائه وما يكون بينهما من تأثر وتأثير، يكون الإعراب وأحواله المختلفة انعكاساً لذلك التأثر والتأثير ونتيجة لقيام العلاقة بين أجزاء التركيب[3]؛ فضلاً عن أنّ في ذلك محاولة لضم أجزاء الكلام المتفقه في أصولها ووظيفتها في التركيب بعضها مع بعض ليكون فهمها أكثر عمقاً واستعمالها اقرب إلى الدقة والإصابة وأداء المعنى[4].

14ـ في النحو المدرسي،قضايا مطروحة للنقاش[5]،للدكتور نعمة رحيم العزاوي:

نشر الدكتور نعمة العزاوي في عام 1986م،بحثاً بعنوان(في النحو المدرسي،قضايا مطروحة للنقاش) يرى فيه:

◌إنّ مسألة تيسير النحو قائمة منذ زمن بعيد، بدليل وجود أقوال للقدامى في هذا الشأن، ودليل محاولات التيسير التي تمثلت بالمختصرات والمنظومات النحوية والكتب العلمية. واستمرت هذه المحاولات حتى إذا ما وصلنا إلى العصر الحديث نجد المحاولات قد بدأت في الثلث الثاني من القرن العشرين، لكن على الرغم من كل ما تقدم ذكره من الاهتمام لم يفد النحو المدرسي منه بشيء، ولم يصحح مساره، بل بقي عارضاً للنحو على علاته وبقي النحو مستنداً إلى أساس

---

(1) ينظر:شرح ابن عقيل:1/464-465.

(2) ينظر: الوصف،نظرة أخرى في قضايا النحو العربي : 50.

(3) ينظر:م.ن:51.

(4) ينظر: م.ن:52.

(5) مجلة المعلم الجديد:1986م:4/30-44.

منطقي يستند إلى الفلسفة والذي يبعد عن منطق اللغة كثيراً[1].

ولبيان ما يواجه المتعلم من صعوبة توفيق بين منطقه الذي يمثل منطق اللغة ومنطق النحو القائم على الفلسفة، يطرح الباحث أمثلة ويقترح إعادة النظر في تقديمها في كتب النحو المدرسي، وقبل الأمثلة يذكر الباحث حواراً طريفاً بين احد علماء النحو وابنته، كي يكون هذا الحوار مدخلاً إلى إدراك الأمثلة. سألت الفتاة والدها عن الفعل (ذاكر) هل هو ماض أم مضارع؟ فأجاب الأب بأنه: ماض، فقالت له: لو قلت: إذا ذاكرت أخذت الجائزة. كيف يكون الفعل ماضياً والمذاكرة لم تحدث؟،فيقول: أقنعتها بفلسفة النحو التي امتلكها، لكن الحقيقة أني أجد فرقاً بين منطق النحو الفلسفي ومنطق اللغة الذي يتسم بالصدق والسهولة[2].

ومن الأمثلة التي تربك المتعلم في نظر الباحث ما يأتي:

1- قولنا:(لعب الولد بالكرة) ،و(الولد لعب بالكرة).فالمتعلم يقبل قولنا للجملة الأولى بأنّ (الولد) فاعل،لأنه يوافق عقله،لكن في الجملة الثانية حين تقول له:إنّ (الولد) ليس فاعلاً وإنما مبتدأ، فهنا يقلق ويحتار ويرتبك؛لأنه يدرك أنّ وظيفة (الولد) في التركيبين واحدة، فلم هذا الاختلاف في المصطلحات وله الحق في ذلك. وهذا الاختلاف كان مجاراة لمنطق النحو الذي يرفض منطق اللغة[3].

2- قولنا :(كتب الولد الدرس)،و(كـُتِبَ الدرسُ)،فالمتعلم يتقبل كون (الدرس) في التركيب الأول مفعولا به لوقوع الفعل عليه (الكتابة)،لكن حين تقول له:إنّ (الدرس) في التركيب الثاني نائب عن الفاعل فانه يندهش ويستغرب لأنه لا يعرف معنى الإنابة النحوية هذه، إذ إنّه يدرك أنّ وظيفة (الدرس) في التركيبين واحدة (وهي وقوع الكتابة عليه). وهنا نجد الدكتور طه حسين يهاجم هذه المصطلحات (الفعل المبني للمجهول)، و(نائب الفاعل)[4].

3ــ وبشأن تقسيم الكلمة على ثلاثة أقسام:(اسم ،وفعل ،وحرف)،فقولنا:(جاء محمد وخالد)،فإن:(جاء، فعل، ومحمد، اسم، والواو، حرف). وهو يمثل قسما من أقسام الكلمة الثلاثة مثل:(محمد)،و(جاء)، فيقلق إزاء هذا القول،لأنّ الذي استقر في ذهنه هو أنّ الكلمة تتكون من عدة أحرف، فكيف يصبح الحرف الواحد كلمة.وتزداد حيرته حين إخباره بأنّ:(هو،والذي،

---

[1] ينظر: في النحو المدرسي،قضايا مطروحة للنقاش : 31-32.

[2] ينظر:م.ن: 32.

[3] ينظر:م.ن: 33.

[4] ينظر: الاتجاهات الحديثة في النحو:101.

وهذا)،أسماء،لأنّ هذا يتناقض مع ما استقر في ذهنه من أنّ الاسم ما كان له مسمى في المحيط الذي يعيش فيه،وما تقدم ذكره عن الضمير واسم الإشارة والاسم الموصول لا علاقة له بمفهوم الاسمية عنده[1].

4- وحين تخبر المتعلم بأنّ (كان) في قولنا:(كان الطالب نظيفاً)، فعل ناقص لا فاعل له، بل يعرب الاسم بعده اسماً لها، فيقلق ويندهش نتيجة لما فهمه من أنّ لكل فعل فاعل، فهو ينكر قولنا في المثال أعلاه، بأنّ (كان) فعل ناقص لا يحتاج إلى فاعل؛لأنه يخالف منطقه[2].ولكي نوصل المعلومة إليه بشكل دقيق ونجعلها مرتبطة بما قبلها ومنسجمة مع ما بعدها، يرى الباحث أن نقول له: إنّ (كان) فعلاً تاماً، والمرفوع بعدها فاعلاً، والمنصوب بها حالاً،وهذا رأي الكوفيين، وتبعهم في ذلك بعض المحدثين النحاة الذين عنوا بالتيسير وسعوا إليه[3].

5- وبشأن اسم (إنّ) في قولنا: إن الولد نظيف، فالمتعلم لا يقبل هذه التسمية لأنه لا معنى لان يكون لـ (إن) اسم، فهو يرى أنّ:(الولد) مبتدأ جاء بعد (إن) استحق الفتح، وهذا اقرب إلى حسه اللغوي[4]. ولا داعي لزيادة المصطلحات وتعدد التسميات.

6- وبشأن العطف في قولنا: سافر محمد وخالد، فالمتعلم يفهم أنّ(خالد) هو فاعل للسفر (كمحمد). وهذا منطق اللغة أيضاً، إذن لماذا نزيد عدد المصطلحات والأسماء عليه[5].

7- يدعو الباحث إلى إلغاء الضمير المستتر لأنه يرهق ذهن المتعلم الذي فهم أنّ الأفعال (اكتبُ،وتكتبَ،واكتبْ) لا تحتاج إلى فاعل؛لأنها متضمنة دلالة الفاعل، ولان تركيبها يُنبئ عن الفعل والفاعل، لكن منطق النحو الفلسفي هو الذي اوجب أن يكون لكل فعل فاعل.

وفكرة إلغاء الضمير المستتر قديمة، نادى بها ابن مضاء القرطبي (ت592هـ) حين قال: ((..... لأنّ الفعل يدل بلفظه عليه، كما يدل على الزمان، فلا حاجة بنا إلى ضمائر))[6].

ومن المحدثين الدكتور طه حسين دعا إلى إلغائها إذ قال:((.... الأولى، أنّ يريح المتعلمين من الضمير المستتر وتقديره كذا، والثانية أن يعاد درس النحو بالقياس إلى القرآن

---

[1] ينظر: في النحو المدرسي، قضايا مطروحة للنقاش: 33.

[2] ينظر:م.ن: 34 .

[3] ينظر: في النحو العربي، نقد وتوجيه : 178.

[4] ينظر: في النحو المدرسي، قضايا مطروحة للنقاش : 35.

[5] ينظر: م.ن:36

[6] الرد على النحاة:105.

الكريم))[1].وغيرهم من النحاة من دعا الى ذلك.

8- وبشأن إعراب أو بناء الفعل، هناك دعوة للمحدثين إلى عد الماضي معرباً طالما المظهر للإعراب هو تغيير الشكل الأخير للكلمة، فهو منصوب بالفتحة إن كان مفتوح الأخر، ومرفوع بالضمة إن كان مضموم الأخر، ومجزوم بالسكون إن كان ساكن الأخر[2]. ويرى الباحث وصف صيغة هذا الفعل،فنقول للماضي صيغاً متعددة هي:

صيغة ماضي المفرد الغائب،وصيغة ماضي المتكلم،وصيغة ماضي المتكلمين وغيرها من الصيغ، وكذلك بشأن فعل الأمر، فيقترح أيضاً عدم وصف فعل الأمر بالإعراب أو البناء، بل الاكتفاء بذكر صيغّه: صيغة أمر المخاطب المفرد وصيغة أمر المخاطبة المفردة، وصيغة أمر جماعة المخاطبين وغيرها[3].

9- أما بشأن مسألة إعراب اسم (لا) النافية او بنائه،فيرى الباحث أهمية الأخذ برأي النحاة القدامى كالمبرد (ت285هـ) والزجاج (ت311هـ) والسيرافي (ت368هـ) الذين يعدون هذا الاسم المفرد منصوباً بغير تنوين[4]؛ لأنّ الأخذ بهذا الرأي سيعفينا من إعرابه مرة وبنائه أخرى، ويعفينا أيضاً من فكرة الإفراد التي تناقض منطق المتعلم. وبشأن إعراب المنادى او بنائه،فإنه يرى أيضاً أهمية الأخذ برأي القدامى لأنه الأسهل والأيسر[5].

10- يدعو الباحث إلى إلغاء باب(كم) الخبرية والاستفهامية كما ألغيت باب إعراب أسماء الشرط من كتب النحو، لان إعراب (كم) لا يترتب عليه نطق صحيح.

11- يرى أنّ إعراب الاسم المنصوب في الاختصاص كما في قولنا (نحن العرب أوفياء) بأنه تمييز للضمير قبله؛لأن وظيفته تفسير وبيان، ونكون قد ألغينا باب الاختصاص وقللنا الموضوعات.

12- ويدعم الباحث دعوة من نادى بأهمية إلغاء الاعرابين التقديري والمحلي، لأنه يجد منهما عناء لا طائل تحته، وجهدا يبذل من غير فائدة، علماً أن مجمع اللغة العربية المصري قرر

---

[1] ينظر: مجموعة البحوث والمحاضرات في مجمع اللغة العربية: 78.

[2] ينظر: الفعل بين الإعراب والبناء / 1977 جامعة الرياض،بحث للدكتور حسن عون، نقلا عن مجلة المعلم الجديد،مج43، جـ4، 1986م.

[3] ينظر: في النحو المدرسي، قضايا مطروحة للنقاش : 37-38.

[4] ينظر: شرح ابن عقيل: 328/1.

[5] ينظر: في النحو المدرسي، بحث سبق هذا البحث : 69-70 .

وجوب الاستغناء عنهما.

وأخيراً يرى الباحث أنّ دعواته لا تسيء إلى اللغة، ولا تعبث بإحكامها وضوابطها، لانّ حركة العلم دائبة، والآراء قابلة للمناقشة والتغيير، ولا يمنع نحاة هذا العصر من تفسير الظواهر اللغوية طبقا لعقولهم، وإعادة وصفها كذلك، وأنّ قيمة التراث النحوي لا تنكر، ولا يمكن لأحد أن يقلل من أهمية روادها، لكننا نريده للمتخصصين، لا لمن يريد فهم ما قرأ وما سمع، ويروم تقويم لسانه، ويعصم قلمه من الخطأ.

15ـ **معاني النحو، الجزء الأول ،الدكتور إبراهيم السامرائي**:

فقد خصصه الدكتور السامرائي لدراسة الجملة العربية، مفتتحا دراسته هذه بالتنبيه على أهمية التركيز على العناصر التي تتألف منها الجملة، والمتمثلة بما يأتي[1].

أـ المفردة: ويعني بها الكلمة.

ب ـ البناء الصرفي (الصيغة): إذ لكل صيغة دلالة تختلف عن أختها، لأن المعاني تعتمد على المباني.

جـ ـ التأليف وهو: جزئي وتام (كالتقديم والتأخير ـ والذكر والحذف ـ والتوكيد وعدمه).

دـ النغمة الصوتية: ولها اثر في إعطاء المعنى، كما يؤكد ذلك ابن جني[2]، وقد أثبتت التجارب الحديثة اختلاف معاني الكلمات تبعا لاختلاف درجة الصوت حين النطق بها[3].

هـ ـ الإعراب: وهو قرينة من قرائن التركيب في الدلالة على المعنى.

إن عرض الدكتور السامرائي لعناصر تأليف الجملة جاء استكمالا لجهود العلماء السابقين، واكمالا لما لم يقولوا به من أمور تترتب عليها دلالة الجملة، إذ اكتفوا بالقول: إن الجملة تتألف من (مسند إليه ومسند)، والمسند إليه لا يكون إلا اسما، والمسند يكون فعلا أو اسما، وهما يشكلان عمدة الكلام وما عداهما فضلة[4]، والفضلة لا تقل اهمية في الكلام عن سواها، وقد يتوقف عليها المعنى، كما في قوله تعالى: (وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا)[5].

---

[1] ينظر: معاني النحو: 1/11-13.

[2] ينظر: الخصائص: 3/370-371.

[3] ينظر: الأصوات اللغوية: 103.

[4] ينظر: مغني اللبيب عن كتب الاعاريب: 2/376 وما بعدها.

[5] سورة لقمان:من الآية 108.

وفي ضوء كلام العلماء هذا، نجد تعبيرات في العربية تخرج عن هذا النوع من التأليف: كالنداء والتعجب، والتي يضطر النحاة امامها للتأويل الذي يعقد المسألة النحوية، وقد يخرجها عن المعنى المراد.

وهنا يرى الدكتور السامرائي أهمية الاعتراف بوجود بعض التعبيرات التي تكون على غير نمط تأليف الجملة العربية الذي ذكره النحاة وان كان الأصل في تأليف الجملة، بدلا من التأويل[1]، وما يعضّد رأيه هذا: هو ذهاب الخليل وسيبويه إلى انه: لا خبر لـ(ألا) التي تفيد التمني[2]. وذهاب الاخفش والكوفيون إلى انه: لا خبر لنحو قولنا: (الإنسان وعمله)[3].

وللاعراب الذي ورثته العربية من اللغات السامية[4]، اثر في المعنى منذ القدم، بدلالة حكايات ظهور اللحن، وذهاب كثير من النحويين إلى أن الرفع علم الفاعلية، وبقية المرفوعات مشبهة، والنصب علم المفعولية، وبقية المنصوبات ملحقة بالمفاعيل، والجر علم الإضافة، بل قيل إن المبتدأ والخبر هما الأصل في استحقاق الرفع، وبقية المرفوعات محمولة عليه، ونسب هذا القول إلى سيبويه وابن السراج[5]. أما الرضي فقد رجح: أن الرفع علم العمدة، والنصب علم الفضلة، والجر علم الإضافة[6].

لكن الدكتور السامرائي يرى: أن إعراب الاسم جاء لأنه طرف في الاسناد، والرفع دليل على الاسناد أو العمدة، وهذا حقه الرفع، ولكن قد تدخل حروف تجعله يعدل عن حركته الأصلية إلى النصب أو الجر، كالنصب بالأحرف المشبهة بالفعل، أو الجر بالحروف الزائدة. والنصب علامة الفضلة، وقد يدخل عليها ما يعدلها إلى الجر، والجر دليل الإضافة، وأحيانا يكون علامة لاسناد غير مباشر أو مفعولية غير مباشرة.

والأصل في العلامات دلالتها على المعاني، بدليل: أن اختلاف الحركة يؤدي إلى تغيير المعنى، وهناك استثناءً يتمثل في علامات البناء (الأصلية)، وفي الاتباع والمجاورة، وفي علامات الحكاية، والضرورة الشعرية، وحذف الحركة لسبب غير اعرابي. وللاعراب اغراض كثيرة[7].

وتحدث الدكتور فاضل السامرائي عن موضوع المبتدأ والخبر، وهما طرفا الاسناد في

---

[1] ينظر: معاني النحو: 14/1.

[2] ينظر: الكتاب: 359/1.

[3] ينظر: شرح المفصل: 34/1؛ واسرار العربية: 87.

[4] ينظر: التطور النحوي للغة: 75.

[5] ينظر: همع الهوامع: 93/1.

[6] ينظر: شرح الرضي على الكافية: 24/1.

[7] ينظر: معاني النحو: 26/1 وما بعدها.

الجملة الاسمية، فعرض لطائفة من الموضوعات تتصل بهذا الباب، ومنها:

1- تعريف المبتدأ والخبر: فمن حد النحاة للمبتدأ بأنه: ((الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبرا عنه، أو وصفا رافعا لمستغنى به، فالاسم يشمل الصريح والمؤول، والعاري عن العوامل اللفظية مخرج لنحو الفاعل واسم كان، و....و...، ومخبرا عنه أو وصفا...، أي أن المبتدأ نوعان: مبتدأ له خبر، ومبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر))[1]. وهناك من ذهب إلى عدم شمولية هذا الحد، إذ لا يشمل نحو (اقلُّ رجل يقول ذلك) فان (أقل) مبتدأ ليس مخبرا عنه, ولا وصفا رافعا، وجملة (يقول ذلك) صفة.

2- علاقة المبتدأ والخبر من حيث التقديم والتأخير: فالأصل في الجملة الاسمية تقدم المسند إليه على المسند، واذا حدث غير ذلك، فهو اما للتخصيص، أو للافتخار، أو للتفاؤل والتشاؤم أو للاختصاص. أما تقدم المبتدأ على الفعل، فهو طبقا لقول البلاغيين: اما للتخصيص والحصر، أو لتحقيق الأمر وازالة الشك من ذهن السامع، أو للغرابة، أو لتعجيل المسرة، والى غير ذلك[2].

3- أنواع الخبر: ويقسم على مفرد وجملة، وشبه الجملة تارة يلحق بالمفرد، وتارة يلحق بالجملة، ذلك بحسب التقدير. والفرق بين اضرب الخبر يتضح من معرفة ما يأتي: إن الأصل في جملة الحدوث والتجدد هو تقدم فعلها، وان حدث غير ذلك فلسبب من اسباب التقديم. والأصل في جملة الثبوت أن يأتي المبتدأ ثم الخبر، وبهذا يتضح الفرق بين الاخبار بالمفرد والاخبار بالجملة الفعلية. اما الاخبار بالجملة الاسمية فهو واضح من خلال تقدم المبتدأ لغرض الاخبار عنه، لكن الخبر هنا يكون جملة نحو: محمد أخوه قائمٌ.

أما الاخبار بشبه الجملة (الظرف أو الجار والمجرور)، فيقدر لهما النحاة محذوفا يتعلقان به، هو عند أكثرهم فعل (استقر) أو (كان)، وعند قسم آخر اسم (كائن أو مستقر)، وقد رجح ابن هشام التقدير بحسب المعنى[3].

لكن الدكتور فاضل السامرائي يرجح تقدير الفعل بحسب الزمن إذا اريد الحدوث، وتقدير اسم إذا اريد الثبوت. وهناك الاخبار بالمصدر والذي لا يرى فيه الدكتور السامرائي إلا قصد المبالغة[4].

4- تعدد الخبر: قد تتعدد الأخبار على المبتدأ الواحد، فيكون له خبران أو أكثر، وهذه

---

[1] شرح الاشموني: 1/188-189.

[2] ينظر: دلائل الاعجاز: 1/65؛ ومعاني النحو: 1/144 وما بعدها.

[3] ينظر: مغني اللبيب عن كتب الاعاريب: 2/448.

[4] ينظر: معاني النحو: 1/172.

الأخبار قد تأتي متعاطفة، وقد تأتي غير متعاطفة، ومن حيث اقترانها بالواو، يذكر لها النحاة أحوالا ثلاثة:

أ- قسم يجب فيه ذكر الواو، نتيجة لتعدد المخبر عنه.

ب - وقسم يجب فيه ترك العطف، ويكون في (ما تعدد في اللفظ دون المعنى)، وذهب بعض النحاة إلى جواز العطف في هذا القسم أيضا[1].

جـ - وقسم يجوز فيه العطف وتركه، إذ يقول النحاة: ((إذا تكررت النعوت لواحد، فالأحسن إن تباعد معنى الصفات العطف، وإلا تركه))[2]. والدكتور فاضل السامرائي يهتم بهذا القسم لأنه يركز على بيان الفرق بين العطف وتركه.

5- دخول النواسخ على الجملة الاسمية: ذهب النحاة إلى وجود أفعال تسمى افعالا ناقصة، واختلفوا في سبب التسمية، فمنهم من ذهب إلى أن التسمية جاءت نتيجة عدم دلالتها على الحدث، ودلالتها على الزمن فقط. وبعضهم الاخر ذهب إلى عدم اكتفائها بمرفوعها، فضلا عن افتقارها إلى المنصوب. وقد تضمر (كان) وحدها، أو تضمر هي واسمها[3].

لكن الدكتور فاضل السامرائي يرى: أن البحث في موضوع هذه الأفعال يجب أن يكون في الاستعمال والمعنى، لأنه هو المقصد الأول، وليس بفكرة النقص والتمام. وهذه النواسخ هي:

أ- (كان وأخواتها): هي مجموعة من الأفعال تدخل كثيرا على اسم مرفوع ومنصوب، اصلهما عند الجمهور مبتدأ وخبر، وقد تكتفي بمرفوعها وتسمى حينها (تامة)،ودخولها على المبتدأ والخبر بضوابط،ولكل منها معانٍ واستعمالات [4]. وتنفى (كان) كبقية الأفعال، لكن هناك اربعة استعمالات تتعلق بـ(كان) كثيرا وهي: (ما كان يفعل) و(كان لا يفعل) و(ما كان ليفعل، لام الجحود) و(ما كان له أن يفعل). ولكل منها معنى[5].

و(كان) تضمر وحدها في كل موضع أريد فيه تعليل فعل بفعل[6]، وتضمر مع اسمها اختصارا واعتمادا على فهم السامع، ويكثر ذلك بعد (إن) و(لو) الشرطيتين. والأصل في باب (كان واخواتها) أن تأتي بالفعل الناقص، فاسمه، فخبره، وهذا يحدث عندما يكون المخاطب خالي

---

[1] ينظر: شرح الرضي على الكافية: 107/1-108.

[2] الاتقان في علوم القرآن: 70/2.

[3] ينظر: معاني النحو:1/ 206.

[4] ينظر: معاني النحو: 190/1 وما بعدها.

[5] ينظر: م.ن: 202/1 وما بعدها.

[6] ينظر: شرح ابن عقيل: 118/1.

الذهن. وقد يتقدم اسمها عليها، ويكون من باب تقديم المبتدأ على الخبر الفعلي، للاختصاص والاهتمام. وقد يتقدم خبرها على اسمها، ويكون من باب تقديم الخبر على الاسم للعناية به والاهتمام. وقد يتقدم خبرها عليها، ويكون هذا من باب التخصيص.

ب ـ (ليس والمشبهات بها): فـ(ليس) استعملها العرب استعمال الأفعال الماضية، فقالوا: لسنا ـ لستم ـ ليسوا ـ ليست. وهي عند الجمهور فعل ماض ناقص، وتستعمل في العربية لنفي الحال عند الاطلاق، واذا قُيدَ فبحسب ذلك التقييد. لكن ورد في القرآن الكريم ما يخالف ذلك، إذ جاءت للمستقبل بحسب توجيهات المفسرين، كما في قوله تعالى: (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ)[1]، أي في المستقبل، وكما في قوله تعالى: (وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ)[2]، وهي هنا للاستقبال. و(ما) عملت عمل (ليس) في لغة الحجاز ولم تعملها تميم[3].

والدكتور فاضل السامرائي يرى أن الفرق بينهما يتمثل بما يأتي: إن (ليس) فعل أو استعملت استعماله، و (ما) حرف، ولا يكون الفعل كالحرف، والعربية كما يقول براجستراسر تميل إلى التفريق والتخصيص[4]. وهما أداتان تستعملان للنفي، لكن الدكتور فاضل السامرائي يرى أن (ما) اقوي في النفي من (ليس) بدلالة ما يأتي[5]:

1ـ استعمالها من العرب استعمال الأفعال، جعل الجملة المبدوءة بها فعلية، والجملة المنفية بـ (ما) اسمية، والجملة الاسمية اثبت من الجملة الفعلية.

2ـ ورود (ما) في القرآن الكريم مؤكدة بـ(من) الزائدة المؤكدة، وكان مرفوعها نكرة، يجعلها أقوى نفيا من (ليس) التي وردت في القرآن الكريم وهي مجردة من (من) الزائدة المؤكدة، وكان اسمها نكرة.

3ـ ورود خبر (ما) مقترنا بـ(الباء) الزائدة الدالة على التوكيد، يجعلها أقوى نفيا من (ليس) التي ورد خبرها في القرآن الكريم مجردا من (الباء) بمواطن أكثر من مواطن ورود خبر (ما) المصحوب بـ(الباء) الزائدة الدالة على التوكيد.

---

(1) سورة هود:من الآية 8.

(2) سورة البقرة:من الآية 267.

(3) ينظر: المقتضب: 188/4.

(4) ينظر: التطور النحوي للغة: 58 و 67.

(5) ينظر: معاني النحو: 230/1-234.

4- استعمال القرآن الكريم النفي بـ(ما) للجمل التي تحتاج تأكيد أكثر، يجعلها أقوى نفيا من (ليس) التي لم ترد في القرآن الكريم لنفي جمل كهذه، وتتجلى أهمية هذه المواطن التي تحتاج التوكيد في نفي الشرك.

5- وقوع (ما) جوابا للقسم يدل على فائدتها للتوكيد،وهي هنا فيها معنى التأكيد.

جـ - (إن وأخواتها): وهي ستة أحرف، تدخل على المبتدأ والخبر، ينتصب بعدها المبتدأ ويسمى اسمها، ويرتفع بعها الخبر ويسمى خبرها. ومسألة نصب الاسم بعد (إن وأخواتها) ظاهرة قديمة، بدليل قول براجستراسر: ((ومبتدأ الجملة الاسمية منصوب بعد إن وأخواتها، وكثرة ذلك من خصائص العربية، مع كون أصله ساميا شائعا في غير العربية أيضا، ومما يدل على أن (إن) وهي اقدم الكل كانت تعمل النصب في الأصل كما تعمله في العربية))[1]،وإن دخول هذه الأحرف على المبتدأ والخبر مشروط بضوابط[2].

وبشأن (كأنَّ)، يرى النحاة تاليفها من (كاف التشبيه) و(أن)، إذ قال سيبويه: ((سألت الخليل عن (كأن) فزعم إنها (أن) لحقتها كاف التشبيه، ولكنها صارت مع (أن) بمنزلة كلمة واحدة))[3].

وتحدث في هذا الجزء عن أفعال الرجاء والمقاربة والشروع، فما ذكره النحاة بشأنها يتمثل في: أن أفعال الرجاء ثلاثة: (عسى - وحرى - واخلولق)[4]. واستعملت (عسى) فعلا لرجاء حصول الفعل في المستقبل والكثير في خبرها أن يكون فعلا مضارعا مقترنا بـ(أن) لكونها دالة على الاستقبال، وان أرادوا تقريبها في الحال حذفوا (أن) وهو قليل. وحين وقع النحاة بأشكال إعرابي في نحو قولهم: عسى زيد أن يذهب، فـ(أن) وما بعدها مصدر ولا يصح الاخبار بالمصدر عن الذات، وهنا اختلفوا على آراء:

أ- منهم من قال: انه على تقدير مضاف، أي: عسى حال زيد أن يقوم،وفي هذا تكلف.

ب - ومنهم من ذهب إلى: انه على سبيل المبالغة[5].

لكن الدكتور فاضل السامرائي يرى: (أن) ليست مصدرية، وإنما جيء بها للدلالة على الاستقبال، بدليل ما يأتي[6]:

1- مجيء خبرها وصفا.

---

(1) التطور النحوي للغة: 91.

(2) ينظر: همع الهوامع:135/1.

(3) الكتاب: 474/1.

(4) ينظر: شرح ابن عقيل: 123/1.

(5) ينظر: حاشية الصبان على الاشموني: 260/1.

(6) ينظر: معاني النحو: 247/1.

2- دخول سين الاستقبال بدلا منها في الخبر، لأن كليهما للاستقبال.

3- سقوطها لضرورة أو لعدم إرادة تخصيص الفعل بالاستقبال.

4- وجود نظائر لها في العربية، مما يجعلها أن تكون مرة مصدرية، وأخرى غير ذاك.

و(عسى) تستعمل على ثلاثة اضرب:

أ- فعل ماضٍ جامد، مسندا إلى (أن والفعل).

ب - فعل ماضٍ جامد، مسندا إلى اسم ظاهر أو ضمير بارز.

جـ - حرف شبيه بـ(لعل) يدخل على الضمير فينصبه.

وكذلك (حرى، واخلولق) فهما فعلان شبيهان بـ(عسى) في المعنى وفي العمل.

أما أفعال المقاربة فهي: (كاد - وكرب - وأوشك)[1] ولكل منها استعمالاته[2].

أما أفعال الشروع فهي الدالة على البدء بالفعل والقيام به،وهي كثيرة، أشهرها: (أخذ، وأنشأ، وجعل، وطفق، وقام، وهبَّ، وعلق) ولكل منها استعمالاته[3].

وتحدث عن المعارف، فذكر: الضمير، والعلم، واسم الإشارة، والاسم الموصول، والمضاف إلى معرفة، والمعرف بأل، والمعرف بالنداء، وقد ذكرها كلها سيبويه[4]. وقد وردت أسماء معارف من غير هذه الأبواب، نحو: أسماء الأفعال والأصوات غير المنونة، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام. والمعرفة هي: ((كل ما وضع لشيء معين))[5]. وقد تناول الدكتور فاضل السامرائي هذه المفردات بالشكل الآتي:

1- الضمير: اسم يدل على المتكلم أو المخاطب أو الغائب، وهو مصطلح بصري، ويسميه الكوفيون كناية ومكنيا، لأنه ليس باسم صريح، والكناية تقابل الاسم الصريح[6]، وألفاظ الضمائر كثيرة، فهناك ضمائر الرفع المنفصلة والمتصلة، وكذلك ضمائر النصب المنفصلة والمتصلة، وضمائر الجر التي لا تكون إلا متصلة[7].

2- العلم: وينقسم باعتبار النقل والارتجال على: منقول ومرتجل، وباعتبار الافراد والتركيب على: مفرد ومركب، وباعتبار الاسم وغيره على: اسم وكنية ولقب، وباعتبار شيوعه

---

[1] ينظر: شرح ابن عقيل: 126/1.

[2] ينظر: معاني النحو: 251/1-252.

[3] ينظر: معاني النحو: 259/1.

[4] ينظر: الكتاب: 219/1 وما بعدها.

[5] شرح الرضي على الكافية: 163/2.

[6] ينظر:الموفي في النحو الكوفي: 28 و102.

[7] ينظر:معاني النحو:40/1.

وتخصصه إلى علم شخص وعلم جنس. وأما المرتجل فهو على قسمين: احدهما ما لم تقع لـه مـادة مستعملة في الكلام العربي، والثاني ما استعملت مادته[1]. والمنقول يكون منقولا عن اسم جنس، وقد يكون منقولا عن اسم مشتق، أو عن مصدر، أو عن غير ذلك[2].

3ـ اسم الإشارة: والأصل فيه أن يشار به إلى الأشياء المشاهدة المحسوسة، واستعماله بالمشاهد وفي غير ما يدركه الحس مجازا، لتنزيله منزلة المحسوس المشاهد[3]، وللإشارة اغراض عديدة[4]. وذهب أكثر النحاة[5] (الجمهور) إلى أن مراتب الإشارة ثلاث:

للقربى (ذا) وتلحقها (ها) للتنبيه فتكون (هذا).

وللوسطى (ذا) وتلحقها (الكاف)، وتكون (ذاك).

وللبعدى (ذا) وتلحقها الكاف واللام، وتكون (ذلك).

وذهب آخرون إلى أن للاشارة مرتبتين: قريبة ومتراخية. أما الدكتور فاضل السامرائي فهو مع راي الجمهور الذي يذهب إلى أن مراتب الاشارة ثلاث[6]. ويجوز انابة (ذاك وذلك) عن (هذا).

4ـ الاسم الموصول: اسم كذلك لأنه يوصل بكلام بعده هو من تمام معناه، أي انه ناقص الدلالة لا يتضح معناه إلا بعد وصله بالصلة، ومن هذا يتبين أن معناه يكون: الاسم الموصول بصلة. إذ جاء فيه ((فالموصول وحده اسم ناقص أي ناقص الدلالة، فاذا جئت بالصلة قيل موصول حينئذ))[7]. والتعريف بالاسم الموصول له اغراض[8]. ويقسمه النحاة على: مختص ومشترك، ويجوز حذفه إذا علم، وذلك إذا عطف على مثله. وعموما فالمعنى هو يحدد وجوب الحذف من عدمه، فبامتناع صحة المعنى من دون تقدير محذوف، كان لا بدّ من تقدير محذوف.

ومن أهم الآراء التي يمكن أن نلمس فيها تيسيرا في الدرس النحوي في هذا الكتاب ما يأتي:

1ـ إدخاله مسألة التنغيم ودلالتها على المعنى، إذ يرى أن النغمة الصوتية لها اثر في إعطاء

---

(1) ينظر:شرح الرضي على الكافية:155/2.

(2) ينظر:معاني النحو: 66/1.

(3) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 30/2.

(4) ينظر: معاني النحو: 82/1-83.

(5) ينظر: المقتضب:96/1.

(6) ينظر: المقتضب: 84/1.

(7) شرح المفصل: 150/3.

(8) ينظر: معاني النحو: 110/1 وما بعدها.

المعنى، مستندا بذلك إلى رأي ابن جني، والتجارب الحديثة التي اثبتت اختلاف معاني الكلمات تبعا لاختلاف درجة الصوت حين النطق بها كما مر ذكره فيما تقدم.

2- قوله بدلالة الحركة النحوية على المعنى، إذ يرى أن اعراب الاسم عنده جاء كونه طرفا في الاسناد، والرفع دليل على الاسناد أو العمدة، وهذا حقه الرفع، ولكن قد تدخل حروف تعدل الاسم عن حركته الأصلية (الرفع) إلى النصب أو الجر.

3- قوله بأهمية الاعتراف بوجود بعض التعبيرات التي تكون على غير نمط الجملة العربية الذي ذكره النحاة، بدلا من التأويل والتعليل الذي اعتمدوه، مستندا بذلك على أقوال الخليل وسيبويه بهذا الشأن.

4- تأكيده فكرة الاستعمال والمعنى في موضوع نواسخ الجملة الاسمية بدلا من فكرة النقص والتمام التي اعتمدها النحاة، إذ إن الأصل في باب (كان وأخواتها) أن تأتي بالفعل الناقص، فاسمه، فخبره، وهذا يحدث حين يكون المخاطب خالي الذهن. لكن قد يتقدم اسم هذه النواسخ عليها، وقد يتقدم خبرها على اسمها، وقد يتقدم خبرها عليها، ولكل من هذه الحالات مسوغاته، فحين يتقدم اسمها عليها يكون ذلك من باب تقدم المبتدأ على الخبر (إذا كان فعلا) للاختصاص والاهتمام، وحين يتقدم خبرها على اسمها يكون ذلك من باب تقديم الخبر على الاسم للعناية به، وحين يتقدم خبرها عليها يكون ذلك من باب التخصيص. ومن هنا يأتي تأكيده اعتماد فكرة الاستعمال والمعنى لهذه النواسخ بدلا من فكرة النقص والتمام لها.

5- قوله بأهمية تقدير الفعل بحسب الزمن إذا أريد الحدوث، ذلك حين يكون الخبر شبه جملة (ظرف أو جار ومجرور)، وتقدير اسم إذا أريد الثبوت، إذ إن النحاة يقدرون للاخبار بشبه الجملة محذوفا يتعلق به، ورجح ابن هشام التقدير بحسب المعنى.

6- إدخاله المعنى محددا لوجوب الحذف من عدمه في حذف الاسم الموصول، إذ يرى انه: بامتناع صحة المعنى من دون تقدير، كان لا بدّ من تقدير محذوف.

16- **معاني النحو، الجزء الثاني،الدكتور إبراهيم السامرائي**:.

وفي هذا الجزء أكمل الدكتور فاضل السامرائي حديثه عن النواسخ، وعرض لموضوعات أخرى، فتحدث عن:

1- (ظن وأخواتها): التي تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين كما يرى الجمهور ذلك، إذ قال سيبويه: ((هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على

احد المفعولين دون الآخر...))[1]. ويقسم النحاة هذه الأفعال على قسمين:

أ- افعال القلوب، نحو: علَمَ - وظن - وحسبَ.

ب - أفعال التحويل أو التصيير، نحو: جعلَ - واتخذَ - وتركَ.

أما أفعال القلوب فهي قلبية باطنة لا ظاهرة، وقد قسمها النحاة على قسمين:

1- دالة على اليقين، نحو: علَمَ - وراى - ووجد - ودرى.

2- دالة على الرجحان، نحو: ظن - وخال - وحسب - وزعم.

وهذه الأفعال منها لازم، ومنها متعدٍ، والمتعدي قسمان: متعدٍ إلى مفعول واحد، ومتعدٍ إلى مفعولين[2]، وهي قلبية متصرفة، وقلبية غير متصرفة.

أما أفعال التحويل أو التصيير فهي: جعل - واتخذ - وترك - وصيّر - ورد - ووهب.

2- (الفاعل): وهو في عرف النحاة لا يكون مختصا بمن اوجد الفعل، بل قد يكون ذلك، وقد يكون من كان الفعل حديثا عنه، سواء أقام بالفعل ام لم يقم، وتطرق إلى موضوعات ذات صلة مباشرة بالفاعل، منها:

أ- تأخيره عن عامله: إذ يشترط الجمهور تأخر الفاعل عن عامله، ولا يصح تقديمه، وإذا تقدم فهو مبتدأ[3]. وأجاز الكوفيون تقدمه على فعله، وأبقوه فاعلا وليس مبتدأ[4].

لكن الدكتور فاضل السامرائي يرى أن هذا بحث في الأمور الاصطلاحية، والذي ينبغي أن يكون عليه البحث هو الجانب المعنوي في التقديم والتأخير للفاعل، إذ يرى أن الخلاف المعنوي بين قولنا: حضر محمد، وقولنا: محمد حضر، يتمثل في أن الأول يقال حين يكون المخاطب خالي الذهن فيتم إخباره إخبارا ابتدائيا، لكن القول الثاني تقدم فيه الفاعل لغرض من الإغراض التي تستدعي تقدمه على الفعل[5]، والتي تتمثل بإزالة الوهم عن ذهن المخاطب، أو للقصر والتخصيص، أو لتعجيل المسرة أو للتعظيم وغيرها[6].

ب - إضمار الفعل: الأصل أن يذكر فعل الفاعل نحو: اقبل خالد، وقد يضمر إذا دلت عليه القرينة، هكذا يقول جمهور النحاة لأنهم يرون: أن الفعل المحذوف وجوبا يفسره المذكور. في حين

---

[1] الكتاب: 18/1.

[2] ينظر: شرح ابن عقيل: 149/1.

[3] ينظر: المقتضب: 128/4.

[4] ينظر: همع الهوامع: 159/1.

[5] ينظر: معاني النحو: 40/2.

[6] ينظر: شرح الاشموني: 48/2.

يرى الكوفيون انه فاعل مقدم، ومبتدأ عند الاخفش[7]. لكن للدكتور السامرائي رؤية أخرى في هذا الموضوع، إذ يرى أن معنى التقديم غير معنى التأخير، وهذا ما ينسجم مع طبيعة التعبير العربي، لأن التقديم له أسباب[8].

3ـ (المفعولات): وتضم مجموعة من الموضوعات، وتحدث عنها الدكتور السامرائي بالشكل الآتي:

أـ المفعول به: فالأصل في الجمل التي تحتوي على المفعول به، أن يؤتى بالفعل، ثم الفاعل، ثم المفعول به[9]. وكذلك فيما يخص المتعدي إلى مفعولين، فالفعل ثم الفاعل ثم المفعول الأول الذي هو الفاعل في المعنى كما يقول النحاة[10]، ثم المفعول الثاني. وهناك مواطن يتقدم فيها المفعول به، وقد ذكرها الدكتور فاضل السامرائي. ويمكن حذف المفعول به اختصارا ويكون لدليل، واقتصارا (الذي هو ليس بحذف قدر ما هو اقتصار على الحدث وصاحبه من غير إرادة المفعول).

ب ـ المفعول المطلق: سمي كذلك لأنه مطلق من القيود، وهو بخلاف المفعولات الأخرى التي تقيد بحروف الجر وغيرها.وقد ذهب النحاة إلى أن أنواعه ثلاثة[11]:

1. المؤكد لعامله.
2. المبين لنوعه.
3. المبين لعدده.

أما الدكتور السامرائي، فيتفق مع النحاة من أن أنواعه ثلاثة، لكنه يختلف معهم في المحتويات، فالأنواع عنده هي:

1. المفعول المطلق المؤكد.
2. المبين.
3. النائب عن الفعل.

ويتضح الفرق بين التقسيمين، إذ إن تقسيم الدكتور فاضل السامرائي أعم واشمل وأوسع من تقسيم النحاة، وهذا ما نجده واضحا في كتابه المذكور[12].

---

[7] ينظر: المقتضب: 77/3.

[8] ينظر: معاني النحو: 47/2 وما بعدها.

[9] ينظر: شرح ابن عقيل: 165/1.

[10] ينظر: شرح الرضي على الكافية:93/1؛ وشرح ابن عقيل:181/1.

[11] ينظر: شرح الرضي على الكافية: 187/1.

[12] ينظر: معاني النحو: 132/2 وما بعدها.

جـ ـ المفعول فيه: ويسميه البصريون (ظرفا). والظرف عند النحاة زمان أو مكان ضُمّن معنى (في) الظرفية باطراد، أو اسم عرضت دلالته على احدهما، أو اسم جار مجراه[13].

ومعنى الاطراد هو أن تتعدى إليه سائر الأفعال، مع بقاء تضمنه لذلك الحرف[14]، لكنهم لم يذكروا انه فضلة، وإلا فالقول: سوفر يومُ الخميس، متضمن معنى (في) وليس ظرفا، وانما هو نائب فاعل. وهنا يرى الدكتور فاضل السامرائي: أن الظرف ليس ما يتضمن (في) باطراد فحسب، فهذا نوع واحد من الظرف، وان الظرف على ثلاثة اقسام:

1. ما تضمن معنى (في) أي ما حل منه الحدث، نحو: سافرت يوم الجمعة.
2. ما دل على مدة أو مقدار زمان الحدث أو مكانه، نحو قوله تعالى: (سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ)[15].
3. ما دل على عدد أزمنة الحدث أو أمكنته، نحو: فعلت هذا سبعة أيام.

فالذي ينطبق عليه حد النحاة هو القسم الأول فقط، أما الثاني والثالث فلا ينطبق عليهما الحد، ولذا يرى الدكتور فاضل السامرائي: أن حد الظرف حتى يكون شاملا ينبغي أن يكون: ((اسم فضلة يدل على زمان أو مكان وقوع الحدث، أو مقدارهما أو عددهما))[16]، لأن حد النحاة للظرف لا يشمل إلا ثلث المفعول فيه. وعند الكوفيين[17]، إنما يكون العمل في جميعه، نحو: (جلست خمسين دقيقةً) ليس ظرفا، وإنما ينتصب انتصاب المشبه بالمفعول، لأن الظرف عندهم ما انتصب على تقدير (في)، لأن (في) تقتضي عندهم التبعيض، وعدّوه مشبها بالمفعول لا مفعولا لانتصابه بعد الأفعال اللازمة. وهنا يعود الدكتور السامرائي ويرى: أهمية أن يسمى هذا الباب بـ(الزمان والمكان) وذلك أولى من تسمية الظرف، لعدم تضمنهم معنى (في)، كما في قوله تعالى: (وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا)[18]. فـ(يوما) ليس ظرفا لعدم وقوع الاتقاء فيه، بل قبله، فكيف يكون ظرفا له وهو لم يقع فيه، ونحوه الكثير من الآيات القرآنية.

د ـ المفعول لـه (لأجلـه): هكذا يسميه البصريون، إذ عندهم ما افاد تعليلا من المصادر

---

[13] ينظر: الكتاب: 114/1؛ والمقتضب: 102/3؛ والمقتصد في شرح الايضاح: 641/1 ؛ وشرح ابن عقيل: 196/1.

[14] ينظر: شرح الاشموني: 126/2.

[15] سورة الحاقة:من الآية 7.

[16] معاني النحو: 157/2.

[17] ينظر: شرح الرضي على الكافية: 201/1؛وهمع الهوامع: 198/1.

[18] سورة البقرة:من الآية 48.

بشروط معينة. جاء في الكتاب:((هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر فانتصب لأنه موقوع له، ولأنه تفسير لما قبله، وليس بصفة لما قبله ولا منه... نحو: فعلت ذاك حذار الشر، فكان النصب لأنه مفعول له))[19]. وعند الكوفيين والزجاج مفعول مطلق، لفعل محذوف عند الزجاج، وللفعل المذكور عند الكوفيين[20].

والدكتور فاضل السامرائي يتفق مع رأي البصريين لأنه يراه أقرب إلى طبيعة اللغة، وان كان المعنى في قسم من التعبيرات يحتمل رأي الكوفيين[21]. ورأي الكوفيين يفضي إلى أن يكون للفعل الواحد معانٍ متعددة متناقضة.

هـ ـ المفعول معه: وهو عند النحاة ((اسم فضلة بعد واو أريد بها التنصيص على المعية مسبوقة بفعل، أو ما فيه حروفه ومعناه))[22]، اي أن المفعول معه ما اجتمعت فيه أمور ثلاثة:

1. أن يكون اسما.
2. واقعا بعد جملة فيها فعل أو ما فيه معنى الفعل.
3. واقعا بعد الواو الدالة على المصاحبة.

لكن الدكتور فاضل السامرائي يرى: أن الأمر الثاني فيه نظر، ذلك لورود المفعول معه مع غير الفعل ومع غير ما فيه معنى الفعل[23]، ولقد اورد امثلة تخص هذا الشأن. لذا يرى أن المفعول معه في الحقيقة هو: ((اسم فضلة تالٍ لواو المصاحبة))[24]. وبشأن معنى المصاحبة عند النحاة فانه يعني: مصاحبة ما بعد الواو لما قبلها في وقت واحد سواء اشتركا بالحكم ام لا. لكن الدكتور فاضل السامرائي يرى: أن معنى المصاحبة أوسع مما ذكره النحاة، إذ يراه لا ينحصر في الاقتران بالزمان فقط، وانما هي لعموم الاقتران[25]، فقولنا: سرت والشارع، ليس فيه اقتران زماني بل هو اقتران مكاني، وقد يكون لغير ذلك نحو قولنا: كيف أنت وخالدا، فهذا مما يصح أن يكون مفعولا معه عند النحاة[26]، وهذا ليس اقتران زمان أو مكان، وانما هو لعموم المصاحبة.

وـ الحال: في حقيقتها هي وصف أو ما قام مقامه، فضلة مسوق لبيان الهيأة، أو للتوكيد.وهذا يبين أن الحال على قسمين:

---

[19] الكتاب: 1/184-185.

[20] ينظر: شرح المفصل: 2/53؛ وشرح الرضي على الكافية: 1/207 وما بعدها،وهمع الهوامع: 1/194.

[21] ينظر: معاني النحو: 2/192 وما بعدها.

[22] شرح الاشموني: 2/134.

[23] ينظر: معاني النحو: 2/204.

[24] ينظر: م.ن: 2/205.

[25] ينظر: معاني النحو: 2/206.

[26] ينظر: شرح الرضي على الكافية: 1/198؛ وهمع الهوامع: 1/221.

1- حال مبين للهيأة، وتسمى مؤسسة لأنها تؤسس معنى جديدا يستفاد بذكرها.

2- حال مؤكدة وهي التي يستفاد معناها مما قبلها.

والحال المؤسسة هي التي تبين هيأة صاحبها عند وقوع الحدث غالبا.

والفرق بين الصفة والحال يتمثل في أن الصفة تفرّق بين اسمين مشتركين في اللفظ، والحال زيادة في الفائدة والخبر، وان لم يكن للاسم مشارك في لفظه.

وصاحب الحال عند جمهور النحاة[27] معرفة، ولا يأتي نكرة إلا لوجود مسوغ، مثلا: تقديم الحال على صاحبها النكرة، أو أن يكون مسبوقا بنفي أو شبه نفي، أو أن تكون النكرة مخصصة بإضافة، أو وصف، أو غير ذلك من المسوغات[28]. والدكتور السامرائي لا يرى أهمية لوجود المسوغات، لأن المعنى عنده هو المسوغ المعول عليه في حالات كهذه[29]، فمعنى الحال غير معنى الصفة، فان اردت الحالية نصبت، وان اردت الصفة اتبعت، وقد ذهب الخليل وسيبويه[30] إلى جواز مجيء الحال من النكرة من دون هذه المسوغات،أما الحال المؤكدة فتنقسم على ثلاثة أقسام:

1. **المؤكدة لعاملها:** وهي التي تكون بمعنى عاملها، سواء خالفته ام وافقه في اللفظ.
2. **المؤكدة لصاحبها.**
3. **المؤكدة لمضمون الجملة:** وهي التي يستفاد معناها من مضمون الجملة قبلها، وهذه الحال لها أغراض وشروط، ومن تلك الشروط: أن تكون جملة اسمية وجزءاها اسمان معرفتان جامدتان[31]

والدكتور السامرائي لا يتفق مع النحاة بهذا الشرط، لأنه يرى: أن هذه الحال قد تكون مع الأسماء الجامدة، وقد تكون مع الأسماء المشتقة، ذلك بحسب دلالتها[32]. وكذلك فهو لا يتفق مع قولهم كونها معرفة الجزأين لأنه يرى هذا القول باطلا، لأن هذا رأي البصريين في التوكيد المعنوي الذي هو تابع نحو: اقبل محمد نفسه، وهذا ليس منه. كما انه يصح توكيد النكرة توكيدا

---

[27] ينظر: الكتاب: 186/1؛ والمقتضب: 234/3.

[28] ينظر: شرح الرضي على الكافية: 220/1 وما بعدها؛ وشرح ابن عقيل: 215/1-216.

[29] ينظر: معاني النحو: 253/2.

[30] ينظر:الكتاب:272/1.

[31] ينظر: همع الهوامع: 245/1.

[32] ينظر: معاني النحو: 267/2.

لفظيا نحو: حضر رجل رجل، ولم يمنعها التنكير من التوكيد[33].

ز- التمييز: الذي هو عند النحاة اسم نكرة متضمن لمعنى (من) لبيان ما قبله من ابهام ذات أو نسبة. وكون التمييز نكرة أو معرفة هي مسالة خلافية، فذهب الجمهور إلى انه نكرة[34]،وذهب قسم من النحاة إلى جواز تعريفه[35]،والذي يتضح من الظاهر: أن التنكير هو الغالب، وهو الأصل، وقد يرد معرفة في تعبيرات قليلة. ومسألة تضمنه معنى (من) لا يقصد به انه يقبل دخول (من) عليه، إذ من التمييز ما يقبل ذلك، ومنه ما لا يقبل ذلك، وإنما التضمن أمر يعود إلى المعنى. وهذا فرق بينه وبين الحال، فان التمييز على تقدير (من) البيانية وهو يزيل الإبهام عن الذات أو النسبة، أما الحال فهي لبيان الهيأة، هكذا يرى الدكتور السامرائي[36].

4- (التحذير والاغراء): في هذا الموضوع ذهب النحاة إلى وجوب حذف فعل التحذير مطلقا، إذا كان بـ(إيّا)، وكذلك إذا كان مكررا أو معطوفا. وأجاز بعضهم اظهار الفعل معه[37]. لكن هناك تعبيرات صحيحة جاءت في القرآن الكريم، وقد ورد ذكر فعل التحذير فيها، كما في قوله تعالى: (يَعِظُكُمُ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا)[38]، وقوله تعالى: (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ)[39]، وقوله تعالى: (قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ)[40]، وقوله تعالى: (وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ)[41]، وغيرها كثير من الآيات القرآنية. فكيف يقول النحاة أن الحذف واجب. وهنا يرى الدكتور السامرائي أهمية اعادة النظر في اقوال النحاة هذه وغيرها، ودراسة ما جاء منها بشكل مستفيض ينسجم مع تطور اللغة ومع ما وصل إليه الدرس اللغوي الحديث. إذ انه يرى أن الأمر فيه تفصيل، فعنده ليس كل مكرر واجب الحذف، ولا كل مفرد جائز الحذف وانما الأمر يعود إلى القصد والمعنى والمقام[42].

5- (الاشتغال): وهو عند النحاة كل اسم بعده فعل أو ما يشبه الفعل، كاسم الفاعل واسم

---

[33] ينظر: معاني النحو: 268/2.

[34] ينظر: همع الهوامع:252/1؛ ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب:443/2.

[35] ينظر: شرح الرضي على الكافية:241/1.

[36] ينظر: معاني النحو: 270/2 وما بعدها.

[37] ينظر: الكتاب: 139/1.

[38] سورة النور:من الآية 17.

[39] سورة النساء:من الآية 1.

[40] سورة آل عمران:من الآية 32.

[41] سورة الانعام:من الآية 152.

[42] ينظر: معاني النحو: 97/2.

المفعول، اشتغل عنه بضميره أو بمتعلقه، لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه[43]. ومعنى ذلك: أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه فعل أو اسم فاعل أو نحوهما، فينصب ذلك الفعل ضميره ولو لم يشتغل بضميره لنصبه نحو: (خالدا أكرمته) و(خالدا انا مكرمه)، فالفعل (أكرم) نصب ضمير خالد، واسم الفاعل اشتغل بضمير خالد، ولو لم يكن هذا الضمير موجودا لنصبا الاسم المتقدم. وللاشتغال صور، وكل هذه الصور تجتمع في عود الضمير على الاسم المتقدم. وقد اختلف النحاة في ناصب الاسم المشغول عنه، فذهب جمهور النحاة إلى أن ناصبه فعل مضمر وجوبا مماثل للمذكور في نحو: خالدا اكرمته، أي: أكرمت خالدا اكرمته، ويناسبه في المعنى في نحو: خالدا سلمت عليه، والتقدير: حييت خالدا سلمت عليه[44]. وذهب الكسائي إلى أن: نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر، وان الضمير ملغى. وذهب الفراء إلى أن الاسم والضمير منصوبان بالفعل المذكور، لأنهما في المعنى لشيء واحد[45].

لذلك أنّ ما ذهب إليه النحاة من تقدير في هذا الباب مفسد للمعنى، مفسد للجملة، وانه متمش مع الصنعة الإعرابية. وما ذهب إليه الكسائي والفراء مفسد للصنعة الإعرابية ولا يستقيم في كثير من التعبيرات، والذي يعنينا هو المعنى. ومن هنا يرى الدكتور فاضل السامرائي: انه ليس ثمة اشتغال ولا مشغول عنه بهذا المعنى، إنما هو أسلوب خاص يؤدي غرضا معينا في اللغة. ويمكن إعراب الاسم المتقدم مشغولا عنه منصوبا، ولا داعي لذكر ناصب له لأن هذا التقدير مبني على العامل الذي لا موجب له، فيمكن القول: إنّ الفاعل في العربية مرفوع، والمفعول به منصوب، والمبتدأ مرفوع، والمشغول عنه منصوب، وان سئل عن العامل الذي احدث هذا، فالعرب هم الذين فعلوا هذا واحدثوه[46]. وذكر النحاة له خمسة أقسام[47].

6- (التنازع): من الفكرة التي تقول أنه لا بدّ لكل فعل فاعل، وان المعمول لا يمكن أن يعمل فيه عاملان، ذهب النحاة إلى توجيه أسلوب التنازع توجيها خاصا، فقالوا: انه لا بدّ أن يكون كل من الفعلين عاملا، فأضمروا وقدروا ما لم يكن مذكورا[48]. ثم انهم في توجيههم هذا انقسموا على قسمين:

الأول: ذهب إلى أن الأولى هو اعمال الأول لسبقه، وهم الكوفيون.

---

[43] ينظر: شرح الرضي على الكافية: 175/1؛ وشرح ابن عقيل: 173/1.

[44] ينظر: الكتاب: 42/1-43؛ وشرح ابن عقيل: 174/1.

[45] ينظر: همع الهوامع: 114/2؛ وشرح ابن عقيل: 173/1.

[46] ينظر: معاني النحو: 110/2.

[47] ينظر: شرح الاشموني: 73/2 وما بعدها؛ وشرح ابن عقيل: 174/1.

[48] ينظر: شرح المفصل: 77/1.

الثاني:ذهب إلى أن الأولى هو اعمال الثاني لقربه من المعمول، وهم البصريون[49].

وهم أجازوا اعمال ايهما شئت، لكن اختلافهم في الأولى منهما[50].

والدكتور فاضل السامرائي يرى مما تقدم انه يمكن اعمال الأول، أو الثاني، ولكن الاختلاف في الأولى اعماله (بحسب القصد والمعنى)، وطالما أن الذي يعنينا هو المعنى، فينبغي النظر إلى هذا الأسلوب في ضوء قاعدتين[51]:

الأولى: ما اعملته في الاسم الظاهر أهم عندك مما اعملته في ضميره، لأن الاسم الظاهر اقوى من الضمير.

الثانية: ما ذكرته وصرحت به اهم مما حذفته.

ويمكننا القول إن اهم ملامح التيسير في هذا الجزء من الكتاب تتمثل فيما يأتي:

1- دعوته إلى اعتماد المعنى فيصلا في مسالة تقديم الفاعل على الفعل، إذ إن الأصل في الجملة التي مسندها الفعل، هو تقدم الفعل، وحدوث العكس يستوجب معرفة السبب. لذلك يرى أن معنى التقديم غير معنى التأخير، وهذا ما ينسجم مع طبيعة التعبير العربي، ولم يقتصر ذلك على الفعل والفاعل، بل يشمل تقديم المفعول به على الفاعل في حالة عدم حصول اللبس، في حالة وجود قرينة، وهو بذلك يريد أن يكون بحث الخلاف في هذا الموضوع معنويا، وليس اصطلاحيا كما بحث النحاة.

2- دعوته إلى اعتماد المعنى حاكما في انابة المفعول عن الفاعل حين يكون هناك: مفعول به، ومصدر، وظرف، وجار ومجرور، إذ اختلف النحاة في ذلك. ويتفق مع الجمهور بجواز انابة أي من المفعولين أن لم يكن لبس، ذلك في حالة بناء الفعل المتعدي إلى مفعولين للمجهول. اما في حالة عدم وجود مفعول به، مع وجود مصدر، وظرف، وجار ومجرور، فيرى: أن الاهم في الكلام هو الذي يستحق الانابة.

3- اجرى تعديلا على تقسيم العلماء للمفعول المطلق، وأضاف شيئا ما إليه، ويبدو انه أكثر شمولا للاقسام التي اقرها النحاة المتمثلة بـ: (المؤكد لعامله، والمبين لعدده، والمبين لنوعه)، في حين اقسامه الجديدة هي: (المفعول المطلق المؤكد، والمبين، والنائب عن الفعل).

4- إدخاله اسمي المكان والزمان ضمن (الظرف) حتى وان لم يتضمنا معنى (في) الظرفية،

---

[49] ينظر: شرح الرضي على الكافية: 83/1.

[50] ينظر: الكتاب: 37/1-41؛ وشرح المفصل: 78/1.

[51] ينظر: معاني النحو: 126/2.

إذ يرى: أن الظرف ليس ما يتضمن معنى (في) باطراد فحسب، فهذا نوع واحد من الظرف الذي هو على ثلاثة اقسام، لذلك فهو يرى أن يكون حد الظرف: (اسم فضلة يدل على زمان أو مكان وقوع الحدث أو مقدارهما أو عددهما) حتى يكون بذلك شاملا، لأن حد النحاة للظرف لا يشمل إلا ثلث الظرف (المفعول فيه).

5- دعوته إلى إلغاء الشرط الذي وضعه النحاة حين قالوا: أن يكون المفعول معه واقعا بعد جملة فيها فعل أو ما فيه معنى الفعل. مستندا بدعوته هذه إلى ورود المفعول معه مع غير الفعل، ومع غير ما فيه معنى الفعل، وهو بهذا يرى أن المفعول معه: اسم فضلة تال لواو المصاحبة. وان مفهوم المصاحبة عنده اوسع مما هو عليه عند النحاة، إذ يعدها لعموم الاقتران، في حين يذكرها النحاة باقتران الزمان فقط.

6- دعوته إلى اعتماد المعنى مسوّغا معوّلا عليه في مجيء صاحب الحال نكرة، لأنه يرى في المسوغات التي وضعها النحاة لهذا الغرض تعقيدا للدرس النحوي، فضلا عن أن معنى الحال غير معنى الصفة، فإذا أردت الحال نصبت، وان أردت الصفة اتبعت، مستندا بذلك الى ما ذهب إليه الخليل وسيبويه في جواز مجيء الحال من النكرة من دون مسوغات.

7- دعوته إلى عدم وضع شروط للحال المؤكدة لمضمون الجملة، لأن الشروط التي وضعها النحاة سببت تعقيدا في الدرس النحوي، وهو يرى أن هذه الحال قد تكون مع الأسماء الجامدة والمشتقة، ذلك بحسب دلالتها، فضلا عن أن التنكير لا يمنعها من التوكيد، لصحة توكيد النكرة توكيدا لفظيا.

8- دعوته إلى إعادة النظر بأقوال النحاة في وجوب حذف فعل التحذير مطلقا، ودراسة ما جاء بتلك الأقوال بشكل مستفيض ينسجم مع تطور اللغة ومع ما وصل إليه الدرس اللغوي الحديث لورود هذا الأسلوب في الكثير من الآيات القرآنية وقد ذكر فيها فعل التحذير، وهذا ما يسبب ارباكا لدى المتعلمين.

9- دعوته لمعالجة موضوع الاشتغال بشكل يختلف عما عالج به النحاة، فهو يرى لا اشتغال ولا مشغول عنه، إذ يعبر عنه بأنه أسلوب خاص يؤدي غرضا معينا في اللغة، واعراب الاسم المتقدم يكون مشغولا عنه منصوب، لذلك يرى أن يقال: أن الفاعل في العربية مرفوع، والمفعول به منصوب، والمبتدأ مرفوع، والمشغول عنه منصوب، والقول بأن العرب هم الذين احدثوا هذا.

10- دعوته إلى أسلوب التنازع في ضوء قاعدتين:

الأولى: ما اعملته في الاسم الظاهر أهم مما اعملته في ضميره، لأن الاسم الظاهر اقوى

من الضمير.

الثانية: ما ذكر وصرح به أهم مما حذف.

وبناء على هذا لا يعتقد بوجود تعبير أولى من تعبير كما ذهب النحاة إليه طالما أن الذي يعنينا هو الاسلوب ومعناه،فهو هنا يعيد القول بوجوب حاكمية المعنى، وجعله هو الفيصل في الإعمال.

17 ـ **معاني النحو، الجزء الثالث،الدكتور إبراهيم السامرائي**:

وفي هذا الجزء درس الدكتور فاضل السامرائي طائفة من موضوعات النحو استكمالا لما ورد في الجزأين الأول والثاني،ومنها:

أ- حروف الجر: والتي تسمى أيضا حروف الإضافة، لإضافتها معاني الأفعال إلى الأسماء، ويسميها الكوفيون حروف الصفات، لأنها تحدث صفة في الاسم كالظرفية والبعضية والاستعلاء ونحوها من الصفات[1]. وسميت بحروف الجر لأن الأسماء بعدها تأتي مجرورة، كما سميت حروف النصب والجزم بهذه التسمية لمجيء الأفعال بعدها منصوبة أو مجزومة[2].

وقد ذهب جمهور الكوفيين إلى إنابة حروف الجر بعضها عن بعض[3]، أما البصريون فلا فلا إنابة لحروف الجر عن بعضها عندهم إلا شذوذا[4]. وهنا يرى الدكتور فاضل السامرائي: أن الأصل عدم إنابة هذه الحروف عن بعضها، إذ لكل حرف معنى واستعمال، ولكن قد يستعمل بعضها مكان بعض لتقارب معنيين أو أكثر من معاني الحروف، وهذا ما يجعل استعمال الحرف لأكثر من معنى، وأداء المعنى الواحد بأكثر من حرف. والشاعر يستعمل هذا الاستعمال من دون حرج عند اضطراره.،أي أنه ذهب في ذلك الى ما ذهب اليه الرضي[5].

ولحروف الجر معانٍ، منها ما هو اصل، ومنها ما هو نيابة[6]، لكن الأولى البقاء على اصل اصل المعنى. وقد اشار الدكتور السامرائي إلى معاني هذه الحروف، وبين دلالة استعمال كل حرف منها، كما مر ذكره في كتابه[7]. وهناك معانٍ مشتركة تؤديها طائفة من حروف الجر،

---

[1] ينظر: شرح الرضي على الكافية: 354/2.

[2] ينظر: حاشية الصبان: 203/2.

[3] ينظر: شرح المفصل: 43/8؛ مغني اللبيب عن كتب الاعاريب: 111/1.

[4] ينظر: المقتضب: 108/2 وما بعدها.

[5] ينظر:شرح الرضي على الكافية:328/2.

[6] ينظر: الكتاب: 293/1، والمقتضب: 193/4.

[7] ينظر: معاني النحو: 14/3 وما بعدها.

كالتعليل والظرفية والاستعلاء والبدلية وغيرها. والجار والمجرور يتقدم ويتأخر تبعا لمواطن العناية والاهتمام، أو لأداء معنى لا يفهم بدونه.

ب ـ الإضافة: وتعني نسبة اسم إلى اسم آخر واسناده إليه، واتفق النحاة مؤخرا على أن الإضافة اما: أن تكون بمعنى اللام، أو تكون بمعنى (من) إذا كان المضاف إليه من جنس المضاف، أو تكون بمعنى (في) إذا كان المضاف إليه ظرفا واقعا فيه المضاف[1]، ولا تخرج الإضافة عندهم عن هذا. وذهب بعض النحاة إلى أن الإضافة ليست على تقدير حرف اصلا، وإلا لزم أن (غلام زيد) يساوي (غلام لزيد)، وليس كذلك، إذ إنّ معنى المعرفة غير النكرة، وقولنا (غلام زيد) ليس تفسيرا مطابقا من كل وجه، بل لبيان الملك والاختصاص فقط[2].

أما الدكتور فاضل السامرائي فيرى: أن الإضافة تعبير آخر ليس على تقدير حرف، فقد يصح تقدير حرف في تعبير، وقد يمتنع تقدير أي حرف في تعبير آخر، وما صح تقديره بحرف لا يطابق معناه معنى المقدر، فهو اعم من أن يكون بمعنى حرف[3]، بدلالة عدة أمور منها:

1ـ امتناع إظهار أي حرف من هذه الحروف في قسم من التعبيرات، دليل على أن الإضافة أوسع من أن تكون بمعنى حرف، وقد لاحظ ذلك النحاة مما اضطرهم للخروج من هذا الموقف، فقالوا: ((ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يجوز التصريح بها، بل يكفي إفادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام، فقولك (يوم الاحد) بمعنى اللام، ولا يصح اظهار اللام في مثله))[4].

2ـ إقرار النحاة بان الإضافة غير المحضة ليست على تقدير حرف[5]، فيه دلالة على سعة الإضافة.

3ـ قول الدكتور السامرائي: انه لا فرق بين المحضة وغيرها، فقد يمتنع التقدير في المحضة أيضا مما له شبه بغير المحضة من وجه.

4ـ إضافة اسم التفضيل غالبا لا تفيد معنى الحرف ولا تدل عليه، وهي عند الجمهور محضة، فهي أيضا تخرج عن التقدير.

5ـ عند التقدير يتغير المعنى، فهم إن قدروا حرفا تغير المعنى، واستحالت المعرفة إلى نكرة وبالعكس، فالاولى عدم التقدير للخلاص من هذا الأمر.

---

(1) ينظر: الخصائص: 354/2؛ وشرح الرضي على الكافية: 298/1 وما بعدها؛ وشرح ابن عقيل: 3/2.

(2) ينظر: همع الهوامع: 46/2.

(3) ينظر: معاني النحو: 102/3 وما بعدها.

(4) شرح الرضي على الكافية: 299/1.

(5) ينظر: همع الهوامع: 46/2.

والإضافة نوعان: الإضافة المحضة، والإضافة غير المحضة. أما المحضة فهي: إضافة غير الوصف، أو إضافة الوصف إلى غير معموله، وتفيد تعريفا أو تخصيصا. اما الإضافة غير المحضة فتشمل:

1ـ إضافة اسم الفاعل والمفعول إلى معمولهما إذا دلا على الحال أو الاستقبال، وان دلا على المضي فالإضافة محضة.

2 ـ إضافة صيغ المبالغة، وإضافة الصفة المشبهة مطلقا إلى معمولها.

3 ـ ويلحق بما تقدم المنسوب إذا أضيف إلى مرفوعه، والمصدر إذا كان بمعنى اسم الفاعل أو المفعول[1].

ويحذف المضاف كثيرا بدلالة القرائن الدالة عليه، وقد يحذف المضاف إليه ويبقى المضاف على حاله كما لو كان المضاف إليه مذكورا. وفي العطف على المضاف إليه، فقد يعطف بالجر وبالنصب، لكن الجر هو الارجح لعدم الاشكال فيه عند النحاة وهو عند سيبويه ومن تابعه[2].

جـ ـ المصدر وما يتصل به: المصدر حدث مجرد يستعمل احيانا استعمال الفعل فيكون له فاعل ومفعول به، وهو في العربية على نوعين: صريح ومؤول، ويختلفان بينهما في المعنى وفي الاستعمال، والدكتور السامرائي يذكر بعض ما يختلفان فيه:

1ـ امكان سد المصدر المؤول مسد المسند والمسند إليه، ولا يكون هذا في الصريح لكونه مفردا اصلا.

2ـ امكان وصف المصدر الصريح، وعدم امكانه في المؤول.

3ـ امكان سد المصدر المؤول مسد خبر فعل الرجاء أو مسد فاعله، ولا يكون هذا في المصدر الصريح. وهناك اختلافات أخرى غير ما تقدم ذكره قد أوضحها الدكتور السامرائي في كتابه[3]. ولكل من المصدر الصريح والمؤول أغراضا يؤديها، لا يمكن تأديتها من الآخر، ومن ذلك ما يأتي[4]:

1ـ افادة المصدر المؤول للدلالة على الزمن بحسب الفعل، بخلاف الصريح الذي لا يوجد

---

[1] ينظر: شرح الرضي على الكافية: 304/1.

[2] ينظر: الكتاب: 87/1؛ والمقتضب:49/2.

[3] ينظر: معاني النحو: 126/3 وما بعدها.

[4] ينظر: م.ن: 130/3.

في صيغته ما يدل على ذلك[1].

2- المصدر المؤول يبين الفاعل من المفعول من نائب الفاعل، في حين المصدر الصريح لا يبين ذلك[2].

3- قد يفيد المصدر المؤول الإباحة، ولا يفيد القطع بحصول الفعل، بخلاف الصريح الذي قد يفيد القطع بحصوله[3]. وغير ذلك من الأغراض التي يؤديها كلا منهما.

اما اسم المصدر فذهب النحاة إلى مساواته في الدلالة على الحدث، ومخالفته بخلوه من بعض حروف فعله لفظا وتقديرا من دون تعويض[4]. وحق المصدر أن يتضمن حروف فعله بمساواة أو بزيادة، فان نقص عن حروف فعله دون عوض أو تقدير كان اسم مصدر. واسم المصدر عند الدكتور السامرائي أيضا ما خرج عن قياس المصدر فيما كان فيه المصدر قياسا نحو: عِشْرة و قـُبْلة. فعشرة اسم للمعاشرة، (وفعله عاشر) وحذف الالف منه، وعلى مقتضى قول النحاة ينبغي أن يكون مصدرا لأنه عوض عن الألف بالتاء في آخره. وقيل إن المصدر يدل على الحدث، واسم المصدر يدل على الشيء أو الذات، وهو عند البصريين لا يعمل، لأن اصل وضعه لغير المصدر، بل للاسم، واعماله رأي الكوفيين[5]، وقد اخذ به النحاة المتأخرون[6].

اما الدكتور فاضل السامرائي فيرى أن اسم المصدر في الأصل لا يدل على الحدث، بل يدل على الاسم، وقد يستعمل للدلالة على الحدث، كما يستعمل المصدر احيانا للدلالة على الذوات[7].

د - التوابع، وأولها: النعت وهو التابع المكمل متبوعه، ببيان صفة من صفاته أو ببيان صفة من صفات ما تعلق به، وهو ما يسمى بـ(النعت السببي)[8]، ويأتي لأغراض منها: التخصيص - والتوضيح - والثناء والمدح - والذم والتحقير.

والأصل في النعت اشتقاقه، وقد ينعت بالجامد إذا كان منسوبا أو موصولا أو مقدارا أو عددا[9]. وقد نعت العرب بالمصدر كثيرا، وحينها يلزم الافراد والتذكير ايا كان المنعوت، وللنحاة

---

[1] ينظر: المقتضب: 214/3.

[2] ينظر:حاشية الصبان على الاشموني:283/2.

[3] ينظر:شرح الرضي على الكافية:131/1.

[4] ينظر: شرح الاشموني: 287/2.

[5] ينظر: شرح المفصل: 98/6؛ وشرح الاشموني: 288/2.

[6] ينظر: حاشية الصبان: 287/2.

[7] ينظر: معاني النحو: 144/3.

[8] ينظر: شرح ابن عقيل: 51/2.

[9] ينظر: شرح الرضي على الكافية: 334/1.

في توجيه ذلك آراء:

1- رأي الكوفيين: يكون المصدر على التأويل بالمشتق، نحو: هو رجل عدل، أي (عادل).

2- رأي البصريين: على تقدير مضاف، أي ذو عدل.

3- قيل لا تأويل ولا حدث، بل هو على جعل العين نفس المعنى، مبالغة.

ويرى الدكتور فاضل السامرائي أن الرأي الثالث هو الأولى، بدليل أن العرب لا تقول ذلك إلا فيمن يكثر من العمل المقصود، كأن يكون العدل أو غيره، وقد جاء وصف الذات بالمصدر، أو الاخبار بالمصدر عن الذات كثيرا، وان لم يجعله النحاة قياسا، وهذا فيما نرجح على قصد المبالغة، على معنى (أن الذوات تحولت إلى معنى)[1]. وقد توصف النكرة بالجملة، ولا توصف بها المعرفة، لأن الجملة تؤول بنكرة فتصف النكرة، ويشترط النحاة في الجملة التي يوصف بها أن تكون خبرية، فان جاء ما ظاهره ذلك، أُوّل على إضمار قول محذوف هو الصفة[2].

والدكتور فاضل السامرائي يرى صواب هذا الرأي، لأن المقصود بهذا القول التشبيه، وهو مستعمل في لغتنا كثيرا، ويرجح أن يكون الوصف بالجملة الانشائية التي يراد بها التشبيه قياسيا على هذا التأويل[3].

أما **ثانيهما**: فهو البدل، الذي يعرفه النحويون بأنه التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، فالبدل هو المهم، وهو المقصود بالحكم، والمبدل منه يذكر تمهيدا وتوطئة لذكر البدل[4]. ويذهب النحويون إلى أن البدل على نية احلاله محل المبدل منه، وأما المبدل منه فعلى نية السقوط. ويختلف النحاة في اقسام البدل، لكن الدكتور فاضل السامرائي يرى: أن عطف البيان والبدل واحد، ولا داعي لادعاء الفروق بينهما، ويمكن الاكتفاء بباب واحد هو البدل أو البيان، وكل ما قيل في احدهما يمكن قوله في الآخر[5]، ويرى أن مصطلح (البدل) هو الأولى لتعدد أنواعه،وهو يتابع الرضي في ذلك[6].وعلى كل حال فالاكتفاء بباب البدل أولى كما ذهب إليه الرضي.

والأصل في العطف: على اللفظ، وقد يعطف على المعنى ويدخل بما يسمى (العطف على

---

[1] ينظر: معاني النحو: 164/3.

[2] ينظر: شرح المفصل: 53/3؛ والايضاح في علوم البلاغة: 50.

[3] ينظر: معاني النحو: 166/3 وما بعدها.

[4] ينظر: المقتضب: 28/1؛ وشرح المفصل: 66/3؛ وشرح الرضي على الكافية: 375/1.

[5] ينظر: معاني النحو: 185/3.

[6] ينظر:شرح الرضي على الكافية:394/2.

المحل) و(العطف على التوهم)، والمتعاطفان على اقسام[1]، وقد يحذف احدهما للدلالة عليه، وهذا كثير في القرآن الكريم، إذ يطوي بعض المشاهد التي تفهم بالقرائن، وقد يحذف احد المتعاطفين للدلالة عليه، وقد يحذف حرف العطف للدلالة عليه.

هـ ـ الممنوع من الصرف:

يذهب النحاة الى أن الممنوع من الصرف ثقيل بخلاف المنصرف، والثقل لم ينتج عن كثرة حروف في الاسم ولا عن ثقل في النطق، فهناك أسماء قليلة الحروف وهي ممنوعة من الصرف، وهناك العكس من هذا، بل ربما كانت الزيادة في الحروف من اسباب الصرف، وقد يكون الاسم ثقيل النطق فيصرف، ويكون خفيف النطق فيمنع من الصرف، بل نجد الكلمة الواحدة احيانا مصروفة مرة، وممنوعة من الصرف مرة اخرى[2].

وتحدث الدكتور السامرائي عن رأي الأستاذ إبراهيم مصطفى الذي يتمثل في: أن التنوين علامة التنكير، فالأسماء التي تنون فيها جانب من التنكير، والتي تحرم التنوين معارف. وهو هنا لم يفرق بين أنواع التنوين إذ قال:((ومعنى التنوين غير خفي فهو علامة التنكير))[3]. في حين نجد النحاة قسموا التنوين على اقسام معلومة[4] اشهرها: تنوين التمكين، وتنوين التنكير، وتنوين المقابلة، وتنوين العوض. من هذا يتضح أن ما تحدث عنه الأستاذ إبراهيم مصطفى هو حديث عن قسم واحد من أقسام التنوين. وقد ذهب الأستاذ إبراهيم مصطفى إلى أن: العلم حقه أن لا ينون، وقال أيضا: وتمام هذه الأدلة أن العلم إذا عين تمام التعيين وامتنع أن يكون فيه معنى العموم، لم يجز أن يدخله التنوين، وذلك حين يردف بكلمة (ابن) وينسب إلى ابيه مثل: علي بن ابي طالبΔ . وهنا ظهر بقاعدة تقول: الأصل في العلم ألا ينون، ولك في كل علم أن لا تنونه، وانما يجوز أن تلحقه التنوين، إذا كان فيه معنى من التنكير واردت الاشارة إليه[5].

لكن الدكتور فاضل السامرائي له رأي في هذا، إذ يقول:((نرى اسما معينا تمام التعيين، وليس فيه حظ من التنكير، ثم يكون منصرفا، وهناك اسما آخر ليس فيه ذلك التعيين ويكون ممنوعا من الصرف، فمثلا (محمد) الذي هو رسول الله Z معين تمام التعيين، ومع ذلك فهو

---

[1] ينظر: معاني النحو: 231/3.

[2] ينظر: م.ن: 254/3.

[3] إحياء النحو: 165.

[4] ينظر: المقتضب: 187/3؛ ومغني اللبيب عن كتب الاعاريب: 340/2 وما بعدها.

[5] ينظر: إحياء النحو: 179.

منصرف، كما ورد في قوله تعالى: (مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ)[1]، وقوله تعالى: (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ)[2]. في حين نرى علم الجنس الذي يدل على العموم، قد يكون ممنوعا من الصرف نحو: (اسامة) علما على الاسم))[3]. ونرى في الآية الواحدة جملة اعلام، بعضها منصرف وبعضها ممنوع من الصرف، كما في قوله تعالى: (إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ)[4]! فهل يصح القول إنّ بعض هذه الأسماء منكّر وبعضه معرّف؟ وهنا ينبغي اعادة النظر بدراسة هذا الموضوع طبقا لما يتماشى مع طبيعة اللغة وتطورها، لأننا إذا قنا أن التنوين علامة التنكير باطراد، اصطدمنا بالإعلام المنونة مثل: (محمدٌ وخالد)، واذا قلنا أن عدم التنوين علامة على التعريف اصطدمنا بنكرات كثيرة لا تقبل التنوين نحو: (أحمر ومساجد وعطشان). والدكتور فاضل السامرائي يرى أن التنوين في طائفة من الأسماء وعدمه في طائفة أخرى يهدينا إلى امور لغوية قد تغيب عنا لولا هذه العلامة، فهو يميز بين المعرفة والنكرة، ويمكن أن تكون أهم مواطن التيسير في هذا الجزء متمثلة فيما يأتي:

1- دعوته إلى استعمال حرف الجر في أكثر من معنى، وإتاحة تأدية المعنى الواحد بأكثر من حرف، ذلك من خلال اجازته لاستعمال حروف الجر بعضها نيابة عن بعض لتقارب معنيين أو أكثر من معاني تلك الحروف.

2- دعوته إلى عدم حصر مفهوم الإضافة بمعنى (الحرف) لأنه يرى أن الإضافة تعبير آخر ليس على تقدير حرف فهو أعم من أن يكون بمعنى حرف، بدلالة عدة أمور منها اشارة النحاة على سعة الإضافة حين اقروا بأن الإضافة غير المحضة ليست على تقدير حرف، لكن الدكتور السامرائي لا يرى فرقا بين الإضافة المحضة وغيرها.

3- دعوته إلى إلغاء دلالة اسم المصدر على الحدث في الأصل، لأنه يراه دالا على الاسم، وقد يستعمل للدلالة على الحدث كاستعمال المصدر احيانا للدلالة على الذوات، فضلا عن دعوته إلى عدم حصر مفهوم (اسم المصدر) بما أقره النحاة، إذ عنده أن اسم المصدر أيضا ما خرج عن

---

[1] سورة الأحزاب:من الآية 40.

[2] سورة الفتح: من الآية 29.

[3] معاني النحو:255/3.

[4] سورة النساء:من الآية 163.

قياس المصدر فيما كان منه المصدر قياسا.

4ـ دعوته إلى عد البدل وعطف البيان واحدا، ولا داعي لادعاء الفروق بينهما من قبل النحاة، لأنه يرى في ذلك تعقيدا للدرس النحوي، وتشتيتا لذهن المتعلم، فهو يدعو إلى الاكتفاء بباب البدل وكل ما قيل في احدهما يمكن قوله في الآخر.

5ـ دعوته إلى أهمية إعادة النظر بدراسة موضوع الممنوع من الصرف، طبقا لما يتماشى مع طبيعة اللغة وتطورها،جاء في الكتاب:((واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة ،وهي أشد تمكنا لأن النكرة أول،ثم يدخل عليها ما تعرف به،فمن ثم أكثر الكلام ينصرف في النكرة))[1]،وفي هذا القول إشارة الى أن التنوين علامة على التنكير،وعدمه علامة على التعريف،لكن هذا يصدم بحقائق غير ما أقروا. وهو هنا يرى أن هذا التنوين يهدي إلى أمور لغوية كثيرة لا يمكن معرفتها إلا من خلال إعادة النظر بدراسة هذا الموضوع.

18ـ **معاني النحو، الجزء الرابع، الدكتور إبراهيم السامرائي**:

استكمل الدكتور فاضل السامرائي هذا الجزء من كتابه بدراسة الموضوعات النحوية الآتية:

أ- جزم الفعل المضارع: يجزم الفعل المضارع بعد أدوات جزم ظاهرة، وقد يجزم بغير أداة ظاهرة. وأدوات الجزم على ثلاثة أقسام:

1ـ قسم يقلب زمن المضارع إلى ماض، وهي: لم ـ ولما.

2ـ قسم يقلب زمن المضارع إلى الأمر، وهي: لام الأمر ـ ولا الناهية.

3ـ أدوات الشرط: وتقوم بربط الجمل لغرض تعليق حصول شيء بحصول شيء آخر. وبهذا الشأن يقول الدكتور احمد عبد الستار الجواري: ((وإنما يكون الجزم في المضارع إذا تعين لواحد من المعاني الآتية:

1ـ معنى المضي: حين تدخل عليه لم ولما.

2ـ معنى الطلب: حين تتقدمه لام الأمر أو لا الناهية.

3ـ معنى الشرط: والشرط صيغة فعلية مستقلة تخالف باقي الصيغ في مدلول الفعل وهو الحدث والزمن))[2].

---

[1] **الكتاب:6/1.**

[2] **نحو الفعل: 48-49.**

والدكتور فاضل السامرائي يختلف مع الدكتور الجواري في فقرة معنى الطلب، إذ انه يرى أن معنى الطلب عام يدخل فيه الاستفهام والتمني والترجي وغيرها، وهو لا يجزم في كل هذه المواطن، بل يكون الجزم إذا تمت تأدية معنى الأمر فعلا أو تركا.

ب ـ زمن فعل الأمر: فعل الأمر صيغته (اُفعَلْ)، ويكون بحذف حرف المضارعة من الفعل، وبشأن زمن هذا الفعل يقول النحاة: ((والأمر مستقبل أبدا, لأنه مطلوب به حصول ما لم يحصل أو دوام ما حصل. وقال ابن هشام: إلا أن يراد به الخبر نحو: ارم ولا حرج، فانه بمعنى رميت والحالة هذه، وإلا لكان الأمر بتحديد الرمي وليس كذلك))[1]، ومن هنا فان زمن الأمر عند النحاة هو الاستقبال، وقد يراد به دوام ما حصل. لكن الدكتور السامرائي يرى: أن هذا التحديد لزمن الأمر فيه نظر، إذ هو أوسع من ذلك، لأن الأمر قد يدل على الاستقبال المطلق سواء أكان قريبا ام بعيدا، وقد يكون دالا على الحال، وقد يكون الأمر الحاصل في الماضي، وقد يكون الأمر مستمرا.

وقد يكون فعل الأمر غير مطلوب حصوله، بل يذكر للتحذير منه.ومما تقدم يتضح أن زمن فعل الأمر لا ينحصر فيما ذكره النحاة.

جـ ـ أسماء الأفعال: وهي ألفاظ تؤدي معاني أفعال ولا تقبل علاماتها، وهي ليست على صيغتها، فهي عند الجمهور أسماء لقبولها بعض علامات الأسماء، كالتنوين نحو: أفٍ، وقبولها الألف واللام. قال سيبويه: ((واعلم أن هذه الحروف التي هي أسماء للفعل، لا تظهر فيها علامة المضمر، وذلك لأنها أسماء))[2]. وسميت بـ(أسماء الأفعال) لأنها تؤدي معاني الأفعال كما تؤدي المصادر احيانا معاني الأفعال، غير أن المصادر معربة، وأسماء الأفعال مبنية. وذهب الكوفيون إلى إنها أفعال لدلالتها على الحدث والزمان، ومنهم من عدها قسما رابعا على اقسام الكلام الثلاثة، واسماه (الخالفة)[3]. ولا خلاف بين النحاة في تأديها لمعاني الأفعال، سواء قلنا باسميتها أو فعليتها، ثم أن التنوين يدخل قسما من هذه الألفاظ، وهو عند الجمهور يفيد التنكير[4].

وهنا لا نقول كما يقولون:إنّ كل ما لم يدخله التنوين يكون معرفة، وإنما نقول:إنّ ما دخله التنوين منها يفيد العموم والشمول، بخلاف ما لم يدخله. وان فائدة أسماء الأفعال الدالة عل الطلب هي المبالغة والتوكيد، وما كان منها بمعنى الخبر يفيد التعجب إضافة إلى المبالغة والتوكيد.

أما أسماء الأصوات فهي على قسمين:

---

[1] همع الهوامع: 7/1.

[2] الكتاب: 123/1. والمقتضب: 202/3.

[3] ينظر: شرح المفصل: 85/2.

[4] ينظر: همع الهوامع: 105/2.

الأول: حكاية صوت صادر عن الحيوانات أو الإنسان شرط مشابهته للمحكي.

الثاني: أصوات يصوت بها للحيوانات عند طلب شيء منها.

وقد ذكر الرضي قسما ثالثا من هذه الأسماء، وهو: الأصوات الخارجة عن فم الإنسان والدالة على معانٍ في النفس[1]. وذهب الجمهور إلى أن التنوين الداخل عليها تنوين تنكير، فما نوّن منها نكرة، وما لم ينوّن معرفة[2]. اما الدكتور فاضل السامرائي فيرى: أن التنوين الداخل عليها للوصل، فاذا وقف قطع[3].

د ـ الأساليب:

1- أسلوب الشرط: ومعنى الشرط هو وقوع الشيء لوقوع غيره[4]، أي يتوقف الثاني على الأول، فاذا وقع الأول وقع الثاني وهذا هو الأصل. ولكن هذا لا يعني عدم خروج الشرط عن ذلك، فربما لا يكون الثاني مسببا عن الأول ولا متوقفا عليه. فيتضح من هذا بأن الشرط والجواب ليسا دائما بمنزلة السبب والمسبب، ولا ارتباطهما بهذه المنزلة دوما.

ويقع فعل الشرط ماضيا ومضارعا .قالوا: والماضي يفيد الاستقبال في الشرط، ومعلوم أن الماضي يخرج إلى الاستقبال في غير الشرط كما يخرج المضارع إلى المضي، فقد يؤتى بالمضارع يراد به المضي، وقد يؤتى بالماضي مرادا به الاستقبال. وذهب النحاة إلى أن مجيء الشرط ماضيا وان حمل معنى الاستقبال، فيقصد به انزال غير الواقع منزلة الواقع، وهذا ما فسروا به التعبير عن الاحداث المستقبلية بأفعال ماضية في غير الشرط[5]. وذهب الدكتور مصطفى جواد إلى أن الفعل إذا كثر عبر عنه بالمضي، بخلاف ما لم يكثر[6].

وذهب النحاة إلى أن الشرط يفيد الاستقبال وان كان فعله ماضيا، فأدواته تقلب الماضي إلى الاستقبال[7]. لكن الدكتور السامرائي يرى: أن الشرط قد يأتي للمضي بدلالة الاستعمال الفصيح بما لا يقبل التأويل[8]، فقد يأتي الشرط للدلالة على المضي إذا كان بلفظ (كان) بعدها فعل ماضٍ، وربما يدل الشرط على المضي بغير (كان)، وقد يدل الشرط على الحال، ويكثر بأسلوب التشجيع

---

[1] ينظر: شرح الرضي على الكافية: 89/2.

[2] ينظر: الكتاب: 53/2؛ والمقتضب: 180/3.

[3] ينظر: معاني النحو: 42/4.

[4] ينظر: المقتضب: 46/2.

[5] ينظر:الخصائص: 105/3 وما بعدها؛ وشرح الرضي على الكافية: 293/2.

[6] ينظر: المباحث اللغوية في العراق: 48.

[7] ينظر: شرح الرضي على الكافية: 299/2 وما بعدها؛ وحاشية الصبان على الاشموني: 16/4.

[8] ينظر: معاني النحو: 54/4.

والتحفيز، كما ورد في قوله تعالى: (وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ)[1]. ولكل اداة شرط معنى محتمل الوقوع، ومعنى مشكوك في حصوله، ومعنى موهوم نادر، فمثلا (إن) من معانيها محتملة الوقوع ما ورد في قوله تعالى: (فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ)[2]، ومن معانيها المشكوك في حصوله ما جاء في قوله تعالى: (وَلَكِنِ انظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي)[3]، ومن المعاني المستحيلة ما ورد في قوله تعالى: (قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ)[4]. وكذلك الأدوات الباقية، فلكل منها معانٍ كمعاني (إن).

وفي تقديم الاسم على فعل الشرط، يعده الجمهور من باب حذف فعل الشرط الذي يفسره الفعل المذكور بعده، لأن أداة الشرط لا يليها إلا الأفعال[5]. وعند الكوفيين انه مرفوع بالفعل بعده، وهو فاعل متقدم على فعله، أو مبتدأ خبره ما بعده[6]. وتقدير الجمهور بعيد عن المعنى. والدكتور السامرائي يرى: انه كان ينبغي على النحاة أن يقولوا: قد يلي الفعل اداة الشرط في كلام العرب، وقد يليها الاسم ثم فعل الشرط، والفرق بين التعبيرين (كذا وكذا)، وهذا أفضل من التقدير الذي يؤدي إلى إفساد المعنى.

2- أسلوب التعجب: وله عبارات كثيرة في العربية،ويقسم النحاة هذا الاسلوب على قسمين:

أ- التعجب غير المبوب له: وهو تعجب بالقرينة لا وضعا، نحو: سبحان الله.

ب - التعجب المبوب له: وله صيغتان: الأولى: (ما افعله) والثانية (أفعل به).

فالأولى: أن تاتي بـ(ما) التي تفيد التعجب، ثم بـ(افعل) المفتوحة الآخر، وبعدها الاسم المتعجب منه منصوبا، كقوله تعالى: (فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ)[7]. ويحلل النحاة هذه الصيغة إلى

---

[1] سورة البقرة:من الآية 172.

[2] سورة البقرة:من الآية 19.

[3] سورة الأعراف:من الآية 123.

[4] سورة الزخرف:من الآية 81.

[5] ينظر: المقتضب: 74/2؛ وشرح الرضي عل الكافية: 283/2.

[6] ينظر: شرح ابن عقيل: 11/2؛وهمع الهوامع: 66/2؛ وحاشية الصبان على الاشموني: 59/2.

[7] سورة البقرة:من الآية 175.

اصول بعيدة عن معنى التعجب[1]، ذلك بسبب الإعراب، إذ انهم يرون ضرورة اعراب كل تعبير حتى ولو ألجأهم إلى فساده. والدكتور السامرائي يرى: أن لا ضرورة لإعراب كل تعبير، بسبب وجود تعبيرات لا داعي لإعرابها، بل يكتفى بوصفها والتعجب منها. وهو يؤكد على أهمية اعراب جملة التعجب من دون تاويل مفسد للمعنى، فمثلا جملة: (ما أفعل زيدا)، تعرب بالشكل الآتي:

ما: أداة تعجب.

افعل: متعجب به.

زيدا: متعجب منه.

وهذا الإعراب واحد من مجموعة من الإعرابات التي لا تفسد معنى هذه الجملة[2].

أما الصيغة الثانية فهي: (أفعل به) بفتح الهمزة وكسر العين وسكون الآخر، ويجب توفر شروط الصيغة الأولى فيها للصياغة. ولقد حلل النحاة هذه العبارة كما حللوا عبارة (ما أفعل)، فذهب اكثرهم إلى أن (أفعل) فعل ماضي على صورة الأمر، والباء زائدة في الفاعل[3]. وهذا القول عند الدكتور السامرائي مردود، للأسباب الآتية:

1ـ لو كان أمرا للزم ابراز ضميره، فلا يقال بصورة واحدة للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث,

2ـ لو كان أمرا لما نـُطق به تعجبا.

3ـ لو كان مسندا إلى ضمير المخاطب لم يله ضمير المخاطب، وذهب بعضهم إلى أن الضمير للمصدر المأخوذ من الفعل. وقال آخرون: الضمير المستتر في (افعل) للمخاطب المستدعى منه التعجب.

4ـ لو كان أمرا، لوجب له من الاعلال ما وجب لـ(أقِمْ).

وهناك من صيغ التعجب ما حُوّل من الأفعال إلى (فَعُلْ)بضم العين سواء كان مضموم العين أصلا ام محولا من ثلاثي مفتوح العين أو مكسورة بشرط تضمينه معنى التعجب، لأن الأصل في (فَعـُل) دلالته على الطبائع والسجايا، ولكل منها معنى[4].

وهناك التعجب بالنداء: الذي يكون بادخال لام مفتوحة على المتعجب منه، مسبوقة بحرف

---

[1] ينظر: شرح الرضي على الكافية: 341/2.

[2] ينظر: معاني النحو: 239/4 وما بعدها.

[3] ينظر: شرح الرضي على الكافية: 343/2.

[4] ينظر: معاني النحو: 247/4.

النداء (يا) وهو على وجهين: أما أن ترى أمرا عظيما فتتعجب منه بالنداء، واما ام ترى امرا تستعظمه، فتنادي به من له نسبة اليه، نحو: يا للعلماء[1]. والتعجب بالنداء قياسي مطـّرد، وحين حذف اللام، يؤتى بالألف في آخره نحو: يا عجبا.

وهناك تعجب بتعبيرات أخرى، أشهرها: التعجب بـ(كفى) وما بمعناها، والتعجب بإدخال (ربَ) على ضمير الغائب وتفسيره تمييز، والتعجب بـ(أي) الكمالية نحو: مررت برجل أي رجلٍ. وهناك تعجب بعبارة (لله دره)، والتعجب بـ(لام القسم) التي تدخل على لفظ الجلالة فقط[2].

3ـ أسلوب المدح والذم: ويتم هذا الأسلوب بـ(نِعْمَ) أو(بئس)وهما فعلان، وقد استعملهما العرب للمدح والذم، وما حُول من معناهما من الأفعال، ولها استعمالان:

الأول:استعمالهما فعلين متصرفين كبقية الأفعال فيكون لهما مضارع وامر واسم فاعل، وغيرهما، وحينها فهما للأخبار عن النعمة والبؤس[3].

الثاني: استعمالهما لانشاء المدح والذم، وحينها فهما جامدان لا يتصرفان، وهذا الاستعمال هو الذي يهمنا.

وعناصر اسلوب المدح والذم هي: **الفعل** (نعم وبئس) وكل فعل محول من الأفعال الثلاثية المستوفية لشروط التعجب إلى (فَعُلْ) بقصد المدح أو الذم، مضموم العين اصلا ام تحويلا.و**الفاعل**: (ويكون على ضربين):

أـ اسما ظاهرا معرفا بـ(أل) أو مضافا إلى معرف بـ(أل) وقد اختلفوا فيها[4].

ب ـ أن يكون ضميرا مستترا، مفسرا بتمييز مطابق للمعنى، والتمييز هو الذي يفسر الفاعل.

أما إعراب المخصوص بالمدح أو الذم، ففيه ثلاثة آراء[5]:

الأول: مبتدأ خبره ما قبله.

الثاني: خبر لمبتدأ محذوف وجوبا، تقديره (هو) أي الممدوح أو المذموم.

الثالث: بدل من الفاعل.

---

[1] ينظر: همع الهوامع: 180/1.

[2] ينظر: شرح الرضي على الكافية: 365/2.

[3] ينظر: الكتاب: 301/1.

[4] ينظر: همع الهوامع: 85/2.

[5] ينظر: شرح الاشموني: 37/3.

والدكتور السامرائي يرجح الإعراب الأول، لأنه يرى أن اعرابه واحد تقدم أو تأخر، فضلا عن دخول النواسخ عليه مقدما أو مؤخرا[1].

4- أسلوب التوكيد: وهو أسلوب ورد على لسان العرب، بقصد تقوية المؤكد وتمكينه في ذهن السامع وقلبه، إذ إنّ العرب تؤكد كل شيء تراه في حاجة إلى التوكيد. وجاء على سور متعددة:

أ- ألفاظ تفيد التوكيد حيثما وقعت.

ب - ألفاظ تفيد التوكيد في مواطن دون أخرى.

جـ - ثم قد يكون التوكيد على صور إعرابية وتراكيبه مختلفة.

والعرب لم تكتفِ بمؤكد واحد، بل هي تتكلم على حسب الحاجة، والتوكيد على قسمين: **(معنوي ولفظي)**. أما التوكيد المعنوي: فيعرفه النحاة بأنه: التابع الرافع احتمال غير ارادة الظاهر[2]. ومن هذا التعريف يكون للتوكيد المعنوي غرضان[3].

أما التوكيد اللفظي: فيكون بإعادة اللفظ الأول أو تقويته بمرادفة معنى[4]، وقد يؤتى بموازنة مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى إتباعا[5]. وهو أوسع استعمالا من التوكيد المعنوي الذي يكون في الأسماء المعارف فقط. والتوكيد اللفظي له أغراض[6].

5- أسلوب القسم: ويراد به توكيد الكلام وتقويته[7]، أي انك إذا أقسمت على شيء فقد أكدته. والقسم نوعان:

أ- ظاهر أو صريح: ويستدل عليه بحرف القسم، أو بفعل القسم، أو بكليهما معا، أو بلفظ من ألفاظ القسم، اسما كان أو مصدرا.

ب - مضمر أو غير صريح: ويستدل عليه باللام أو بالمعنى. والواو أكثر احرف القسم استعمالا[8].

---

[1] ينظر: معاني النحو: 258/4.

[2] ينظر: شرح الاشموني: 73/3.

[3] ينظر: معاني النحو: 124/4 وما بعدها.

[4] ينظر: همع الهوامع: 122/2.

[5] ينظر: شرح الرضي على الكافية: 365/1.

[6] ينظر: معاني النحو: 127/4 وما بعدها.

[7] ينظر: الكتاب: 454/1.

[8] ينظر: م.ن: 143/2.

أما جواب القسم فجملته أما اسمية أو فعلية، فاذا كانت اسمية اجيب القسم في الاثبات باللام المفتوحة، أو بـ(أن) واللام. واذا كانت الجملة فعلية فعلها مضارع، كان باللام المفتوحة مع النون، أو من دون نون[1]. وجواب القسم يحذف وجوبا وجوازا، فيحذف إذا تقدم الاسم أو اكتنفه ما يدل عليه، وهذا نظير حذف جواب الشرط إذا تقدمه أو اكتنفه ما يدل عليه. وقد يحذف جوازا إذا كان ما يدل عليه، أو كان بعده ما يدل عليه، ويحتمل أن يكون الهدف من الحذف هو الايجاز، وقد يراد سعة المعنى وشموله.

وتحدث الدكتور السامرائي عن اسم التفضيل واستعمالاته، وكذلك عن المنادى وحروف النداء، وجواز حذف حرف النداء، ومواضع هذا الحذف، وتحدث عن الترخيم وابرز لغاته.ويمكن أن تكون أهم ملامح التيسير في هذا الكتاب ما يأتي:

1ـ دعوته إلى عدم الأخذ بمعنى الطلب بشكل عام في جزم الفعل المضارع، مثلما ورد في قول الدكتور الجواري حين تحدث عن هذا الشأن، لأن الدكتور السامرائي يرى: أن معنى الطلب عام يدخل فيه الاستفهام والتمني والترجي وغيرها، وهو لا يجزم في كل هذه المواضع، بل يكون الجزم إذا تمت تأدية معنى الأمر فعلا أو تركا.

2ـ دعوته إلى عدم حصر مفهوم زمن الأمر بما حدده النحاة، وهو الاستقبال، وقد يراد به دوام ما حصل، لأنه يرى أن الأمر قد يدل على الاستقبال المطلق، وقد يكون دالا على الحال، وقد يكون الأمر الحاصل في الماضي، وقد يكون الأمر مستمرا. ولهذا ان زمن فعل الأمر لا ينحصر فيما ذكره النحاة[2].

3ـ ذهابه إلى أن التنوين الذي يدخل بعض أسماء الأفعال لا يفيد التنكير كما قال الجمهور، إذ يرى: انما يدخله التنوين من النكرات يفيد العموم والشمول، بخلاف ما لم يدخله. وان فائدة أسماء الأفعال الدالة على الطلب هي المبالغة والتوكيد، وما كان بمعنى الخبر يفيد التعجب إضافة إلى المبالغة والتوكيد، وهو هنا يؤكد أن التنوين الداخل عليها للوصل، فاذا وقف قطع.

4ـ ذهابه إلى وجوب الاكتفاء بوصف بعض التعبيرات كالتعجب مثلا، إذ يرى لا ضرورة لإعرابها كما يؤكد عليه النحاة، بل يُكتفى بوصفها من اجل عدم إفساد معناها.

5ـ ذهابه إلى أن اعراب المخصوص بالمدح أو الذم على انه مبتدأ خبره ما قبله هو الارجح من آراء النحاة، لأنه يرى أن اعرابه واحد تقدم أو تأخر، فضلا عن دخول النواسخ عليه مقدما أو

---

[1] ينظر: معاني النحو: 150/4.

[2] ينظر: همع الهوامع: 7/1؛ ومعاني النحو: 27/4-33.

مؤخرا.

6- ذهابه إلى عدم صحة قول النحاة بأن أداة الشرط لا يليها إلا الأفعال، وكان ينبغي عليهم القول: انه قد يلي الفعل أداة شرط في كلام العرب، وقد يليها الاسم ثم فعل الشرط، والفرق بين معناهما واضح، وهذا أفضل من التقدير الذي يؤدي إلى إفساد المعنى وتشتيت الذهن.

7- ذهابه إلى أن الشرط قد يأتي للمضي بدلالة الاستعمال الفصيح بما لا يقبل التأويل، وقد يأتي للدلالة على المضي إذا كان بلفظ (كان) بعدها فعل ماضٍ، وربما يدل الشرط على المضي بغير (كان)، وقد يدل على الحال ويكثر ذلك بأسلوب التحفيز والتشجيع. وفي قوله هذا توسيع لدائرة أسلوب الشرط التي حصرها النحاة.

الفصل الثاني

الجهود التي تناولت إصلاح المنهج النحوي من(1950-2000)

دراسة منهجية

1. دعوة جادة في اصلاح العربية،الدكتور مهدي المخزومي، 1954م.
2. رأي في إسناد الفعل، الدكتور مهدي المخزومي ،1955م.
3. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ،الدكتور مهدي المخزومي، 1953م.
4. في النحو العربي نقد وتوجيه، الدكتور مهدي المخزومي،1964م.
5. في النحو العربي قواعد وتطبيق،الدكتور مهدي المخزومي،1966م.
6. وسائل النهوض باللغة العربية وتيسير قواعدها وكتابتها، الدكتور مصطفى جواد،1956م.
7. المباحث اللغوية في العراق،الدكتور مصطفى جواد،1965م.
8. نحو التيسير،الدكتور أحمد عبد الستار الجواري،1962م.
9. نحو القرآن،الدكتور أحمد عبد الستار الجواري،1974م.
10. نحو الفعل،الدكتور أحمد عبد الستار الجواري،1974م.
11. نحو المعاني،الدكتور احمد عبد الستار الجواري،1987م.
12. نظرة في مهمة علم النحو، الدكتور عبد الرزاق محيي الدين، 1976م.
13. نظرة حول الضمائر، الدكتور صالح الظالمي، 1983م.
14. تطور دراسة الجملة العربية بين النحويين والأصوليين،الدكتور صالح الظالمي،1998م.

في هذا الفصل سنتحدث عن الجهود التي تناولت اصلاح المنهج النحوي من سنة(1950-2000م)، وما ذكرته في حدود ما استطعت الاطلاع عليه، وتتمثل تلك الجهود فيما يأتي:

أولا: جهود الدكتور مهدي المخزومي في:

1. دعوة جادة في اصلاح العربية.
2. رأي في اسناد الفعل.
3. مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو.
4. في النحو العربي نقد وتوجيه.
5. في النحو العربي قواعد وتطبيق.

ثانيا:جهود الدكتور مصطفى جواد في:

1. وسائل النهوض باللغة العربية وتيسير قواعدها وكتابتها.
2. المباحث اللغوية في العراق.

ثالثا: جهود الدكتور أحمد عبد الستار الجواري في:

1. نحو التيسير.
2. نحو القرآن.
3. نحو الفعل.
4. نحو المعاني.

رابعا: جهد الدكتور عبد الرزاق محيي الدين(نظرة في مهمة علم النحو).

خامسا: جهود صالح الظالمي في:

1. نظرة حول الضمائر.
2. تطور دراسة الجملة العربية بين النحويين والأصوليين.

1ـ دعوة جادة في إصلاح العربية[1]،الدكتور مهدي المخزومي:

نشر الدكتور مهدي المخزومي بحثاً بعنوان (دعوة جادة في إصلاح العربية) في عام 1954م، وقد دعا فيه إلى دراسة العربية انطلاقاً من إصلاح جذري لا يكتفي بتنسيق الموضوعات، وإحداث طرائق تربوية في تناول الموضوعات القديمة، ذلك لأنه يرى أن موضوعات القرن الثامن الهجري ومصطلحاته لم تعد تنسجم وتلائم الذوق الحديث ولا العقلية الحديثة، ولاسيما بعد دراسة المناهج وإعادة كل موضوع إلى منهج يناسبه[2].

فهي دعوة تعترف بتطور الحياة في اللغة، وتؤمن أنّ العقبات الموضوعة في طريق تطورها زائلة ذاهبة.وحين يضع الباحث يده على الجراح من خلال تشخيصه المعوقات والأسباب،إذ إنّه يرى: أنّ تعقيد النحو جاء نتيجة المنهج الذي سار عليه القدامى لعدم تناسبه مع وضع اللغة وفنونها، وترتب على هذا الإحساس بالهوة السحيقة بين طبيعة اللغة وفنونها والمنهج الذي سار القدماء فيه، وبالفجوة البعيدة بين موضوع سبيله النقل والتتبع، ومنهج عقلي سبيله النظر الفلسفي والاقيسة المنطقية[3]،وفي ضوء هذا فإن أساس المحنة التي امتحن بها النحو واللغة،هو المنهج العقيم الذي سلكه الدارسون الأوائل،إذ إنه لا يجدي في التيسير، ولاسيما بعد ظهور دراسات جديدة توافرت فيها عناصر الدرس الملائمة لطبائع الدراسات المختلفة، وهذه الدراسات لم يكن القدماء يعنون بها، كالنحو المقارن، وعلم الاجتماع اللغوي، وطبقت هذه الدراسات على نحو اللغات الأجنبية فنجحت في تجديده وإصلاحه على نحو واسع. وعندها شعر أهل العربية بضرورة تجديد النحو العربي، وإعادة النظر في تصنيفه من جديد، وقامت محاولات من اجل تحقيق هذا المراد على ان هذه المحاولات بعضها يرمي إلى التيسير والتسهيل، وبعضها يرمي إلى الإصلاح[4]،وإن خير ما مثّل الجهود الهادفة إلى التيسير والتسهيل جهود وزارة المعارف المصرية عام 1938م،بعنوان(تقرير لجنة النظر في تيسير النحو والصرف والبلاغة)[5]،إذ إن الكتب لمدرسية التي طبعت وفقاً لهذا التقرير لم يلحظ فيها جديد إلا إطارها،أمّا الموضوعات

---

(1) ينظر: مجلة المعلم الجديد ،1954م:1/23-29.

(2) ينظر: دعوة جادة في اصلاح العربية:23.

(3) ينظر:م.ن:24.

(4) ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: 398-399.

(5) ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث:76-79 ؛وتقرير لجنة النظر في تيسير قواعد النحو والصرف والبلاغة.

المدروسة فيها فهي تلك التي تضمنتها الكتب القديمة، ويمكن إيجاز اقتراحاتها بما يأتي:

1- وجوب الاستغناء عن الاعرابين التقديري والمحلي

2 إلغاء التمييز بين العلامات الأصلية والفرعية، وعد كل منها في موضعه أصلاً.

3- تسمية ركني الجملة بـ (الموضوع) و(المحمول) وجمع أبواب في باب (الموضوع) وأبواب أخرى في باب (المحمول).

4 إلغاء ضمائر الرفع المستترة جوازاً أو وجوباً.

وهناك مقترحات أخرى تضمنتها المحاولة يمكن الاطلاع عليها من خلال العودة إلى تقرير اللجنة المصرية.

وخير ما مثل المحاولات الهادفة إلى الإصلاح والتجديد، كانت محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابة (إحياء النحو)، وقد بناها على قاعدتين هما[6]:

1 المطالبة باتساع الدرس النحوي وجعله متصلاً بالتأليف، فضلاً عن شموله أواخر الكلمات كما فهمه النحاة.

2- المطالبة باستبعاد الفلسفة الكلامية، وأهمية إدراك الفرق بين دراسة النحو ودراسة المنطق.

أمّا الباحث فقد درس مناهج اللغة عند القدماء، وعرض للمدرستين الكبيرتين مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة، ووازن بين منهجيهما، وتوصل إلى أن المنهج البصري هو المنهج الذي طغى على الرغم من الجفوة والنفور بينه وبين موضوع الدراسة، وتوصل إلى حقيقة غفلة الدارسين عنها، ونسيانهم منهجاً لغوياً يتدفق خصباً وحيوية، وان لم يكن يروق للبصريين وأتباعهم، وهو منهج مدرسة الكوفة،الذي قامت عليه قواعد مدرسة لغوية - نحوية استطاعت مزاحمة المدرسة البصرية قرابة قرنين من الزمان[7].

وهو يدعو الدارسين إلى الاهتمام والعناية بكل ما خلفته مدرسة الكوفة وبما توصل إليه شيوخها، إذ إنّهم حفظوا من الأساليب ما أضاعه البصريون، وان يستهدى بالمنهج السليم الذي انبنت عليه دراستهم .

---

(6) ينظر:إحياء النحو:1، و31، و33.

(7) ينظر: دعوة جادة في اصلاح العربية:28.

فالكوفيون توصلوا إلى ما يُيسر لنا تحقيق هذه الدعوة بوجهيها من إصلاح جذري منشود، ومن تيسير لا غنى عنه[8].

2ـ رأي في إسناد الفعل[9]،الدكتور مهدي المخزومي:

نشر الدكتور مهدي المخزومي في عام 1955م بحثاً بعنوان (رأي في إسناد الفعل)،هذا البحث ضَّمنه رأيه في إسناد الفعل إلى الضمائر، وهو يحاول من خلاله تيسير قواعد اللغة العربية، وقد قام البحث على ما يأتي:

أ- الأخذ بقول الكوفيين في جواز تقديم الفاعل على الفعل، وبذلك يتم التخلص من تقدير ضمير بعد الفعل المتأخر، وهو مذهب معروف عند الكوفيين، إذ إنّهم لم يعدوا الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد، ولهذا جاز عندهم أن يتقدم الفاعل على الفعل مع بقاء فاعليته وخلو فعله من ضمير عائد عليه، تمسكاً بقول الزبّاء:

ما للجمال مشيها وئيدا أجندلاً يحملن أم حديدا[10]

إذ إنّ القدامى يرون فرقاً بين كون المسند فعلاً، وكونه اسماً، لاعتقادهم أن الفعل يتحمل الضمير، والاسم يخلو منه. في حين أنّ المحدثين قد أفادوا من قول الكوفيين وهم في طريقهم إلى التخلص من التقديرات والتأويلات، إذ إنّهم لا يرون ما يراه القدامى، بحيث لم يروا فرقاً بين كون المسند اسماً أو المسند فعلاً، لأنّ كليهما مسندان، وكلاهما خلو من ضمير المسند إليه، ولا فرق بينهما إلا إرادة التجدد مع كون المسند فعلاً، والثبوت مع كون المسند اسما، كقولنا:تشرق الشمس،وقولنا: الشمس تشرق،(فالشمس) في المثالين مسند إليه، و(تشرق) مسند، والاثنان خلوان من الضمير، وما تقدُم المسند على المسند إليه في المثال الأول إلا جرياً على الأسلوب العربي في اهتمامه بالحدث. وتقدم المسند إليه في المثال الثاني لكثرة الاهتمام به[11].

ومسألة الذهاب إلى تحمل المسند إذا تأخر ضمير المسند إليه لا سند لها من الواقع، ولم يلتزم به النحاة ـ كما يعتقد الباحث ـ إلا لاعتبارات فلسفية لا حق لها في التدخل في شؤون اللغة وأساليبها.

---

(8) ينظر: دعوة جادة في اصلاح العربية:29.

(9) مجلة المعلم الجديد،1955م: 2/129-137.

(10) ينظر: شرح الاشموني:1/43.

(11) ينظر: الكتاب:2/35-36، طبعة بولاق.

ومعنى تجويزهم تقدم الفاعل مع بقاء فاعليته يذهب بهم إلى القول بخلو الفعل من ضمير الفاعل إذا تقدم الفاعل وتأخر الفعل. وبهذا تتداعى التقديرات والتأويلات التي هي حصيلة القياس المنطقي والتي أفسدت جو هذه الدراسة، ومن هذه التأويلات معالجتهم في مثل قوله تعالى:﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ . . .﴾[12]، فقد تمثلت أمامهم عدة مشكلات:

1- هم يذهبون إلى أن (احد) قبل دخول (إن) الشرطية مبتدأ لتقدمه على الفعل.

2- فلما دخلت (إن) استكبروا أن يبقوه على حاله الأولى،لأنّ الجملة المصّدرة بالمسند إليه - عندهم - جملة اسمية ولو كان المسند فعلاً.

3- فاضطروا الى أن ينتزعوا منه الصفة التي كان عليها، فإذا به يتحول إلى فاعل ولكنه ليس للفعل المذكور.

4 فتأولوا فعلاً آخر، وقدروا حذفه قبله، يفسره الفعل المذكور.

5- وأصبح تقدير الكلام عندهم: وان استجارك احد من المشركين استجارك، وهو تعبير أقل ما يوصف به انه يؤول الى تعقيد الدرس النحوي.

6- وأضافوا إلى طائفة الجمل التي لا محل لها من الإعراب جملة جديدة وهي الجملة المفسرة.

والحقيقة أنّ الأسلوب لا يحتمل كل هذا، فالجملة لا تزال فعلية، ولكن المسند إليه أو الفاعل قدم فيها لاعتبار بلاغي أو غيره، وبقي الفعل يعتمد في وجوده جزءاً مكملاً للجملة على الفاعل المتقدم، ولم يستغن عنه بتحمله ضميره، لأنه لا يزال خلوّاً من الضمير[13].

ب - كذلك الأخذ برأي ابن مضاء في إلغاء باب التنازع لأنه نتيجة لاهتمام العلماء بالصناعة اللفظية، وملاك الأمر فيه أن يتقدم عاملان أو أكثر ويتأخر عنهما أو عنها معمول يصلح أن يكون معمولاً لكل واحد مما تقدم، كقولنا: (قام وقعد أخوك)، على الرغم من وروده في القرآن الكريم، قال الشيخ ابو علي: ((وجاء القرآن باعمال الثاني من [الفعلين] في قوله عز وجل: ﴿قَالَ

---

[12] سورة التوبة:من الآية 6.

[13] ينظر: رأي في إسناد الفعل:131-132.

آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾[14]. ولو أعمل الاول لقال آتوني افرغه عليه قطرا، أي آتوني قطرا افرغه عليه، وكذلك ـ (هاؤم اقرأوا كتابيهْ) ـ على اعمال الثاني))[15].

فالنحاة مقيدون بالتزامات، والمثال الذي تقدم فيه فعلان، يجب أن يكون لكل منهما فاعل على حدة، لامتناع أن يجتمع عاملان على معمول واحد، فـ (أخوك) فاعل لأحدهما ولكن إلى من ينسب الفاعل منهما؟ البصريون اختاروا إعمال الثاني: لقربه، والكوفيون اختاروا إعمال الأول: لسبقه[16]. وإذا اختص الفاعل بواحد منها فالمهمل منها عمل في ضميره. وفائدة الاختلاف تظهر بينهما إذا كان الفاعل مثنى أو مجموعاً، فعلى مذهب البصريين يكون المثال: قاما وقعد أخواك، وعلى الكوفيين يكون: قام وقعدا أخواك. كل هذا بسبب ذهابهم إلى امتناع خلو الفعل من الفاعل فان لم يعمل في الفاعل ففي ضميره. وقد أشار إلى هذه المسألة ابن مضاء القرطبي في كتابه(الرد على النحاة) في باب التنازع، إذ إنّه دعا إلى إلغاء أبواب الاشتغال والتنازع من النحو لأنهما نتاج فكرة العامل[17].

جـ ـ عدم عد إسناد الفعل إلى الضمائر ـ وبخاصة الأفعال الخمسة ـ كالواو في (تضربون) والإلف في (تضربان) والياء في (تضربين) بالإسناد، لان هذه الضمائر وسائر ضمائر الغيبة ليست أسماء كما تعني كلمة الاسم ولكنها كنايات عنها، وكان الكوفيون يسمونها (مكنيات) وكأنهم ينظرون إليها كما ننظر إليها الآن[18].

وكان العرب يعملون على إفراد الفعل وعدم إلزام المطابقة إذا تأخر الفاعل، فيقولون:جاء أخوك،وجاء أخواك،وجاء أخوتك، ويطابقون إذا تأخر الفعل فيقولون: أخوك جاء،وأخواك جاءا،وأخوتك جاءوا، اللهم إلا على لغة بلحارث الذين يطابقون في الحالين.

ونحن نتابع النحاة ولو أحيانا بشأن هذه الضمائر على انهنّ قد يكنّ حروفاً لا أسماء، فعلى لغة بلحارث التي سموها "أكلوني البراغيث" يذهبون في احد أوجه إعراب هذه الجملة إلى أن(الواو) حرف جيء به للدلالة على الجماعة، ولمطابقة الفعل للفاعل في حالة تقديم الفعل وتأخر

---

(14) سورة الكهف: من الآية 96.

(15) المقتصد في شرح الايضاح: 1/338-339.

(16) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:مسالة (29):1/245.

(17) ينظر: الرد على النحاة: 107 وما بعدها.

(18) ينظر: رأي في اسناد الفعل:133.

الفاعل، والمازني له الرأي نفسه[19]،إذ إن ما جاء على لغة"أكلوني البراغيث" لم يكن منه شاذاً مخالفاً للقياس، بل أنها على مذهب المازني مسألة قياسية صحيحة[20]؛لأنّ المازني لا يعد (الواو) و(الإلف) ضمائر وإنما هي (أمارات دالة).

وهذا ما دعت إليه اللجنة المصرية لتيسير النحو التي تبعت المازني بعّدها إشارات للعدد لا ضمائر[21].

فالباحث متابع لرأي النحويين في هذه الضمائر إذا اتصلت بأسماء الفاعلين مثلا، من أنها حروف لا أسماء، فنحن لا نجد فرقاً في التعبير بين القول:إخوتك يقومون وإخوتك قائمون، إذ نرى (الواو) في كل منهما واحدة، فلا وجه لعدّها اسما في (يقومون) وحرفاً في (قائمون)،ومن الأدلة على أنها كنايات هو عدم استغناء الفعل بهنّ عن ذكر الفاعل الذي هن كنايات عنه،فلا يقال: يقومون، يقومان، يقمن، دون ذكر الفاعل[22].

د ـ أن يجعل ما ورد في النقطة (جـ) عاما، فلا ضير من الاعمام، وان اختلفت حالها في وضوح الإشارة إلى المكنى بها عنه، فضمائر التكلم وضمائر الخطاب أعرف دلالة وأوضح إشارة من ضمائر الغيبة، فقولنا: قـُمت ـ قمنا ـ قمتم، أفعال ليس لها فاعلون، لمعلومية الفاعل في ذهن السامع والمتكلم، وحين العلم بحال الفاعل فلا لزوم للنص عليه[23].

وهذه الضمائر هي كنايات أغنت المتكلم عن التصريح بالفاعل، لفهم المخاطب بقصد المتكلم، وإذا لم يفهم المخاطب، أو يريد المتكلم إزالة آثار الشك من نفس المخاطب،عمد إلى ذكر الاسم الصريح لتوضيح القصد من الضمير، وهذا ما نجده في باب الاختصاص، فقولنا: نحن نقري الضيف، واضح القصد، لكن حين يعتقد المتكلم أنّ السامع يفتقر إلى البيان فيعمد إلى تقوية الضمير بذكر الاسم الصريح المكنى عنه فيكون القول: (نحن العرب نقري الضيف) ولم يعمد إلى تكرار الضمير.

وإنّ الواو والألف والياء دوال على عدد المكنى بهن عنه، بدليل استعمالهن كنايات الضمير عن الغائب والمخاطب، ولو كن أسماء لما حدث هذا التحول الذي لا نظير له في اللغة. ففي

---

(19) ينظر: أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو: 203.

(20) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الاعاريب :/344 ، 345.

(21) ينظر: الاقتراحات المصرية: 10.

(22) ينظر: رأي في إسناد الفعل: 134.

(23) ينظر:م.ن:135.

قولنا:اضربوا، اضربا، تكون ضمائر دالة على الخطاب ويعربن فاعلين للأفعال المذكورة. واغلب الاعتقاد أنها حروف دوال على عدد المخاطبين بدليل استغناء المفرد عنها، فيقال: اكتب، اذهب[1].

اذهب[1].

هـ ـ وبشأن فعل الأمر، فما نحتاجه منه هو التأييد الواضح لزعمنا من أن الفعل قد يخلو من الفاعل إذا قامت القرائن عليه، ولكن المتحدث قد يضطر إلى إلحاقه الضمائر في حالة كون المتحدث عنه أو المخاطب مثنى أو مجموعاً أو كان مؤنثاً، حتى لا يفوت القصد من الحديث[2].

و ـ وتبقى مسألة النائب عن الفاعل،التي يرى فيها القدماء: أنّ النائب عن الفاعل هو المفعول به أو ما يقوم مقامه كالمصدر أو الجار والمجرور أو الظرف الذي ينوب عن الفاعل لعدم ذكره لسبب تتطلبه مجهوليته، ويعطى جميع امتيازات الفاعل من أحكام، ومن كونه لازماً لا يستغنى عنه، ووجوب تأخيره عن رافعه (الفعل)، وان تقدم كان مبتدأ، وحقه الرفع لأنه أصبح جزءاً رئيساً في الجملة وأصبح مسنداً إليه، وأعطى لفعله ما كان لفعل الفاعل من أحكام، كالمطابقة في الجنس والعدد، لكن الفعل تغيّرت هيأته إذا أسند إلى النائب، فإذا كان ماضياً ضم أوله وكسر ما قبل آخره، وإن كان مضارعاً ضُمَّ أوله وفتح ما قبل أخره[3].

وما تقدم من أحكام عن نائب الفاعل كلها لفظية أثبتوها بعد مراقبة ما يسمى نائب الفاعل. أمّا معنى نائب الفاعل فلم يعنِهم ، فنظرتهم إليه كما في الموضوعات اللغوية التي تناولوها بالدرس، فكأنّ اللغة وظواهرها قوالب لفظية جامدة لا حركة لها، ولو تدبروا في النظر إليها لأدركوا أنّ النائب عن الفاعل لا يستحق إفراد باب مستقل له[4].

والمرفوعات في العربية (المسند إليه والمسند) وينضوي تحت المسند إليه موضوعان: المبتدأ في الجملة الاسمية المحضة (محمد أخوك) والفاعل في الجملة الفعلية (احضر البستاني الفاكهة ـ أحضرت الفاكهة). فالفاعل في ضوء ما تقدم ذكره نوعان: فاعل ومنفعل، الفاعل هو الذي يقوم بالفعل إرادياً نحو: (ذهب– كتب خالد)، والمنفعل ما يقوم به قسرياً نحو: مات الرجل ـ انكسر القلم[5].والعربية لها أساليب في التعبير عن انفعال الشيء، مرة بصيغة معينة: أفعال

---

(1) ينظر: رأي في إسناد الفعل:136.

(2) ينظر: م.ن: 137.

(3) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:1/499-500.

(4) ينظر: رأي في إسناد الفعل: 136.

(5) ينظر:م.ن:137.

المطاوعة (انكسر ـ تكسر) ومرة بصيغ أخرى تشمل: أبنيه الأفعال المبنية للمفعول.

لكن نظرة النحاة إلى نائب الفاعل، نظرة تبنى على نظرهم إلى الأسلوب اللغوي،نظرة عقلية مجردة؛لأنهم لا يتصورون عقلاً فعلاُ من دون فاعل، والفاعل هو من يصدر عنه الفعل، فان لم يكن موجوداً فينوب عنه شيء يقوم مقامه ويمنح حكمه وهو المفعول به أو (المصدر، أو الظرف، أو الجار والمجرور).

المفعول به هذا عندنا فاعل لا نائب،لأنّ نظرتنا إلى الفاعل لغوية ملاكها الاتصاف بالفعل، فكل ما اتصف بالفعل أو حمل عليه الفعل عندنا فاعل.

ولا نفرق بين (انكسر القلم) و(كُسِرَ القلم)؛لأنّ القلم في المثالين متصف بالفعل اتصافاً قسرياً. وفي كليهما– عندنا فاعل، وتغير صورة الفعل لا تجعلنا نغير اسمه. والدليل على عدم وجود فرق بين المثالين هو فقدان صيغة المبني للمفعول في اللهجات الحديثة. والاكتفاء بصيغة المطاوعة للدلالة على المراد من صيغة المبني للمفعول[1].

وأمّا غير المفعول فلا ينوب عن الفاعل منه شيء، لان الفعل حينها يكون خالياً من الفاعل بنوعيه خلواً تاماً. والتعبير بالفعل وحده مثل (قـُعِدَ على الكرسي،وذُهِبَ إلى المدرسة) إخباراً لا نص فيه على من اتصف بالفعل.

ونحن جاهدون لتفسير الأسلوب العربي تفسيراً لغوياً غير خاضع لحكم منطقي أو عقلي، لأنّ الظاهرة اللغوية لا تفسر بعمل منطقي ولا تخضع لحكم عقلي، إنّما هي ظاهرة اجتماعية تتطور بتطور المجتمع وتسلك سبلاً ترسمها لها عقلية المجتمع التي لا يد للعقل المنطقي الفردي في تصرفاتها[2].

3ـ مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو،الدكتور مهدي المخزومي:

الكتاب بحث جامعي في تاريخ النحو العربي القديم، وهو بحث علمي يركز على أصالة المنهج ووضوح النتائج،وفيه إشارات مهمة من الباحث إلى ضرورة الأخذ بمنهج المدرسة الكوفية واعتماده منهجا في التيسير، لأنه منهج خالٍ من التعليل والإيغال فيه، فضلا عن أخذه بالشاذ في القياس النحوي واللغوي وجعله اصلا، وربما يعود ذلك إلى الكوفة التي هي مدرسة تعليم القراءات القرآنية، وتضم تلامذة من مختلف البلدان، فارادت التخفيف والتسامح في بعض القواعد القياسية

---

[1] ينظر: رأي في إسناد الفعل:37.

[2] ينظر:م.ن:38.

من دون حرج، ما دام الأمر لا يجانب الحق ولا يمس بكتاب الله تعالى، فالكوفة بيئة منفتحة علميا وتريد أن تجذب اليها تلامذة جددا، فلا بدّ من المرونة في القواعد التي وضعها علماء من المصرين البصرة والكوفة، بالنظر إلى اغلب الشروط اللغوية وليس بالنظر اليها كلها،وهذه الاشارات تعتمد على قدرة الدكتور المخزومي في تشخيصه النقص الكبير الذي تعاني منه محاولات التيسير، فيقول: ((وستظل هذه المحاولات تعاني نقصا كبيرا ما دامت قصرت جهدها على النحو البصري وحده أو النحو الذي وصل الينا وهو نحو يكاد يكون بصريا خالصا، لولا بعض الآثار الكوفية التي فرضت نفسها على هذه الدراسة، واعانها على البقاء نحاة حاولوا الجمع بين اعمال السلف المختلفة، وانتقاء الصالح منها، وما وصل اليهم قليل من كثير))[1].

والمنهج الكوفي يتميز بالخصائص الآتية:

1. الاعتداد بالمثال الواحد، وتعميم الظاهرة الفردية والقياس عليها، وهم يعملون بالقياس اللغوي لا المنطقي[2].

2. الاعتماد على السماع (النقل) أكثر من الاعتماد على (العقل)، على عكس البصريين الذين لم يلتفتوا إلى كل مسموع، أي بخلاف الكوفيين الذين يحرصون على أن تكون الأصول خاضعة في شكلها النهائي للأمثلة المستعملة المسموعة[3].

3. إمعان الكوفيين في التتبع اللغوي، واستبعادهم أساليب المنطق ومجافاتهم للتأويلات التي يخالفها الظاهر.

ومن أجل هذا كانوا يتميزون بفهم العربية فهما يستند إلى فقه الطبيعة اللغوية، وبهذا فان مذهبهم أقرب إلى تصوير العربية تصويرا واقعيا، ونحوهم أكثر تمثيلا للغة العربية بلهجاتها المختلفة.

وهناك أصول كوفية يرفضها البصريون، منها:

1. كثرة الاستعمال تجيز ترك القياس والخروج عن الأصل[4].

2. كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة، جاز أن يكون حالا للمعرفة[1].

---

[1] مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو: 464.

[2] ينظر: م.ن: 396.

[3] ينظر: الفراء ومذاهبه في النحو: 360.

[4] ينظر: مدرسة البصرة النحوية: 187؛ الخلاف النحوي بين الكوفيين: 40.

3. اسماء الإشارة أسماء موصولة لأن جوهرهما واحد[2].

4. لا يجوز تقديم المضمر على المظهر[3].

5. رتبة العامل قبل رتبة المعمول، وكذلك يجوز حلول الجملة في محل الفاعل أو النائب عنه، وكذلك كثرة الاستعمال تجيز الحذف[4].

6. فعل الأمر مقتطع من المضارع، فأُعرب كأصله[5].

7. اسم الفاعل واسم المفعول العاملان عمل الفعل، فعلان دائمان[6].

8. المفرد من المبنيات، إذا اضيف أُعرب[7].

وهناك عشرات الاصول الكوفية التي يرفضها البصريون[8].

وكتاب مدرسة الكوفة للدكتور المخزومي، يشتمل من الافكار على ما يأتي[9]:

1- في تقسيم الكلام لم يختلف عن البصريين، سوى استبداله مصطلح الحرف بالأداة أي أن الكلام عنده يقسم إلى: اسم وفعل واداة.

2- الحق ما يسمى أسماء الأفعال مع الأفعال، ولم يعدّها قسما قائما بذاته.

3- جعل فعل الأمر مأخوذا من المضارع وليس قسما مستقلا من الافعال، وأطلق على اسم الفاعل الفعل الدائم وعدّه القسم الثالث من الأفعال.

4- وتحدث عن العلامات الإعرابية، وقال: إن علامات الاعراب عند الكوفيين هي حركات

---

(1) ينظر: الاصول: 43؛ مدرسة البصرة النحوية: 191.

(2) ينظر: الخلاف النحوي بين الكوفيين: 43؛ الاصول: 43.

(3) ينظر: الخلاف النحوي بين الكوفيين: 43.

(4) ينظر: م.ن: 41-43.

(5) ينظر: م.ن: 43.

(6) ينظر: م.ن: 87.

(7) ينظر: الاصول: 43.

(8) ينظر: المدارس النحوية بين التصور والتصديق والسؤال الكبير،الدكتور علي الوردي: 34-36.

(9) ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو: 239- 139.

وحروف[1]، لكنه يرى أن الحركات هي الغالبة والدالة على المعاني الإعرابية في اكثر الأسماء المعربة وأما الحروف فتدل على المعاني الاعرابية في مواطن معدودة ولهجات دون أخرى.

5- وتطرق الباحث إلى العوامل التي بنى النحاة دراستهم عليها، وقال إنها ثلاثة[2]:

أ- العامل الفلسفي: هو العامل الذي اقتبسه النحاة من منهج المتكلمين.

ب - العامل التوقيفي: هو العامل الذي تبناه ابن مضاء القرطبي (592هـ) في كتابه (الرد على النحاة).

جـ - العامل اللغوي: وهو الذي يقتبس من إدراك الظواهر اللغوية، المتصل ببناء الكلمات أو المتصل بتأليف الجمل، ويراد منه استقامة الجرس الموسيقي في الكلام[3].وفكرة العامل متفق عليها من البصريين والكوفيين، لكنهم اختلفوا في التفاصيل بسبب اختلاف مناهجهم، والعوامل لفظية (أفعال، أسماء، أدوات) ومعنوية.

فالعوامل المعنوية عند البصريين لها أثر في موضوعين: المبتدأ، وذهبوا إلى رفعه بالابتداء والفعل المضارع ورفعه لوقوعه موقع الاسم. أما النحو الكوفي ففيه الكثير من العوامل المعنوية، والتي لها آثار في موضوعات نحوية كثيرة منها:

1. الاسناد/ عند هشام الضرير/ أن الفاعل انما ارتفع بالاسناد[4].
2. الفاعلية/ عند خلف الأحمر/ وهي رافع الفاعل عنده، ونعني اسناد الفعل إلى الفاعل[5].
3. المفعولية/ عند خلف الأحمر/ هي عامل النصب في المفعول به[6].
4. التجرد عن الناصب والجازم، ويعمل في الفعل المضارع، وقال الكوفيون المضارع يرتفع إذا لم تدخله النواصب والجوازم[7].

---

(1) ينظر: الاشباه والنظائر: 80/1.

(2) ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو: 265.

(3) ينظر: م.ن: 270.

(4) ينظر: همع الهوامع: 159/1؛ و شرح الاشموني: 34/2.

(5) ينظر: همع الهوامع:160/1؛ و الإنصاف في مسائل الخلاف: مسألة:(11):78/1.

(6) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف، المسألة (1):6/1.

(7) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف، المسألة (74):550/2.

5. الخلاف: وهو عامل معنوي لم يقل به بصري، على الرغم من أن الكوفيين تصيّدوه من كلام الخليل،فضلا عن العامل الصوتي الذي فيه أقوال كثيرة للكوفيين، والفراء خاصة[1].

ويرى الباحث انه طبقا لما تقدم فان النحو الكوفي أقرب إلى روح الدراسة اللغوية من النحو البصري، وأبعد عن الأخذ بأسباب المنطق، وان ما يميز أساليب الكوفيين في تناول الموضوعات هو قربها إلى الأساليب اللغوية السليمة، وعدم اللجوء إلى التأويلات البعيدة، وبذلك فان ما تركه الكوفيون من نقول، وما حفظوه لنا من لغات، زيادة على ما تركه البصريون جدير بان يكون مادة الدرس النحوي الحديث[2]، الذي يمثل منهج التيسير في النحو.

4- في النحو العربي. نقد وتوجيه ،الدكتور مهدي المخزومي:

يمثل الكتاب إحدى محاولات تيسير النحو العربي في العصر الحديث، إذ استطاع المؤلف أن يوجه الدرس النحوي ومباحثه وفقا لصورته التي رآها، لاطلاعه على الدرس النحوي القديم واستيعابه، لكونه يمتلك وعيا علميا، لا مرددا لأقوال السابقين[3].

يعرض الدكتور المخزومي أسسا نظرية لتجديد الدرس النحوي، وما ينبغي أن يكون عليه، ويمكن اجمال أهم الأسس التي قام عليها تجديد المخزومي بما يأتي[4]:

1- إلغاء العامل: وهو الأساس الأول، إذ يرى أن فكرة العامل إذا بطلت، بطل كل ما بني عليها من تقديرات محتملة لم تكن لتكون لولا التمسك بها، وبطل كل ما عقدوا من أبواب أساسها القول بالعامل، كـ(باب التنازع وباب الاشتغال)، ثم بطل كل ما انتهوا إليه من أحكام كالقول بالإلغاء والتعليق، والقول بوجوب تأخر الفاعل عن الفعل، والقول بإعمال ليس واخواتها النافيات أعمال أفعال الكينونة، وحمل (إن) وأخواتها على الفعل في الاعمال نصبا ورفعا، إلى غير ذلك من أحكام لا تنطبق على اصول اللغة لتدخل المنطق بها[5].

---

(1) ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو: 299-300.

(2) ينظر: م.ن: 414.

(3) يتمثل هذا من خلال الاطلاع في كتبه: الخليل الفراهيدي اعماله ومنهجه، مدرسة الكوفة ومنهجها، الدرس النحوي في بغداد.

(4) ينظر: محاولات حديثة في تيسير النحو العربي:189 وما بعدها.

(5) ينظر: في النحو العربي. نقد وتوجيه: 16.

2- تحديد موضوع النحو الذي هو الكلمة مؤلفة مع غيرها أو هو الجملة وإعادة ما فقده النحو، وما اقتطع منه، من دراسة أدوات التعبير التي أسقطها من حساباتهم. وهو بهذا يحدد جانبين مهمين ينبغي للدرس النحوي معالجتهما بعد إهمالهما من القدامى، وفي نظره يمثلان وحدة دراسية متكاملة. الأول: الجملة نظامها، وتأليفها، وطبيعتها، وأجزائها. وما يطرأ على الأجزاء في اثناء التأليف من تقديم وتأخير، واظهار واضمار. والآخر: ما يعرض للجملة من معان عامة تؤديها ادوات التعبير المستعملة لهذا الغرض، كالتوكيد وأدواته، والنفي والاستفهام وأدواتهما، إلى غيرها من المعاني العامة التي يُعبر عنها بالأدوات، التي تمليها ضرورة الخطاب ومناسبة القول[1].

3- الاعتماد على المنهج الوصفي، إذ سعى المخزومي في محاولته التجديدية الى أن يظهر نحويا وصافا[2]، ولقد صرح بذلك في كثير من موضوعات كتابه، فمن ذلك قوله:((ليس من وظيفة النحوي الذي يريد أن يعالج نحو لغة من اللغات أن يفرض على المتكلمين قاعدة، أو يخطئ لهم اسلوبا لأن النحو دراسة وصفية تطبيقية لا تتعدى ذلك بحال))[3]. بل نراه ذهب إلى أبعد من ذلك، حين قال:((على النحوي ألا يكف عن متابعة اللغة لأنها متطورة، وان لا يكتفي بما وصل إليه من صياغة نموذج لغوي، على نحو ما فعله النحاة العرب))[4]، ويبدو ذلك واضحا من خلال تعريفه للنحو كما ورد في كتابه. ولذلك نجد المخزومي قد جعل الجملة وما تتركب منها وأنواعها، أول مباحث الكتاب، بسبب ما فات النحاة الكثير من الأصول المهمة في موضوع الدراسة، واقتصارهم على فكرة العمل والعامل. ويرى أن علماء المعاني هم النحاة الحقيقيون، لأنهم أغنوا الدرس النحوي، بما هو نافع لدراسة النحو[5].

فهو يدعو إلى توسيع الدائرة النحوية وجعلها تضم علم المعاني[6]، إذ يقول: على الرغم من أن علماء العربية فرّقوا بين النحاة وأهل المعاني، لكننا نرى أن الاختصاص واحد، والتفرقة بين صحة الكلام وفصاحته قائمة على اعتبارات فلسفية لا غير.ومحاولة المخزومي لم تأت من فراغ، بل كانت نتيجة لاستلهامه منهج الخليل وسيبويه والفراء في دراسة اساليب العربية ومشكلاتها، ثم

---

[1] ينظر: جريدة الأديب، العدد (94)،2005م، بحث بعنوان: المخزومي النحوي المجدد.

[2] ينظر:محاولات حديثة في تيسير النحو العربي:172.

[3] في النحو العربي، نقد وتوجيه: 19.

[4]م.ن: 21.

[5] ينظر: م.ن: 28-29.

[6] ينظر:محاولات حديثة في تيسير النحو العربي:164 وما بعدها.

توقفه عند جهود عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) في دراستها وتحليلها، هو الذي قاده إلى اعادة النظر في تبويب المسائل النحوية وأدوات المعاني التي بعثرها النحويون في ابواب متفرقة تبعا لما أملته عليهم نظرية العامل وآثارها وليس تبعا لما تقتضيه دلالتها وأغراضها.

ولهذا وجدناه مهتما بدراسة الظاهرة الأسلوبية، وهي كانت مدار البحث النحوي عنده، وما تتركز حولها جهوده وتحقيقاته[1]، بعدما أشار إلى أن العزوف عن دراسة الأساليب وانصراف النحويين إلى دراسة المفردة وما يعتريها من ظواهر الإعراب والبناء، أصاب الدرس النحوي بالجمود، وافقده مصادر حيويته، فعبّر عن النحويين بأنهم أبعدوا الدارسين اللغويين عن فقه اللغة ونحوها وأساليبها، بل نعى على علماء العربية تفريقهم بين اختصاص النحاة واختصاص أهل المعاني[2].

ويؤكد أهمية السياق ودوره في تحديد وجهة الكلام، ودلالته عند المتكلم والسامع، ويطلق على السياق مصطلحات عدة، منها: مناسبات القول، مقتضى الحال، ظاهر الحال، مما يؤلف (الظروف القولية) التي تتحكم فيما يصدر عن المتكلم من كلام يوجه إلى المخاطب وما يكتنف ذلك من اسلوب تمليه تلك الأحوال على المتكلم املاء، مما اصطلح عليه القدامى بـ(المقام) وقد وقف عنده سيبويه وابن جني[3].

وفي تحديده لصيغة الدرس اللغوي الجديد، يقسّم المخزومي هذا الدرس على ثلاثة مستويات: الصوتي والصرفي والنحوي.

فيبدأ بدراسة الأصوات ثم يعنى بالكلمة، ثم ينتقل الدرس اللغوي إلى مرحلة جديدة تعنى بالكلمة مؤلفة مع غيرها في أصغر صورة من صور التعبير وهي الجملة، وحدة الكلام الصغرى، والمركب الذي يحمل في ثناياه فكرة تامة[4]،أي أنه يتجاوز وجهة نظر النحو التقليدي التي تعدّ جملة (طلع البدر) فعلية وجملة (البدر طلع) اسمية، بقوله إن الجملتين فعلية تتألف من فعل وفاعل[5].

ويعترض على تقسيم ابن هشام الجمل إلى اسمية، وفعلية، وظرفية، ويعد (الظرفية) مفتعلة،

---

(1) ينظر: جريدة الأديب، ع(94)،2005م، بحث (المخزومي يقظة التعبير ويقظة العقل).

(2) ينظر: في النحو العربي، نقد وتوجيه: 36.

(3) ينظر: منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي: 243.

(4) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: 37.

(5) ينظر: محاولات حديثة في تيسير النحو العربي:158.

وان كل جملة ظرفية في نظر ابن هشام إنما هي فعلية أو اسمية[1].وبخصوص مثال المنادى: يا عبد الله التي يقول فيها ابن هشام إنها جملة فعلية، ويقول غيره إنها جملة لكنها لا فعلية ولا اسمية، لانها غير اسنادية، فالدكتور المخزومي يقول انها ليست جملة، لان الجملة انما تقوم على أساس من اسناد يؤدي إلى إحداث فكرة تامة[2].

ويتفق الدكتور المخزومي مع ابن هشام في عد جملة (وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا)[3] جملة فعلية[4]، لكنه اعترض على تقدير ابن هشام لفعل محذوف أولي بدعوى أن الفعل المذكور قد اكتفى بالضمير[5]. وان الضمير في جملة (وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا) لا يصلح أن يكون مفعولا لأنه كناية عنه وأشارة إليه، وان المفعول هو الأنعام، وقدّم للاهتمام به، وهو رأي الكوفيين[6]. وان (قائم) من أقائم الزيدان لا يصح القول انه مسند إليه لأنه مسند أبدا.

وبهذا كان المخزومي صاحب مشروع كبير في التطبيق والتأليف والتعليم، إذ انه لم يكن ناقدا فقط، وبذلك فهو يختلف عن ابن مضاء القرطبي، وعن إبراهيم مصطفى، ويتضح أن ابرز مظاهر مشروعه هو إعادة دراسة النحو دراسة لغوية تبدأ بالمستوى الصوتي ثم المستوى الصرفي ثم المستوى النحوي، مع إعادة الحياة إلى علم المعاني، وتصنيف المادة النحوية بحسب المعنى، وليس بحسب علامات الإعراب، فضلا عن انه ألغى تقسيم الجمل طبقا لموقع الصدارة من الكلام، وأحل الوظيفة محل الصدارة[7].

5ـ في النحو العربي،قواعد وتطبيق، الدكتور مهدي المخزومي:

---

(1) ينظر: م.ن: 161 وما بعدها.

(2) ينظر: في النحو العربي، نقد وتوجيه: 53.

(3) سورة الأنعام:من الآية5.

(4) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الاعاريب: 376/2.

(5) ينظر: في النحو العربي، نقد وتوجيه: 54.

(6) ينظر: شرح المفصل: 84/3؛والموفي في النحو الكوفي: 92 وما بعدها.

(7) ينظر: جريدة الأديب، عدد(94)،2005م، بحث (المخزومي يقظة العقل ويقظة الضمير).

هذا الكتاب يمثل الجانب التطبيقي لنظرية الدكتور مهدي المخزومي في تيسير النحو العربي التي وردت في كتابه الأول (في النحو العربي نقد وتوجيه).

رسم الدكتور المخزومي منهجا جديدا للنحو المدرسي، جامعا أصوله وأبوابه، وسيكون خاليا من النظريات التعسفية وما بني عليها من ابواب معقدة كنظرية العامل وبابي الاشتغال والتنازع ونائب الفاعل وأمثال الأبواب التي وجد لها حلولا لغوية سهلة لا تحتاج إلى النظر الفلسفي ولا القياس المنطقي[1].

ويعد هذا الكتاب أقرب منهجا وأيسر سبيلا للمتأدبين والمثقفين الذين يطلبون معرفة النحو العربي للاستفادة منه في القراءة والكتابة فضلا عن طلاب المعاهد والكليات[2].

ولقد حاول الدكتور المخزومي من خلال كتابه هذا أن يقارب بين الدرس النحوي والمنهج اللغوي الحديث، فبدأ بشيء من الدرس الصوتي؛ إذ ذكر ترتيب حروف الهجاء في العربية هجائيا وصوتيا، ثم تحدث عن أهمية دراسة الاصوات التي يتوقف عليها فهم كثير من الظواهر اللغوية، كالابدال بأنواعه والادغام وما يتصل به من فهم خصائص الأصوات، مخارجها وصفاتها من همس وجهر واطباق وانفتاح وغير ذلك. ثم المستوى الثاني وهو الصرفي المتمثل ببنية الكلمة لانها تتألف من المادة الصوتية، فتحدث عن بناء الكلمة في العربية[3]، وذكر أن البناء الغالب في العربية هو الثلاثي في الأسماء والافعال، أما الكنايات والادوات فتقل اصولها احيانا وقد تكون على حرف واحد. أما اقسام الكلم، فقسمها على أربعة اقسام هي:

1. الفعل.
2. الاسم.
3. الأداة.
4. الكناية.

والكناية اشتملت على الضمائر وألفاظ الإشارة والموصول بجملة وكلمات الاستفهام والشرط[4].

ثم قسم الأفعال على ما يأتي[5]:

---

[1] ينظر: في النحو العربي، قواعد وتطبيق: المقدمة.

[2] ينظر: م.ن: المقدمة.

[3] ينظر: م.ن: 3 وما بعدها.

[4] ينظر: في النحو العربي، قواعد وتطبيق: 46.

[5] ينظر: محاولات حديثة في تيسير النحو:221؛و المخزومي ونظرية النحو العربي:58-59.

1. ما كان على مثال(فَعَلَ)،وهو ما يسمى بالفعل الماضي وأقسامه.

2. ما كان على(يَفـْعُل)وهو ما يسمى بالفعل المضارع وأقسامه.

3. ما كان على مثال(فاعل) وهو الذي يسميه البصريون اسم الفاعل،ويسميه الكوفيون الفعل الدائم.

4. أبنية أخرى: ما دل على طلب إحداث الفعل وهو ما سمي بفعل الأمر، وله بناءان :(أ) بناء(أفعِلْ)،(ب) فِعال. هذا الفعل ببناءيه لا يدل على وقوع حدث في زمن من االازمان ولكنه طلب محض يواجه به المخاطب.

وهذا التقسيم قال به الكوفيون، أما فعل الأمر وهو القسم الثالث عند النحويين،فلم يعتد قسيما للأفعال إنما هو لديه صيغة دالة على الطلب خالية من الزمن.

كذلك قسم الجملة على ثلاثة أقسام[1] هي:

1ـ الجملة الاسمية: هي الجملة التي يكون فيها المسند اسما، نحو: محمد حاضر.

2ـ الجملة الفعلية: هي الجملة التي يكون فيها المسند فعلا، نحو: قام محمد ـ محمد قام، وبهذا ساوى بين الجملتين (المتأخر أسمها، والمتقدم) وأخذ بجواز تقديم الفاعل على فعله، وقد ضعـّف ذلك الرأي البصريون[2].

3ـ الجملة الظرفية: هي الجملة التي يكون فيها المسند ظرفا أو مضافا إليه باداة، نحو: عندك درهم ـ أمامك صعاب.

وقد حاول الباحث في كتابه أن يكثر من التطبيقات على كل موضوع من الموضوعات السابقة، مرتبا إياها: المرفوعات ثم المخفوضات ثم المنصوبات، أما التوابع فهي عند النحويين خمسة[3]: النعت والتوكيد والعطف والبدل، والعطف قسمان: عطف البيان وعطف النسق.

لكن الدكتور المخزومي جعلها في قسمين هي: النعت والبيان[4]، إذ جمع في البيان (التوكيد والبدل). أما العطف فقد أخرجه من التوابع لأن المعطوف يكون له ما للمعطوف عليه، وأدوات تشرك ما قبلها وما بعدها في حكم واحد، فالثاني في هذه الحالة ليس تابعا للأول في الاعراب،

---

(1) ينظر: في النحو العربي،قواعد وتطبيق: 86-87.

(2) ينظر:المقتضب:127/2؛ومغني اللبيب عن كتب الاعاريب: 376/2.

(3) ينظر: شرح ابن عقيل: 191/2 وما بعدها.

(4) ينظر: في النحو العربي، قواعد وتطبيق: 197-199.

وانما يكون له ما يكون للاول من الاعراب لأنه شريكه لا تابع له. أما التابع الثالث لديه فهو خبر المبتدأ إذا كان وصفا له في المعنى، أو كان هو والمبتدأ كأنهما شيء واحد، نحو: الادب مرآة المجتمع[1].

وقد درس الدكتور المخزومي ستة من أساليب التعبير مع تطبيقاتها، هي: السؤال والجواب والاستثناء والقصر والتعجب والنداء، فذكر معنى الأسلوب ثم تحليل العبارات أو النصوص منه، ذاكرا لكل أسلوب أدواته، وهو بذلك قد أغنى كل أسلوب بما يحتاج اليه من توضيح بدءا من ذكر معنى الأسلوب، وأدوات ذلك الأسلوب، ومن ثم تناول التطبيقات الوافية لكل منها. فضلا عن تحليل العبارات الواردة في ذكره لهذا الموضوع[2].

وخصص في نهاية الكتاب أكثر من عشر صفحات (للأعراب في التطبيق) وهي أمثلة في إعراب الجمل وتحليلها أجمالا وتفصيلا[3].

وهذا الكتاب فيه تيسير لمادة النحو لطلبة اللغة العربية، فهو منهج تعليمي ميسر، حاول فيه الدكتور المخزومي أن يبعد الخلافات النحوية التي شغلت النحويين[4]، كما حاول إسقاط فكرة العمل والعامل وآثارها من التعليلات والتقديرات البعيدة التي عقدّت النحو وأعيت دارسيه[5].

ويمكن أن تنطلق الدراسات والبحوث التي تعنى بتيسير النحو من هذا المجال الذي فتحه المخزومي بكتابه المذكور، وقد سبقه في هذا الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو)، لكن تجربة الدكتور المخزومي كانت اشمل، وتميّزت من سابقتها بالنضج من جهة, ثم تميّزت بالشمول من جهة أخرى. إذ جعل دراسته قائمة على التنظير والشمول وإعادة النظر في القضايا والمسائل والأبواب إلى الأصول الأولى التي اعتمدت الاستقراء ومشافهة الإعراب، كما اعتمدت مصادر العربية الفصيحة ودراستها لمنهج لغوي بعيد عن ملامح الفلسفة والمنطق، ولم يدخل في آفاقها العقلية[6].

---

[1] ينظر: م.ن: 199-200.

[2] ينظر: م.ن: 202 وما بعدها.

[3] ينظر: في النحو العربي، قواعد وتطبيق: 226 وما بعدها.

[4] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: مسألة (13) ومسألة (34) ومسألة (63).

[5] ينظر: مجلة معهد المخطوطات العربية، ع (38)1994م،بحث (قراءة في تراث المخزومي)،نقلا عن:المخزومي ونظرية النحو العربي:43.

[6] ينظر: المخزومي وجهوده في تيسير النحو: 14.

ثم حاول الإفادة من مختلف المناهج لهذا الدرس، فاخذ من البصريين الأوائل[1]، ولاسيما ما رآه مناسبا صائبا، ومن الكوفيين في دراساتهم القرآنية[2]، ثم ما أفاده من الدرس اللغوي الحديث[3]. وبوعيه واجتهاده استطاع الدكتور المخزومي بلورة منهج وصفي يعد امتدادا ناجحا لمنهج الخليل والكسائي والفراء. فاذا ما وصفنا منهجه بالوصفي، نعني المنهج الوصفي المتطور من منهج الأوائل من البصريين والكوفيين[4]. وذلك الذي دعا إليه نظريا من القدامى ابن مضاء القرطبي (592هـ) في كتابه (الرد على النحاة).

وبهذا يمكن أن نرد على نقد الدكتور حلمي خليل[5] الذي حاول أن يوازن بين منهج المخزومي ومناهج علم اللغة الحديث، ولاسيما المنهج الوصفي منها، فالمقارنة غير واردة هنا، ذلك لأن منهج المخزومي امتداد ناضج للمنهج اللغوي في تراثنا النحوي لدى النحويين الأوائل، فضلا عما أفاده من اطلاعه على مقولات علم اللغة الحديث في عصره، ودخول بعض مصطلحاتها وأفكارها في كل من كتابيه:

(في النحو العربي ـ نقد وتوجيه) و(في النحو العربي ـ قواعد وتطبيق).

6ـ وسائل النهوض باللغة العربية وتيسير قواعدها وكتابتها[6]، الدكتور مصطفى جواد:

إنّ مسألة النهوض باللغة العربية مسألة تتعلق بمعرفة الطرائق إلى حل مشكلاتها التي لا تزال عسيرة الحل، صعبة العلاج، وهي كثيرة تتمثل بالمصطلحات، والنحو والصرف والمعجمات وغيرها، أمام هذه المشكلات والمصاعب نشر الدكتور مصطفى جواد بحثا بعنوان (وسائل النهوض باللغة العربية وتيسير قواعدها وكتابتها). في عام 1956م،يقول فيه:

((إنّ مشكلة النحو مشكلة عويصة جداً، وهي مبعث الشكوى وسبب البلوى، فالجمود وعدم

---

(1) ينظر: الكتاب: 163/1؛ والمقتضب: 87/2؛ ومحاولات حديثة في تيسير النحو العربي:211-212.

(2) ينظر: معاني القرآن للفراء: 127/1؛ وشرح المفصل: 110/3؛ ومحاولات حديثة في تيسير النحو العربي:206.

(3) ينظر: مناهج البحث في اللغة: 34 وما بعدها.

(4) ينظر: المخزومي وجهوده في تيسير النحو: 15.

(5) ينظر: م.ن: 16.

(6)ينظر: مجلة الاستاذ،مج7، 1959م: 113-125، تصدر عن كلية التربية جامعة بغداد.

التطور وانقطاع الإبداع والغموض والاستبهام من صفات النحو العربي إلا ما شّذ وندر))[1].

ويقصد بالجمود هنا: هو التقيد بما جاء به النحاة والتزام أقوالهم في سرد القواعد وإيرادها من غير عرضها على القرآن الكريم وكلام العرب وشعرهم الخالي من الضرورة، وكأن ما جاءوا به عقائد يجب اعتناقها ويحرم الاجتهاد فيها.

في حين نرى اللغات الحية الواسعة مثل اللغة الفرنسية نحوها متغير،ومتطور،وبعيد عن الجمود ومحطة للإبداع وطلب الكمال[2]. وهذه المحاولة في حقيقتها هي دعوة إلى تيسير قواعد اللغة العربية، وتقوم على ما يأتي:

1- تقليل القواعد وانتقاء الشواهد من القرآن الكريم، ومن ثم من الحديث النبوي الشريف المروي لفظاً.

2- الاعتماد على الشواهد الفصيحة التي تخلو من الاحتمالات والضرائر وغيرها.

3ـ غلق أبواب نحوية يرى أن لا فائدة منها مثل أسماء الأفعال المرتجلة والمنقولة. والمرتجلة هي الجامدة القديمة، ومنها ما هو في طور الانتقال من الجمود إلى التصرف الساذج مثل: هلم يا رجل، أي: تعال ويستوي فيه المفرد والمثنى والجمع، والمؤنث والمذكر في لغة أهل الحجاز، وبها جاءت لغة القرآن الكريم في هذا الحرف،﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾[3]،وأهل نجد كانوا يصرفونه ويقولون هلمّ،وهلمّي، وهلمّا، وهلمّوا، وهَلُمْنَ. أمّا المنقولة مثل(عليك حقك)و(دونك الكتاب)و(إليك عني)، فدعوى نقلها واضحة البطلان، والأصح إنما هي مختصر جمل ذات أفعال محذوفة لكثرة الاستعمال، والجمل المنطوق بها هذه إنما هي بقاياها،والمحذوفات في العربية كثيرة جداً، إذ إن الحذف مع تمام الدلالة من عناصر البلاغة،كما ورد في كتاب(نحو المعاني): ولعل من اشرف فوائد الحذف وأسناها ما يكون من خلق تجاوب بين المتحدث والمتلقي، إذ يكون ذلك بإشراك المتلقي في بلوغ ما يراد إبلاغه به[4].

ولولا إدراك افهام العربية للمفقود بالموجود، لكان ذلك لغزاً من الغاز التركيب، فحذف

---

[1]وسائل النهوض باللغة العربية وتيسير قواعدها وكتابتها:719.

[2]ينظر:م.ن:726.

[3] سورة الأحزاب:من الآية 18.

[4] ينظر: نحو المعاني: 83.

العرب الفعل في كلامهم المماثل لقوله تعالى :﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾[1]. تخفيفا، فقالوا (عليك نفسك).

والعرب حذفت الأفعال في الإغراء والتحذير والخصوص المعروف بالاختصاص وفي قولهم (الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وان شراً فشر)، وقول النعمان بن المنذر للربيع بن زياد العبسي:

قد قيل ذلك إن حقاً وان كذبا فما اعتذارك من شيء إذا قيلا

وحذف الفعل في: (قل حقاً وإلا فاسكت)، وهو كقول الاحوص الأنصاري:

فطلقها فلست لها بكفء وإلا يعلُ مفرقك الحسام

ومن الحذف (هنيئاً لك) أي ثبت هنيئاً لك، وهكذا يسد باب من أبواب النحو بفضل القرآن الكريم وهو باب أسماء الأفعال[2].لذلك فهو يرى إلحاق أسماء الأفعال المرتجلة والمنقولة بباب الحذف الذي هو باب معروف، فقد حذفت العرب الفعل وفعل الشرط وفعل الإغراء والتحذير وغيرها[3].

ومما غفل عنه النحاة هو أن التعدي في الفعل هو الأصل لان الحياة على اختلافها تعتمد على التعدي، فاللزوم أمر طارئ[4]،وعلى هذا تكون الأفعال التي أصلها اللزوم كفرح – يفرح، وسهل– يسهل ،حديثة الوجود في اللغة بالنسبة إلى غيرها من ضروب الفعل الثلاثي المجرد، لان التمدن وفهم الأسباب دفعا العرب إلى اشتقاقهما (أي إن الحاجة هي التي أدت إلى اشتقاقهم).

وفي ضوء ما تقدم نجد الباحث يركز على مسألة مهمة ،هي تقليل القواعد من خلال اختصارها ودمج بعضها ببعض،فقد اقترح حذف باب(اسماء الافعال)مثلا،وادخال المرتجلة منها في الافعال الجامدة،والمنقولة في باب المحذوف منه من كلام العرب،الذي هو باب واسع في العربية،وإدخال صيغتي التعجب في أبوابهما الأصلية،فـ(ما أفعله) داخل في جمل الاستفهام

---

(1) سورة الأحزاب:من الآية 26.

(2) ينظر:وسائل النهوض باللغة العربية وتيسير قواعدها وكتابتها:722.

(3) ينظر: الخصائص:2/381-382.

(4) ينظر: وسائل النهوض باللغة العربية وتيسير قواعدها وكتابتها: 719.

التعجبي،و(أفعل به) داخل في باب الأمر.واقترح إدماج باب الفاعل ونائبه في باب المبتدأ او الخبر،وتسمية الاسم المرفوع المتحدث عنه في الجملة بـ(المخبر عنه)،وتسمية التحديث عنه(الخبر)،فكلمة (الشمس) من قولنا:(طلعت الشمس)و(الشمس طلعت)،وكلمة(المجرم)،من قولنا:(عُوقب المجرم)،فكلٌ منهما مخبر عنه، والفعلان (طلعت) و(عُوقب) كلٌ منهما خبر،فيكون المخبر تارة مقدما على المخبر عنه،وتارة أخرى مؤخرا عنه،بحسب إرادة المتكلم او الكاتب.واقترح إلحاق المنادى العلم،والنكرة المقصودة بالأسماء المرفوعة،كما فعل الكوفيون،مثل:(يا عليُ)و(يا رجلان)،فإن بقاءهما مرفوعين ومعدودين في المنصوبات غلط ظاهر،وقد أتفق الدكتور نعمة رحيم العزاوي مع رأي الدكتور مصطفى جواد بهذا الشأن، على أن الاثنين قد تابع الكوفيين في ذلك.

ويحسن مجيء الحال جامدة باطّراد،فتكون أخبار (كان وأخواتها)أحوالا،وتدخل موضوعاتها في باب الفاعل،أي(المخبر عنه) في الاقتراح الجديد.ويحسن حذف باب: الممنوع من الصرف،لأن منعه متعلق بموسيقية اللفظ،لا بأثر إعرابي. ويحسن إلحاق أفعال المقاربة بالأفعال الطبيعية مادام خبرها غير متأثر تأثرا ظاهرا[1].

وكذلك أفعال الشروع والرجاء،ووجوب حسبان المفعول الثاني لـ(ظن,أخواتها) أحوالا،كأخبار(كان وأخواتها).ويحسن جمع الاختصاص والتحذير والإغراء في باب المحذوف فعله في العربية،وكذلك النصب على المدح أو على الذم.وأخيرا يجب وضع قواعد عامة لتسهيل إتقان اللغة العربية.وهو يؤكد أهمية الاستعانة بعلم المعاني على حل مشكلات النحو وإزالة الشذوذ،لتفادي التأويلات كما فعلوا في(السلام عليكم)و(ويلٌ له) وأمثالهما،فمقتضى الحال هو الذي أجاز الإخلال بالقاعدة النحوية التي قرروها،وما استطاعوا الحفاظ عليها،وهذا يعني تحكم المعنى في النحو،والتراجع عن النظرية اللفظية الصرف. فكل ما خالف المعنى من التراكيب النحوية إنما هو من الخطأ[2].

7ـ المباحث اللغوية في العراق ومشكلة العربية العصرية،الدكتور مصطفى جواد:

في هذا الكتاب كلام على اللغة العربية قديما وحديثا، والأطوار التي مرّت بها العربية، ومقدار العناية والاهتمام التي يجب منحها للعربية. ويقول: لولا القرآن الكريم، والدين المتين، وهذا الأدب اللفظي الضخم، لطوحت بالعربية الطوائح، وصارت كاللغات التاريخية التي لا تدرس إلا عند الضرورة، ولا

---

[1] ينظر: وسائل النهوض باللغة العربية وتيسير قواعدها وكتابتها:724.

[2] ينظر: م.ن:725.

ينطق بها إلا بعد عناء وتكلّف[1]. وان العربية وقعت في مشكلات مختلفة، من ضمن هذه المشكلات مشكلة النحو والصرف، التي يقول عنها المؤلف أن هذه المشكلة متفرعة ومتنوعة، فأول فروعها هو الجمود وعدم الإبداع. إذ إن المتتبع لتاريخ نحو بعض اللغات الواسعة كالفرنسية مثلا يجد أن نحوها كان متطورا متغيرا بعيدا عن الجمود، ومحطة للإبداع، وهدفا للتكامل. والجمود الذي يُعنى هنا هو الالتزام والتقيد بما ورد من أقوال وقواعد، وكأنما يُحرم الاجتهاد فيه، ولا يجوز التعليق عليه، ولا زيادة قاعدة إليه[2]. من ذلك ما ورد في كتب النحو بشأن لفظة (عامة) وقالوا انها تأتي للتوكيد المعنوي[3] نحو: جاء القوم عامتهم. لكن في كلام العرب لم يثبت استعمالها هكذا، بل نجد العرب تقول: جاء عامة القوم، وأخذ عامة المال، ومع ذلك تدرس بما املوه وحتى في المدارس الحديثة، وكذلك اسماء الافعال المرتجلة، نحو:(هلّم) التي هي افعال قديمة جامدة، فانها باقية تدرس على انها اسماء أفعال مرتجلة، فلِمَ إذن لا تضاف إلى الافعال الجامدة. وكذلك اسماء الافعال المنقولة التي هي أصلا جمل ذوات أفعال محذوفة لكثرة الاستعمال هي وتوابعها. لأن حذف الفعل ليس مستغربا في اللغة العربية، فقد حذفت العرب الفعل في الاغراء والتحذير وغيرهما، كما ورد ذلك في كتب النحاة[4].

وفي مسألة جواز استعمال اسماء الإشارة اسماءً موصولة وعدم الجواز، فان النحاة لو اهتدوا إلى أن الأسماء الموصولة مأخوذة من أسماء الإشارة، لسقط الجدل بين الكوفيين والبصريين في هذه المسألة[5]. وكما أخذت الاسماء الموصولة من اسماء الاشارة، نجد أن (مَنْ و ما) الموصولتين قد استعيرت من اسماء الشرط، وأخذت اسماء الشرط من أسماء الاستفهام. فان (مَن و ما) الموصولين قد استعيرت من أسماء الشرط بدلالة أن الاسم الموصول إذا تضمن معنى اسم الشرط أجرى مجراه، وفي هذا اشارة إلى طريق التطور في هذه الأسماء. وكذلك أخذ فعل التعجب من الاستفهام مثل: ما أحسن هذا!! وكأن القائل يسأل عما أحسن الشيء.

وفي باب الابتداء بالنكرة الملازمة لموضع الابتداء نحو: سرينا ونجم قد أضاء، فالنحاة جوّزوا أن تقدّم النكرة لوقوعها في جملة حالية، ولم يفطنوا إلى أن السبب هو كون الخبر جملة فعلية، لا كون الجملة حالية.فقد ورد في أخبار دحمان الاشقر المغني: ...فقام واتبع الصوت فاذا

---

(1) ينظر: المباحث اللغوية في العراق: المقدمة.

(2) ينظر:المباحث اللغوية في العراق:17؛وشرح الرضي على الكافية: 304/1؛ والموفي في النحو الكوفي:18.

(3) ينظر: الكتاب: 382/1؛ وهمع الهوامع: 245/2؛ و التراكيب اللغوية في العربية: 115 وما بعدها.

(4) ينظر:المباحث اللغوية في العراق:7؛والكتاب: 138/1؛ وأمالي ابن الشجري: 33/1.

(5) ينظر:المباحث اللغوية في العراق:8،و شرح المفصل: 24/4؛والانصاف في مسائل الخلاف: مسألة (103):717/2؛والتطور النحوي للغة: 52.

جارية قد خرجت تبكي..[1]. ففي هذا القول دليل على كون الخبر جملة فعلية وليست من الجمل الحالية[2].

وفي باب تعدي الافعال ولزومها، لم يقل أحد النحاة أن الاصل في الافعال التعدي وان اللزوم عارض طارئ[3]، وعليه تكون الأفعال التي يكثر فيها اللزوم (فرح ـ يفرح) والتي يغلب عليها اللزوم (سهل ـ يسهل)،حديثة الوجود قياسا إلى غيرها من ضروب الثلاثي المجرد، وما خالف هذين الوزنين من الافعال اللازمة مثل (دخل ـ نام) من باب العلاج الذاتي محدود يكاد يكون معدودا[4].

ما تقدم ذكره من أمثلة كان لبيان إمكان الإبداع في النحو، إذ إن بابه واسع، وهو الصبغة الطبيعية لكل لغة حية. وهناك إشارات عند قدامى النحاة بتابعية علم المعاني إلى النحو. وحين افترقا، أختل النحو اختلالا فاحشا، لأن منطق تركيب الكلام مستند إليه ومعتمد عليه، قال التوحيدي:((سمعت شيخا من النحويين يقول: المعاني هي الهاجسة في النفوس المتصلة بالخواطر، والألفاظ ترجمة للمعاني، كل ما صح معناه صحّ اللفظ به، وما بطل معناه بطل اللفظ به))[5]. ويتضح من هذا أن المعاني هي التي تتصرف بالتراكيب وليس العكس. ولو أخذ النحويون جميعا بهذا الرأي لاستغنوا عن كثير من التأويلات والتعليلات.

فالقول (سلام عليكم) مع الابتداء بالنكرة لفظا ومحلا، قائم على وجه الاجازة الذي منحه علم المعاني، ذلك أن العرب جعلت أكثر استعمال (على) للشر والأذى على عكس استعمال (لام الجر) التي استعملوها للخير والمنفعة، فحين يبدأ الكلام بـ(على) فالعربي يخشى سماع ما يسوءه. أما إذا بدأ الكلام بـ(لام الجر) فيتوسم ما يسره سماعه. من هنا قدمت العرب (سلام) على (عليكم) لأن تقديم (عليكم) في الكلام يحدث نفورا في السامع والمخاطب نفسه[6].

ولم ينتبه النحاة إلى أن المعنى هو المتحكم في التركيب ولا صحة بغيره. فقالت العرب: ويل له وبؤس له، في حين قالوا هم: إنّ الصحة في القول: له ويل وله بؤس، واستعمالات العرب هذه

---

(1) ينظر: المباحث اللغوية في العراق:9؛والاغاني: 25/6.

(2) ينظر: المباحث اللغوية في العراق: 9.

(3) ينظر: الخصائص: 376/1 وما بعدها؛ والمقرب: 126/3.

(4) ينظر: المباحث اللغوية في العراق:11.

(5) البصائر والذخائر: 175/6.

(6) ينظر: المباحث اللغوية في العراق: 10.

هي من القواعد العامة في لغتهم.

ويرى الباحث أن النحو العصري في مدارس الأقطار العربية وكلياتها، أخذ من نحو البصريين من دون نحو الكوفيين، ولذلك أصيب بالجمود، وصار عند كثير من المعاصرين غاية لا وسيلة وهذا أمر مأسوف عليه[1].

والحقيقة أن في نحو الكوفة آراء ينبغي للغة العصر الانتفاع بها، لأن منها موازيا للنحو البصري، ومنها متمم له، ومن تلك الآراء ما يأتي: قول الكوفيين في (إنّ) وأخواتها لا ترفع الخبر[2]، وقد فسر الفراء ضعفها بان عملها يقع على الاسم، ولا يقع على الخبر[3]، لأن اداة عامة واحدة لا يمكن أن تعمل عملين في عبارة واحدة، وان اندرجا تحت جنس عام هو الإعراب[4].

وكذلك قولهم: إن الاسم المنادى المعرّف المفرد مرفوع بغير تنوين مثل يا قاسم ويؤيد رأيهم في الرفع انه يقال: يا أيها الرجل، يا رجلان، يا مسلمون. فما ذكر في الأمثلة السابقة منادى مرفوع على التحقيق[5].

وكذلك قولهم: إن الاسم المفرد النكرة المنفي بـ(لا) النافية للجنس معرب منصوب[6].وان اختيار المذهب البصري في النحو والصرف في النحو العصري من أسباب صعوبة الدراسة النحوية والصرفية، ومن بواعث النفور من العربية، لأنه مذهب يعمل بالتعليل والتأويل، مضافا إلى عدم اتيان المؤلفين المعاصرين في النحو بشيء جديد يتم به التخلص من الاشكال التقليدية للتعريفات والقواعد. ولم يكن التقصير محصورا بهذا، بل تعداه إلى العبث بالقواعد النحوية بدعوى العلم بها[7].

ويرى الباحث أن من أعظم ميسرات العربية: وضع قواعد عامة تُغني المتعلمين عن مراجعة المعجمات وخصوصا في البحث عن حروف الجر التي تصحب الأفعال في التركيب

---

(1) ينظر: م.ن: 11.

(2) ينظر: شرح المفصل: 41/7؛ وشرح الرضي على الكافية: 110/1؛ والإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة (22):176/1.

(3) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 346/2-347.

(4) ينظر: شرح المفصل: 10/3؛ والمباحث اللغوية في العراق: 9.

(5) ينظر: المباحث اللغوية في العراق: 10.

(6)ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: مسألة (53).

(7) ينظر: المباحث اللغوية في العراق: 13.

والاستعمال[1]، ومنها:

1- (على) تفيد عموما التعدي والأذى والاستعلاء، و(لام الجر) غالبا عكسها.

2- إذا دل فعلان ثلاثي ورباعي (وزن أفعل) على معنى واحد، فالثلاثي هو الارجح والافصح، نحو: كسب - أكسب.

3- إذا وقع الفعل على المفعول بتسلط أو علو جاز تعديه بنفسه أو بحرف الجر (على).

4- الأفعال المتعدية الدالة على حركة ودفع معا، تتعدى بانفسها أو بحرف الجر (الباء) نحو: ألقى به - ألقاه، وأمثاله.

5- فعل الشرط إذا كثر حدوثه استعمل الماضي، و إذا قل حدوثه استعمل المضارع، لأن الماضي كالحادث وهو أولى بالكثير، على عكس المضارع الذي لم يحدث فهو أولى بالقليل. وغير ذلك من القواعد التي ذكرها في كتابه[2].

8- نحو التيسير،دراسة ونقد منهجي،الدكتور أحمد عبد الستار الجواري:

كتاب تناول فيه الدكتور الجواري مفردات بارزة في ميدان التيسير النحوي، منها معنى النحو، والنحو والإعراب، والعامل، ومنهاج النحو، وأصول الإعراب، والرفع، والنصب، والجزم، والخفض، والإعراب والبناء، وعلامات الإعراب، ودراسة الجملة وغيرها، وهي مفردات تتطلب جهدا متميزا في فرز الشوائب العالقة بها[3].

والدكتور احمد مطلوب هو أول من نبه على أهمية هذا الكتاب، إذ كتب فيه بحثا بيّن فيه روح الباحث المتجرد، الذي يأخذ ما يراه صوابا، وما هو اقرب إلى واقع اللغة، وهو بعيد عن أخذ حق غيره، إذ انه يشير دائما إلى أصل الفكرة التي يبيّن فيها رأيا ويشيد ببقائها،وانه شديد الوفاء للنحاة القدامى، ولأستاذه إبراهيم مصطفى الذي فتح الطريق أمامه[4].

وجد الدكتور الجواري ضرورة التجديد في منهج النحو ومعانيه، وهو يقول: ((لقد كنت اشعر أن في مادة النحو، في أسلوبها، الذي اشتملت عليه الكتب القديمة، شيئا من العسر تنبو عنه

---

[1] ينظر:م.ن: 43-44.

[2] ينظر: :م.ن: 45 وما بعدها.

[3] ينظر: نحو التجديد في دراسات الدكتور الجواري: 36.

[4] ينظر: بحث (نحو التيسير)للدكتور أحمد مطلوب، مجلة المعلم الجديد،جـ 4، 1963م.

أذهان الدارسين و.... فلم يلمـّوا بطرائق الأقدمين في استخلاص الحقائق واستنتاجها من المادة اللغوية، ولقد كانوا يضيقون أحيانا بتلك الطريقة ويودون لو تخلصوا منها بكل وسيلة))[1].

وبعد أن حدد الدكتور الجواري الأسباب المؤدية إلى صعوبة النحو، وكانت سببا لنفور المتعلمين منه، وجدَ أن من أساسيات جذب المتعلم هو اقتناعه بالحقائق المقدمة إليه، فضلا عن تصديقه للأسلوب المتبع في الوصول إليها[2].

والتجديد في منهجية الجواري ينطلق من عمل الدارسين والباحثين في ضرورة العودة بالنحو إلى سابق طبيعته، واستنباط أصوله الأولى التي تعيد مذاقه السائغ، وتصله بالأذهان، إذ يقول: ((وأول ما ينبغي أن يطرق من الأبواب هو تفهم أصوله، وربطها بأساليب البحث العلمي، ووصلها بطرق التفكير المألوفة حتى لا يبقى مادة غريبة تنبو عنها الأذواق وتقتحمها الأفكار والأذهان))[3]. وهذا هو منطق الجواري.

ويرى أن اللغة ينبغي أن ترتبط بواقع الحياة العقلية للأفراد على مختلف مداركهم وأفهامهم، لكن الواقع المعيش فيه يُشير إلى بعد الدراسة اللغوية عن واقع الحياة العقلية، ولهذا كانت عنده الحاجة إلى تيسير هذا النحو وتسهيله وتقريبه من الافهام وأفكار الدارسين[4].

ويرى الدكتور الجواري أن السبيل إلى ذلك التيسير يتحقق فيما يأتي[5]:

1- أن يدرس النحو في صورته الأولى دراسة واعية عميقة، تبين من خلالها الغاية، وتذكر أسباب الانحراف عنها، وأن يدرس النحو كلا منسجما.

2- الاعتماد بشكل أساس على القرآن الكريم، لأنه المُلتقي لجميع روافد العربية، فضلا عن لغة القرآن وأسلوبه التي تمثل الصورة الحية من صور التعبير العربي.

3- ينبغي اقتران جهود التيسير بجهود أخرى تتجه نحو إعداد كادر تدريسي قادر ومتمكن وعلى معرفة واعية بالنحو وسائر علوم العربية، حتى لا يبقى النحو مادة غريبة عن الأفكار، ويعد هذا الجانب أهم وأخطر من تيسير المنهج وتهذيبه وتبديله.

---

(1) نحو التيسير: 5.

(2) ينظر: نحو التجديد في دراسات الدكتور الجواري: 41.

(3) نحو التيسير:7.

(4) ينظر: م.ن: 9-10.

(5) ينظر: نحو التجديد: 43-44.

ويؤكد الدكتور الجواري أن التجديد الذي ينبغي أن يقوم عليه الدرس النحوي يكون في ضرورة التحرر من القيود التي وضعها المتأخرون[1] لـ(معنى النحو) حين جعلوه فنا مختصا بالإعراب والبناء، والعودة بالنحو إلى فهم القدامى له، وهذا يتطلب الوقوف على مذاهب الأقدمين، وتخليصها مما لا علاقة له بالنحو، حتى يمكن أن يقوم البناء الجديد على أساس من الإدراك[2].

ففي معنى الإعراب، يرى الجواري أن مذهب النحاة فيه يتلخص في عنصرين رئيسين[3]:

1- العامل: وهو معنى يقوم في نفس المتكلم حين ينشئ الكلام فيحكم على اللفظ بأن يؤدي المعنى وهو المؤثر.

2- الذي ينتج عن المؤثر، وهي عندهم أحوال أربعة: الرفع والنصب والجر (الخفض)، والجزم ولكل منها علامة أصلية أو فرعية.

فالإعراب عندهم أثر أو نتيجة، ولا بد للأثر من مؤثر، وللنتيجة من سبب[4]. وقد بذلوا جهودا في دراسة هذه المسألة، متأثرين بمنطق العصر،وعندهم العامل لفظي ومعنوي، وقسموا اللفظي إلى قوي وضعيف، ووضعوا حدودا للعمل لكل منهما.

ويرى الجواري أن موضوع العامل في الإعراب هو الذي خرج بالإعراب عن حقيقته، وفي الوقت نفسه يشير إلى أن كلام النحاة عن العامل فيه ومضات ينبغي ادراك مصدرها والتعرف على اصولها. لذلك ادرك أن معنى العمل في النحو هو الذي ينبغي أن يُهتم به، لأنه يُمثل العلاقة المعنوية بين أجزاء الكلام حين التأليف والتركيب[5].

وهو بهذا قد ألغى العامل اللفظي، لأن العناية تنصب حول المعاني التي تكون عليها الألفاظ، إذ تظهر المعاني في مظهر الإعراب. فالإسناد معنى مظهره وعلامته الرفع، والإضافة معنى يكشف عن نفسه بالخفض، وهكذا باقي المعاني[6].

ورأي الجواري في العامل يتمثل في أن البحث في عوامل الإعراب وأسباب ظواهره ليس

---

(1) ينظر: نحو التيسير:9؛ والايضاح في علل النحو: 91؛ والمقرب: 158/2.

(2) ينظر: نحو التجديد: 47-48.

(3) ينظر:نحو التيسير:12؛ ولمع الأدلة: 100.

(4) ينظر: الايضاح في علل النحو: 15.

(5) ينظر: نحو التيسير: 47-48.

(6) ينظر: محاولات حديثة في تيسير النحو العربي:245 وما بعدها.

عملا عقيما، ولا عديم الفائدة، لكنه يكون كذلك إذا انحرف عن طبيعة الدراسة اللغوية وأهمل اصولها، واشتغل بالمنطق البعيد عن واقع اللغة وتركيبها. ونجد في خلاصة نظريته أن ظاهرة الاعراب في الاسماء والافعال يجب أن ترد إلى المعاني، لا إلى الالفاظ التي تجعل من النحو مادة جامدة محدودة لا تتعدى إلى روح العبارة، وسياق الجملة، وفضيلة التركيب[1]. وهذا يُمثل زبدة رأي الجواري في العامل من خلال الإعراب.

أما المنهج النحوي،فنجد الدكتور الجواري ناقدا تارة، ومصححا تارة، ومعالجا بشكل بنـّاء تارة أخرى. وهذه المراصد من أمثلة التجديد. وفي ضوء هذا فان إصلاح المنهج النحوي الذي يدعو إليه الجواري يعتمد على ما يأتي[2]:

1ـ اخضاع مباحث النحو بعد استغراقها إلى معايير البحث العلمي ومقاييس الحداثة في التأصيل.

2ـ العودة بالنحو في استخلاص قواعده الثابتة إلى القرآن الكريم، لأنه يمثل القمة في أساليب العربية، بسبب تكامل نصوصه نحويا وبلاغيا.

3ـ طرح الشعر المنتحل، والبضاعة المصطنعة بالرجوع إلى ما اتفق على صحة الاحتجاج به في عصور الاحتجاج عند النحاة.

اما في أحوال الإعراب وعلاماته، فيذهب الجواري مذهب الشيخ عبد القاهر الجرجاني (471هـ) في معنى الإعراب بالعودة فيه إلى معنى النحو[3]، ويرى أن الألفاظ طائفتان:

أـ الأسماء: ولها مدلول قائم بذاته ومفهوم مستقل بحدود.

ب ـ الأدوات: ليس لها مدلول في الاستقلال والوضوح الذهني، وتفتقر إلى الأسماء، وتستكمل بها الأسماء صورتها.

أما الفعل فله علاقة بالاسم من حيث الوجود التاريخي في اللغة، ومن حيث القرابة القائمة بينهما في الاشتقاق والتصريف[4]. ويؤيد هذا القول البديهات النحوية التي قدمها النحاة، إذ قالوا: إن الإعراب أصل في الأسماء، وأنه فرع في الأفعال، ولا علاقة للحروف في هذا الملحظ لأنها

---

[1] ينظر: نحو التيسير: 49؛ونحو التجديد: 51.

[2] ينظر: محاولات حديثة في تيسير النحو العربي:245 وما بعدها.

[3] ينظر: نحو التجديد: 59.

[4] ينظر: نحو التيسير: 67 وما بعدها.

مبنية، والمبني خارج نطاق الإعراب.

وفي علامات الإعراب ذهب إلى أن الرفع علامة الإسناد لا علم الفاعلية، واعتبر النصب مرتبة تالية للرفع، فهو الثاني من مراتب الإعراب، ووجد أن مفهوم المفعولية يصدق على المفعول به ليس غير[1]. وذهب إلى أن الجزم مختص بالأفعال لأنه لغويا يعني القطع الذي يسلم إلى السكون، الذي هو انعدام علامة الإعراب. وسمّى الجر (خفضا) كالكوفيين، وقال إن الخفض علم لحال غير الإضافة، وهي حالة الخفض بالحروف[2].

وفي دراسة الجملة يؤكد الجواري على الأسلوب النفسي في دراسة اللغة وفي تدريسها، وهذا الأسلوب يهتم بالعلاقات بين الألفاظ المفردة حين يتألف منها الكلام وقد أفاد في هذا الاتجاه من عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، الذي يربط بين انتظام الكلام والتركيب[3]. ولذا يرى الجواري أهمية رجوع علم المعاني إلى موقعه من علم النحو.

9ـ نحو القرآن،الدكتور أحمد عبد الستار الجواري:

يرى الدكتور الجواري في كتابه هذا أن دراسة النحو القرآني هي المفتاح للمغاليق النحوية[4]. إذن هي دعوة يراد منها وجوب إخضاع قواعد النحاة للقرآن، لا أن يخضع القرآن لقواعدهم، ذلك لأن أسلوب القرآن وتركيبه مبرأ من الضرورات والشواذ التي حفل بها الشعر، فضلا عن أن الأسلوب الأجنبي البعيد عن مناخ القرآن قد تحكم عند علماء النحو، إذ سخروه للعقل والمنطق، وعندها وقعوا بسببه في متاهات، وابتعدوا بها عن القرآن، واستغرقوا بأساليب وتقسيمات المنطق وحدوده ورسومه[5]. وهذه الأساليب جعلت من الدرس النحوي درسا عقيما.

ويبدو أن الدكتور الجواري يدعو إلى ما يأتي:

1ـ الرجوع بالنحو إلى ينابيعه الأولى من القرآن.

2ـ تجديد مناهج البحث النحوي للعودة فيه إلى القرآن، إذ يقول: لو درسنا نحو القرآن بوصفه أصلا، لقامت قواعد النحو على أسس سليمة، أي لو تستنبط القواعد النحوية من القرآن

---

(1) ينظر: م.ن: 84.

(2) ينظر: م.ن: 96 وما بعدها.

(3) ينظر: أسرار البلاغة: 4.

(4) ينظر: نحو القرآن: 6.

(5) ينظر: نحو التجديد في دراسات الدكتور الجواري: 73-74.

الكريم نفسه، لبرأنا النحو من علل كثيرة جدا[1].

ويمكن استخلاص معالم بحث الجواري من خلال اعتماده نصوصا مجردة من الشرح والتأويل، وإغفاله تعليقات المفسرين والمعربين، وما قدروا من محذوف تخيلوه، أو متقدم في الذكر تصوروه أو عامل كان في نظرهم لا بد من وجوده[2]، فيكون المعلم الأول في بحثه: أن منهجه ميداني للقرآن الكريم، وأنه حكم الاجتهاد والنظر العلمي دون تقليد، وحاول الابتعاد عن جملة من مفاهيم النحاة[3].

فضلا عن انه لم يزعم أن ينفي أسس النحو الأولى، لكنه قرر أن كثيرا من أصول النحو ونظرياته لم يقم على المصادر التي ينبغي أن يقوم عليها، التي يتزعمها القرآن، وأشار إلى جملة من المسائل التي لفتت نظره بقوة، ومنها الحذف، حذف العمدة كالمبتدأ والخبر والفاعل، وحذف الفضلة كالمفعول والمجرور والمضاف، وهذا الأسلوب في فن التعبير يسمى الالتفات[4].

ومن روائع القرآن، نجد مواضع منه تحفل بشواهد على مسائل نحوية بعينها، كأنها تعمد إلى تعليم ذلك، منها مثلا كثرة استعمال الوصف مكان المصدر، كما في سورة الحاقة[5]. ومنها: حذف الفاعل من دون سبقه بذكر، كما في قوله تعالى: (كَلَّا إِذَا بَلَغَتْ التَّرَاقِيَ ۞ وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ ۞ وَظَنَّ أَنَّهُ الْفِرَاقُ)[6]، وما ورد في الكشاف للزمخشري، وكذلك ما ورد قي الخصائص، وما ورد في الجامع لأحكام القرآن للقرطبي وغيرها من كتب التفسير[7].

إذ إن حذف ما يعرف بالعمدة في الكلام له قواعده المقررة في العربية، كأن يكون له ذكر سابق في الكلام فيكتفى به فالخبر مثلا يحذف بعد (لولا)، وهي كما يقولون فيها: حرف امتناع لوجود، أي إنها امتناع الجواب لوجود الشرط. نحو قوله تعالى: (وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ

---

(1) ينظر: نحو القرآن: 11.

(2) ينظر: م.ن: 12.

(3) ينظر: شرح المفصل: 74/2، ونحو التجديد: 75.

(4) ينظر: دلائل الاعجاز: 118؛ و نحو التجديد: 76.

(5) سورة الحاقة،من الآية 1.

(6) سورة القيامة: الآيات 26-28.

(7) ينظر: الكشاف: 112/4؛ والخصائص: 413/2 وما بعدها.

لَفَسَدَتْ الأَرْضُ)[1] وهناك ذكر بالتفصيل عن كيفية الحذف والذكر وبيان موضع الحذف في الفصل الأول في الباب الثاني من كتاب الدكتور أحمد عبد الستار الجواري (نحو المعاني)[2]. ومن أمثلة حذف المبتدأ للاكتفاء بالخبر إذ لا حاجة لذكر المبتدأ في نحو قوله تعالى (وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُوا مِنْ عِنْدِكَ)[3] فالرفع على قولك منا طاعة أو أمرك طاعة.

ويشخص الجواري حقيقتين قال بهما أكثر من باحث، الأولى: عزل معاني النحو عن النحو وبسببه يصبح كالجسد بلا روح. والآخرى: هي الانتفاع بأساليب قرآنية لم توافق قواعد النحو فعبثوا بها تقديرا وتأويلا، هكذا يقول الدكتور الجواري[4].

وسبقه إلى ذلك الأستاذ إبراهيم مصطفى حين نبّه على هذه الملاحظة، مشيرا إلى اثر عبد القاهر الجرجاني في الاستدلال عليه من انه لا معنى للنظم غير توخي معاني النحو فيما بين الكلم[5]. وارتأى لمذهب عبد القاهر أن يحيا ويكون هو سبيل البحث النحوي، لأن الحس اللغوي أخذ يتذوق أساليبه، ويزنها بقدرتها على رسم المعاني[6]. والجواري اقتفى آثار أستاذه إبراهيم مصطفى في هذا السبيل، وكان منهجه في (نحو القرآن) منهجا يتكفل بقضايا المعاني وإعادتها إلى النحو، واكتفاء القرآن بأسلوبه الخاص، في الحذف للعمدة والفضلة، والتحقيق في اساليب القرآن الجمالية كالالتفات وشبهه[7]. فالحذف وقضايا الاضمار تناولتها عدة فصول من (نحو القرآن) وتشتمل على مسائل الحذف وقضايا الإضمار والتقدير الوارد والمتوهم، والاكتفاء بأحد ركني الجملة من دون الحاجة إلى التقدير المتكلف. فكان الفصل الأول من كتابه يتضمن أكثر من سبع عشرة آية فيها اشارة إلى سبع عشرة ظاهرة، تمثل بها حذف احد ركني الجملة، إما المبتدأ وإما الخبر، والكلام لا يحتاج إلى تقدير، وليس في الكلام حذف، ويستدل على ذلك بمنهج القرآن نفسه

---

(1) سورة البقرة:من الآية 251.

(2) ينظر: نحو المعاني: 63 وما بعدها.

(3) سورة النساء:من الآية 81.

(4) ينظر: نحو القرآن: 16 وما بعدها.

(5) ينظر: دلائل الاعجاز: 264؛ والمقتصد في شرح الإيضاح: 128/2.

(6) ينظر: احياء النحو: 20.

(7) ينظر: نحو التجديد: 78.

من خلال استعمالاته المتميزة، وقدرته على الاكتفاء بالوصف من دون الحاجة إلى الموصوف، وبالموصوف من دون لجوء إلى الوصف[1].

والجواري يناقش مذهب أهل الكوفة في هذا النحو من التقدير[2]، وهو ليس بصريا في مذهبه النحوي، إلا انه يميل إلى بعض الوجوه، لأن الاكتفاء بالاسم المرفوع العمدة يشيع في العبارة القرآنية، فلا حاجة إلى التكلف في التماس تعليل لا حاجة له، فهو اما أخبار يسد مسد التركيب، وإما إنشاء لا يحتاج إلى مزيد[3].

ولمس الجواري أن الاكتفاء بالاسم المرفوع في القرآن بأربع صور[4]:

1. جملة الشرط حين يقع الجواب جملة.
2. حين يكون موصوفا.
3. في مواضع معينة بعد الاستفهام، كأن به دلالة على تعجب أو استنكار يستغنى به عن الركن الآخر في التركيب.
4. بعد القول وهو كثير في القرآن.

ويستخلص مما تقدم حقيقة ذات طرفين:

الأول: أن بعض الأسماء التي تأتي في حالة الإسناد لا تحتاج إلى ما يوضحها، أو يصفها أو يسند إليها، وهو يؤكد الدلالة الإيحائية في القرآن.

الآخر: الاكتفاء بمجمل ما يدل عليه السياق من معنى الوصف والإسناد دون التقيد بورود لفظ يشار إليه بضمير[5].

وبعد ذلك انتقل إلى الفعل والفاعل، الذي هو عمدة في الكلام، ولا يجوز حذفه إلا ضميرا مستترا يعود على ظاهر مذكور قبله، لكن ما شاع في العبارة القرآنية من أن يأتي الفعل وحده دون سبقه باسم ظاهر يصلح ضميره فاعلا لذلك الفعل، فقد يستغنى عن ذكر الفاعل إذا كان

---

[1] ينظر: نحو القرآن: 21 وما بعدها.

[2] ينظر: نحو التجديد: 80 وما بعدها.

[3] ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: مسألة (10).

[4] ينظر: نحو القرآن: 24.

[5] ينظر: نحو القرآن: 25.

معلوما من السياق[1].

ويقول الجواري ((ومن فرائد الاستعمال القرآني ورود الفعل غير محتاج إلى الفاعل لأنه مطلق غير مقيد بفاعل ما، بل يصلح له كل ما يحتمل أن يقوم به))[2]، وورد مثل هذا القول في كتب الأقدمين[3].

وبشأن حذف المفعول مع الفعل المتعدي، فقد ورد في القرآن الكريم ذكر الفعل المتعدي ولا مفعول بعده، ويقصد بذلك إطلاق الفعل في كل ما يسمح المقام بتصوره مفعولا لذلك الفعل دون النص على اسم بعينه[4]. كما في قوله تعالى: (فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ۞ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ۞ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى)[5].

وبشأن مسألة حذف القول يرى فيها الدكتور محمد حسين الصغير أنها أروع فصول (نحو القرآن) وفيها بيان لاستلهام الجواري لروح الدلالة في المنظور القرآني من خلال حذف القول في العبارات القرآنية التي تدل معانيها على مرادها[6]. إذ يرى الجواري في هذا الاسلوب ضربا يعرف عند أهل البلاغة بالالتفات[7]، ويتم فيه انتقال الكلام من الخطاب إلى الغيبة أو بالعكس، أو ينتقل فيه من الخبر إلى الإنشاء أو العكس[8]. كما ورد في قوله تعالى: (فَأَرْسَلَ فِرْعَوْنُ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ ۞ إِنَّ هَؤُلَاءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ)[9]، وقال الزمخشري: ((إن (هؤلاء) محكي بعد قول مضمر))[10].

---

(1) ينظر: م.ن: 27-28.

(2) م.ن: 33.

(3) ينظر: الكشاف: 8/4.

(4)ينظر: نحو القرآن: 36.

(5) سورة الليل: آية 5-7.

(6) ينظر: تطور البحث الدلالي: 27.

(7) ينظر: اسرار البلاغة: 76؛ ومعجم المصطلحات البلاغية: 138/3.

(8) ينظر: نحو القرآن: 40.

(9) سورة الشعراء: آية 53-54.

(10) تفسير الكشاف: 115/3.

يقول الجواري: ((إن في هذا الأسلوب أكثر من مظهر واحد من مظاهر الفنية التعبيرية، فهو مركب من الحذف النحوي والإيجاز والفصل لشبه كمال الانقطاع والالتفات، وكثرة وروده في القرآن أمر يدعو إلى التأمل))[1].

ولقد عزا علماء العربية الحذف جوازا، والإيجاز والأطناب إلى علم المعاني، اما الحذف وجوبا (بزعمهم) فهو من قضايا النحو ومسائله. ومن ذلك حذف المضاف والاكتفاء بالمضاف إليه، في أسلوب تفردت به العبارة القرآنية، وهجرته قواعد النحاة[2].

ويكثر في الاستعمال القرآني إقامة الوصف مقام الموصوف[3]، نحو قوله تعالى: (وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا)[4] وكثيرا ما يجري التعبير القرآني على صورة من الإيجاز والاكتفاء لا تحيط به قواعد النحو، مثل الاكتفاء من الجملة الاسمية أو الفعلية بجار ومجرور[5]، نحو قوله تعالى: (إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا)[6].

والنحاة لم يذكروا في كلامهم أو يستقصوا ما تقدم ذكره من الآيات القرآنية التي تحتوي على الإيجاز والحذف، بل وجدوها مخالفة لما قرروه من قواعد تُلزم بذكر العمدة في الكلام، ولو التزموا أسلوب البحث العلمي لجعلوا تلك الاستعمالات القرآنية أسسا لقواعدهم، ولاستفادوا من أساليب العبارة القرآنية في زيادة صور التعبير نماء وثراء[7].

وبشأن استعمال الأدوات في العبارة القرآنية، يرى الجواري: أن لحروف الجر معاني يتميز بعضها من بعض، بحيث تؤدي أدّق المعاني لو جاء الحرف بموضعه. وأعقد ما في حروف الجر هو كثرة عددها وإعطاؤها أكثر من معنى لكل منها، وان وظيفة حروف الجر هي ابلاغ معنى الفعل أو ما في حكمه إحدى صور المفعول المتأثر به، وهذه الصور كثيرة عدد حروف الجر.

---

[1] نحو القرآن: 41.

[2] ينظر: الكشاف: 115/3،ونحو القرآن: 43-44.

[3] ينظر: التراكيب اللغوية في العربية: 166 وما بعدها.

[4] سورة النساء:من الآية 159.

[5] ينظر: نحو القرآن: 46.

[6] سورة الاسراء:من الآية7.

[7] ينظر: نحو القرآن: 47.

والأصل هو ذكر حروف الجر لأنها حروف معان لا يفهم مدلولها إلا بذكرها، وقد يقول النحاة بجواز حذفها إذا تعين الحرف، ومكان الحذف[1].

ولقد وجد الجواري أن العبارة القرآنية تؤسس قاعدة أوسع وأشمل. ولقد ورد في القرآن عمل حروف الجر محذوفة في جملة من الأفعال التي لا تتعدى بنفسها، بل بتلك الحروف، كالفعل (قعد) في قوله تعالى: (قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ)[2]. وفي قوله تعالى: (وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ)[3].

فيقول النحاة[4] أن (صراطك) و(كل) انتصبا على الظرفية، والجواري يخالفهم الرأي، لأن توجيه الظرفية لا يأتي في كل موضع، بل أن بعض المواضع يأباه كما في قوله تعالى: (يَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا)[5].

وان حروف الجر بمعانيها المتعددة من ظرفية وابتداء غاية واستعلاء ومجاوزة، إنما تقوم بوظيفة في الكلام معنوية وهي تحديد علاقة الفعل بما يتأثر به (مفعول) وأحيانا يعدل عن هذا التحديد بقصد إطلاق الفعل من القيد المعنوي بحرف الجر[6]. لكن القرآن يقلب الوجوه في استعمال الحروف، إذ نجد فيه عكس الاستعمال الأول (فعلا يصل إلى مفعوله بنفسه عادة، ثم يراد وصوله إلى المفعول بمعنى من المعاني التي يدل عليها حرف من حروف الجر)[7].

وبشأن (غير وسوى) فبسبب الإهمال أغفل مدلولهما اللغوي، وقد عدّها النحاة ادوات للاستثناء[8]، كما ورد في قول الفند الزماني:

---

(1) ينظر: م.ن: 50.

(2) سورة الأعراف:من الآية16.

(3) سورة التوبة:من الآية 5.

(4) ينظر: الكشاف: 140/2.

(5) سورة إبراهيم:من الآية 3.

(6) ينظر: نحو القرآن: 54.

(7) ينظر: نحو القرآن: 55.

(8) ينظر: الكشاف: 320/1.

ولـــم يبـــق ســـوى العـــدوا ن دنـــــّاهم كمـــــا دانـــــوا[1]

ورتبوا على ذلك أمورا في الإعراب، فقالوا: إن (غير) تعرب اعراب ما يقع بعد (إلا) لو حلّت محلها. وقالوا في (سوى) انها تعرب اعراب الظرف أو اعراب (غير)[2].ويرى الجواري أن مادة (سوى) اللغوية تدل على أن معناها نقيض معنى (غير)، ولم ترد في القرآن إلا بهذا المعنى. و (غير) في أصلها وصف كـ(مثل) تقع صفة أو حالا كبقية الأوصاف، وقد تقع مقام الموصوف وتعرب حسب موقعها من الكلام. وقد أشار الفراء إلى معنى الوصفية في (غير) وعرض لمعنى الاستثناء ولم يأخذ به، ونفى أن تكون (سوى) بمعنى (غير)، وأنكر استعمالهما بمعنى واحد[3].

لذا يجزم الجواري بضرورة خروج (سوى وغير) من ادوات الاستثناء واستعمالها ازاء المعاني التي وردت لهما في القرآن الكريم، وهي لم ترد فيه إلا وصفا على سبيل النعت أو على سبيل الحال، أو حالة محل الموصوف في الكلام، وبهذه الدعوة للجواري تكون العبارة القرآنية أساسا للقاعدة النحوية تنفي عنها كل ما يجانب الدقة في استعمال الألفاظ[4].

وتتمثل جهود الجواري في جملة من الأساليب عن طريق ما خلفه من آثار، منها:

1ـ استعمال القرآن (ما) الاستفهامية مركبة مع لام الجر: متصلة بالضمير متكلما، كقوله تعالى: (وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ)[5] ومتصلة بالضمير مخاطبا كقوله تعالى: (قَالُوا يَا أَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ وَإِنَّا . . .)[6]. ومتصلة بالضمير غائبا، واستعمالها في الخطاب جاء متوافرا في القرآن بكثرة.

وقد أطلق الدكتور محمد حسين الصغير تسمية (الأسلوب التركيبي في القرآن) على ما ورد

---

(1) ينظر: شرح الحماسة للمرزوقي: 35/1.

(2) ينظر: نحو القرآن: 61؛ وشرح ابن عقيل:245/1.

(3) ينظر: معاني القرآن، الفراء: 8/1.

(4) ينظر: نحو القرآن: 67.

(5) سورة يس:من الآية 22.

(6) سورة يوسف:من الآية 11.

ذكره، كما جاء ذلك في كتابه (نحو التجديد في دراسات الدكتور الجواري)[1]. ويقول الدكتور الجواري إن هذا الأسلوب حيـّر النحاة فالتمسوا في التأويل والتقدير وسيلة، نتيجة لعجز قواعد النحو عن وجود تفسيره، بحكم القيود التي أحكمها مَنْ وضع النحو[2].

2- الأسلوب الجملي في القرآن، وفيه تعرض الجواري لثلاثة مظاهر:

الأول: جملة الحال التي أوجبوا سبقها بـ(قد) للايغال في زمن المضي، لكن العبارة القرآنية يكثر فيها ورود الجملة الحالية ذات الفعل الماضي خالية من (قد)[3].

الثاني: تصرّف أسلوب القرآن في الجملة تصرفا لا تلحق به قواعد النحاة، وعلماء البلاغة[4]، والذي يعدّ تلطف في الدخول إلى النفس، وبلوغ الغاية من الخطاب، وهو من روائع الأسلوب القرآني أن جاء بهذا، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾[5].

الثالث: التصرف القرآني في الأساليب، الذي يعجز النحاة أن يلحقوه، ومن أمثلة ذلك صور التعجب التي لا تعرفها كتب النحو ولا قواعد النحاة.

10ـ نحو الفعل،الدكتور أحمد عبد الستار الجواري:

أن اقتصار النحاة على الحديث عن أواخر الكلم، وغلبة البناء على الأفعال، وعدم تغير أواخرها كثيرا، جعل النحاة لا يعرضون لما يتصل بها[6] وتمثل ذلك في القرنين الثالث الهجري والرابع الهجري، إذ اهتم العلماء بالجانب الإعرابي وأهملوا الجانب الدلالي، ولم تنل اهتماما مثلما حصل في الأسماء، فمن اجل العناية بدراسة الجملة، والتنبيه على هذا الجانب المهم في الدراسة النحوية واللغوية، ومن اجل توكيد العناية بمعاني النحو التي حوّلها النحاة إلى علوم البلاغة، كان جهد الدكتور احمد عبد الستار الجواري في كتابه (نحو الفعل)، الذي هو بحث للفعل من خلال الجملة، وهذا هو النحو بعينه، إذ إن دراسة الجملة أجدى وأنفع، وأضمن للفائدة من دراسة الألفاظ

---

(1) ينظر: نحو التجديد: 91.

(2) ينظر: نحو القرآن: 94-95.

(3) ينظر: م.ن: 96.

(4) ينظر: الكشاف: 78/1.

(5) سورة البقرة: آية 83.

(6) ينظر: المقتضب: 118/3 وما بعدها؛ والأصول في النحو: 67/2؛ والخصائص: 149/1.

المفردة ابتداء[1]، لأنها تؤدي إلى المراد اللغوي، ولأن طبيعة الدرس النحوي تقتضي دراسة الألفاظ بمتعلقاتها إسنادا، أو وصفا، أو تركيبا كما هي الحال في منهج البلاغة[2]، بل الدلالة أيضا،ويلحظ على كتاب(نحو الفعل) للدكتور الجواري ربطه دلالة الفعل على المعاني بتصريفه، لأنه بالتصريف يدل على معاني الزمن المختلفة[3]،فدلالته على الزمن بنيت على تنويعات استعماله، فاستعماله مطلقا أو مقيدا بقرائن تخصص دلالته الزمنية، فكل استعمال حركة مناسبة. فهو يستحق علامة الرفع اذا كان مطلقا من القيد الذاتي أو اللفظي،وصيغة الفعل قيده الذاتي كما يرى ،فصيغة(فَعَلَ) دلالتها على الماضي، و(يفعل) غير مقيدة تدل على الازمان الطويلة كما يرى الكوفيون، وينصب اذا تقيد بأدوات محضة للدلالة على المستقبل،ويجزم عندما تنتقل دلالته الزمنية من الحاضر والمستقبل الى الماضي أو الأمر أو يكون في سياق تنقص دلالته على الزمن أو تتقدم[4].

نجد الدكتور الجواري حين يتناول نحو الفعل يصرح بقوله: ((ودراسة الجملة تقف بنا في مفرق طريقين، الأولى دراسة ركني الجملة المسند إليه والمسند من حيث علاقة كل منهما بالآخر،ثم من حيث أثر كل منهما في صاحبه،وكيف يقوّم من جراء ذلك معنى الكلام ويستقيم. وإذن فلا بدّ من دراسة المسند على اختلاف أنواعه:الاسمية منها والفعلية،...وخاصة حين يخوض البحث في المسند الاسمي وهو الخبر بأنواعه،المشتق منها والجامد،والجملة الفعلية،والجملة الاسمية والظرف،والجار والمجرور ،وما يتعلقان به من ظاهر مذكور او مقدر محذوف.والطريقة الأخرى هي دراسة الجملة من حيث طبيعة الاسناد فيها،إن كان مشتملا على معنى الزمن،أم كان غير مقيد بزمن، وذلك يقضي بان تقسم الجملة إلى قسمين:جملة اسمية،وجملة فعلية...))[5].

وصفوة القول عند الجواري إن دراسة الجملة لابد ان تشتمل على تقسيم الجملة أولا على قسمين:الجملة الفعلية والجملة الاسمية،لأن هذا يساعد الدارس أن يقف على طبيعة المعنى الذي يعبر عنه،أو تعبر الجملة عنه،لأن لغتنا العربية فصلت بين طرازين من التعبير: ذلك الذي يعنى بالنص على تعيين الزمن وتحديده في الجملة الفعلية، وذلك الذي لا يعنى بتحديد معنى الزمن،بل

---

(1) ينظر: نحو الفعل: 9.

(2) ينظر: اسرار البلاغة: 4.

(3) ينظر: نحو الفعل:26.

(4) ينظر: م.ن:37- 48.

(5)م.ن:10.

ينصرف الى اطلاقه في الجملة الاسمية[1].

وما تقدم فيه بيان لاهتمام الجواري بدراسة الأساليب النحوية، والتراكيب الجملية. ومثل هذه الدراسة توصل إلى نتائج مهمة، منها:

1. إدراك العلاقة بين الإعراب والمعنى، والعودة إلى الارتباط الحقيقي بينها.
2. تهذيب دراسة النحو مما لا علاقة له بمعنى الكلام وتشذيبها.

وبسبب توجيه عناية النحاة إلى الإعراب دون معناه، استأثر الاسم بأغلب أبواب النحو، ومن هنا وجد الجواري حاجة ملحة إلى الاهتمام بالفعل والجملة الفعلية وأفرادهما ببحث مستقل يبحث فيه ما يتعلق بالفعل من جهة النحو، بموقعه في التركيب الجملي، وبعلاقته بأجزاء التركيب، وبأثر التركيب في الجملة الفعلية، وبتأثر الفعل بالتركيب، فكان (نحو الفعل)، الذي هو من نتائج نظريته في نحو التيسير[2].

فالجواري حين قسم الفعل من حيث زمانه، ظهر له ما يأتي:

أن الماضي ما سبق زمن التكلم بعيدا أو قريبا، وقع أو لم يقع، والمضارع اشتمل على معنى متسع، يبدأ بالماضي القريب، وينتهي إلى المستقبل البعيد، أما الأمر فصيغة إنشاء طلبي يقصد به طلب القيام بالفعل، وهو خال من معنى الزمن، لأنه ليس بخبر (ما يقابل الانشاء) وانما يكون معنى الزمن في الخبر. والدلالة الانشائية يدل عليها فعل الأمر، والمضارع المقترن بلام الأمر أو لا الناهية والماضي إذا خرج إلى الدعاء فهو يدل على الانشاء ومعناه[3].

والذي أراده الجواري هو أن معاني الزمن في الفعل أوسع وادق مما يدل عليه هذا التقسيم[4].

وهذا الأمر ليس جديدا، لكن الجواري أعاده إلى الساحة في تقسيمه المتوازن، إذ نفض الغبار عن رأي سيبويه (ت180هـ). فقد اتضح للدكتور محمد كاظم البكاء:

إن سيبويه قد قسم الفعل من حيث وقوعه على ثلاثة أقسام: الفعل الواقع المنقطع، والفعل

---

(1) ينظر: نحو الفعل:11.

(2) ينظر: نحو التجديد في دراسات الدكتور الجواري: 110-111.

(3) ينظر: نحو الفعل: 30 وما بعدها.

(4) ينظر:م.ن: 32.

الواقع ولم ينقطع، والفعل الذي لم يقع، وفي القسمين الثاني والثالث تقع صيغة الفعل المضارع[1]. والمضارع أوسع الأفعال للدلالة على معنى الزمن، لذا انه صالح للتعبير عن معنى الأزمنة الثلاثة، وسموه (مضارعا) لمضارعته الاسم في موقعه، وهذه المضارعة أوسع مما ذهبوا إليه، لتصرفه في الدلالة تصرف الاسم المعرب، فدخل عليه الاعراب، وهو معرب من وجهين:

1. اعراب الأفعال، وهو اللواحق التي يسمونها (ضمائر) أحيانا.

2. إعرابه بالحركات أو ما ينوب عنها، فاذا تجرد المضارع كالخبر فهو مرفوع و إذا دخله ما يحدد معناه هبط إلى النصب أو الجزم، وعوامل النصب فيه أربعة:

(أن - لن - كي - إذن)[2].

ووقف الجواري من (إذن) وقفة متميزة، لأن أمرها لا يخلو من غرابة، ذلك لأنهم اشترطوا لبعضها شروطا[3]. وقد وردت في القرآن الكريم مفصولا بينها وبين الفعل بـ(لا) النافية، لكن لم ينصب بعدها الفعل[4].

وفي بحثه جزم الفعل المضارع، وقف عند اسلوب الشرط، لاختلافه في حقيقته عن اساليب الخبر والانشاء، لأن جملة الشرط إذا قسمت على فعل الشرط وجوابه، فكل واحد منهم لوحده لا يفيد معنى من معاني الخبر ولا الانشاء، وان كانت الجملة الشرطية خبرية، لكنها مركبة، وكل جزء منها وحده لا يكون خبرا ولا انشاء. وكان ينبغي على النحاة أن يفردوا لأسلوب الشرط بحثا مستقلا كما في اللغات الحديثة عند بحثها في الجمل الشرطية[5]، التي اكد استقلاليتها بعضهم[6].

وفي تقسيم الفعل يرى الجواري أن النحاة اقتصروا على التمييز بين اللازم والمتعدي بنصب مفعول بعده أو عدم نصبه[7]، وجعلوا علامة نصبه الهاء دليل صحة الرأي، وفي الوقت نفسه عرضوا للفارق الأساس بينهما في مجال آخر، وهو طبيعة الفعل ووظيفته. وهنا يرى الجواري

---

(1) ينظر: الكتاب: 164/1؛ ومنهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي: 171.

(2) ينظر: نحو الفعل: 34.

(3) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الاعاريب: 20/1-22.

(4) ينظر: نحو الفعل: 39.

(5) ينظر: م.ن: 50.

(6) ينظر: المقتصد في شرح الايضاح: 273/1.

(7) ينظر:المقرّب: 126/3.

أنـه: يحسـن أن يكـون تقسيم الفعل إلـى متعد ولازم قائمـا علـى طبيعـة الفعل وطبيعـة وظيفتـه فـي الكلام، لا على أساس المظهر الاعرابي وحده[1]. ويمكن القول أن الفارق المعنوي الحقيقي بينهما يتمثل في وجود معنى الحدث قوة وضعفا في الفعل.

وبشأن نظام الجملة الفعلية في اللغة العربية قرر النحاة ابتداءها بالفعل وبعده الفاعل[2]. لكن الجواري يرى أن ذلك غير دقيق لأسباب عدة، وهو بهذا يتابع الكوفيين الذين يقولون بفعلية الجملة سواء أتقدم الاسم على الفعل، ام تقدم الفعل على الاسم[3]، ويذهب إلى أن للفاعل حـالتين: أن يكون غائبا فيلزم ذكره متقدما أو متـأخرا، وان يكون حاضـرا فلا يجوز ذكره، لأن صيغة الفعل دليل عليه، كأقوم، وقمتم، ونقوم...الخ.

وقال:((أما ما يزعمه اكثر النحاة في هذه الحروف التي تلحق آخر الفعل إنها ضمائر الرفع، وان كلا منها هو الفاعل، فمردود، بدليل أن المضارع لا يتصل به شيء من ذلك))[4].

وخلاصة القول عنده: أن العلاقة بين الفعل والفاعل علاقة اتصاف، فالفاعل يقبل التقدم على الفعل كما يقبل الوصف مثل ذلك، وهذا أجازه نحاة الكوفة[5]، وهو في اللغات الحديثة متعارف عليه وما يتصل بالفعل من لواحق، ليس إلا علامة دالة على الفاعل المتقدم[6]. وهكذا نجد علاقة الفاعل بفعله، فيتقدم الفاعل بعلامة تدل عليه دون إضمار أو تقدير.

وبشـأن نائـب الفاعل، يـرى الجـواري أن قضـية النيابـة عـن الفاعل قضـية مصـطنعة، وهـي قضية فيها تعقيد لا موجب له، وتحمل على تصور حال لم يقصد إليها منشئ الكلام[7].

وما تقدم به الجواري يعود بالنحو إلى معانيه، ومعاني النحو يجب أن لا تنفصل عن قضـايا الإعراب، وبذلك يكونـان جزءا متماسكا في بناء البيان العربي السليم.

11ـ **نحو المعاني، الدكتور احمد عبد الستار الجواري**:

---

(1) ينظر: نحو الفعل:66.

(2) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الاعاريب: 419/2 وما بعدها.

(3) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: مسألة (87):623/2.

(4)نحو الفعل: 82.

(5) ينظر: الموفي في النحو الكوفي: 18.

(6) ينظر: نحو الفعل: 85.

(7) ينظر: نحو التجديد: 123:

يقع الكتاب في ضمن سلسلة أصدرها الدكتور الجواري تضمنت عنايته بتطور الدرس النحوي وتيسيره، ورسمت ملامح منهجه في هذا الاتجاه، وقد سبق الحديث عن: نحو التيسير، ونحو الفعل، ونحو القرآن من هذه السلسلة. والأساس الذي بنى عليه الدكتور الجواري كتابه هذا، هو ما ذكره الشيخ الجرجاني (ت471هـ) في دلائل الإعجاز من توخي معاني النحو. وقد اوضح فيه أهمية معاني النحو التي تشكل حجر الاساس للدرس النحوي، إذ يقول: ((إنّ في انتزاع معاني النحو قضاء على النحو بالجمود والتحجر، واقتطاعا لشطر مهم منه، هو الذي يبعث في قواعده رواء وحيوية، وقدرة على ممازجة الأفكار والاذواق والمشاعر، وان في تجريد معاني النحو واستقلالها بعلم سمي (علم المعاني) ما جعل تلك المعاني تعاني ما تعانيه فنون البلاغة من خلخلة في كيانها و...))[1]. وبعد معاودة النظر في مسائل علم المعاني، تبين إنها مسائل قلقة ولا تستقر بغير عودتها إلى اسسها النحوية (الأصول النحوية)، وهي التي تضعها في موضعها الحقيقي من علم العربية[2]. وهذا ما دعا إليه الشيخ الجرجاني، إذ قال:((وأما النحو يظنّه القاصرون ضربا من التكلف، وان ما زاد منه على معرفة الرفع والنصب وما يتصل بذلك، هو فضل لا يجدي نفعا، ولا نحصل منه على فائدة))[3]. وان كتاب (دلائل الاعجاز) للشيخ الجرجاني الذي التفت إلى معاني النحو وبيان رسومها ومعالمها، امتاز باتخاذ قواعد النحو اساسا لفهم معانيه، مع رعاية جانب التذوق الفني والفهم الادبي، وهذا ما اشار إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه ولم يقف عنده طويلا[4].

ويعد كتاب (نحو المعاني) خطوة متقدمة في هذا المجال، إذ انه فصل القول فيما اشار إليه المعاصرون، ووقف عنده القدماء ومنهم الشيخ الجرجاني الذي اهتم بالنظم، وقال: ((انه توخي معاني النحو))[5]. وقوله في فكرة النظم وكشف ابعادها، وتأكيد ارتباطها بمعاني النحو حينما قال: ((واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضي علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها))[6]. ولقد جاء هذا الكتاب في مقدمة وتمهيد وبابين. أما المقدمة فهي ايضاح لأهمية

---

(1) نحو المعاني: 6-7.

(2) ينظر: م.ن: 8.

(3) دلائل الاعجاز: 4/1.

(4) ينظر: احياء النحو: 18.

(5) دلائل الاعجاز: 79/2.

(6)دلائل الاعجاز: 81/2.

الموضوع وخطورته، إذ يقول:((إن عمل النحويين بحروف المعاني يتميّز غالبا في الاقتصار على آثارها في الإعراب، وتفسير مواقع الكلم في التركيب، مع المام محدود بما تؤدي من معانٍ))[1]. واما التمهيد فهو في مصطلح (نحو المعاني) الذي لم يستعمل تلاعبا بالالفاظ أو تفننا في التعبير، وانما جاء احياء لمصطلح (معاني النحو)، وتعبيرا عما يسعى اليه المخلصون في دراساتهم اللغوية[2]. أي انه تناول علاقة النحو بمعانيه، وأكد تقصير النحاة في هذا المجال، واستيلاء البلاغيين على علم المعاني من دون النظر لعلاقته بالنحو العربي[3]. وأما الباب الأول فكان بعنوان (النحو ومعانيه)، واشتمل على اربعة فصول هي:

الفصل الأول: بحث في النحو ونظم الكلام، وعرض لمكان النحو من علوم العربية انه اصل لا غنى عنه.

الفصل الثاني: تحدث فيه عن النظم وتركيب الكلام وتأليف الجملة، وصلة ذلك بقواعد النحو ومعانيه، وعن مواقع الكلم في التركيب، كالفاعلية والابتداء والاسناد ونحو ذلك.

الفصل الثالث: واختص بمعاني الإعراب، وحقيقة الإعراب، وانه احد وجهي المعنى النحوي، وعرض لمعاني احوال الإعراب عرضا موجزا.

الفصل الرابع: وعقد للبناء، ومعنى البناء، تناول ما يستحق البناء من اقسام الكلم.

اما الباب الثاني، فقد كان بعنوان (صور التركيب وأحوال الاسناد)، الذي يمثل الشطر الآخر من معاني النحو، وقد اشتمل على سبعة فصول قصار هي:

الفصل الأول: بحث فيه الحذف والذكر وأصلهما في قواعد اللغة العربية.

الفصل الثاني: وقد افرده لحذف الحرف، وهو جانب يستحق أن يكون فصلا قائما بذاته، لأن طائفة من حروف تحذف ويبقى أثرها ومعناها، كألف الاستفهام، و(في) الظرفية، و(أن) المصدرية ونحو ذلك.

الفصل الثالث: وتحدث فيه عن التقديم والتأخير ومعنى كل منهما، سواء أكان ذلك واجبا ام جائزا.

الفصل الرابع:وألـّم فيه بمسألة الفصل والوصل، وعرض لمكانها من البلاغة، وبين علاقة

---

[1] نحو المعاني: 3.

[2] ينظر: مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلد (39): 275/1.

[3] ينظر: نحو التجديد: 132.

ذلك بالعطف أو تركه، وأوجز الكلام على المواضع التي يجب فيها الوصل أو الفصل، أو يستحسن أو يرجح.

الفصل الخامس: وبحث فيه احوال الاسناد وضروب الجملة: الاخبار والانشاء، والجملة الاسمية والفعلية والظرفية والشرطية، وما يكون فيها من نفي أو توكيد أو حصر، أو حقيقة عقلية، أو مجاز عقلي.

الفصل السادس: واستأثر بالانشاء وضروبه، وعرض للانتقال من أسلوب الاخبار إلى الانشاء، ومن الانشاء إلى الاخبار، والى أسلوب الالتفات بصورة عامة.

الفصل السابع: وهو آخر فصول الباب الثاني، وعرض فيه لمقالة البلاغيين عن مطابقة الكلام لمقتضى الحال، ولاسيما من حيث الايجاز أو الاطناب، أو المساواة، ثم تناول كلا منها باختصار، وأوجز الكلام على المواطن التي يكون فيها الايجاز، والمواطن التي يستحب فيها الاسهاب والإطناب، متمثلا في ذلك بما جاء من آيات القرآن الكريم.

فما تقدم ذكره يمثل جوهر القضية التي عني بها الدكتور الجواري، وهي ما اطلق عليها الشيخ الجرجاني اسم (معاني النحو)[1]، وسماه البلاغيون المتأخرون، كالسكاكي[2] (ت626هـ)، والقزويني[3] (ت739هـ)، وشراح التلخيص: بـ(علم المعاني).

إن إعادة هذه الفصول إلى النحو تكسبه حياة جديدة افتقدها يوم اهتم المتأخرون بالإعراب والبناء، والعلل الثواني والثوالث، وأهملوا ما وراء ذلك من معان يقصدها المتحدث[4]. ولقد احتوت كتب النحو والبلاغة كثيرا من جزيئات هذه الفصول، لكنها ضاعت في غمرة التقعيد والتعقيد، والاهتمام بالإعراب والبناء. ولا نجد من انتفع بكتاب (دلائل الإعجاز) كثيرا، وحاول أن يعيد الحياة إلى الدرس النحوي، إلا إشارات لا ترسم منهجا، ولا تعرض مادة، ولا تحدد غاية، إلى أن ظهر كتاب (نحو المعاني) الذي يتضمن آراء مهمة في مجال تيسير الدرس النحوي، ومنها ما يأتي:

1- **اهتمامه بالتذوق الذي يرفض التعليل بالقواعد المقررة القائمة على المنطق:** وقد أشار

---

(1) ينظر: دلائل الاعجاز: 51/1.

(2) ينظر: مفتاح العلوم: 9.

(3) ينظر: الايضاح في علوم البلاغة: 85.

(4) ينظر: دلائل الاعجاز: 86/1.

الشيخ الجرجاني إلى ذلك حين وصف باب الحذف وصفا جميلا، تلاقى فيه ذوقه المرهف وحسه الدقيق، بمنطقه القويم وفهمه العميق، فقال: ((هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر. فانك ترى به ترك الذكر افصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للفائدة، وتجدك انطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبن، وهذه جملة قد تذكرها حتى تخبر وتدفعها حتى تنظر))[1].

هكذا يرى الدكتور الجواري كيف يلتقي الذوق الفني والشعور بالمنطق والفكر في ادراك مواطن الجمال، والتعرف على مكامن الروعة والبراعة في العبارات البليغة والاسلوب الادبي الذي يأخذ بمجامع القلوب[2]. ولعل ظاهرة التقاء الذوق الفني والشعور بالمنطق والفكر من مميزات اللغة العربية التي تنفرد بها من بين اللغات الحية، بل لعلها من بين الادلة على قدم عهدها وايغال تاريخها في الزمن. ذلك أن ألفة ما يسيغه الذوق ويعجب به ويجعله مستمرا، هو الذي يجعل من تلك الاشياء الجملية التي تثير العواطف وتأسر المشاعر، ظواهر مألوفة، تتفتح لها منافذ الفكر.

2- **التنازع و (أن) المصدرية:** إن من مواضع الحذف التي يحسن الوقوف عندها، الحذف الذي يعرف في النحو بباب التنازع، إذ يتم الاكتفاء فيه بمعمول واحد يتنازعه عاملان اثنان يقتضيان فيه العمل. ومثاله: اكرمني وأكرمت زيد أو زيدا. والنحاة في امره على خلاف: فمنهم من ذهب إلى أن العامل الأول أولى بالعمل لتقدمه، وهذا مذهب الكوفيين. اما البصريون فيذهبون إلى أن العامل الثاني أولى وأحق بالعمل لمجاورته المعمول، فيكون بذلك اقرب إلى التأثير فيه[3]. وهذا الخلاف ليس له تعلق كبير بالمعنى، ذلك الذي سمي بـ(معنى النحو). ويقول النحاة: إن في المهمل من العاملين ضميرا للمعمول الظاهر بارزا أو مستترا، سواء في ذلك العامل الأول أو العامل الثاني.

ويتضح أن في هذا الحذف أو ما يقرب منه، معنى هو أعلى واسنى مما يفسره به النحاة، لأن تسليط العاملين كليهما على المعمول يفيد تأثر المعمول بالعاملين مرتين في وقت واحد، على صورة من الامتزاج بين المعنيين والتداخل بينهما والتلاقي، لا تكون ولا تتأتى حين يقدر المعمول

---

[1] دلائل الاعجاز: 86/1.

[2] ينظر: نحو المعاني: 71.

[3] ينظر: الكتاب: 129/2؛ والمقتضب: 36/3؛ وشرح المفصل: 95/1؛ والانصاف في مسائل الخلاف: مسألة (13).

أو ضميره بعد الأول إذا اريد اعمال الثاني، أو تقديره بعد الثاني حين يراد اعمال الأول، وانما يكون الاعمال لأحد العاملين إذا كان معناه هو الأصل، وان الحكم متجه إليه اولا بالذات، وان المهمل من العاملين ملحق به تابع لمعناه.

وما تقدم ذكره في هذا الباب هو ضرب من ضروب الايجاز، وهو من فنون البلاغة، ومن مزايا الاسلوب البليغ. ومما يحذف من اقسام الكلم: حروف المعاني التي هي من احق اقسام الكلم بالذكر، لأنها وضعت لتدل على المعاني المختلفة، كالنفي والاستفهام والظرفية والاستعلاء، وغيرها من المعاني التي قد لا تقع تحت حصر. ومن مواضع حذف الحرف، ما يذهب إليه نحاة البصرة في تعليل نصب الفعل المضارع بعد اللام، وواو المعية، وفاء السببية، و(أو) و(حتى)، إذ انهم يقدرون (أن) مضمرة بعد كل حرف من تلك الحروف حين يكون الفعل المضارع بعده منصوبا، بحجة أن هذه الحروف غير مختصة بالدخول على الأفعال، بل هي مشتركة، ولذلك فهي لا تستحق أن تكون عاملة في الأفعال[1]. وينبغي أن يقال: إن مقدار الأثر المعنوي للحرف هو المعول عليه من إعماله، بدليل أن من الحروف ما لا يعمل في الفعل على الرغم من اختصاصه به، كالسين وسوف. وإيجاز الحذف من فنون الإيجاز، له مواطنه ومواضعه في مطابقة الكلام لمقتضى الحال.

3- جملة الشرط: التي تستحق أن تعد قسما قائما بذاته بين الجمل، لوجود ما يميزها في صيغتها وفي اداء معناها عن جملتي الخبر والانشاء، وعن الجملتين الاسمية والفعلية. وهي في اللغات الحية صيغة مستقلة، يصاغ لها الفعل على هيأة معينة، وهي تنفرد باحكام خاصة تختلف بها عن صيغ الازمنة وفروعها، وعن صيغة الطلب[2]، هكذا يرى الدكتور الجواري. وأن الزمخشري يعد جملة الشرط قسما مستقلا من اقسام الجمل، من دون شرح ولا تفصيل، لكننا نجد شارح المفصل ابن يعيش يرد على الزمخشري فيقول:((إن جملة الشرط جملة فعلية لأنها من جملتين فعليتين))[3].

إنّ معنى الشرط تعليق فعل على فعل آخر، ولو وقع الأول وقع الثاني. أي أن كل من الفعلين ليس في موضع الخبر لعدم وقوع أي منهما، فهو إذن منقوص الدلالة بسبب تعلق وقوعه بوقوع غيره. ولذلك لم يستحق أي منهما مرتبة الإعراب التي يستحقها الفعل المعرب، وهي الرفع

---

[1] ينظر: نحو المعاني: 76. و82.

[2] ينظر: م.ن: 116.

[3] شرح المفصل: 18/1.

(مرتبة المسند)، فكان أن سقطت منه بنقص دلالته فصار مجزوما. ومما يؤيد ذلك ويؤكده هو: أن جواب الشرط يستحسن رفعه إذا كان فعل الشرط فعلا ماضيا يكون كأنه محقق الوقوع، فما يعلق به ويشترط له كأنه واقع، فيستحق أن يعرب اعراب الفعل، وهو إعراب المسند إذا استكمل دلالته وهو الرفع. وفي ذلك يقول ابن مالك[1]:

وبعد ماضٍ رفعك الجزا حسن ورفعه بعد مضارع وهن

إذن جملة الشرط تستحق أن تعد قسما بذاته من الجمل، وهي كما تقدم ذكره صيغة مستقلة في اللغات الحية إذ يصاغ لها الفعل على هيأة معينة. وان دراسة الجملة، دراسة معنى ودراسة بيان، تحتاج إلى أن يلتفت فيها إلى جهة تأليف الكلام وتركيبه، ودراسة موقع الاداة أو حرف المعنى من حيث أثره في أداء المعنى، ومن ثم تأثيره الإعرابي الذي يحدثه في الالفاظ المفردة أسماء أو افعالا، أو في التركيب بجملته، كالذي تحدثه أدوات الشرط[2].

4- تسمية الجملة الخبرية: أن من مبادئ الكلام في الجملة ومن طبيعتها تقسيمها على قسمين رئيسين:

جملة الخبر وجملة الانشاء، ويراد بالخبر: احتمالية الصدق والكذب، أو ما له في الخارج نسبة تصدقه أو لا تصدقه، على عكس الانشاء الذي لا يحتمل الصدق والكذب، وليس له في الخارج نسبة تصدقه أو لا تصدقه. ويريد النحاة بالخبر: المسند في الجملة الاسمية. قال بن مالك[3]:

والخبر الجزء المتم الفائده كالله برٌ، والايادي شاهده

وقد يرد في عباراتهم كلام على الخبر بمعناه الاعم والأوسع، وهو ما سبق ذكره في اول هذا الكلام. فهذا ابن يعيش يشرح قول الزمخشري في تعريف الكلام: الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احداهما إلى الأخرى، فيقول: ((وانما عبر بالاسناد ولم يعبر بلفظ الخبر، وذلك من قبل أن الاسناد أعم من الخبر، لأن الاسناد يشمل الخبر وغيره من الأمر والنهي والاستفهام. فكل خبر مسند، وليس كل مسند خبرا، وان كان مرجع الجميع إلى الخبر من جهة المعنى، ألا ترى أن

---

(1) ينظر: شرح ابن عقيل: 174/1.

(2) ينظر: نحو المعاني: 116 وما بعدها.

(3) ينظر: شرح ابن عقيل: 202/1.

معنى قولنا: (قم)، أطلب قيامك. وكذلك النهي والاستفهام فاعرفه))[1]. والبلاغيون يعرّفون الخبر: بأنه الكلام الذي يحتمل الصدق والكذب، وبخلاف ذلك الانشاء الذي لا يحتمل الصدق والكذب[2]، وفي لفظ الخبر ما يدل على حقيقته دلالة اوضح مما جاء تعريف البلاغيين اياه، ذلك انه نقل حقيقة يقف عليها المتكلم أو المنشئ، فيعبر عنها لينقلها لمن يلقي إليه الكلام، وهذا المتلقي يستطيع أن يتحقق منها صدقا أو كذبا لو اراد، لأن لها وجودا في خارج كلام المتكلم.

وللدكتور الجواري رأي في هذه المسألة، فهو يقول: كان أولى بعلماء العربية ـ جمهورهم ـ لو قالوا في الجملة التي تحتمل الصدق والكذب: جملة اخبارية[3]، أي يراد بها الاخبار عن نسبة في خارج كلام المتكلم تصدقه أو لا تصدقه، وهي بذلك تقابل الجملة الانشائية، فضلا عن أن قولهم في الكلام (خبر) يلتبس بخبر المبتدأ الذي هو غالبا لفظ مفرد، وذلك هو الأصل، أو قد يكون جملة تؤول بمفرد أو تعلق بمفرد (الجملة الظرفية). وما تقدم ذكره من ظواهر لا يمثل كل ما في الكتاب، فهناك الكثير مما جاء به المؤلف معززا بكلام الله تعالى، وكلام العرب البلغاء، وهذا يدل على رؤية دقيقة وفحص دائم لكتب التراث، وتأمل عميق فيها، ولولا ذلك لجاء الكتاب كغيره عرضا لما استقر، أو تلخيصا لما شاع، ومن هنا تأتي أهميته في هذه المرحلة التي ينادي بها المخلصون إلى العناية باللغة العربية. وقد يجد الباحث في كتاب (نحو المعاني) ما يدعو إلى التأمل أو المناقشة، وهذه ميزة الكتاب الجيد، فهو عرض وتوجيه واثارة، ولم تفت المؤلف هذه الاهداف، فقال في الخاتمة: ((إن الذي قصد إليه هذا البحث ووجه إليه النظر، أن علم العربية ـ النحو ـ ليس محض اشكال ومظاهر وعلامات يعرف بها معنى الكلام في ابسط صورة أو اقرب هيأة، وانما لعلم العربية فوق كل تلك العلامات وقواعدها طريقه في اداء المعنى، واضحا، ومؤثرا، ومفيدا الفائدة التي يحسن السكوت عليها. كما قال بذلك علماء اللغة العربية، الفائدة بكل ما يقصد إليه في التعبير من إفادة وإشادة وإمتاع))[4].

ومن أهم ما يمكن استثماره من هذا البحث هو: أن قضايا النقد الأدبي ينبغي أن توصل بعلوم البلاغة من حيث دراسة الأساليب وتنوعها وانسجامها مع الموضوعات والأفكار في ألوانها، وطرق ادائها، والتعبير عنها، ومن حيث اثرها في نفوس من يتلقون النتاج الادبي ويتذوقونه، وحينها يكون النقد الادبي مستندا إلى اصول اللغة العربية وخصائصها واساليبها، والى تحليل

---

(1) شرح المفصل: 20/1.

(2) ينظر: دلائل الاعجاز: 48/2 وما بعدها؛ والايضاح في علوم البلاغة: 97.

(3) ينظر: نحو المعاني: 118.

(4) نحو المعاني: 171.

لغوي متمثل في معاني النحو يكشف مزايا النص ويقربه إلى المتلقي من دون أن يلغي ذلك اثر الاتصال باداب الامم الأخرى، وفي ذلك بناء لنقد عربي السمات، يقرأه العربي فيقول: هذا ما اريده. ويطلع عليه الاجنبي فلا يقول: هذا لنا[1]. ومن خلال عرض هذا الكتاب يتضح أن أهم ملامح التيسير فيه هي:

1- دعوته إلى إلحاق علم المعاني بالنحو، من خلال قوله: أن المراد بالنظم تركيب الكلام وبناؤه، وتركيب أجزائه بعضها مع بعض، وهو بذلك يتابع الشيخ الجرجاني بهذه الدعوة.

2- حرصه إلى تجلية حقيقة مهمة هي: أن وظيفة النحو مركبة فهي في جانب منها تتيح للدارس القدر الذي يستقيم به لسانه، وفي جانب آخر تمكنه من دقة التعبير واتقان التأليف، أي أن وظيفة النحو تكون بتداخل الصحة والبلاغة، لذلك اشار إلى أهمية توسيع مفهوم النحو، ومد وظيفته لتشمل قوانين تأليف الكلام.

3- اهتمامه بالتذوق، الذي يرفض التعليل والتأويل القائم على المنطق، والمعتمد على منطق اللغة، وهذا ما اشار إليه الشيخ الجرجاني في كتابه دلائل الاعجاز حين تحدث عن الحذف.

4- دعوته إلى إلغاء العامل، إذ إن معنى العمل عنده هو الذي ينبغي أن يكون موضع العناية والاهتمام، ذلك انه في الحقيقة ليس إلا العلاقة المعنوية التي تكون بين اجزاء الكلام حين يؤلف وتركب أجزاؤه بعضها مع بعض. وحتى (الحروف) كان الجواري يرى أن ما ينسب اليها من عمل غير صحيح، إذ الأولى أن ينسب إلى ما تضفيه من معانٍ على ما بعدها من أسماء أو أفعال، قال: وقد يكون اثر الحرف فيما بعده من اسم أو فعل، ومقدار ذلك الاثر المعنوي هو المعول عليه في اعمال الحرف.

5- موقفه من التنازع الذي هو في حقيقته حذف ويعرف في النحو باسم التنازع، فيرى أن الخلاف بين النحاة بهذا الشأن لا علاقة له بالمعنى (معنى النحو)، لأنه يقول: إن في هذا الحذف أو ما يقرب منه، معنى هو اعلى واسنى مما يفسره به النحاة.

6- دعوته إلى تسمية الجملة الخبرية بالجملة الاخبارية، أي التي يراد بها الاخبار عن نسبة في خارج كلام المتكلم تصدقه أو لا تصدقه، حتى تقابل بذلك الجملة الانشائية.

---

[1] ينظر: مجلة المجمع العلمي العراقي، 1988م،مجلد 39: 279/1.مقال(عرض كتاب نحو المعاني).

12ـ نظرة في مهمة علم النحو[1]،الدكتور عبد الرزاق محيي الدين:

نشر الدكتور عبد الرزاق محيي الدين عام 1976م في مجلة البلاغ بحثا بعنوان (نظرة في مهمة علم النحو) يرى فيه:

أهمية إدراك المتحدث لوظيفة الكلمة في الجملة، إذ إن هذا الإدراك يمثل الأساس في مهمة علم النحو، لكونه مَنْ يمنح الحركة التي يجب وضعها على آخر الكلمة. ومن دون إدراك المتحدث لهذه المهمة، يبقى النحو عاجزاً ـ مهما أحكمت قواعده ـ عن ذكر الحركة التي يجب وضعها على آخر الكلمة. وإذا ما جعلنا دور النحو مقتصراً على التذكير بالحركة التي يجب وضعها على أخر الكلمة في الجملة، ثم آمّنا بان دوره التذكوي يجيء متأخراً عن دور الإدراك لمهمة الكلمة، نكون قد أعفينا النحو من تحمل مسؤولية اللحن، ولك لأنّ النحو لا يعيّن كون الكلمة فاعلاً أو مفعولاً، وإنما إدراك المتحدث هو الذي يُعيّن ذلك، ومتى ما استقر ذلك في ذهن المتحدث جاء دور النحو ليذكر بالحركة التي يجب وضعها على آخر الكلمة[2].

فهو يرى أنّ إتقان علم النحو لا يؤدي وحده إلى تجنب اللحن،لأنّ اللحن يرتبط بالإدراك لمهمة الكلمة في الجملة، وليس للنحو صلة ملزمة بذلك. أي أنّ الذي يلحن في كلامه غالباً لا يجهل القواعد النحوية في أنّ الفاعل مرفوع، لكنه يجهل أن تكون هذه الكلمة في موضع الفاعلية، إذ إنّه لو أدرك أنها في موضع الفاعلية لتذكر أنّ الفاعل مرفوع، ووضع الضمة على أخر الكلمة،وإن من تلا قوله تعالى:﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾[3]،بكسر اللام في (رسوله) لم يخطئ نتيجة عدم معرفته (الواو) للعطف، لأنها هي كذلك في كل الأحوال، وإنما نشأ الخطأ من عدم إدراكه أنها معطوفة على كلمة سابقة غير المشركين،لذا يرى الباحث وجوب انتقال المشكلة من المكان الذي وضعت فيه، إلى مكان آخر غير علم النحو، لعلنا نجد السبب الذي عطل علم النحو عن أداء دوره وعدم أداء مهمته، ومن يحاول تيسير علم النحو من اجل تجنب اللحن كمن يعالج سليم البنية ليشفي مريضاً غيره[4].

وإذا أردنا تحديد أسباب اللحن، ينبغي علينا وضع الحالات الآتية أمامنا:

---

(1) مجلة البلاغ، العدد الخامس،1976م :3-10.

(2) ينظر:نظرة في مهمة علم النحو:3-4.

(3) سورة التوبة:من الآية 3.

(4) ينظر: نظرة في مهمة علم النحو: 7.

1- هناك من يملك القليل من النحو، أولا يملك منه،وهو لا يلحن في حديثه وكتابته، وهذا عند كبار الأدباء والشعراء بخاصة.

2- هناك من يملك الكثير من النحو، إن لم يكن من أئمته، لكنه كثير اللحن، وهذا عند كثير من النحاة، ومدرسي النحو بالذات.

3- وهناك من يفهم النص ويدرك أسراره ودخائله، ويلحن كثيراً في القراءة، في حين يتجنب اللحن من هو دونه فهما للنص والماماً بالنحو، وهذا عند مدرسي تاريخ الأدب وشارحي نصوصه وناقديه.

4- وهناك من لديه إلمام جيد بالنحو، وبراعة في فهم النص، ويكاد لا يلحن[1].

فمن خلال ما تقدم طرحه: أإنّ علم النحو وحده يجنب المتحدث اللحن أو ماذا؟.والإجابة:إنّ علم النحو وسيلة تذكير لا وسيلة تفكير، وحين يخمد الوعي المفكر، قطعاً سُيعّطل دور الذاكرة المذكرة، ولم يعد لها صادق فعل،فمن يدرك مكان الكلمة في الجملة بحكم كثرة اطلاعه قراءة وكتابة، مع قلة زاده من النحو، فهو لا يلحن، لان استيعابه لدور الكلمة في الجملة يجعل ذاكرته تبادر بشكل تلقائي إلى وضع الحركة التي يجب وضعها على آخر الكلمة بشكل يتفق والأسلوب العربي[2]أمّا من يمتلك نصيباً وافياً من النحو ويلحن في حديثه، فهو قد يكون مفتقراً إلى مقومات إدراك مكان المفردة في السياق، ومثل هذا لا يسعفه نحوه، بل يكون وبالا عليه، ولم يتمكن من اتخاذ القرار الحاسم في المسألة النحوية، ولذلك يجوّز إعرابها بصورتين، وقد يكون قليل المراس للعملية الإعرابية.أمّا الذي يفهم النص ويدرك أسراره ويعلم النحو جيداً، ويلحن حين يقرأ، فذلك لم يتمرن على الوصل بين فهم موضع الكلمة في السياق، وما يذكر به النحو من تعليق صوت على آخر الكلمة، وان لحنا كهذا ينتج من تعطيل لجهاز الاتصال بين إدراك مهمة الكلمة في الجملة وما يذكر به علم النحو من حركة.

أمّا من لا يلحن وهو يفهم مهمة الكلمة في الجملة، ويلم بقواعد النحو، فذلك هو المدرك والممارس، وهو المستفيد من الربط بين ما أدرك وما تعلم[3]. وهو المنتفع بعلم النحو.ولان النحو

---

(1) ينظر:م.ن:8.

(2) ينظر:م.ن:8.

(3) ينظر: نظرة في مهمة علم النحو:9.

وحده لا يعصم اللسان من اللحن، يقترح ما يأتي[1]:

1- أهمية إدراك مهمة الكلمة في الجملة من خلال تنمية الذوق الأدبي، حتى يستفاد من علم النحو.

2- عدم المساس بالظاهرة الصوتية التي تلحق الكلمة في الجملة من بناء أو إعراب، وكل ما يتصل بأساليب التعبير.

3- وجوب الحفاظ على الهيكل العام الذي أسسه النحاة وحافظ عليه المتأخرون.

4- عدم المساس بالمسميات من هيكل الجملة العربية وتجريدها من الزوائد اللاحقة بها، والحفاظ عليها.

5- أهمية إعادة النظر في توزيع مادة النحو على مراحل التعليم المختلفة.

6- وجوب كثرة المران والاستمرار على القراءة المعربة، حتى تتقن أحكام الربط بين محل الكلمة والصوت الذي يعلق على آخرها.

نلاحظ مما تقدم أنّ الباحث لا يحمّل النحو وحده مسؤولية الصعوبة ووقوع اللحن، إنما يحمل القارئ والمتكلم والكاتب جزءاً من المسؤولية. وهو إذ يقسّم مستعملي اللغة إلى أصناف يتضح منها أن هناك من يحسن النحو ويتقنه ولكنه يقع في اللحن، فيشترط مع علم النحو المران والممارسة. ويبدو هذا المقال من المقالات الجيدة في معالجة مثل هذه الظاهرة.

13- نظرة حول[2] الضمائر[3]،الدكتور صالح الظالمي:

نشر الدكتور صالح الظالمي في عام 1983م،بحثاً بعنوان (نظرة حول الضمائر) يقترح فيه:

1- أن يضم مصطلح الكنايات الذي أطلقه الكوفيون على الضمائر، كلاً من الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة، لأنها جميعاً كنايات، وفي هذا الطرح نظرة دقيقة هادفة إلى التيسير، تتضح من خلال التقليل من تعدد الأبواب النحوية عن طريق دمجها (الضمائر- أسماء الإشارة -

---

[1] ينظر:م.ن: 10.

[2] ينبغي أن يكون العنوان(نظرة في الضمائر) وليس(نظرة حول الضمائر).

[3] مجلة كلية الفقه،العدد(2)،1983م:211-237.

الأسماء الموصولة) في باب واحد هو (باب الكنايات). وقد سبق السيد الظالمي علماء قبله بهذا الشأن. فقد استخدم أبو بكر بن الانباري (328هـ) المصطلحات لكوفية في كتبه جميعاً وهو دليل على نزعته الكوفية إذ انه استخدم (المكاني) جمع (المكنى) والنحاة الكوفيون يجمعونه على (مكنيات) أو يقولون (كناية وكنايات)[1].

وقد اتفق دارسو المصطلحات النحوية في العصر الحديث على أنّ هذا المصطلح من وضع الكوفيين[2]. وواقع الأمر انه مصطلح يعود إلى الخليل[3]. ويراد به ما سمي بالضمير، ولكن الكوفيين طوروه وادخلوه في مواضع أخرى، والدكتور مهدي المخزومي هو من أحيا مذهب الخليل في تسمية الضمائر بالكنايات[4]. ولم تقتصر هذه التسمية عنده على الضمائر كما كانت فقط، بل شملت أسماء الاستفهام وأسماء الإشارة وأسماء الشرط والأسماء الموصولة، فهي: ليست أسماءً، وان تعارف النحاة على تسميتها أسماء.ونظرة سريعة في حدود الاسم عندهم، تكفي لاستبعاد هذه الكنايات والإشارات أن تكون أسماء. فقد عرّف سيبويه الاسم بالتمثيل له،فقال:(الاسم:رجل وفرس وحائط)[5] ولم نجد مَن مثّل للاسم باسم استفهام أو اسم شرط ونحوها.

والكنايات عند المخزومي قسم مستقل بذاته، ولذا زادها على التقسيم المتعارف عليه للكلمة بعد أن قدم الفعل على الاسم، ليصبح التقسيم عنده[6]: فعل،واسم،وأداة،وكناية.

2- ويربط الباحث بين ضمائر الحاضر وأسماء الإشارة لأنهما في حكم الحاضر، وبين ضمير الغائب والاسم الموصول لأنهما في حكم الغائب، ويطلق على الضمائر التي أفردها النحويون مستقلة بـ (الضمائر العامة)، والأسماء الموصولة بـ (ضمائر الموصولات)، وأسماء الإشارة بـ (ضمائر الإشارة) كما فعل ذلك بعض المحدثين[7].

ونتيجةللاتفاق على كونها جميعاً (كنايات) كان بعض من النحويين يدمج هذه الأبواب

---

(1) ينظر: معاني القرآن، للفراء: 51/1؛ وشرح المفصل: 82/3؛ و المدارس النحوية د. الحديثي: 294-295.

(2) ينظر: بحث في المصطلح الكوفي،مؤتمر كلية الفقه الثالث 1988م.

(3) مصطلحات ليست كوفية: 44.

(4) ينظر: مهدي المخزومي وجهوده النحوية:81.

(5)الكتاب:21/1.

(6) ينظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق: 232.

(7) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها : 110-111 .

فيما بعضها ما دامت الوظيفة فيها واحدة، ويرون أنّ بعضها مأخوذ من بعض، ويقول: إن الأسماء الموصولة أخذت من أسماء الإشارة، إذ إن أصل كلمة (الذي) هو (ذا) المشار بها، واصل (التي) هو (تي) هذا ما ذهب اليه الفراء[1]،ونقله عنه السيوطي،وتابعهم براجستراسر[2].

3. يفرق الباحث بين أسماء الإشارة والأسماء الموصولة في التركيب، إذ يجد فارقاً بين ما يؤديه اسم الإشارة في الجملة عما يؤديه الموصول كونه معتمداً على الصلة دون الأول،فضلاً عن عدم إبدال احدهما محل الأخر في الجملة نفسها، إلا إذا كان مرادهما (الفرّاء ومن تابعه) أنّ الموصول أخذ من الإشارة بالخصوصية نفسها ثم تحول مع الصلة إلى معنى آخر، وهذا يحتاج إلى متابعة وقد يكون عسيراً.

4- يرى الباحث أنّ الضمائر المتصلة (التي هي قسم من الضمائر العامة)، المتكونة من حرف واحد لا وجود للشك في أصالتها، ولا يوجد حولها خلاف ونزاع من جانب بنية الكلمة في حروفها الأصلية والزائدة[3].

ويذكر الباحث مذاهب العلماء في الضمائر المنفصلة والتي كانت موضع الخلاف فيما يخص حروفها الأصلية والزائدة (بنية الكلمة).فيجد أنّ الكوفيين يرون أصل كلمة (أنا) ثلاثة أحرف، في حين يراها البصريون أنها تتألف من حرفين (الهمزة والنون) والألف الأخيرة زائدة[4].ويدعم رأي الكوفيين الدكتور (ولفنسون) بعد مقارنة لهذا الضمير بالضمائر في اللغات الأخرى السامية[5].

ويرى الكوفيون في (أنت) ثلاثية الأصل، والتاء أصلية، ويرى البصريون أنها ثنائية الأصل، وان التاء حرف خطاب[6].

وينقل أبو البركات الانباري (ت577هـ) عن الكوفيين رأيهم في أنّ (هو)و(هي) مؤلفات

---

(1) ينظر: معاني القرآن للفراء: 98/1؛وهمع الهوامع:1 / 12-13.

(2) ينظر: التطور النحوي للغة العربية:53 .

(3) ينظر: نظرة حول الضمائر: 215.

(4) ينظر: شرح المفصل: 444/2، 456؛ وحاشية الصبان على شرح الاشموني: 137/1.

(5) ينظر: تاريخ اللغات السامية: 9.

(6) ينظر: حاشية الصبان على شرح الاشموني: 114/1.

من الهاء وحدها[1]. ولكل من البصريين والكوفيين آراء في (إياك، وإياه، وذا، والذي)[2].

لكن الباحث يرى أنّ آراء البصريين والكوفيين حول بنية الكلمة كانت معتمدة على الصناعة لا التتبع، حتى المقارنة مع اللغات السامية قد لا تؤكد الاعتماد عليها، وكذلك يتضح رأي الباحث فيما سنورد في النقطة أدناه.

5- يرى الباحث أنّ تبقى الكلمة كما هي على شكلها الذي نراه،أمّا التغيرات التي تطرأ عليها فمسألة تتعلق بالنطق،فـ (هو) بالتثنية تكون (هما) بضم الهاء عوضاً عن الواو ولسهولة النطق بها[3].

6- يرى الباحث أهمية إعادة النظر في موضوع المعارف،لأنه يجد علماء النحو يتفقون على معرفية الضمائر (أي أنها معارف)، لكن هذه المعرفية تتفاوت شدةًوضعفاً، فضمير المتكلم مثلاً هو الأقوى من حيث التشخيص ثم المخاطب ثم الغائب. وبعد تحديدهم للمعرفة على أنها تشخيص يميز من النكرة ولو بوجه من الوجوه، نرى أنّ النكرة المقصودة في النداء دخلت في ضمن المعارف لتشخيصها، والحق النحويون أسماء غير قادرة على هذا التشخيص، فبعضها اخذ حكم المعرفة كعلم الجنس، وبعضها الحق بشكل تام بالمعرفة من دون فرق كالاسم المعهود والمشخص من قبل المتكلم[4].

وحين نعود إلى الكنايات التي تتصدر المعارف عند النحاة نلاحظ افتقارها إلى التشخيص، وهو بذلك يكون بعيداً عن دائرة المعرفة، فضمير الغائب حين يعود على نكرة لا بد من عدّه مع النكرات لعدم وجود ما يدل على شيء من التعريف، وقد تنبه بعض النحاة على ذلك في أثناء حديثه عن كناية الغائب فقال: (كناية النكرة نكرة)[5]؛ ولهذا يرى الباحث أهمية إعادة النظر في موضوع المعرفة، ما دام التشخيص الذي نشترطه هو الأساس الذي تعتمد عليه المعرفة، كما موضح في الأمثلة السابقة.

7- ويرى الباحث أنّ للضمائر عند الأصوليين معنى مخالفا لها، حين اخذوا جانب المعنى في الأقسام المذكورة، ذلك من حيث الإبهام الناتج عن مشابهتها للحرف خالي المعنى الاّ ضمن

---

(1) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: مسألة (96):677/2.

(2) ينظر: م.ن: مسألة(98):695/2.

(3) ينظر: نظرة حول الضمائر: 226.

(4) ينظر: شرح المفصل: 131/7 وما بعدها؛ وشرح الرضي على الكافية: 289/2.

(5) شرح المفصل:84/3.

الجملة، مثل (في) وحدها لا معنى لها، وهذا اتفق عليه الأصوليون[1] وان اختلفوا في استقلالية الحرف وعدمها[2].

وهناك رأي يخالف الرأي القائل بعدم دلالة الحرف وحده على معنى حين النطق به، لكن حدد الرأي: أنّ المعنى المفهوم مع غيره أتم منه في حال الإفراد[3].

8- وفي تقسيم الكلمة يرى الباحث أنّ بعض المحدثين ومنهم (د. تمام حسان) لاحظ ناحية الإبهام فيها، وفي ضوئها عُدّت قسماً رابعاً في أقسام الكلمة، وذكر فروقاً أخر بينها وبين الأسماء المختلفة عنها بأصولها الاشتقاقية، إذ الاسم ينسب إلى أصول ثلاثية، فضلاً عن عدم ظهور الحركات عليها، واحتياجها إلى القرينة التي جعلتها من المبهمات[4].

كل ما تقدم جعل الدكتور مصطفى جمال الدين يعدها قسماً أخر من الكلمة، وزاد قسماً خامساً وهو (الصفات) باعتبارها مركبة تركيباً تحليلياً[5]،وأصبحت الأقسام عنده خمسة:(اسم،وفعل،وحرف،وكناية،وصفة).

وألحق د. تمام حسان قسمين آخرين لتكون أقسام الكلمة سبعة: (اسم، وفعل، وحرف، وصفة، وضمير،وخالفه،وظرف)[6].

9- وبشأن الضمائر المتصلة، ونتيجة الاختلاف الحاصل في الرأي بين حرفيتها وأسميتها، فهو مع الرأي الذي يعدها أشبه بالعلامات[7].

لذلك - ومن أجل التخلص من كثير من التأويل والتعليل، فالباحث يدعو إلى اعادة النظر في هذه الضمائر .

14- تطور دراسة الجملة العربية بين النحويين والأصوليين، الدكتور صالح

---

(1) ينظر: المشتقات: 52؛ والبحث النحوي عند الأصوليين: 306.

(2) ينظر: نظرة حول الضمائر : 227.

(3) ينظر: همع الهوامع:4/1.

(4) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 97-98.

(5) ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين: 75-76.

(6) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 102-103.

(7) ينظر: اللغة، فندريس: 106-107.

الظالمي:

الكتاب في الأصل اطروحة دكتوراه، وهو من الكتب التي تعنى بدراسة الجملة التي كانت موضع اهتمام علماء النحو والبلاغة والأصول. ومادة الكتاب تمثل عرضا لآراء النحاة والاصوليين في كثير من المسائل التي تتصل بتركيب الجملة، ومن الجدير بالذكر أن آراء الاصوليين تحمل كثيرا من مسائل تيسير الدرس النحوي، لأنهم كثيرا ما يركزون على دلالة المفردة والتركيب، وهذا يعني أن جل اهتمامهم يكون في التراكيب التي يمكن أن تستنبط منها الاحكام. وقد بحث الاصوليون كثيرا من المسائل التي تتصل باقسام الكلام والصيغ، والأدوات ودلالاتها، وتحدثوا عن المفهوم الذي يغاير منطوق الجملة من حيث الدلالة، وفرقوا بين الجملة الاسمية والفعلية، ونظروا إلى أن الجملة ذات الاسناد قد تكون ناقصة بسبب نقص الاسناد، وقد تكون تامة بتمامه. وقد عرض الدكتور صالح الظالمي إلى المسائل الآتية:

1- **أقسام الكلام:** وبدأه بتقسيم الكلمة على:

أـ الاسم: وتناول تعريفه ودلالته وأقسامه ورأي النحاة والأصوليين في ذلك[1]، وتناول الكنايات بين التعريف والتنكير[2].

ب ـ الفعل: وتناول دلالته على الحدث، ودلالته على الزمان، وتطرق إلى انكار الأصوليين لدلالته على الزمان، وذكر الأفعال التي اختلفوا فيها[3].

جـ ـ الحرف: تناول تعريفه ودلالته عند النحويين والأصوليين من حيث المعنى، إذ يعده النحاة ما يدل على معنى في غيره أو في نفسه، أما الأصوليون فبعضهم يعدّه كمعنى الاسم والفعل، وبعضهم ذهب إلى أن معناه عند الاستعمال فقط.

وهذا التقسيم هو المعتمد منذ البداية على يد أبي الأسود الدؤلي، بعد أن أملى عليه الإمام عليΔ: ((الكلام كله اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل))[4]. وتابع سيبويه ذلك التقسيم[5]. ويتضح

---

[1] ينظر: تطور دراسة الجملة العربية: 25 وما بعدها.

[2] ينظر: م.ن: 31.

[3] ينظر: م.ن: 37 وما بعدها.

[4] انباه الرواة على انباه النحاة: 41/1.

[5] ينظر: الكتاب: 12/1.

أن لكل من تلك الأقسام دلالة خاصة به، وهذا التقسيم باتفاق النحاة، لكن هناك من زاد عليه قسما رابعا[1] اسماه (الخالفة)، ويعني به اسم الفعل[2]. ومن المحدثين من أضاف قسما خامسا وهو (اسم الفاعل) واسماه (القرين)[3]. أما الدكتور تمام حسان فقد جعل الاقسام سبعة[4] ولكل قسم دلالته الخاصة به.

اما الأصوليون فالتزموا التقسيم القديم للكلمة: (اسم ـ وفعل ـ وحرف)، باختلاف دلالة كل منها، وتركز بحثهم في اسم الفاعل على انه صفة تتلبس بها الذات. وعندما اراد أن يعرض إلى تقسيمات الجملة، فكان لا بد من إيضاحه للفرق بين الجملة والكلام، فالنحاة يعدون الجملة اعم من الكلام (لفائدتها مرة، وعدم فائدتها مرة أخرى). أما الكلام فيشترط فيه الفائدة عند الجميع، إذ عرفوه بأنه: ((اللفظ المفيد فائدة تامة))[5]، اما الجملة فقد تكون جملة شرط أو جملة جواب، أو جملة صلة، وكل ذلك ليس مفيدا، فليس كلام[6].

2- **اقسام الجملة:** قسم النحاة الجملة على: جملة اسمية وجملة فعلية، وذكر بعضهم قسما ثالثا ورابعا هما الظرفية والشرطية. فالظرفية هي التي تبدأ بظرف أو جار ومجرور مسبوق بنفي أو استفهام كما ورد ذلك في الامثلة التي تناولها صاحب المغني[7]. ومن المحدثين من يجعل الجملة الظرفية ملحقة بالفعلية تارة، وبالاسمية تارة أخرى، فحين تعتمد على النفي والاستفهام تكون ملحقة بالفعلية، إذ حينها يتوافر للظرف سياق فعلي يصح معه أن ينوب عن المضارع[8]، واذا لم تعتمد على النفي والاستفهام فهي ملحقة بالجملة الاسمية عنده. وعلى التقديرين فهي لم تستقل بذاتها لتكون قسما ثالثا مغايرا[9].

اما الجملة الاسمية فهي التي يتصدرها اسم، وهذا الاسم المتقدم هو الذي يستدعي اطلاق كلمة (الاسمية) على تلك الجملة، وهكذا يرى ابن هشام وغيره أن الأمثلة التي ساقها ابن هشام هنا

---

(1) ينظر: بغية الوعاة: 311/1.

(2) ينظر: حاشية الصبان على الاشموني: 23/1.

(3) ينظر: اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية: 132 وما بعدها.

(4) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 90.

(5) مغني اللبيب عن كتب الاعاريب: 49/1.

(6) ينظر: م.ن: 50/1.

(7) ينظر: م.ن: 42/2.

(8) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: 51.

(9) ينظر: تطور دراسة الجملة العربية: 77.

لم يتفق عليها علماء النحو، فـ(زيدُ قائم) و(هيهات العقيق) و(قائم الزيدان) [1]، كانت عنده جملا اسمية، فاسم الفعل في الجملة، واسم الفاعل المتقدم قد يلحق هذه الجمل بالجملة الفعلية كما يرى الكوفيون[2] وبعض المحدثين.

اما الجملة الفعلية فهي التي يتصدرها فعل، وبه تعرف الجملة الفعلية كما يقول ابن هشام، فالصدر عنده هو الأصل وهو الذي يميز الجملة الفعلية من الاسمية[3]. واذا تألفت الجملة من اسم يتصدرها وفعل يعقبه، فهي محل خلاف بين النحاة[4]، إذ هي اسمية عند البصريين لتصدرها اسم، وفعلية عند الكوفيين ومن تبعهم لاشتمالها على فعل وفاعل، وتقدم الفاعل فيها، ودلالة الجملة لا تختلف في حال تقدم الفاعل أن تأخر. ومن المحدثين من يؤيد الكوفيين، كالدكتور المخزومي الذي قال: ((الجملة الفعلية هي التي يدل فيها المسند على التجدد، التي يتصف بها المسند إليه بالمسند اتصافا متجددا، وبعبارة أوضح هي التي يكون فيها المسند فعلا، لأن الدلالة على التجدد انما تستمد من الأفعال وحدها))[5].

اما الفرق بين الجملة الاسمية والفعلية عند الأصوليين، فيتحدد من خلال تحديدهم للجملة الاسمية بأن لها ركنين: المسند إليه والمسند، وان هناك اتحادا بينهما. أما الفعلية فلها ركن واحد وهو الحدث المنسوب لفاعله، وليس بينهما اتحاد في الخارج. والبحث اللغوي الحديث يكاد يقترب من رأي الأصوليين، إذ انه قال في موضوع الجملة الفعلية: ((هي أن تأمر بحدث، أو تقرر حدثا أو أن تتخيل حدثا))[6]. والجملة الاسمية هي: ((أن تعبر بها عن نسبة صفة إلى شيء وانها تتضمن طرفين: المسند إليه والمسند))[7].

وان كلا من الجملة الاسمية والجملة الفعلية يدخل ضمن الجملة الخبرية، إذ تجتمع العناصر التي تقوّم الجملة الخبرية، تلك التي تعتمد على الإسناد القائم بين المسند إليه والمسند، أو ما يسمى بـ(النسبة) الحاصلة بينهما، ثم اتصافهما بالصدق أو بالكذب. ولو ابتعدت الجملة عن هذين العنصرين فانها ستأخذ مجالا آخر في مجالات اللغة العربية الواسعة.

---

[1] ينظر: مغني اللبيب عن كتب الاعاريب: 376/2.

[2] ينظر: شرح المفصل: 62/1.

[3] ينظر: مغني اللبيب عن كتب الاعاريب: 376/2.

[4] ينظر: شرح المفصل: 62/1؛ ومغني اللبيب عن كتب الاعاريب: 382/2.

[5] في النحو العربي نقد وتوجيه: 41.

[6] اللغة (فندريس): 162-163.

[7] م.ن: 164.

ويتحدث عن الجملة الخبرية المنفية، والتي تتحقق بالطرق المتنوعة للنفي، وان الاختلاف الحاصل بين جملتين منفيتين من حيث الدلالة، قد يكون بسبب الاداة لتي تقوم بوظيفة رفع ما في ذهن السامع، وقد يكون بسبب تركيب الجملة بعد إضافة كلمة عليها. وكان هذا بشأن الجملة الخبرية. وهناك الجملة الإنشائية، والفرق بينهما باتفاق علماء النحو والبلاغة وكثير من علماء الأصول يتمثل في: أن الجملة الخبرية كاشفة عن معنى موجود في الخارج يتحدث عنه المتكلم، قد يطابق الواقع الخارجي فيوصف بالصدق، وقد لا يطابق ذلك الواقع فيوصف بالكذب[1]. أما الجملة الإنشائية فهي توجد معنى لم يكن له اثر في الخارج قبل التلفظ به، كما في قولك: اكتب، فهي لا تفيد إلا طلب ايجاد الكتابة.

ويرى الاصوليون أن بعض الجمل مشتركة في ظاهرها بين الخبرية والإنشائية، ولا يفرق بينهما إلا بقصد المتكلم، فقد يريد الكشف عن ثبوت النسبة المتحققة في الخارج، وحينها تكون جملة انشائية، وهي كالأمر والنهي والتمني والترجي والنداء وغيرها. وللجملة الانشائية صيغ متعددة، أهمها: الصيغة الاستفهامية التي لها صورتان:

1- الأداة مع الاسم.

2- الأداة مع كلمتين أو أكثر.

وقد تكون الجملة بعد الاداة فعلية أو اسمية. ويبدو أن الجملة الخبرية تعتمد على الاسناد الذي يميزها عن سواها، والذي لا يتم إلا بعد حمل المسند على المسند إليه، سواء كان المسند إليه مبتدأ أم فاعلا[2]، اما إذا خلت الجملة من الإسناد فلا يمكن إلحاقها بالجملة الخبرية وان تكونت من مسند ومسند إليه من حيث الشكل.

وفي موضوع الشرط يعرض الدكتور الظالمي لآراء النحاة والاصوليين بشأن جملة الشرط، أهي جملة واحدة ام جملتان؟ ويعرض لاختلاف النحاة حول الجواب المتقدم بسبب الانسجام في التركيب، وحول تقدم الاسم على الفعل، واعراب أدوات الشرط (الاسمية) ومناقشة اسميتها، واعراب الصيغة الشرطية خبرية ام انشائية؟ إذ يعربها النحاة اعراب الجملة الاخبارية[3]. ويرى النحويون أن صيغتها تتألف من جملتين: الأولى جملة الشرط، والثانية جواب

---

[1] ينظر: تطور دراسة الجملة العربية: 92 وما بعدها.

[2] ينظر:م.ن: 125.

[3] ينظر: شرح المفصل: 89/1؛ والمقتصد في شرح الايضاح: 277/1-278.

الشرط، ولكل منها اعرابا مستقلا[1]، ويتضح ذلك عند ابن جني(ت392هـ)[2]. وكذلك عند ابن هشام[3]، وكذلك فيما نقله ابو البركات الانباري حول اختلاف البصريين والكوفيين في عامل الجزم لجواب الشرط[4]. في حين يرى علماء الأصول أنها صيغة متكاملة تقوم على الترابط بين الجزأين، ويذهب إلى هذا جماعة من النحويين المحدثين[5]، وقد سبقهم إلى ذلك الشيخ الجرجاني[6].

أما بشأن اقتران جواب الشرط بالفاء فيقول النحاة:((إذا لم تجتمع شروطا في جواب الشرط، وجب أن تلحقه (الفاء) الرابطة ولذلك كانت هذه (الفاء) اداة للربط بين جملتين مختلفتين بالشكل))[7]. يقول الدكتور هادي نهر: ((ويرتبط جواب الشرط بالفاء في سبعة مواضع، جمعها ابن مالك بقوله:

اســـــمية، طلبيـــــة، وبجامـــــد وبمـا، ولـن، وبقـد، وبـالتنفيس))[8]

ويرى الدكتور صالح الظالمي: أن اسقاط تلك (الفاء) من الصيغة فيه شيء من الثقل على إذن السامع، وربما يؤدي إلى تركيبة ثانية مستقلة تفقد العلاقة بين الشرط والجواب. وجواب الشرط قد يحذف وجوبا أو جوازا، وفي حذف الجواز ابلغ من الإظهار، هذا ما يصرح به ابن يعيش[9]. وقد يحذف وجوبا إذا تقدم ما يدل عليه. ويرى الاصوليين: أن حذفه يفسره ما تقدم. اما الكوفيون فيرون: أن المتقدم هو جواب الشرط وبلا تقدير، ولكل فريق حجته فيما يقول[10]. ويلتزم النحاة: بأن اداة الشرط لا يليها إلا فعل، وخلاف ذلك يعالج بالتقدير الذي غالبا ما يفسد المعنى. وهناك رأي للدكتور فاضل السامرائي بهذا الشأن إذ يرى: أن تقديم الاسم على فعل الشرط يفيد

---

(1) ينظر: الشرط في القرآن: 23.

(2) ينظر: اللمع في العربية: 288.

(3) ينظر: مغني اللبيب: 457/2.

(4) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: مسألة (84).

(5) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: 57.

(6) ينظر: دلائل الاعجاز: 189؛ وشرح الرضي على الكافية: 232/2.

(7) المقتضب: 5/2.

(8) التراكيب اللغوية في العربية: 207.

(9) ينظر: شرح المفصل: 99/9.

(10) ينظر: شرح المفصل: 7/9.

تخصيصا[1]، وهو بهذا يعطي أسلوب الشرط مفهوما جديدا حين يتقدم الاسم على فعل الشرط، لكن هذا يتعارض مع نصوص كثيرة وردت في القرآن الكريم، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾[2].

وفي موضوع النداء الذي ذكر له النحاة أدواته، ومنها (الهمزة) و(يا) و(وا) وغيرها، ولم يرد في القرآن الكريم للنداء سوى الأداة (يا). وذكروا لكل من هذه الأدوات وظيفة عمله، لأن كل حرف منها يقوم مقام الفعل، وهناك فعلا مقدرا هو الذي عمل في المنادى وأثر فيه الحركة التي تختلف وفقا لحالته، وذكروا حكم تابع المنادى بأنواعه، إذ منه ما يستحق النصب، ومنه ما يجب رفعه. اما الحركة التي تلحق المنادى، فيرى سيبويه: أنها كانت بسبب الفعل[3]، فالفعل المضمر هو المتحكم في الحركة الإعرابية. اما ابن جني فيرفض تقدير الفعل لأنه يغير الكلام من انشاء إلى خبر، والنداء في حقيقته انشاء واضح[4]. في حين أن الصبّان يرفض قول ابن جني بتغيير دلالة النداء من انشاء إلى اخبار عند تقدير الفعل، ويرى أن الفعل نفسه نقل من حالة الإخبار إلى إنشاء[5]. اما الدكتور المخزومي فيرى: أن النداء ليس فيه معنى فعل مقدر، ولا اسناد، ولا يصح عده من الجمل الفعلية كما قصد النحاة إليه، ولا يعد جملة حتى ولو كانت جملة غير اسنادية كما زعم الأستاذ عبد الرحمن أيوب[6]. والأصوليون يتفقون مع رأي الدكتور المخزومي في كون النداء تنبيها للمخاطب ليس غير، وبهذا لا علاقة له بالجملة، ولا بالاسناد أصلا.

3- **الادوات والكنايات:** أن أدوات النفي هي احدى تلك الادوات، وقد ذكرها علماء النحو بما لها من دلالات تخص كل واحدة منها، لكنهم ركزوا على الاثر الإعرابي الذي تتركه هذه الادوات، ثم الاختلاف بين اللهجات العربية في الحركة، كما هو وارد في استعمال (ما) النافية بين اللغتين

---

(1) ينظر: معاني النحو: 48/4.

(2) سورة التوبة: آية 6.

(3) ينظر: الكتاب: 181/2.

(4) ينظر: الخصائص: 186/1.

(5) ينظر: حاشية الصبان على الاشموني: 133/3.

(6) ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي: 129.

الحجازية والتميمية في قوله تعالى: (مَا هَذَا بَشَرًا)[1] من دون الاهتمام بالدلالة، ما قادهم إلى وضع قاعدة ثابتة لا يمكن تجاوزها، كما حدث ذلك في الاداة (لا) النافية للجنس. ولم يتعرض الأوائل إلا إلى الحركة، وتركب (لا) مع ما بعدها، إذ قال سيبويه: و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه من غير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب (أن) لما بعدها، وترك التنوين لما تعمل فيه، لأنها جعلت (لا) وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد[2]، والى مثل هذا القول ذهب ابن السراج[3]، وكذلك ابن جني لا يتعدى حدود الحركة الإعرابية[4]. اما أدوات الاستفهام فقد ينظر اليها النحويون على أنها أسماء، عدا (الهمزة وهل)، وان الاسمية ملازمة لها[5]. وقد عبر عنها سيبويه والمبرد بالحروف، لكنهما يعربانها اعراب الأسماء[6]. لكن حين النظر إلى تعريف الاسم منذ نشأة النحو وحتى الآن، سنجد اختلافا كبيرا بين تعريفات الاسم وبين هذه الأدوات المنعوتة بالأسماء[7]. وعليه أن هذه الأدوات بعيدة عن الاسمية، وانها أدوات وضعت للسؤال، فإعرابها سيخالف ما جاء به النحويون، إذ سيكون إعراب (أين، ومتى، وكيف) وما شابههما ادة استفهام، والاسم بعدها اسم مستفهم عن مكانه وهو مرفوع. والقاعدة لهذه الادوات هي: أن كل اسم مفرد يقع بعد اداة الاستفهام يكون مرفوعا، والاختلاف بينهما يكون بما تحمله كل واحدة منها من دلالة للمستفهم عنه، فقد يكون مكانا، وقد يكون زمانا، وقد يكون غير ذلك. لكن الاساس أن الاداة في جميعها لا يمكن اعرابها خبرا واجب التقديم، لعدم توفر مقومات الجملة الخبرية في هذه الصيغ، كما أنها لا تدخل في جملة الأسماء لاختلاف دلالتها عن دلالة الأسماء، وان اعرابها بهذا الشكل الجديد يكون مشابها لبعض الصيغ الواردة في اللغة العربية، كصيغة المنادى المؤلفة من حرف النداء والاسم المنادى. ولا يمكن اعراب أدوات الاستفهام أسماء لبعدها عنها، والجملة بعدها تعرب على أنها: جملة منقولة عن الجملة الخبرية تعتمد على: المسند والمسند إليه والاسناد وقصد المتكلم في الاخبار، وهي تختلف عن الصيغة الاستفهامية: هل زيد عالم؟ لأن الاستفهامية لا تعتمد على نفس الاركان المعتمدة في الجملة الخبرية. وهذه نظرة الاصوليين إلى الصيغة الاستفهامية، أما إذا تحول

---

(1) سورة يوسف:من الآية 12.

(2) ينظر: الكتاب: 274/2.

(3) ينظر: الأصول في النحو: 462/1.

(4) ينظر: الخصائص: 56/3.

(5) ينظر: م.ن: 82/1.

(6) ينظر: المقتضب: 62/3.

(7) ينظر: تطور دراسة الجملة العربية: 127.

الاستفهام عن مدلوله إلى مدلول آخر كالنفي، فتكون الجملة حينها خبرية، وعندها تتغير الدلالة والإعراب.

وعندهم الكنايات (الضمائر وأسماء الاشارة والأسماء الموصولة) قسما آخر من اقسام الكلمة. والضمائر المتصلة كلها حروف وليست بضمائر.

4- دلالة الفعل على الزمن: يذهب النحويون إلى أن الفعل مرتبط بالزمان[1]، بل هو جزء مقوّم له، اما الاصوليون فهم ينفون ذلك ما داموا ينظرون إليه من جهة (المادة) و(الهيأة) إذ تفيد المادة عندهم الحدث، والهيأة تفيد نسبة الحدث لفاعله، ويكون الزمان عندهم خارجا عن هذين الأمرين، ولا مانع أن يلازمهما في الخارج، وهذا ما اسموه باللزوم الخارجي لا اللزوم الذهني الذي لا تنفك عنه، وعندهم الزمان شيء اجنبي عن الفعل[2] وتبعهم بعض المحدثين، ومنهم الأستاذ إبراهيم مصطفى في تجريد فعل الأمر من الزمان، إذ يقول: ((ومن الواضح أن الأمر طلب فليس مما يبين به أزمان الخبر))[3] وبهذا يتفق مع الأصوليين. ويؤيده من المحدثين، بعدم دلالته على الزمن، بل ينكر فعليته الدكتور مهدي المخزومي، إذ يرى أن صيغة الأمر خالية من الزمن والاسناد، وانها لم تكن فعلا ويقول بهذا الشأن:((إن بناء (إفْعَل) خلو من ميزتي الزمن والاسناد، فلا دلالة على الزمان بصيغته، ولا اسناد فيه))[4]. ولكن نجد الدكتور المخزومي يناقض نفسه حين يؤيد رأي الكوفيين[5] في موضوع (أسماء الأفعال) بأنها افعال حقيقية إذا كانت للماضي أو للمضارع أو للامر، إذ يقول: وأكبر الظن أن الكوفيين كانوا على حق في عدّها أفعالا حقيقية، لأنها افعال في دلالتها واستعمالاتها[6]، بما فيها (صه) و(مه) يدخلان في الصيغة نفسها بعد تأييده لرأي الكوفيين في (اسم الفعل).

وصيغة الأمر عند بعض النحويين صيغة مستقلة، لا تختلف في استقلاليتها عن صيغة الماضي والمضارع، ولكنها عند بعضهم الآخر هي صيغة المضارع المتصل بلام الطلب ثم

---

(1) ينظر: الكتاب: 12/1؛ وشرح المفصل: 2/7؛ وشرح الرضي على الكافية: 223/2؛والايضاح في علل النحو: 52، 53، 87.

(2) ينظر: تطور دراسة الجملة العربية: 147.

(3) احياء النحو: 6.

(4)في النحو العربي نقد وتوجيه: 120.

(5) ينظر: همع الهوامع: 105/2.

(6) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: 202.

تحولت الى هذه الصيغة الحالية[1]، وهذا الاختلاف يثير الجدل ويجعل لكل مذهب انصارا.

وهناك موضوعات مشتركة بين النحويين والاصولين لصيغتي الأمر والنهي، منها:

1ـ اسبقية فعل الأمر: ذكر النحاة الأوائل مسالة رتبة المقدم من الأفعال، وأيما متقدم على غيره من الأفعال؟ وقد اختلفوا في ذلك، فمنهم من ذهب إلى أن الفعل المستقبل هو المتقدم بحسب الرتبة، ومنهم من ذهب إلى أن الماضي هو المتقدم، إلى غير ذلك من الآراء[2] اما فعل الأمر فاختلف فيه البصريون والكوفيون، أهو قسيم للماضي والمضارع؟ ام مقتطع من المضارع، وان اصل (أفعل) لتفعل، ثم حذفت اللام وحرف المضارعة، واستعين بالهمزة، لأن الحرف الذي يلي حرف المضارعة ساكن[3] وهذا ما يراه الكوفيون، وذهب البصريون إلى انه أصل برأسه[4].

اما الاصوليون فلا يمنعون تأخر احد الأفعال عن الثاني من حيث المعنى، ولكن هذا المتأخر لم يكن مشتقا من فعل متقدم عليه باعتباره اصلا[5].

2ـ عند اتصاله باللواصق (ألف الاثنين ـ وواو الجماعة ـ وياء المخاطبة) فانه عند الكثير من النحويين، ومنهم البصريون مبني على حذف النون[6] كما في الأمثلة: (اذهبا، اذهبوا، اذهبي).

والبصريون يعدون فعل الأمر قسما مستقلا، حبذا لو جعلوا بناءه مماثلا لبناء الفعل الماضي عند اتصاله بألف الاثنين أو واو الجماعة، فيكون في الأول مبنيا على الفتح، وفي الثاني مبنيا على الضم، تقول: (ذهبا ـ ذهبوا)، وهنا سيكون فعل الأمر (اذهبا ـ اذهبوا ـ اذهبي) مبنيا على الفتح في الأول، وعلى الضم في الثاني، وعلى الكسر في الثالث، ولا علاقة له بنون المضارع وبناؤه على حذفها وكأنما هو مأخوذ من المضارع[7]، هذا ما يراه الدكتور صالح الظالمي.

وبشأن صيغة النهي، فانها عند الاصوليين لا تقتصر على صيغة (لا تفعل) بل المراد منها كل ما يفيد الزجر، وطلب الترك، مثل: اياك أن تفعل، واترك شرب الخمر، ثم أن هذه الصيغة تكون دلالتها على التحريم، وهي لا تختلف عما ذكرناه لصيغة الأمر، ما دام العقل يحكم بأن النهي

---

(1) ينظر: تطور دراسة الجملة العربية: 139.

(2) ينظر: الايضاح في علل النحو: 85؛والاشباه والنظائر: 9/2.

(3) ينظر: همع الهوامع: 9/1.

(4) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 268/2؛والانصاف في مسائل الخلاف: مسألة (72).

(5) ينظر: منهاج الأصول: 1123/1.

(6) ينظر: المقتضب: 87/3؛ وحاشية الصبان على الاشموني: 63/1.

(7) ينظر: تطور دراسة الجملة العربية: 146.

صادر من المولى القدير ولا بد للعبد من ترك المنهي عنه لتحقق الطاعة للمولى، وقد تدل على الكراهية بسبب القرينة الصارفة[1].

ومن خلال ما تقدم نستطيع القول إنّ ابرز مواطن التيسير في هذا الكتاب تتمثل فيما يأتي:

1- دعوته إلى جمع الضمائر وأسماء الاشارة والموصولات في باب واحد هو (الكنايات)، لأن تفريقها في عدة ابواب يسبب تعقيدا للدرس النحو، وقد سبقه إلى هذه الدعوة كثير من الاصوليين والنحويين المحدثين، ومنهم الدكتور تمام حسان.

2- قوله في وجوب التعامل مع الضمائر المتصلة كلها حروفا وليست بضمائر.

3- ذهابه إلى أن الصيغة التي تعتمد الشرط والجزاء، صيغة متكاملة تقوم على الترابط بين الجزأين وذلك ما يراه علماء الأصول وجماعة من النحويين المحدثين[2]. وقد سبق هؤلاء جميعا إلى ذلك الشيخ عبد القاهر الجرجاني[3] في حين أن النحاة يرون أن هذه الصيغة تتألف من جملتين، وكل منهما تعرب اعرابا مستقلا، وفي هذا تعقيد للدرس النحوي.

4- رفضه قول النحاة بالحاق (الفاء) الرابطة في جواب الشرط الذي لم يصلح (وهو أن يكون جملة اسمية أو فعلا طلبيا) حين قصروا نظرتهم فيه على الناحية الشكلية، وبعضهم ذهب إلى أن الاختلاف بين الجزأين قد يتعلق بالزمن، وذهابه إلى أن (الفاء) الرابطة انما جاءت للربط بين تركيبين مختلفين شكلا، ولو سقطت تلك (الفاء) لكان وضع الصيغة على إذن السامع فيه شيء من الثقل، وربما تتحول التركيبة الثانية إلى تركيبة مستقلة تفقد العلاقة بين الشرط والجواب.

5- ذهابه إلى عدم تغيير دلالة صيغة الشرط في حال تقدم الاسم منها على فعل الشرط أو تأخر عنه، وفي هذا لا يكون التقدير الذي قدره النحاة وأدى إلى فساد المعنى، ولا يمنح أسلوب الشرط مفهوما جديدا كما ذهب إلى ذلك الدكتور إبراهيم السامرائي، حين قال أن تقديم الاسم على فعل الشرط يفيد تخصيصا، لكن ذلك يتعارض مع كثير من النصوص القرآنية إذ لا تؤدي إلى المعنى المطلوب بل تؤدي عكس المعنى.

6- ذهابه إلى أن الصيغة الشرطية هي صيغة انشائية وليست إخبارية، ما دام المتكلم يريد بها ايقاع الترابط بين طرفيها لغرض يتعلق بنفسه، كما نرى ذلك ممن يريد عتق عبده مثلا فيقول

---

(1) ينظر:م.ن: 152.

(2) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: 57.

(3) ينظر: دلائل الاعجاز: 189.

لـه: (أنت حر) فشكل الجملـة خبريـة، امـا فـي المضمون فهـي انشـائية، اذ يريـد بهـا المتكلم ايقـاع الحرية لعبده، فابرز ما في نفسه بهذه الصيغة التي تستعمل للاخبار، ولذلك فانـه يرى فـي اعـراب الصيغة الشرطية انما هو منقول من الجملـة الخبريـة (الفعليـة أو الاسمية) مـا دام المتكلم لم يقصـد الاخبار.

7ـ ذهابـه إلـى أن صـيغة المـدح والـذم صـيغة مكتملـة تحـتفظ بهـذا الشـكل الـذي جـاءت بـه واستعملها الآخرون ولم يتغير منها إلا الاسم الأخير (المخصوص بالمدح أو الذم) فهي (اداة +اسم مرفوع عام +اسم مرفوع خاص). فالاسم الأول يمثل شمولية المدح إذا كانت أداة مدح، والثـاني يمثل المخصوص بالمدح والذي وردت الصيغة من أجله، ويرى عدم الحاجة لاعراب تلك الصيغة الذي اقره النحاة وبه تتجزأ هذه الصيغة، كل ذلك من اجل معرفة الاسم الذي يقع عليه الإعراب أن كان فاعلا أو مفعولا أو غير ذلك.

فهو يرى وجوب النظر إلى هيأة تركيب هذه الصيغة بكونها (جاهزة)، حكمها حكم (المثل) في الجمود، كما يقول ابن مالك في (حبذا) و(لا حبذا) وان (ذا) لا تتغير بتغير الفاعل[1] فكذلك هذه الصيغة لا تتغير إلا في حركة الاسم الأول بعد الاداة، وهو بهذا اقتفى اثر الدكتور فاضل السامرائي الذي استدل على ذلك بان إعراب (المخصوص بالمدح أو الذم) لا يختلف عند دخول النواسخ عليه[2]، فإعراب الصيغة يتم عنده على إنها جملة خبرية تعتمد على الإسناد الحاصل بين المسند والمسند إليه، وبعد ذلك تتصف بالصدق أو الكذب.

8ـ ذهابه إلى أن صيغة التعجب تختلف في مدلولها عن الجملة الخبرية، وان المفردات في كل منهما تختلف كذلك فيما بينها، وقد ذكروا أن (ما) في صيغة التعجب في قولنا: (ما أحسن زيدا) تساوي في دلالتها (شيء) حسّن زيدا، فيكون المعنى (زيد حسّن زيدا) فزيد هو الذي حسن نفسه، فهو فاعل وهو مفعول في آن واحد.

وفي صيغة (افعل به) لم يفرق النحاة بين القولين: أكرم بمحمد، وكرُمَ محمد وكأن لا فرق بين الجملة الإخبارية والصيغة الإنشائية.

لـذلك فهـو يـرى أن الصـيغتين صـيغتا تعجـب، وانهمـا (انشـائيتان)، ومـن الأنسـب إطـلاق (الجاهزة) على كل منهما ما دامت الصيغة باقية على شكلها الذي وردت فيه. إذ أن أي إعراب لها أو لمفرداتها يفقدها دلالتها الخاصة بها، وان صيغة (جاهزة) لا يمكن الإخلال بها منذ أن استعملها

---

[1] ينظر: شرح ابن عقيل: 171/2.

[2] ينظر: معاني النحو: 677/4.

العرب حتى الآن، وانها صيغة إنشائية وكفى.

واطلاق الجاهزة تتفق تماما مع إطلاق الدكتور تمام حسان لفظ (المسكوكة) عليها[1] ويتفق مع ما جاء به الدكتور فاضل السامرائي حول إلغاء إعراب المفردات، إذ قال:((ونحن نرى انه لا داعي لإعراب كل تعبير، فهناك تعبيرات يكتفى بوصفها وهذا منها))[2].

وهناك كتب اهتمت بتاريخ حركة تيسير النحو العربي، من خلال عرضها لمحاولات الباحثين في هذا الشأن، وبيان مناهجهم النحوية التي اتبعوها، منها مثلا: كتاب (حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث). للدكتور محمد ضاري حمادي، وكتاب (مصطفى جواد وجهوده اللغوية) ،للدكتور محمد طالب البكاء، وكذلك كتاب (نحو التجديد في دراسات الدكتور احمد عبد الستار الجواري) للدكتور محمد حسين الصغير، وكتاب (في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث) للدكتور نعمة رحيم العزاوي.

---

(1) اللغة العربية معناها ومبناها: 114.

(2)معاني النحو: 653/4.

الفصل الثالث

نقد جهود التيسير وتقويمها

النقد والتقويم

يمكن القول إنّ الكتب التي تقدم عرض مادتها في الفصل الاول والثاني ،تمثل جهدا كبيرا بذله أصحابها في ميدان الدرس النحوي،وكانت لهم وقفات نلمس فيها الطبيعة الجادة لأهمية إعادة النظر بالدرس النحوي القديم،وتقديمه بوجه جديد لا يلغي التراث الذي ورثناه عن علمائنا القدامى.

وإذا كان النحو القديم يؤخذ عليه اهتمام النحاة بالعلامة الإعرابية، والبحث عن العوامل التي تجعل الاسم مرة مرفوعا،ومرة منصوبا،فإننا لا نعدم في ذلك النحو ما يؤلف مثالا للتيسير، وقد أفاد منه المحدثون وبنوا عليه ما ذكروه، فالنحو الكوفي مثلا فيه كثير من جوانب التيسير وكذلك جهد الشيخ الجرجاني واضح للعيان في كتابه (دلائل الإعجاز). ومن هنا جاء موقف المحدثين في الجهود التي تقدم ذكرها،إذ ركزوا على التركيب في دراساتهم،وبحثوا في المعاني التي تؤديها التراكيب،ودلالة الأدوات في تلك التراكيب، فهناك تراكيب وتعبيرات وردت في القرآن الكريم ينبغي أن يكون الأساس في دراستها هو التركيز على التراكيب، والبحث في ما تؤديه تلك التراكيب من معان، ومعرفة دلالة الأدوات في كل تركيب،ويتضح ذلك جليا في الفصل الثاني من الرسالة الذي درست فيه الجهود التي تناولت اصلاح المنهج.

ومن أجل تقويم الجهود التي تناولت اصلاح الكتاب، والجهود التي تناولت اصلاح المنهج،وبيان ما فيهما من زيادة على الجهد المبذول في تيسير الدرس النحوي،يمكن تصنيف الجهود التي تناولت اصلاح الكتاب على وفق الموضوعات لاتي تحدث عنها اصحابها،وهي ـ في نظرنا ـ ثلاثة أقسام:

القسم الأول: الجهود التي تعالج ابوابا نحوية: ويضم هذا القسم جهود كلا من الاستاذ محمد علي الكردي في بحثه(ثلاثة اقتراحات في قواعد اللغة العربية)،والدكتور مصطفى جواد في بحثه(مبحث في سلامة اللغة العربية)،والدكتور أحمد عبد الستار الجواري في بحثه(الوصف،نظرة أخرى في قضايا النحو العربي)،والاستاذ كمال ابراهيم في بحثه(اللغة ومناهج الدرس) وبحثه الآخر(في سلامة اللغة العربية).

أما بحث الاستاذ محمد علي الكردي فإنه قام في الأساس على موضوعين هما:إلغاء الاعراب بالحركات الفرعية، وإلغاء عطف البيان. ولا شك في أن الموضوع الأول فيه رأي واضح في التيسير, إذ يتخلص بموجبه من يريد الإعراب من باب كامل من أبواب الإعراب, وهو الإعراب بالحروف والذي يشمل طائفة من الأسماء، هي الأسماء الخمسة والمثنى وجمع المذكر السالم,ويكون الإعراب من جهة واحدة هو بالحركات المقدرة أو الظاهرة.

لكن الباحث لم يوضح لنا في مثل هذه الأسماء هل تكون الأسماء الستة مثلا بالواو في كل الأحوال ونقدر الحركات على الواو فنقول:جاء أَبَوَك وشاهدتُ أَبَوَك ومررت بابـَوَك, والحركات مقدرة على الواو, وكذلك في المثنى وجمع المذكر السالم أيكونان بالألف وتقدر الحركات على الفها أم لا.

ويبدو أن الأستاذ الكردي تأثر بوضوح بالنحو الكوفي, إذ ذهب الكوفيون إلى أن: الأسماء الستة معربة من مكانين[1], أي بالحركات والحروف.وذهبوا أيضا إلى أن: الألف في التثنية والواو في الجمع والياء في التثنية والجمع هي الإعراب نفسه, أي أنها إعراب كالحركات[2]،ومن العرب[3] من يجعل المثنى والملحق به بالألف مطلقا رفعا,ونصبا وجرا, فيقول (جاء الزيدان كلاهما ،ورأيت الزيدان كلاهما, ومررت بالزيدان كلاهما)[4].

أما بشان مسألة إلغاء عطف البيان , فان الكوفيين ليس لديهم سوى عطف النسق, بدليل أن التوابع عندهم أربعة لا خمسة ,هي: النعت ،والتوكيد، وعطف النسق، والبدل,وكل ما قيل عنه عطف بيان يدخل في باب البدل ،ونجد ذلك واضحا في كلام الرضي حين صرَّح بأنه: لا يفرق بين البدل وعطف البيان[5].

ومن ينظر في بحث الدكتور مصطفى جواد, يجد فيه دعوة الى تعريب المصطلحات, ولا يسعى الى عصمة اللسان من الخطأ وليس فيه ما يتصل بتيسير قواعد النحو, إنما يهدف بصورة عامة إلى تعريب المصطلحات الأجنبية باللغة العربية وهو جهد بدا به القدامى, ثم تطور في المجامع العلمية, إذ قامت هذه المجامع بتعريب عدد كبير من مصطلحات العلوم المختلفة، ومن ثم فهي لا تدع العربي يهجر لغته الأم ويتجه الى للغة الأجنبية.

وهذه المسألة يمكن إدراجها في مسائل تطوير اللغة, ولا صلة لها بالدرس النحوي, وإنما تمت الإشارة إليها لأنها تدخل في ميدان اللغة العربية, ولان التعريب وسيلة من وسائل اغناء اللغة, والذي يعرف في علم اللغة الحديث الاقتباس أو الاقتراض[6].

وأما بحث الدكتور أحمد عبد الستار الجواري، فإنه يقوم على الأسس الآتية:

---

(1) ينظر:الإنصاف في مسائل الخلاف: مسألة(2):17/1،وشرح ابن عقيل:1/ 218.

(2) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: مسألة(3):33/1.

(3) هذه لغة بني الحارث بن كعب, وكنانة و...

(4) ينظر: شرح ابن عقيل:1/ 58-59.

(5) ينظر: شرح الرضي على الكافية :2/ 56.

(6) ينظر:من أسرار اللغة: 109 وما بعدها.

1- جواز تقديم الفاعل على رافعه[7].

2- إعراب الاسم المرفوع بعد كان فاعلا لها,والمنصوب بعده حالا [8]. وغيرها من الآراء الكوفية التي أفاد منها علماء التيسير المحدثون, لكونها آراء بُنيت على منهج سليم بعيد عن المنطق وصعوباته ،وهو يحاول أن يكون النحو وسيلة لا غاية من خلال تأكيده أهمية الربط بين النحو ومعانيه, ويريد أن يعود بالدراسة النحوية إلى أصلها وجوهر غايتها في دراسة التركيب،ورعاية الترابط بين أجزائه, وما يكون بينهما من تأثير وتأثر.

وكذلك يحاول أن يضمّ أجزاء الكلام المتفقة أصولها ووظيفتها في التركيب مع بعضها, ليكون فهمها أكثر عمقا واستعمالها اقرب إلى الدقة والإصابة وأداء المعنى.

وبشأن بحث الاستاذ كمال ابراهيم الذي هو علم من أعلام اللغة والنحو في العراق،فقد دعا في بحثه الى الافادة من مناهج الدرس الحديث في الغرب, وهذه من المسائل التي لا خلاف فيها بين الدارسين, وأشار إلى أهمية الأسلوب الذي تقدّم به اللغة, إذ ينبغي أن يكون أسلوبا سهلا وشائقا وبعيدا عن التعقيد, ولا شك أن الأسلوب الذي تقدم به المعلومات له اثر كبير في إقبال الدارسين عليها والإفادة منها, أو النفور منها, إن كان أسلوبها صعبا.

إذ هو يدعو إلى استعمال طرائق التعليم الحديثة الصحيحة، من خلال تقديم اللغة بأسلوب ينسجم وعقل وطبيعة وذوق المتعلم ,إذ ينبغي أن يكون هناك ربط بين الدراسة النحوية والأدبية مع الدراسة العلمية والتطبيقية عن طريق غير مباشر,فيقوم المتعلم بأخذه وكأنه جزء من حياته. وبهذا يتم تعلم مبادئ اللغة فطريا, ومن خلال التوجه إلى إلغاء العامل النحوي. وما آل إليه, والابتعاد عن التفصيل في الإعراب وحشر المصطلحات النحوية والفلسفية التي لا تتفق ومدارك المتعلم, وبهذا يمكن الحفاظ على سلامة اللغة العربية.

والدعوة إلى إلغاء العامل لم تكن حديثة،بل هي قديمة،وقد دعا إليها ابن مضاء القرطبي(592هـ) في كتابه(الرد على النحاة)[9]، وكذلك دعا إليها كثير ممن دعوا إلى تيسير النحو.

وأما بحثا الدكتور إبراهيم السامرائي،ففي الأول منهما دعوة إلى إعطاء العامية قدرها،لأنها لسان يؤدي أكثر الحاجات،ويركز على استعمالها وعدّها من الضروريات،لأنها حقيقة اجتماعية لا

---

[7] ينظر: الموفى في النحو الكوفي:18.

[8] ينظر: م.ن: 19.

[9] ينظر: الرد إلى النحاة: 37.

يمكن نكرانها،وأهمية المقارنة بين العربية واللغات القريبة منها،والإفادة من تجارب الغربيين في هذا الشأن،وسبب هذه الدعوة هو وجود ظواهر لغوية لهذه اللغة(العامية)،تتضح هذه الظواهر في بحث الدكتور نعمة العزاوي الموسوم بـ(ظواهر لغوية في عامية العراق)[10]،إذ فيها مفردات كثيرة عرض لها التطور الذي ينجم عن عوامل معينة،منها:تجاور الأصوات الذي ينتج عنه(المماثلة،والمخالفة)،والتوهم،والتطور الدلالي،والإبدال،وغيرها من العوامل.وهناك ظواهر عرفتها(عامية العراق) لم تألفها العربية من قبل،برزت بسبب احتكاك عامية العراق باللغات الأجنبية،التي تفشت في العراق ،ومنها: انتقال أصوات جديدة ليست من كلام العرب،ودخول قواعد جديدة لعامية العراق جراء الاحتكاك لم تعرفه العربية[11].

أما بحثه الثاني(في سلامة اللغة العربية)، ففيه يعدّ مسؤولية الحفاظ على اللغة العربية مسؤولية جماعية،لأنه يرى أن اللغة دربة ووعي،وبفقدانها تسود(العامية) التي هي أسلوب للإعراب عن مقاصد الناس،فلذلك يؤكد أهمية إعداد مدرس العربية بما يتفق وفنون التربية الحديثة،فضلا عن الإفادة من منجزات العلم الحديث في تعلم اللغة،بتدريس العربية بجميع علومها،كوحدة متكاملة،وهو بذلك يدعو إلى وضع كتاب مدرسي مستوعب لمواد العربية،ومنقّى من المسائل الزائدة عن المقصود من أجل عدم إرهاق ذهن المتعلم.وإن طريقة الكتاب الجامع طريقة جرى عليها العرب من سابق العصور ،وأثبتت نجاحها في التعليم،بدليل الإفادة من هذه الطريقة،جراء تقبّلها واستيعابها لتوافقها مع عقول المتعلمين،ومن تلك الكتب كتاب الكامل للمبرد(ت285هـ)، وكتاب الأمالي لأبي علي القالي(ت356هـ)، وجمهرة من كتب ابن قتيبة وغيرهم.

وبشأن بحث الاهتمام بالعامية وإعطائها قدرها،هناك مقالات ترمي إلى الغرض نفسه،ومنها مقالة الشيخ أمين الخولي، بعنوان(هذا النحو)[12]،وفيها: دعوة إلى مساواة قواعد الفصيحة بما يشيع في كلام الناس، تسعى الى تخليص المتكلم والمتعلم من كثرة القواعد والاستثناءات،والتقريب من لغة الحياة كما يرى في بحثه هذا، ومحاولة الدكتور محمد كامل حسين في كتابه(اللغة العربية المعاصرة)[13]وقد حاول تغيير المثال النحوي التقليدي بناء على الاستعمال اللغوي ومستوياته المعاصرة اذ قسم العربية الى أربعة أقسام: الفصحى العالية، والفصحى المخفضة،والعامية

---

[10] ينظر: مجلة التراث الشعبي،العدد(12):7- 16.

[11] ينظر:ظواهر لغوية في عامّية العراق:8 -9.

[12] ينظر: مجلة كلية الآداب،جامعة القاهرة،المجلد السابع،عام 1944م.

[13] طبع عام 1976م، دار المعارف،القاهرة.

المنقحة، العامية الخالصة.ويرى ان الفصحى المخفضة هي التي ستنتشر ويكتب لها الذيوع، ودعا إلى دراسة خصائصها ووضع القواعد لها لتنظيمها[14].

ويقف الدكتور مهدي المخزومي من مثل هذه المحاولات موقف الرفض، بقوله:((إنّ مثل هذه المحاولات وإن كانت ترمي إلى بناء النحو وإعادة الحياة إليه من جديد، الا أنها تسعى مع ذلك إلى خلق جديد قد تنقطع بوجوده الأسباب بين لغة الحياة اليومية والتراث القديم، وتؤدي إلى فصل الأقاليم العربية،وذهاب كل إقليم بلغة إقليمية خاصة،وقد تنشأ عن محاولات كهذه لغة جديدة، وفي الوقت نفسه بعيدة عن اللغة التي نتكلم بها،وعن لغتنا الفصيحة))[15]، وإن وضع قواعد جديدة للهجة المتطورة من الفصيحة يحول بين الفصيحة والتطور، فتجمد الفصيحة وتهمل، ويكون الاهتمام باللهجة المتطورة،بل أن مثل هذه القواعد الجديدة لغير الفصحى يبعدنا بالنتيجة عن لغتنا،لغة القرآن الكريم وتراثنا[16].

القسم الثاني: الجهود التي تعالج مناهج التعليم في اللغة.

ويضم هذا القسم جهود الدكتور نعمة رحيم العزاوي في بحثيه(تطوير النحو المدرسي)و(في النحو المدرسي،قضايا مطروحة للنقاش)،والاستاذ محمد فاتح توفيق في بحثه(تعليم اللغة العربية)،والدكتور ناصر الحاني في بحثه(نظرة في النحو وأصول تدريسه)،والاستاذ عامر رشيد السامرائي في كتابه(آراء في العربية).

1- وعند النظر في بحوث الاساتذة الذين تقدم ذكرهم نجد أن بحوثهم في هذا الميدان تسهم في مجال مهم من مجالات التيسير هو,مجال المناهج التعليمية والدراسية. ويمثل هذا الميدان أهمية كبيرة عند الدارسين، إذ إن صعوبة الدرس النحوي في جانب كبير منها تعتمد على المنهج الذي يدرس فيه النحو في المدارس والجامعات، لذا ينصب الجهد في البحوث المتقدمة على ميدان مناهج الدرس النحوي, وأول هذه البحوث يتمثل فيما كتبه الدكتور نعمة رحيم العزاوي وهو من العلماء الذين اهتموا بدراسة مناهج التعليم, وقد اشترك في تأليف المناهج الدراسية في ميدان اللغة والنحو في كثير من مراحل الدراسة, وهو علم من أعلام التأليف النحوي واللغوي , وله البحثان المذكوران،ففي الأول منهما يضع نظراته العلمية الدقيقة في طائفة من موضوعات المناهج التعليمية في الدراسة الإعدادية والمتوسطة، ويركز على طائفة من الموضوعات ذات الأوجه الإعرابية المتعددة, وهي فطنة للخلاف النحوي القديم, ويدعو إلى تخليص المناهج من هذه

---

[14] ينظر:اللغة العربية المعاصرة:70 وما بعدها؛ والعربية وعلم اللغة البنيوي:85.

[15]مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو:406 وما بعدها.

[16] ينظر: المخزومي ونظرية النحو العربي:36.

الموضوعات, وإبعاد ما فيها من خلافات، وسلوك المسلك الأسهل في التعليم، ويدعو إلى الإفادة من منهج الكوفيين في طائفة من هذه الموضوعات وهي:

1- اسم لا النافية للجنس, الذي يعربه القدامى منصوبا بلا تنوين[17]. في حين تعده الكتب المدرسية مبنيا مرة, ومعربا أخرى.وهذا الرأي يدعو للخلاص من تعدد أوجه الإعراب.

2- بشان النداء والمنادى, فان الدكتور العزاوي يدعو إلى الأخذ برأي الكوفيين[18] في هذا الموضوع. وهناك توصية عن المؤتمر التاسع لاتحاد المعلمين العرب[19] بوجوب الأخذ بهذا الرأي لما فيه من تيسير.

3- وفي موضوع الاستثناء, يعطي القدامى من الكوفيين وجه إعراب واحد, هو النصب[20] والدكتور العزاوي يدعو إلى الأخذ بهذا الرأي.

4ـ بشان إعراب الأسماء بعد(خلاـ حاشا - عدا) والتي تعربها كتب النحو المدرسية مجرورة مرة, ومنصوبة مرة أخرى, فان القدامى يعربونها منصوبة دائما[21] لأنهم يعدونها مستثنيات, فهو يتفق مع رأي القدامى, ويرفض ما تقره كتب النحو المدرسية.

5- وفي موضوع تخفيف الحروف المشبهة بالفعل, هو يتفق ورأي القدامى في إهمالها بعد التخفيف ويرفض ما تجيزه الكتب المدرسية حين تجعلها عاملة بعد التخفيف[22].

6- وفي باب (أي) الموصولة تجعلها الكتب المدرسية معربة مرة ومبنية مرة أخرى، في حين يعدها القدامى معربة دائما[23].

فضلا عن دعوته إلى إلغاء الاعرابين التقديري والمحلي, وهو يتفق مع من سبقه في هذه الدعوة, ومنهم وزارة المعارف المصرية[24].

أما البحث الثاني للدكتور العزاوي فهو بعنوان (في النحو المدرسي، قضايا مطروحة

---

[17] ينظر: الموفى في النحو الكوفي: 47 وشرح ابن عقيل: 328/1 .

[18] ينظر: الموفى في النحو الكوفي: 64 .

[19] ينظر: تطوير تعليم اللغة العربية: 127 .

[20] ينظر: الموفى في النحو الكوفي: 71.

[21] ينظر:شرح المفصل: 97/3؛ و شرح الرضي على الكافية: 224/1؛ و شرح ابن عقيل:597 وما بعدها

[22] ينظر: شرح المفصل: 132/8؛ والانصاف في مسائل الخلاف: المسألة (24):195/1؛ والنحو المنهجي:85

[23] ينظر: شرح ابن عقيل:164/1

[24] ينظر: تقرير لجنة المعارف المصرية: 1

للنقاش), وقد دعا فيه إلى الابتعاد عن الاسس الفلسفية التي بنيت عليها القواعد النحوية, ويرفض تعدد التسميات والمصطلحات التي دخلت النحو بسبب تلك الفلسفة, ويرى أهمية اعتماد منطق اللغة الذي يتسم بالصدق والسهولة ويوافق عقل المتعلم.

وهو يدعو إلى الأخذ برأي الكوفيين الداعي إلى اعتماد منطق اللغة في النحو[1]. ويوافق رأي الدكتور طه حسين[2] في مهاجمة مصطلحات الفعل المبني للمجهول, ونائب الفاعل.

ويتفق مع الدكتور مهدي المخزومي في إطلاق تسمية (الكنايات) على الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وأسماء الشرط.

ويلحظ اعتماد محاولات الدكتور العزاوي على آراء المذهب الكوفي لما يتسم به من تيسير, وسهوله, ويتضح ذلك من خلال اتفاقه ورأي الكوفيين القدامى في المسائل الآتية:

1- جواز تقديم الفاعل على رافعه[3].

2- إعراب الاسم المرفوع بعد (كان) فاعلا, والمنصوب بها حالا[4], ومن يتبعهم في ذلك من المحدثين الذين عنوا بالتيسير وسعوا إليه[5].

فضلا عن دعوته إلى إعراب الاسم بعد (إنّ) على انه مبتدأ جاء بعد (إنّ) استحق الفتح, وفي إعراب المعطوف فاعل أيضا كالمعطوف عليه(الفاعل الأول) لأنه اقرب إلى الحس اللغوي,كما في :جاء محمد وخالد ويتفق مع القدامى[6] والمحدثين[7] في الدعوة إلى إلغاء الضمير الضمير المستتر.ويدعو لوصف صيغة الفعل الماضي بدلا من القول انه معرب مرة, ومبني أخرى.

ويدعو إلى إلغاء باب (كم) الخبرية والاستفهامية كما ألغي باب إعراب أسماء الشرط من كتاب النحو. ونجد فيما ذكره الدكتور العزاوي جهدا واضحا يدل على شخصية علمية واضحة.

---

(1) ينظر: همع الهوامع: 45/1؛ والموفى في النحو الكوفي : 64 وما بعدها؛ ومدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة اللغة النحو:؛ 379.

(2) ينظر: مناهج تعليم القواعد العربية:16.

(3) ينظر: شرح المفصل: 92/1؛ واسرار العربية: 35-36؛ والموفى في النحو الكوفي:18؛ وفي النحو العربي، نقد وتوجيه: 43-44.

(4) ينظر: الموفى في النحو الكوفي:19.

(5) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه.178.

(6) ينظر: الموفي في النحو الكوفي: 19.

(7) ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: 267 وما بعدها .

أما الاستاذ محمد فاتح توفيق،فاعتمد في بحثه المذكور على ما يأتي:

1- التركيز على تربية الطفل منذ الصغر وتنشئته على الإلمام بالفصحى يسهل عليه ما يواجهه من صعوبات في الدرس بعد دخوله المدرسة, ويبدو أن هذا الأساس ذو أهمية كبيرة, إذ يعتمد في الأساس على تربية الأجيال وتنشئتها نشأة علمية قبل دخول المدرسة, غير أن هذه المسألة إن صدقت نظريا فإنها لا تصدق عمليا إذ من غير الممكن تطبيق مثل هذا في كثير من مناطق العراق مثلا, وان كان بالإمكان تطبيق مثل هذا فانه يكون في مجال محدود ويقتصر على الأسر الخاصة وليس العامة.

2- يرى أن هذه النشأة تقرب بين الطفل والفصحى, وتباعد بينه وبين العامية , وهذا فيما نرى لا يمكن تطبيقه في بيئة خاصة مثل بيئة العراق, ذلك أن الطفل وفي جميع أنحاء العراق لا يمكن أن يتخلص من العامية, وهو يصادفها في كل مكان, اللهم إلا إذا أردنا أن نعزله في مكان خاص ونمنع علية الاختلاط بالآخرين وهذا غير ممكن.

ومن ينظر في بحث الدكتور ناصر الحاني يجده:أنه يرى في الدرس النحوي وسيلة لضبط اللغة وليس غاية ،وفي ضوء هذا يرى أهمية إعادة النظر في القواعد النحوية وان يفهم الدارس أن الغرض ليس حفظ القاعدة النحوية, وإنما الإفادة من هذه القاعدة في مجال التطبيق العملي كلاما وكتابةً,وهذا يعني التخلي عن حفظ القواعد الموضوعة وترديدها دون إدراك كيفية التطبيق عليها.ويمثل هذا نظرا صائبا في فهم القاعدة النحوية.

فضلا عن انه يرى أهمية تخليص المنهج النحوي من كثير من المسائل التي تؤدي إلى تعقيده وصعوبته, مثل الخلافات النحوية والبحث عن مسائل لا صلة لها بضبط اللسان,وكذلك أهمية التخلص من الشواهد التي تحتمل وجوها إعرابية مختلفة,لأنها تودي إلى تشتيت ذهن الدارس وضياعه في البحث عن تعدد الأوجه والخلافات. ويمثل هذا جانبا مهما من جوانب التيسير, إذ إن تنقية المنهج النحوي من الخلافات النحوية, ومن الشواهد ذات الاحتمالات المختلفة يمثل جانبا من التيسير في المنهج العلمي الصحيح.

وبشأن الاستاذ عامر رشيد السامرائي،فإنه يبحث عن مكانة اللغة العربية بين اللغات،من خلال مجاراتها للغات الأخرى في مجال التعليم العالي كما هو موجود في تعليم الطبية السورية ولمدة أكثر من خمس وثلاثين سنة لعلومها بالعربية[1].

وهناك ميزات للعربية يعدّها بعض الباحثين دلالة على أفضليتها، في حين يعدها بعضهم

---

[1]ينظر: المصطلحات العلمية: 91.

الآخر عيوبا، ولكل من الفريقين مسوغاته لحكمه هذا. وحين يعرض الباحث في كتابه هذا لطائفة آراء دعت إلى التيسير وتبغي الحفاظ على سلامة العربية. ومن هذه الآراء رأي الدكتور طه حسين[1] الذي يرى فيه ان تكون دراسة العربية على قسمين: للمتخصصين وللعامة. ورأي الأستاذ جورج كفوري[2] الذي يرى فيه عدم ازدراء العامية، واعطاءها مكانتها التي ينبغي ان تحتلها، لأنها لغة التعامل اليومي. ورأي الدكتور مصطفى جواد[3] الذي يرى فيه أهمية انتقاء الشواهد النحوية من القرآن الكريم والحديث الشريف. وكذلك رأي الدكتور جميل سعيد[4] الذي يرى فيه أهمية إعادة كتابة النحو بشكل جديد وأبعاد لغة الشعر عن الشواهد النحوية. ورأي الدكتور مهدي المخزومي[5] الذي يرى فيه أهمية تدريس النحو الكوفي بدلا من البصري الذي عليه مآخذ كثيرة كما يرى[6]. وغير ذلك من الآراء التي تدعو إلى التيسير.

لكن أغلبها لم تقم بعمل ايجابي بنـّاء يقضي على مصدر الشكوى، ويتضح ان ميدان الإصلاح في اللغة والنحو واسع وكبير، وعلى الرغم من سعته وتنوعه، لكننا لم نجد ما يثمر عن هذه الجهود المبذولة من قبل هؤلاء العلماء، بدليل ان اللغة العامية ما دامت هي لغة التخاطب اليومي في البيت والمدرسة وغيرها، وهي لغة التعليم في أكثر ما تلقى في المدرسة من الدروس، وبهذا ستظل هي اللغة الحية الأساسية، وستظل العربية الفصحى لا يؤخذ بها الا عند الحاجة اليها، وأمام هذا الحال ينبغي فرض اللغة الفصحى على المعلمين والمدرسين فيما يلقون على التلاميذ من دروس.

القسم الثالث: الجهود الشاملة في اصلاح الكتاب:

وخير ما مثل هذا القسم من الجهود كتاب(معاني النحو) ذو الأجزاء الاربعة للدكتور فاضل السامرائي، وكتاب(رأي في الاعراب) للاستاذ يوسف كركوش،وكتاب(نظرات في اللغة والنحو للاستاذ طه الراوي).

فكتاب(معاني النحو) يعدّ من أهم المراجع الحديثة في دراسة موضوعات النحو بحسب ما وضعه العلماء القدامى، ولكن بأسلوب مبسط ،اذ إنه بدأ الكتاب بأقسام الكلام وانتهى بآخر قواعد الدرس النحوي،فهو إذن شامل لكل موضوعات النحو؛لأنه اشتمل على دراسة المفردات

---

(1) ينظر: مجلة الآداب البيروتية العدد (11)، مقال (يسّروا النحو والكتابة).

(2) ينظر: اللغة العربية في ماضيها وحاضرها ومستقبلها: 35 وما بعدها.

(3) ينظر: مجلة العلوم البيروتية العدد (9)، مقال (وسائل النهوض باللغة بالعربية وتيسير قواعدها وكتابتها).

(4) ينظر: مجلة المعلم الجديد، جـ/5-6 ، مقال (جولة في كتب اللغة العربية).

(5) ينظر: مجلة المعلم الجديد جـ1، مقال (دعوة جادة في اصلاح العربية).

(6) ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو: 72 وما بعدها.

والتراكيب والأدوات وغيرها،ولقد ضم الكتاب مرفوعات الأسماء، ومنصوباتها، ومخفوضاتها وما يتصل بهذه الموضوعات من فروع أخرى،فضلا عن اعتماد الباحث الدكتور السامرائي في أغلب شواهد كتابه على القرآن الكريم، محاولا بذلك بيان طائفة من أسرار التعبير القرآني،والاهتداء إلى الفروق بين التراكيب التي يستعملها القرآن الكريم ،والتي يستعملها الكلام العربي،وإن بدت في ظاهرها متشابهة ومتماثلة.

ومما يميز هذا الجهد هو نظرة الباحث إلى الدرس النحوي برؤية جديدة مرتكزة على المعنى أساسا للاهتداء إلى الإعراب وبيان الاختلاف في الدلالة بين التراكيب المستعملة من العرب في شواهدهم،التي يرجحون بعضها على بعض من دون النظر إلى دلالة كل تركيب، من ذلك حديثه عن موضوع (المفعول معه) الذي هو في نظر النحاة ما اجتمع فيه ثلاثة أمور:

1- أن يكون اسما نحو: جئت والليل.

2- أن يكون واقعا بعد جملة فيها فعل،أو ما فيه معنى الفعل وحروفه.

3- أن يكون واقعا بعد(الواو) الدالة على المصاحبة، وهي التي تفيد التنصيص على المعية.

ويرى الدكتور السامرائي أن هذا الشرط فيه نظر، لورود المفعول معه مع غير الفعل، ومع ما فيه معنى الفعل وحروفه،نحو قوله:

إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا فحسبك والضحاك سيف مهند

فليس(حسبك) فعلا،ولا فيه حروف الفعل،هكذا يقول الدكتور فاضل السامرائي[1]،ونحو قوله:كيف أنت والنحو؟ وكيف أنت وأخوك؟ ولا داعي للتقديرات المتكلفة. وهو يرى أن المفعول معه في الحقيقة هو((أسم فضلة تالٍ لواو المعية))[2].

والناظر في كتاب السامرائي هذا يجد فيه نظرات دقيقة في توجيه كثير من مسائل النحو التي كانت مثار جدل وخلاف بين النحاة، وهذه النظرات تعتمد المعنى اساسا، وهي مسألة لم يعرها القدامى اهتماما كبيرا، اتضح ذلك من خلال احكام النحاة القدامى النحوية الصادرة من دون إعطاء المعنى الاهتمام بالقدر الذي ينبغي أن يمنح له،فنجدهم يميلون باتجاه التعليل والتأويل في حال مواجهة ما يخالف قواعدهم.

وقد أشار الشيخ الجرجاني في كتابه (دلائل الاعجاز)[3] إلى مسألة اعتماد(المعنى)، وذكر

---

[1] ينظر:معاني النحو:1/204-205.

[2] م.ن:1/205.

[3] ينظر: دلائل الاعجاز: 87، 109.

اختلاف المعاني بين التراكيب، كما في: زيد منطلق،وزيد ينطلق.ولا شك في أن الدكتور السامرائي قد أفاد من هذه التجربة، لكنه توسع فيها حتى شملت كل الأبواب النحوية التي عالجها في كتابه معاني النحو.

وهناك مسألة مهمة يمكن أن نجدها واضحة في هذا الكتاب،تتمثل في إغفاله لدور الشعر في الشاهد النحوي، وتركيزه على النص القرآني شاهدا نحويا، وهذه المسألة تعدّ توجها صحيحا في الدرس النحوي، إذ تعالت الأصوات عند الدارسين المحدثين داعية إلى أهمية اعتماد النص القرآني عند وضع القواعد النحوية،وعدم اعتماد الشعر لما فيه من ضرورات وتجوزات لا تصلح في لغة النثر. وقد نعى المحدثون على القدامى تمسكهم بوضع القاعدة النحوية على الشعر وعدم اعتمادهم على النص القرآني[1]، ولأن القرآن الكريم يمثل ذروة الفصاحة والبلاغة، كان الأجدر بالنحويين أن يعكفوا على هذا الكتاب(كتاب الله) ليستنبطوا منه معظم إحكام اللغة، كما عكف عليه الفقهاء حين استخلصوا أحكام الشريعة وما يتصل بأمور الدين[2]، ذلك لأن القرآن الكريم اشتمل على كثير مما تحتاج اليه أحكام اللغة،سوى الشاذ والنادر وما لا تقتضيه الحاجة، بدليل عدم استيعاب النحو لكل ما تمثل في القرآن من الأحكام والتراكيب الأسلوبية منذ نشأته حتى الآن.وقد اكتشف ذلك من خلال استدراك النحويين على مرّ العصور على أسلافهم ما أخلّوا به مما ورد في القرآن الكريم من الأحكام،ومن خلال ما ظهر في زماننا مما اصطلح عليه اسم(نحو القرآن)[3]من مؤلفات. إذ نبّه مؤلفوها على ما أخلّ به أسلافهم من الأحكام والتراكيب الأسلوبية في القرآن، ونجد ذلك واضحا في كتاب(نحو القرآن) للدكتور أحمد عبد الستار الجواري، وكتاب(دراسات لأسلوب القرآن) للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، وكتاب (نظرية النحو القرآني) للدكتور أحمد مكي الأنصاري.

ويقول الدكتور خليل بنيان الحسون:((إني وبعد عقدين من تدريسي مادة:أثر القرآن في الدراسات النحوية لطلاب الدكتوراه في جامعة بغداد،تكشف لي أن نحونا مازال بعيدا عن استيعاب كل ما تمثل في القرآن الكريم من احكام وأساليب، البعد المؤدي إلى جهل الدارس الكثير مما يحويه القرآن، وإن بلغ أعلى مراتب الدراسة، ونال به أعلى الشهادات في تخصصه به))[4].

ومن هنا نجد الدكتور السامرائي في كتابه(معاني النحو) يرمي إلى تصحيح المسار ويجعل

---

[1] ينظر: نحو القرآن: 7 وما بعدها؛ ونظرية النحو القرآني: 37-38؛ ودراسات لاسلوب القرآن: 85 وما بعدها.

[2] ينظر: النحويون والقرآن:8.

[3] ينظر: النحويون والقرآن:9.

[4] م.ن:9-10.

القرآن هو الأساس الذي يعتمد عليه في توجيه القواعد النحوية،وهو بهذا يتابع الدكتور أحمد عبد الستار الجواري في كتابه(نحو القرآن)،إذ نجده يركز على المعنى، وكشف بحكم تعامله مع النصوص القرآنية وكلام العرب أن كثيرا من المسائل التي اختلف فيها النحاة القدامى، ولجأوا فيها إلى التأويل والتعليل والتقدير، قد لا تستحق كل هذا إذا نظرنا اليها من زاوية الدلالة والمعنى، ويتضح هذا في معالجته للتراكيب التي لا تتألف فيها الجملة من مسند ومسند اليه، كما في التعبيرات التي تتألف من (اسم وحرف)، في مثل قولهم: (ألا ماءَ ماءً بارداً)، وهذا ما ذهب اليه الخليل وسيبويه من أنه: لا خبر لـ(ألا) التي تفيد التمني[1]. وفي التعبير الذي يتألف من (اسم ومعطوف) كما ورد في قوله: (الإنسان وعمله)، وهو ما ذهب إليه الأخفش والكوفيون[2] في أنه: لا خبر لنحو قولنا المذكور، وكذلك تعبير النداء نحو قولهم: يا رجل، فأوّلوه بـ(ادعوا رجلا)، التباين واضح بين التعبيرين، وكذلك في التعجب كما في قولهم:ما أعذبَ الماءَ،فأوّلوه بـ(شيء جعل الماء عذبا).

يتضح من الأمثلة المذكورة خروج بعض التعبيرات على طريقة التأليف التي يقول بها النحاة.

ومن هذه المسائل أيضا ما يتصل بالتقديم والتأخير التي خلق منها النحاة مسألة طويلة،وجاء كل واحد منهم بأدلته وحججه،وثار الجدل بينهم حول من يتقدم؟ الفاعل ام الفعل؟ وحاول كل منهم أن يأتي بشواهد من شعر العرب تعزز مذهبه،لكننا نجد الدكتور السامرائي يبحث هذه المسائل،وهو ينظر إلى المعنى والدلالة التي يفرزها التركيب، فقولنا: جاء محمد، له معنى ودلالة غير معنى قولنا: محمد جاء، وكذلك قولنا:كيف أنت وخالدا، الذي فيه اقتران لعموم المصاحبة،وليس اقتران زمان أو مكان،وكذلك القول:كيف أنت وزيد؟ وما أنت وأخوك.

ومن المسائل التي نجد فيها نظرا ثاقبا للدكتور فاضل السامرائي مسألة دلالة فعل الأمر على الزمن،وهي مسألة طال الجدل فيها بين النحاة والأصوليين،إذ كان النحاة يحددون زمن الأمر في الاستقبال،وقد يُراد به دوام ما حصل. والدكتور فاضل السامرائي يرى هذا التحديد لزمن الأمر فيه نظر؛لأنه أوسع من ذلك،فقد يكون دالا على الاستقبال المطلق،سواء قرب أو بعُد الاستقبال،وقد يكون دالا على الحال،وقد يكون الأمر الحاصل في الماضي، وقد يكون الأمر مستمرا.ومن هنا فزمن الأمر لا ينحصر فيما ذكره النحاة.

إن ما قدمه الدكتور السامرائي في كتابه (معاني النحو) يعدّ جهدا متكاملا شاملا لكل

---

[1] ينظر:الكتاب:359/1، وهمع الهوامع:147/1.

[2] ينظر:شرح الاشموني:217/1.

موضوعات الدرس النحوي، بنظر حديث وشواهد قرآنية، مما يعطي لهذا الكتاب مكانة كبيرة عند دارسي اللغة العربية بصورة عامة، والنحو بصورة خاصة، ولا يمكن أن يستغني دارس من المهتمين بالدرس النحوي عن هذه الموسوعة العلمية في الدرس النحوي.

وقد تضافرت عوامل كثيرة ليصل هذا الكتاب إلى هذه الدرجة من الأهمية،منها:إن مؤلف الكتاب الدكتور السامرائي علم من أعلام الدرس النحوي في العراق والوطن العربي، وله نظرات ثاقبة وأفكار سديدة، توصل اليها من خلال تعمقه في الدرس النحوي، ومتابعته لآراء القدامى والمحدثين،ومنها اعتماد الكتاب على النص القرآني في شواهده الكثيرة التي وجه بها قواعد النحو، مما جعل الكتاب مصدرا في الدراسات القرآنية،فضلا عن كونه مصدرا في النحو، ويعزز هذا الاتجاه امتلاك الدكتور السامرائي لناصية البحث القرآني، تشهد لذلك طائفة من المصنفات في تحليل النص القرآني،منها كتابه(التعبير القرآني) وكتاب(لمسات بيانية على طريق التفسير القرآني) للقرآن الكريم وغيرها،فضلا عن أنّ شمولية الكتاب لكل الموضوعات النحوية التي عرضها القدامى في تصنيفاتهم،أعطى الكتاب أهمية كبيرة في هذا الميدان،إذ إنه عالج هذه الموضوعات بروح التحليل العلمي المنسجم وطبيعة اللغة، أي أن دراسته هذه جاءت على وفق رؤية جديدة منسجمة وطبيعة التعبير العربي،متأثرة بالتراث النحوي،بالإضافة إلى إفادته مما وصل إليه الدرس اللغوي الحديث.

لذا كان كتاب(معاني النحو) بحق موسوعة علمية قدم فيها الدكتور السامرائي خدمة عظيمة للدرس النحوي والدرس القرآني على حد سواء،ولا يمكن الاستغناء عن هذا الكتاب بأي حال من الاحوال،فهو مرجع لكل الدارسين في ميدان النحو والقرآن.

أما كتاب(رأي في الاعراب)،ففيه دراسة جديرة بالملاحظة، وجديرة بالدرس، لأنها تعرض المشكلة الرئيسة في نحو العربية التي أغفلها أكثر الداعين إلى إصلاح النحو بمنهج غير المنهج الذي ينبغي أن يدرس فيه، وعولجت قضاياه بغير الأسلوب الذي يجب أن تعالج به، وتمّ تفسير ظواهره وعوارضه تفسيرا لا يمت إلى الدرس اللغوي بصلة، إذ طغى منهج أصحاب الكلام على موضوعات الدرس المختلفة،وتعاقب على الدرس النحوي المتمنطقون، وبنوا أصوله على أساس من التعليل والقياس المنطقي العقيم،وتحول النحو بهذه الدراسة إلى موضوع فلسفي لا موضوع لغوي، ولأن اللغة ظاهرة اجتماعية وأنموذج للعقل الاجتماعي،فيجب إبعاد كل غريب متطفل عليها،وإبعادها عن القول بالعامل،ومن التعليلات التي اقتضت جهودا كبيرة،ولكنها ضائعة[1].

وإذا كان القدامى قد سلكوا منهجا طارئا دخيلا لإخراج النحو علما له مكانه في العلوم

---

[1] ينظر: رأي في الإعراب:(التقديم)، للدكتور مهدي المخزومي.

الأخرى فليس للمحدثين مثله..وإن الدرس الحديث قد خصص لكل موضوع منهجا يلائمه، وظهرت مباحث في علم اللغة لم يعرفها الدرس القديم،ولم تخطر ببال القدامى،ولما كان النحو ظاهرة لغوية،والعربية ظاهرة من ظواهر المجتمع العربي،فلا بد من دراسة النحو في منهج يُبنى على فقه لطبيعة اللغة،وفهم لأساليب العرب في التعبير،ويجب أن تكون هذه الدراسة ضمن المنهج المناسب لفهم الطبيعة اللغوية.

وهذه المحاولة هي دعوة تتسم بالجدّة لأنها تقوم على استيعاب المشكلة واستقرائها،فضلا عن الفهم الواعي لها ،إذ دعا فيها إلى إلغاء فكرة العامل،وطرح التعليلات وإعادة النظر في كثير من القواعد التي تناولها الدرس القديم تناولا مقلدا إلى الأصول اللغوية القديمة،ودراستها مجددا،كما درسها الأولون،وحاول جاهدا الرجوع للقرآن، وهو النص اللغوي الأول الذي ينبغي للدارس أن يفزع إليه دائما.وحاول ضم النظير إلى النظير،وكل مسألة إلى أختها،وجمع موضوعات متناثرة بسبب جهل طبيعة الدرس.

و(رأي في الإعراب) يمثل مدخلا ينفذ منه الدارس إلى درس جديد شامل يعالج مشكلات العربية معالجة تتناول كثيرا من موضوعاتها،وهو درس فيه من سمات التجديد شيء كثير.

وهناك من يقول إن هذا الكتاب في جملته قائم على فكرة إبراهيم مصطفى،التي يعدّها صاحب هذا الرأي بأنها ليست محاولة تيسير،وإنما هي محاولة أخرى لإبراز فلسفة جديدة في مسائل النحو،هي أصعب وأعسر من فلسفات النحاة القدامى،ولذا لم يكن كتاب(إحياء النحو) من كتب التيسير التي تهوّن النحو وتخفف ثقل قضاياه،بل هي محاولة عسيرة متكلفة لا يصح الاعتماد عليها في تيسير النحو[1]،بدليل وقوع إبراهيم مصطفى في مشكلات تكلف حلّها،لتطّرد القاعدة وتستقيم النظرية.فقد تكلف في باب النداء وفي باب النواسخ وغيرها من الأبواب التي وجد نشازها عن نظريته، وانحرافها عن فكرته،فتكلف حتى ردّها إلى النظرية،وراضها على الانسياق مع القاعدة.

ويرى صاحب الرأي أنّ محاولة (رأي في الإعراب)إعادة لخطوط محاولة إبراهيم مصطفى،ويشرح مسائلها،ويراها أكبر ظفر في مجال التيسير،ولكن الشيخ يوسف كركوش يخفي ذلك على القارئ،ولا يشير إلى مكان الاقتباس وإنما يمضي في بسط فصوله،وكأن النظرية من كشف بنات أفكاره،إلا من إشارة خافية في المقدمة تشير إلى مكانة الأستاذ إبراهيم مصطفى في مجال تجديد النحو ونقد قضاياه وهدم أصوله.وصفوة القول إن(رأي في الإعراب) هو اختصار

---

[1] ينظر: مجلة المعلم الجديد،المجلد(21)، ج6، ت2، 1958م:920؛ مقال(محاولات التيسير،وكتاب راي في الاعراب).

لكتاب(إحياء النحو)، أو تطبيق دقيق على نظرية الأستاذ إبراهيم مصطفى التي اعتمدها واستوفى الأدلة عليها،عدا الفصل الذي عقده لإعراب الفعل المضارع، وتفسير هذه الظاهرة، وقد وعد إبراهيم مصطفى بالعودة إلى هذه الظاهرة ليشرحها ويسلط الضوء عليها لكنه لم ينجز وعده، وقد اهتدى الشيخ كركوش إلى ما يكمل نظرية مصطفى ويتيح لها الاطراد. وفلّسف اعراب المضارع ووضع ضوابطه، وان كل ما عملوه لا يحل مشكلة النحو العربي، بل لا يخدم اللغة ولا يشيعها في الاستعمال، وإنما يبقيها ترفا ينعم به المتخصصون.

ويعتقد صاحب هذا الرأي أنّ كل الذين حاولوا تيسير النحو، قد جهدوا في كشف فلسفة الحركات، وأضافوا إلى النحو القديم الشاق، نحوا اشق واعسر يؤمن بحل قضايا النحو القديم، ويضيف اليها قوانين استعمال الحركات،فهو نحو لا يخرج عن بحث الحركات ولا يبغي عنها سبيلا. وان ما قام من محاولات تيسير للنحو هي ليس تيسيرا للنحو، وانما ضرب من الفلسفة الجديدة العسرة كفلسفة إبراهيم مصطفى، وفلسفة اعراب الفعل المضارع ليوسف كركوش التي هي فلسفة اخترعها وسبق بتسجيلها صاحب (احياء النحو)[1].

أما من ينظر في كتاب(نظرات في اللغة والنحو)،فيجد فيه مجموعة مقالات هادفة الى تيسير النحو العربي،إذ يضع يده على مسببات صعوبة النحو التي في مقدمتها اهتمام النحاة المفرط بمعرفة أواخر الكلم من إعراب وبناء، لاعتقادهم بأنه يمثل مهمة النحو الأساسية، وبعدها يصف ما ينبغي عمله للقضاء على تلك المسببات من خلال رؤيته: بأن مهمة النحو الأساسية تتمثل في صحة تأليف الكلم للإبانة عما في النفس من مقاصد، لأن صحة التركيب أوثق من الإعراب ارتباطا بجوهر الكلام، ولذلك فالمطلوب من النحو هو عصمة اللسان والقلم عن الخطأ في تأليف الكلم وأحوال أواخرها. وهذا يتطلب ان تكون دراسة علم النحو مكثفة باتجاه مباحث التركيب أكثر من الاتجاه إلى مباحث الإعراب. ومن العاهات التي أصابت النحو هي مسألة الإيجاز الشديد المؤدي إلى الإخلال بالمقصود، ولاسيما المتون التي وضعها المتأخرون لغرض الحفظ السريع، وهذه عملية اشباع معانٍ مقابل جوع ألفاظ، فلذلك يكون الحاصل من هذه العملية حفظا مجردا من الفهم.

فضلا عن مسألة عدم التدرج في ترتيب الموضوعات، والخلط بين تلك الموضوعات، ووصف القواعد التي تؤدي إلى تشتيت تلك الموضوعات وتفريقها في أماكن مختلفة، وبذلك تؤدي إلى تشتيت ذهن المتعلم وتجعله يحس بصعوبة فائقة حين يبدأ بتعلم النحو. ويرى أهمية الموازنة

---

[1] ينظر: مجلة المعلم الجديد المجلد(21)،ك1، 1958م:923/6؛ مقال(محاولات التيسير،وكتاب راي في الاعراب).

بين قدرة المتعلم على الاستيعاب والمادة التي توضع له، فضلا عن التنبيه على أهمية اعتماد القرآن الكريم في الشاهد النحوي لما فيه أثر بليغ في تكوين ملكة البلاغة. وهذا يتطلب وضع معجم لغوي للمبتدئين ومعجم لغوي واسع يضم احتياجات الاديب والعالم من المفردات اللغوية والمصطلحات العلمية، ويرفد الاديب أو العالم بما يحتاج من مفردات ومصطلحات ويكون مرجعا له، وكذلك تتطلب هذه المسألة وضع كتب نحوية وبلاغية خاضعة لخصائص قواعد التربية والتعليم الحديث، من اجل صقل ذوق المتعلم لادراك علوم العربية في النحو والبلاغة.

وينبغي ان تكون اللغة الوسطى التي تشارك العامية في فقدها الاعراب، واعتماد التسكين في أواخر الكلم، وتشارك المعربة بعربية الالفاظ وصحة التراكيب على الاغلب، هي اللغة السائدة في سبيل سلامة العربية، لاسيما وانها لغة تخاطب وتفاهم، بين العلماء والادباء وفي حلقات الدرس. ذلك لأن اللغة المعربة التي هي لغة القرآن قد يصعب التفاهم بها بين كل ابناء العرب، والعامية التي هي خليطة من عربية سليمة ومحرّفة ومعربة ومولدة وألفاظ دخيلة لا يصح ان تكون هي السائدة لأنها فاقدة للإعراب وصحة التركيب ومعتمدة التسكين في أواخر كلماتها.

أما بشأن تقويم الجهود التي تناولت إصلاح المنهج النحوي، فيمكن أن تصنف على قسمين:

القسم الأول: معالجات شاملة لتيسير النحو العربي، وتمثلت في جهود الدكتور مهدي المخزومي في بحوثه وكتبه الآتية:

بحث(دعوة جادة قي إصلاح العربية)

وبحث(رأي في إسناد الفعل).

وكتاب(مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو).

وكتاب(في النحو العربي نقد وتوجيه).

وكتاب(في النحو العربي قواعد وتطبيق).

وجهود الدكتور أحمد عبد الستار الجواري المتمثلة بكتبه:

نحو التيسير.

نحو القرآن.

نحو الفعل.

نحو المعاني.

إن الناظر في جهود الدكتور المخزومي،يرى أن بحثه(دعوة جادة في اصلاح العربية) فيه اشارة إلى اهمية دراسة النحو على أسس حديثة بالإفادة مما توصل إليه العلم الحديث من دراسات في ميدان الدرس المقارن وعلم اللغة الاجتماعي, ويصل من هذا إلى نتيجة مفادها القضاء على

المنهج العقيم الذي سار عليه القدامى والذي يعده أساس محنة النحو.

غير أنّ الدعوة إلى القضاء على المنهج القديم الذي يسميه عقيما تتناقض مع دعواته إلى الإفادة من المنهج الكوفي, وهو منهج قديم فضلا عن انه يحتوي على طرف من التيسير النحوي,لأنه يرى أن الكوفيين توصلوا إلى تحقيق الإصلاح الجذري المنشود ومذهبهم ذو منهج سليم[1].وفي جانب آخر من هذه المحاولة, يرى أنّ جهود الأستاذ إبراهيم مصطفى فتح جديد في الدرس النحوي, ويرى انه بنى جهده على أساس علمي دقيق،وان الدراسات التي تقوم على تيسير النحو يجب أن تسلك المسلك نفسه الذي سلكه إبراهيم مصطفى في كتابه(إحياء النحو) والذي تبلورت فكرته على اتساع الدرس النحوي واتصاله بالتأليف, فضلا عن شموله أواخر الكلمات, وبادراك الفرق بين دراسة النحو ودراسة المنطق[2],وإبعاد المنطق عن النحو الذي ترتب على اختراقه للنحو فكرة العامل وما آلت إليه من تأويلات وتعليلات كانت سببا في تعقيد الدرس النحوي. وفتح أبواب نحوية, يمكن الاستغناء عنها لولا فكرة العامل, كباب التنازع وباب الاشتغال وغيرها.

أما بحثه(رأي في اسناد الفعل)،فيلحظ أنه قائم على الأسس الآتية:

1- جواز تقديم الفاعل على الفعل.

2- إلغاء باب التنازع لكونه اهتمام بالصناعة اللفظية.

3- عدم عدّ الضمائر المتصلة بالفعل طرفا في الإسناد.

4- عدم إفراد نائب الفاعل في باب مستقل.

وحين نمعن النظر في هذه الأسس, نجد أن منها ما يدور في فلك النحو الكوفي الذي يتبناه الدكتور المخزومي وتأثر به في مصنفاته, ودعا إلى الإفادة منه في كثير من مسائل تيسير النحو, ويتمثل هذا الاتجاه في جواز تقديم الفاعل على الفعل.

وان الفعل بعد الفاعل لا يحمل ضميرا, والضمير الذي يتصل به إنما هو كناية عن عدد الفاعل المقدم ونوعه. وهذه مسألة قال بها الكوفيون[3].فهؤلاء عندهم جملة:(قام زيد ،وزيد قام) جملة فعلية لا اختلاف في طرفي الإسناد فيها.

واتجاه آخر يتمثل في إلغاء باب التنازع وهو من الأبواب الشائكة والمعقدة بالدرس

---

[1] ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو: المقدمة.

[2] ينظر: احياء النحو:5,3.

[3]ينظر:الموفي في النحو الكوفي:18

النحوي, وموقف العلماء القدامى واضح في هذا الباب, ولاشك في أن الدكتور المخزومي أفاد من تلك المواقف, فالفراء أجاز توجه العاملين معا إلى الاسم الظاهر[1],أي انه كان يعدّ المعمول للفعلين, وكذلك ابن مضاء القرطبي دعا إلى الغاء باب التنازع [2] .

أما الأساس الثالث وهو عدم عد الضمائر المتصلة بالفعل طرفا في الإسناد، لأنها ليست أسماء، وانما هي علامات تدل على نوع الفاعل وعدده, فهو يمثل جانبا من أفكار الدكتور المخزومي الكبيرة في الدرس النحوي, وان كنا نجد له أثرا في لغة بني الحارث ابن كعب, ذلك أن هذه الضمائر تمثل لديهم علامة تدل على عدد الفاعل فيما يسمى لغة(أكلوني البراغيث).

والأساس الرابع هو عدم إفراد باب مستقل لنائب الفاعل, ذلك لعدم الاستحقاق،إذ إن المرفوعات في العربية المسند إليه والمسند, وينطوي تحت المسند إليه موضوعان: المبتدأ في الجملة الاسمية والفاعل في الجملة الفعلية, وان الدكتور المخزومي ينظر إلى الفاعل نظرة لغوية ملاكها (الاتصاف بالفعل) فكل ما اتصف به الفعل أو حمل عليه يكون فاعلا, والفاعل نوعان: فاعل ومنفعل, الفاعل: من قام بالفعل إراديا, والمنفعل: ما يقوم به قسريا. وهذا أيضا يمثل نظرة ثاقبة من نظرات المخزومي عالم النحو الكبير وحامل لواء التجديد في العصر الحديث.

وكتابه(مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو)،يعد مرجعا مهما لمن يرغب في تتبع حركة النحو الكوفي منذ نشأته في القرن الثاني إلى نهاية القرن الرابع الهجري أو بعدها بقليل،ولما كان المذهب الكوفي أقرب إلى التيسير من المذهب البصري، فيكون الدكتور المخزومي قد خدم العربية بهذا الجهد، إذ فيه إنصاف علمي للمدرسة الكوفية لم يسبق المخزومي أحد قبله إليه، من خلال كشفه لطبيعة المدرسة الكوفية التي اعتمدت على الرواية والنصوص العربية؛ قرآنية وشعرية وغيرها،لذلك يدعو إلى الأخذ بمذهب الكوفيين واعتماده منهجا في التيسير، لأنه يتميز بخصائص تسير إلى التيسير لاعتمادهم القياس اللغوي، ولأنهم يغيّرون القاعدة النحوية على وفق أساليب العربية[3]،وهذا جعله يكون أكثر قدرة على تصوير المعاني الطبيعية وتفسير ظواهر التركيب، وهو في النهاية أقرب إلى اللغة ودرسها[4]، ويمكن أن يكون قاعدة لبناء جديد.

فالمخزومي هنا يعيد الحياة للمذهب الكوفي،لأنه يؤمن بأن هذا المذهب هو الأقرب الى المنهج الوصفي، لذلك سعى الى اتخاذ منهج وصفي نابع من تراثنا النحوي ،لأنه أفضل المناهج

---

(1) ينظر:شرح المفصل:2/76-77،وشرح الرضي على الكافية:1/266،وشرح ابن عقيل:1/550

(2) ينظر: الرد على النحاة:107 وما بعدها.

(3) ينظر: معاني القرآن للفراء: 1/20؛ وهمع الهوامع: 1/45؛ وأبو علي الفارسي:441-442.

(4) ينظر: الدرس النحوي في بغداد:56.

في دراسة اللغة[1]،فضلا عن إيمانه باجتماعية اللغة وتطورها، ويتضح أن وصفيته تنطلق من التراث، بل التراث النحوي الكوفي خاصة،لأنه وجد في كثير من مسائله اللغوية ما يصلح لدراسة جديدة.

وحين النظر في كتابيه (في النحو العربي نقد وتوجيه) و(في النحو العربي قواعد وتطبيق)،نلاحظ أن منهجه فيهما يقوم على مجموعة أسس تتمثل بما يأتي[2]:

1- وجوب تنقية النحو من فكرة العامل التي تولدت نتيجة اختراق المنطق للنحو[3].فالتخلص من العامل وما يترتب عليه أساس لا غنى لطالب التيسير عنه فيما يرى المخزومي.

2- تعيين بداية الدرس اللغوي، وتحديد موضوعه، حتى يكون الدارس على بينة من أمر ما يبحث به، لذلك جعل الدرس اللغوي متداخلا في مجالات ثلاثة، تكوّن في النهاية درسا لغويا واحدا وهي:

أ ـ الأصوات: دراسة صفات الأصوات،وخصائصها، وآثار التشكيل الصوتي عندما تتجاور هذه الأصوات كالإدغام والمماثلة والمخالفة والإبدال والإعلال[4].

ب ـ الصرف: دراسة الكلمة من حيث الصيغة والوزن والاشتقاق والنحت والتركيب والزيادة والتجرد أو التصريف كالإفراد والتثنية والجمع والتصغير[5].

جـ ـ النحو: دراسة الكلمة مؤلفة مع غيرها فيما يعرف بالجملة.

3- شمول الدرس النحوي موضوعين لا يمكن الفصل بينهما،هما دراسة الكلمة من حيث الإعراب والبناء،ودراسة علماء المعاني للجملة وما يطرأ عليها.

ويتضح من خلال دراسة الكتابين أن مصادر التيسير عند الدكتور المخزومي هي:

1ــ آراء النحاة المتقدمين الذين بنوا نحوهم على الاستقراء،بعيدا عن الفلسفة والمنطق،كالخليل وسيبويه والكسائي والفراء.

2ــ النحو الكوفي:لما فيه من تسهيل وتيسير للنحو،فأخذ منه كثيرا، كعدّ الفعل أصل

---

(1) ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو:329 وما بعدها.

(2) ينظر: محاولات حديثة في تيسير النحو العربي:214 وما بعدها.

(3) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه:29-30.

(4) ينظر: م.ن: 28.

(5) ينظر:م.ن:43.

المشتقات[1]. وأخذ برأيهم في تقسيم الفعل على:ماضٍ ومضارع ودائم[2]،وفي مسألة نصب خبر كان على الحال[3]، وكذلك جواز تقديم الفاعل على رافعه.

4ـ المحاولات التي سبقته في تيسير النحو،كدعوة ابن مضاء القرطبي،ودعوة الأستاذ إبراهيم مصطفى.

4ـ الدراسات اللغوية الحديثة، إذ أفاد من دراسة المحدثين لعلم اللغات ومقارنتها،كدراسة المستشرقين للغات السامية واعتمد على ما هو مترجم منها خاصة[4].

ما تقدم يبيّن منهج التيسير ومصادره عند الدكتور المخزومي،وجهود الدكتور المخزومي كانت مكملة لجهود الأستاذ إبراهيم مصطفى التي لم تتسم بالشمولية،بسبب اقتصارها على دراسة (الاسم) من حيث هو مسند إليه أو مسند أو تابع للمسند إليه أو مضاف إليه،أو تابع له،وعلى(حركات الإعراب)،وعدم دراسته(للجملة والأساليب)،واكتفى بالدعوة إلى دراستهما،وبهذا فإن محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى أثرت تأثيرا مهما في فتح الباب واسعا أمام المحاولات الهادفة إلى تيسير النحو،التي تميزت باهتمامها بالجانب الوصفي غالبا،فنجد مباحث كتاب الدكتور المخزومي(في النحو العربي نقد وتوجيه) عرضت أسسا نظرية للدرس النحوي وما ينبغي أن يكون عليه،ذلك بسبب قراءته لتراث النحو العربي قراءة إبداعية فيها خلق ومحاولة تجديد،فضلا عن اطلاعه على قضايا علم اللغة الحديث ومناهجه:فهو ادخل دراسة أساليب التعبير إلى الدرس النحوي،بعدما أبعدتها كتب النحو القديمة ليضمها علم المعاني.وهو تابع الجرجاني في رؤيته إلى معاني النحو وأهميتها في نظم الكلام والتراكيب.

والدكتور المخزومي اتبع منهجا وصفيا استقرائيا رسمه لنفسه في دراسته لموضوعات النحو شمل الموضوعات النحوية أبوابا وأساليب. وهذا المنهج يعتمد وصف الحقائق ولا يتدخل في فرض القواعد، إذ يصف الظواهر اللغوية دون اقحام المنطق فيها، وهنا نجده يتفق والقدامى في تفسيرهم للمسائل النحوية بشكل يتوافق والاستخدام اللغوي، لذلك أفاد منهم كثيرا، كما أفاد من النحو الكوفي، الذي يرى فيه ابتعادا عن الفلسفة الكلامية، وابتعادا عن المنطق وبناء منهجه على الاستقراء والنقل وهذا في رأيه يمثل: ((السبل السليمة للوصول إلى احكام نحوية صحيحة, تتمثل

---

(1) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه:106.

(2) ينظر:م.ن:116.

(3)ينظر:م.ن:182-183.

(4) ينظر:م.ن: 41، و 79، و104، و105، و146، و147، و254، و262.

فيها العربية، ظواهرها، طوارئها، تمثيلا صادقا))[1] بالرغم من ذلك لم يدعُ إلى الاقتصار على مذهب واحد دون الآخر، إنما دعا إلى الأخذ بإعمال البصريين والكوفيين، مضافا اليها ما أهمل عمدا أو من دون عمد كالأحاديث النبوية الشريفة[2].

وان اختلاط فروع اللغة وتداخلها في دراسة النحاة القدامى، حفزّت الدكتور المخزومي على تحديد ملامح الدرس النحوي، لذلك دعا إلى تحديد مجالات الدرس النحوي المتمثلة بدراسة التراكيب ثم دراسة الوظيفة اللغوية للكلمة التي تؤديها في اثناء الكلام، وهذا هو موضوع علم النحو، أي (الجملة وما يطرأ على أجزائها من تقديم وتأخير أو ذكر أو حذف).

فيتضح أن الدرس النحوي عند المخزومي يشمل موضوعين: الجملة والأساليب. فدرس الجملة في تأليفها ونظامها وطبيعتها وأجزائها وما يطرأ عليها في أثناء تأليف الكلام، ودرس أجزاء الجملة التي هي المسند، والمسند إليه، والإسناد، ونقد الأساس الذي وضعه النحاة للتفريق بين أقسام الجملة، وأنكر تقسيم النحاة للجملة من حيث الاعراب، لأنه يرى أن للجمل بنوعيها[3] وظيفتين: عامة وخاصة.

أما في الأساليب فدرس المعاني التي تؤديها أدوات التعبير، إذ إن القدامى صرفوها إلى علماء المعاني. وهو هنا يعدّ دراسة النحويين للكلمة، والبلاغيين للجملة دراسة واحدة، لأنهما يعالجان الجملة، معتمدا في ذلك على أمرين[4]:

1ـ العلاقة الوثيقة بين دراسة النحو ودراسة المعاني، التي كشفها الجرجاني في نظرية النظم.

2ـ رؤيته بأن الدرس النحوي يشمل موضوعين لا ينبغي الفصل بينهما، لأنهما يمثلان وحدة دراسية لا تجزئة فيها، وهما: الجملة والأساليب. ومحاولة الدكتور المخزومي تتضمن لتيسير النحو جانبين: نظري وتطبيقي. ففي الجانب النظري تضمن كتابه (في النحو العربي نقد وتوجيه) دراسة نظرية لأصول النحو من دون المساس بهذه الأصول جراء تغيير أو تبديل أو حذف أو اختصار لأن معنى التيسير عنده يتمثل في بناء النحو على منهج لغوي حديث وعقلية جديدة، يستبعد الشوائب التي لحقت به، وما آلت إليه من شكوى سمعت من أبي علي الفارسي من النحو عند الرماني، إذ إن الدكتور المخزومي عرض للمنهج الذي اتبعه الرماني وغيره في دراسة النحو

---

[1] مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو:405.

[2] ينظر:م.ن:409.

[3] ينظر: محاولات حديثة في تيسير النحو العربي:232 وما بعدها.

[4] ينظر: م.ن:239.

بالنقد، والدعوة إلى العدول عنه إلى منهج لغوي يدرس النحو بوصفه بحثا في مسائل اللغة، الذي يرى تحقيقه بما يأتي:

1- عدم عد الحركات آثارا لعوامل، لأنها عوارض لغوية يقتضيها الأسلوب في الوصول إلى التفاهم.

2- رفض العامل في النحو.

3- اعتماد القياس اللغوي القائم على محض المشابهة، الذي تبناه الخليل والفراء والكسائي، فالخليل قاس تركيب (لن) من (لا وإن) على كلمات أخرى تشبهها في احتواء الهمزة التي تستثقلها أكثر العرب، ويميلون إلى التخفيف منها[1].إذن هي دعوة لإلغاء القياس المنطقي، والاعتماد على قياس النحو.

ولاحظ المخزومي أن هذا التنظير لا يتضح سبيله إلى مسائل النحو إلا بالتطبيق[2]، لذلك كان كتابه (في النحو العربي قواعد وتطبيق) دراسة تطبيقية لمسائل النحو على وفق المنهج العلمي الذي يعتمد وصف الظواهر اللغوية كما هي ويفسرها لغويا، من دون أن يضع قواعد، لأن ذلك يجعل من الدراسة أن تكون فلسفية لا لغوية، ولذلك نحا الدكتور المخزومي منحى وصفيا استقرائيا، فحين تناول الإعراب تناوله بوصفه دراسة الوظيفة اللغوية للكلمة التي تؤديها في أثناء تأليف الجملة[3].

ودرس الجملة بوصفها بسيطة ومركبة،على وفق تعدد المسند إليه في الجملة،فالتي احتوت على مسند إليه واحد هي البسيطة سواء تقدم أم تأخر المسند إليه فيها.وقد يقتضي الكلام تعدد المسند إليه في الجملة،وقد يتعدد المسند والمسند إليه واحد،نحو:(ذهب ورجع علي).أما المركبة فهي الناشئة من عبارة رئيسة وعبارات أخرى ملحقة بها تؤدي وظائف لغوية في أثناء الكلام،نحو:(الرجل الذي لقيته أمس يبكي بكاءً يفتت الأكباد مرّ علينا اليوم وهو يبتسم). وحين اعرب هذا القول حلله إلى أجزائه الرئيسة وغير الرئيسة،باعتبار المعنى النحوي الذي يؤديه كل جزء في أثناء الجملة،وحلله بالشكل الآتي:

(الرجل الذي مرّ علينا): عبارة رئيسة

(لقيته أمس): صلة الذي

---

[1] ينظر، الكتاب: 407/1.

[2] ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: 30.

[3] ينظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق: 226.

(يبكي بكاءً): حال

(يفتت الأكباد):نعت للبكاء

(وهو يبتسم): حال.

وفي اعرابه لـ(لقيته أمس)،قال: لقي:فعل ماضٍ،(التاء):ضمير الفاعل المتكلم، و(الهاء) ضمير المفعول.(أمس): كناية زمانية يبين زمان وقوع الحدث، والعبارة:صلة (الذي)[1].

وهو بهذا قد نظر إلى الوظيفة اللغوية لكل عبارة، إذ لكل منها وظيفة أو معنى نحوي تؤديه في أثناء الجملة،متجاهلا أكان لهذه الجملة محل اعراب أم لا.وحين نظر إلى الوظيفة اللغوية للكلمة اعتمد النحو الوظيفي، وهذا هو ما يحتاج اليه المتعلم في دراسته للنحو،وهو يبحث عن المعنى، ويرفض البحث عن العامل.لذلك فهو درس موضوعات النحو بإتباعه النحو الوظيفي الذي يهتم بالمعنى،لأنه يراه أقرب منهج ينبغي اتباعه، ولأنه يجعل المتعلمين يهتدون إلى أسرار التعبير العربي.

وبذلك أن محاولة المخزومي في تيسير النحو تتسم بالشمول الذي هو سمة غالبة في كتبه (في النحو العربي نقد وتوجيه) و(في النحو العربي قواعد وتطبيق)،التي تضمنت دراسة وظيفة النحوي والصورة التي ينبغي أن يكون النحو عليها،فضلا عن دراسته لمجالات الدرس النحوي، واقتراحه أساسا للتفريق بين أقسام الجملة،ودراسته لمعاني الإعراب وعلاماته،وناقش النحاة في تعريف الإعراب،ودراسته العلامات ومعانيها مثلما درسها أستاذه إبراهيم مصطفى.وقد أكمل محاولة أستاذه ـ الذي اقتصرت دراسته على الاسم ـ،فدرس الفعل بشكل وافٍ بدءا من التعريف مرورا بذكر أقسامه في العربية وإعرابه وبنائه وصيغه الزمنية،وفضّل تقسيم الكوفيين على: ماضٍ ومضارع ودائم،وفرّق بين فاعل الفعل للمعلوم وسماه حقيقيا،وفاعل الفعل المبني للمجهول وسماه فاعلا غير حقيقي،وأنكر تسمية نائب الفاعل،وكذلك أنكر وجود بابي:الاشتغال والتنازع مثلما أنكرها ابن مضاء القرطبي وإبراهيم مصطفى.ودرس أفعال الكينونة(كان وأخواتها)،ورجح رأي الكوفيين[2] في المنصوب الذي يقع بعد(كان) على الحال. ودرس أفعال المقاربة وأنكر إلحاقها بـ(كان وأخواتها)، ودرس الأفعال الشاذة (عسى، ونعم، وبئس).ودرس الأفعال المركبة،وكذلك أسماء الأفعال وأرجعها إلى أصولها التي هي إما: أفعال حقيقية، أو ظروف،وإنها ليست بأفعال، ثم درس أساليب التعبير التي درسها البلاغيون وتدور حول الجملة التي هي أساس التعبير، فدرس

---

[1] ينظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق:227.

[2] ينظر:في النحو العربي نقد وتوجيه: 176 وما بعدها.

الأساليب اللغوية المختلفة من توكيد أو نفي أو استفهام وغيرها[1]. ثم نقد تقسيم النحاة للكلمة وأضاف إليها قسما رابعا سماه بـ(الكنايات)،وجمع فيه الضمائر والموصولات والمستفهم به، وكنايات الشرط.

ومن دراسة الدكتور المخزومي يتضح أنه تأثر بجهود سبقته في هذا المجال، منها محاولة ابن مضاء القرطبي الذي يقول:((إني رأيت النحويين قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن و...، فبلغوا من ذلك الغاية التي أمّوا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا))[2]، فهذه دعوة إلى اصلاح النحو بالعودة إلى أصوله الأولى، وقد عدّ المخزومي العودة إلى هذه الأصول كما رسمها الخليل والفراء والكسائي أمرا مهما لطالب التيسير،ودعا إلى الاستفادة من أعمالهم[3]،فضلا عن إلغاء فكرة العامل وما ترتب عليها من آثار، نحو:(عدم منع تقدم الفاعل على الفعل) خلافا للبصريين ،واتفاقا مع مذهب ثعلب والكوفيين[4]، وكذلك في إلغاء استتار الضمير في الأفعال، وعدّ الضمائر البارزة كنايات أو إشارات إلى نوع الفاعلين وعددهم،كما هو الحال عند المازني.وقد اخذ بها المخزومي في عدّه الضمير كناية عن الفاعل أو المفعول[5]،ومثل ذلك إلغاء باب التنازع، وعدّ الفاعل المتأخر عن الفعلين فاعلا لكليهما،متبعا مذهب الفراء[6]، وهو بهذا يعد التنازع باطلا،لأن تعدد الفعل، والفاعل واحد، لا يختلف عن تعدد المسند في الجملة الاسمية، وورد ذلك في قوله تعالى:﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ۝ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ۝ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾[7]. فغفور، وودود، وذو العرش،وفعّال، كلها أخبار لمبتدأ واحد،لذلك قد يتعدد المسند إليه والمسند واحد،نحو:(ذهب خالد ومحمد)[8]. وكذلك إلغاء باب الاشتغال ،كما فعل ابن مضاء القرطبي، حين عدّ الاسم المتقدم الذي يسميه النحاة مشغولا عنه منصوبا، إذا عاد عليه ضمير نصب أو ضمير متصل منصوب، ومرفوع إذا عاد عليه ضمير رفع، أو اتصل بمرفوع، اعتمادا على مذهب الفراء[9] في عدّ الاسم

---

(1) ينظر:دلائل الاعجاز: 242.

(2) الرد على النحاة:80.

(3) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه:24.

(4) ينظر:شرح الأشموني:169/1.

(5) ينظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق:47.

(6) ينظر: شرح الكافية:89/1.

(7) سورة البروج:آية 14-16.

(8) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه:161.

(9) ينظر: معاني القرآن للفراء: 87/2.

المتقدم مفعولا به للفعل الظاهر لا للفعل المفسر بالظاهر. وتابعه المخزومي قائلا: إن الاسم المتقدم ينصب إذا كان بيانا وتكملة،ويرفع إذا كان مسندا إليه(متحدثا عنه)،لأن من حق المسند إليه الرفع[1].وتابعه في دعوته إلى الإبقاء على القياس النحوي ،الذي يعتمد المشابهة في قياس بعض الظواهر اللغوية على بعضها الآخر،ثم إلغاء ما يتبع ذلك من علل ثوانٍ وثوالث.

ونجد تأثره بجهود أستاذه إبراهيم مصطفى واضحا ومباشرا ،فهما يتفقان في المنهج والمرام إذ اتبعا منهجا يعتمد وصف الظواهر اللغوية وتفسيرها لغويا،من دون أن يفرضوا قواعد أو قوانين،فضلا عن هدفهما المشترك المتمثل في تنقية النحو من الشوائب،حتى يصبح ميسرا،وتتمكن العربية من تأدية وظيفتها،بوصفها ظاهرة اجتماعية تنمو وتتطور تبعا لنمو المجتمع.ويتمثل هذا التأثر فيما يأتي[2]:

إخراج العطف والتوكيد من التوابع وعدّ التوابع ثلاثة فقط: النعت ،والبيان،وخبر المبتدأ. ودراسته لمعاني الاعراب وأنواعه،في الرفع والنصب والخفض،وتابعه في جمع المرفوعات(المبتدأ،والفاعل،ونائبه)،الذي أطلق عليه فاعلا غير حقيقي،في باب(المسند إليه)[3]،وفي اعتبار المنادى العلم،والنكرة المقصودة مرفوعين ،تجنبا للوقوع بالشبه بالمضاف إلى (ياء) المتكلم[4]،وكذلك في علامات الاعراب الفرعية، إذ تابع أستاذه في عدّها حركات اصلية مشبعة،وهو مذهب المازني[5]،ودراسته للجملة والأساليب كانت تلبية لدعوة أستاذه لدراستهما[6].وأفاد من أستاذه دعوته إلى الجمع بين دراسة اللفظ ودراسة المعنى،وعدم الفصل بينهما لأنهما يؤلفان موضوعا واحدا، والفصل بينهما يزهق روح النحو[7].

والدارس لجهود المخزومي يلحظ إفادته من النحو الكوفي كثيرا لما فيه من مجال للتيسير، إذ إنه يعتمد التفسيرات للظواهر اللغوية المختلفة،وتمسكه بمنطق اللغة، ودعا إلى الأخذ بالنحو الكوفي، ومن تلك الإفادة: رأيه في تعليل نصب اسم (إن)، فهو يستمده من النحو الكوفي، إذ يقول: ((إن وأسمها بمنزلة الكلمة الواحدة بالاستعمال، أو إنهما بمنزلة المركب والمركب يستطيل

---

(1) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه:171 وما بعدها.

(2) ينظر: محاولات حديثة في تيسير النحو العربي:257.

(3) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه:68 وما بعدها.

(4) ينظر: محاولات حديثة في تيسير النحو العربي:261.

(5) ينظر:في النحو العربي،نقد وتوجيه:137؛ واحياء النحو:164؛وأبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو:186، والإنصاف في مسائل الخلاف: مسألة(2):1/17.

(6) ينظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق: (المقدمة).

(7) ينظر:إحياء النحو:2.

بالتركيب، ولذا يتحرك جزآه بالحركة الخفيفة وهي الفتحة))[1]. وهو هنا يخالف رأي أستاذه إبراهيم مصطفى الذي حمل نصب اسم إن على التوهم. ويؤيد رأيه: رفع (اسم إن)، إذا فصل عن (إن)، فيما حكاه الكسائي والفراء من قولهم: (إن فيك زيدٌ راغب)، وقالا: بطلت (إن) لما تباعدت[2]، فضلا عن إفادته من الدراسة اللغوية الحديثة.

وعلى الرغم من سعة تأثره بالمحاولات التي سبقته، فقد جاء بمسائل جديدة تستحق البحث والدراسة والتطبيق،ولا غنى لطالب التيسير عنها.ومنها:

1- دعوته إلى تقسيم الدرس اللغوي على:مجال صوتي،وصرفي ونحوي،وأهمية التخصص لكل مجال، وتتمثل أهمية هذا التقسيم في إزالة اللبس عن دراسة اللغة[3]، إذ إن مزج هذه الدراسات مع بعضها يؤدي إلى اللبس.

2ـ يقسم الكلمة على: اسم،وفعل ،وأداة،وكناية،ويقصد بالكناية: الضمائر والإشارات، والموصولات وأسماء الاستفهام[4].

3ـ عدّ دراسة الجملة أساسا لدراسة النحو،ونقده لمنهج النحاة حين شُغلوا عن دراستها بدراسة ما يطرأ من تغيير على أواخر الكلمة،وظنهم بأنه اثر لعوامل لفظية أو معنوية،واقتصار دراستهم للجملة على مبحث الاعراب والمحل الاعرابي،فأدّى تقسيمهم هذا إلى تقسيم جملة الشرط على جملتين: جملة شرط وجملة جواب الشرط،وأدى هذا في النهاية إلى ارباك في دراستهم للجملة، إذ درسوا جملة جواب الشرط مع الجمل التي لا محل لها من الإعراب مرة،ودرسوها مرة أخرى مع الجمل التي لها محل من الأعراب.

أما المخزومي فعدّ الجملة وسيلة لنقل الأفكار من ذهن المتكلم إلى ذهن السامع،لذلك انصبت دراسته للجملة على الوظيفة اللغوية التي تؤديها في أثناء الكلام،فلاحظ أن لها وظيفتين لغويتين:عامة وخاصة،فأما العامة فهي التي تشترك فيها جميع الجمل مما ليس له محل من الإعراب،وما له محل منه.وأما الخاصة فهي التي يكون لها محل من الإعراب،وتستعمل مسندا أو نعتا أو حالا مبينة لهيأة صاحبها،أو موضحة لجمل قبلها،أو شيء مبهم ورد منها،فيؤتى بها لتفسيرها أو لتوضيح ما أبهم فيها[5].وهو هنا تبنى ما ذهب إليه أبو علي الفارسي من عدّ الجملة

---

(1) في النحو العربي نقد وتوجيه: 87.

(2) ينظر: مجالس ثعلب: 81/1.

(3) ينظر:في النحو العربي نقد وتوجيه:35.

(4) ينظر:في النحو العربي قواعد وتطبيق:6 وما بعدها.

(5)ينظر:في النحو العربي نقد وتوجيه:61.

الشرطية جملة واحدة مستقلة[1] وهو رأي لا يرتضيه أكثر البصريين[2] لأنها في نظرهم جملة فعلية مكونة من جمليتين[3]، ولذلك فهو لا يفرق بين ما سماه النحاة جملا لا محل لها من الإعراب،وجملا لها محل من الإعراب،لأنهما يشتركان في أداء الوظيفتين اللغويتين.

4- اعتماده المعنى لا العامل في دراسة أدوات التعبير،وجمع تلك الأدوات تبعا لذلك،وجمع عطف البيان والبدل والتوكيد في قسم واحد،لأنها جميعا بيان لما قبلها.وبهذا فرّق الأدوات التي جمعتها فكرة العامل،فأخرج(ليس) من الأفعال الناقصة وألحقها في أسلوب النفي،وأخرج(بل) من حروف العطف،وأخرج الاستثناء المفرغ،وجعله في أسلوب التوكيد،وفرّق بين(إنْ)و(أنْ)،الأولى توكيد،والثانية أداة وصل.معتمدا في ذلك على ما قدمه علماء المعاني في هذا المجال،لوجود ارتباط بين مسائل النحو وعلم المعاني ونظمها،ولهذا قيل:((إن النظم مجاله النحو البلاغي،أو البلاغة النحوية))[4]،وهو لم يعتمد على ما قاله البلاغيون حسب، بل اعتمد الدراسات النحوية الحديثة التي عدّت مهمة النحو في نطاق خواص الجملة من كيفية تأليف كلماتها،وموقف كل كلمة فيها من حيث الموقع،وعلاقة كل منها بالأخرى من حيث الوظيفة، فهو قد اعتمد على علاقة الكلمات بعضها ببعض من حيث التأليف في الجمل،ثم وسائل التعبير عن هذه العلاقات من أهم مباحث النحو.

لكن ما يؤخذ على الدكتور المخزومي في آرائه المتقدمة،هو تكراره للموضوعات التي تناولها في الدرس في أكثر من موضع،من ذلك مثلا: حين تحدث عن تحديد الجملة الاسمية والفعلية،فعرض لهذا الموضوع في مبحث الجملة(ص41ـ42)،وفي مبحث الاشتغال (ص169-171)،وفي مبحث إضمار الفعل(ص217-218). وعرض لموضوع نائب الفاعل في بحثه للجملة(ص45ـ49)، وفي بحثه لموضوع المرفوعات (ص72ـ73)، وفي بحثه لصيغ الأفعال(ص153-154).

أما موضوع النداء فقد عرض له حين نقد ابن هشام والنحاة لعدّهم النداء جملة فعلية فعلها محذوف ويقدر بـ(أدعو،أو أنادي) (ص52-54)، وفي بحثه لموضوع النصب (ص81 وما بعدها)، وحين عدّه أسلوبا من أساليب التعبير(ص301ـ311). وتناول موضوع الاشتغال في بحثه للجملة(ص54ـ55)، وتناوله بالتفصيل في (ص169ـ175)، وفي بحثه لموضوع إضمار الفعل(ص219-222). ودرس جملة الشرط في مبحث الجملة (ص56-59)، وفي بحثه لموضوع

---

[1]ينظر:المقتصد في شرح الايضاح: 273/1.

[2]ينظر:الكتاب: 431/1؛ و المقتضب: 16/2؛ واللمع: 82.

[3] ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه:57.

[4] نظرية النظم،د. حاتم الضامن:8.

إضمار الفعل (ص221–222)، ودرسه مفصلا في دراسته لأسلوب الشرط(ص284–300). وبحث مسألة جزم الفعل المضارع في أكثر من موضوع فعرض لها في بحثه لحركات أواخر الأفعال (ص132-133)، وفي بحثه لأسلوب الشرط (ص299-300). وعرض للخبر(إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا) في نقده لابن هشام حين اشترط اعتماد الخبر إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا على نفي أو استفهام (ص151-152)، وفي بحثه لموضوع أفعال الكينونة(ص181 وما بعدها)، وفي بحثه لإضمار الفعل (ص220-222).

ومما يؤخذ عليه هو أخذه بعض المسائل من أستاذه إبراهيم مصطفى من دون الإشارة إلى المصادر القديمة التي نهل منها،كما فعل في إسناده في القول: ((برفع المنادى العلم والنكرة المقصودة اتقاء الشبه بالمضاف إلى ياء المتكلم))[1] إلى أستاذه[2]،وهذا هو رأي الكوفيين[3].

وما يؤخذ عليه أيضا سماحه لنفسه بعمل ما أنكره على الآخرين،ففي تعليله لنصب اسم (إنّ)،يلحظ نوعا من التعليل الذي أنكره على القدماء،فحين عرض للأفعال الناقصة(كان وأخواتها)،أخرج (صار) واعتمد في ذلك على أمرين؛الأول:دخولها على ما ليس أصله مبتدأ وخبرا،فهي في الاستعمال لا تشبه(كان) التي تدخل على ما أصله مبتدأ وخبر،والآخر: منصوب(كان) على الحال،في حين منصوب (صار) على التمييز،وأغلب الظن أن منصوب(صار) لا يختلف عن منصوب(كان)، إذ إنهما نصبا على الحال كما هو مذهب الكوفيين في نصب خبر(كان) على الحال[4].ولذلك يمكن إدخال(صار) في باب(كان).

وهناك من يرى أن جهود الدكتور المخزومي تمثل الحلقة الوسطى بين النحو المستند إلى نظرية العامل والنحو المستند إلى نظرية النظم[5].وتتجلى أهمية هذه الحلقة من خلال عدم التمكن من نقل النحو العربي من نظرية العامل إلى نظرية النظم من دون المرور بها،التي حقق فيها المخزومي اخراج أغلب أبواب النحو من أسر نظرية العامل،وجعل للمعاني دورا فاعلا في تأليف الجملة،فضلا عن دراسته أساليب الجمل من دون تجزئة.وهو بهذا أسس قاعدة انطلاق جديدة نقل بموجبها الدرس النحوي من فكرة العامل إلى التركيب اللغوي،أي إنه نقل الدرس النحوي من حركات الاعراب وعوامله إلى نظام اللغة وحياته المتجددة.

---

[1] في النحو العربي نقد وتوجيه:38.

[2] ينظر: محاولات حديثة في تيسير النحو العربي:287.

[3] ينظر:الإنصاف في مسائل الخلاف:مسألة(45):323/1؛والموفي في النحو الكوفي:64.

[4] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ،مسألة(119):821/2.

[5] ينظر: جريدة الأديب ،العدد(94)، 2005م:11ن بحث(المخزومي يقظة التعبير ويقظة العقل).

أما جهود الدكتور أحمد عبد الستار الجواري الذي ظهرت في كتبه(نحو التيسير ـ نحو القرآن ـ نحو الفعل)،فيلاحظ أن منهجه فيها اعتمد على الأسس الآتية:

أولا: التفريق بين النحاة المتقدمين الذي عرفوا النحو بأنه: ((العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي أئتلف منها))[1]، وبين المتأخرين الذين قصروا النحو على دراسة أواخر الكلم من حيث الإعراب والبناء. وهو يرى ان مفهوم القدامى يطابق المعنى اللغوي لكلمة النحو، لأن مفهوم نحو العربية عنده: قواعد التعبير بها، وطريقة تركيبها قبل كل شيء[2]، لكنه انحرف واقتصر على جانب الإعراب، لأن الإعراب أعسر ما في النحو وأصعبه وأكثر مشقة[3]. ويرى ان منهج النحاة مضطرب في تبويب موضوعات النحو، ويتضح هذا الاضطراب في مظهرين:

أ ـ الفصل بين دراسة النحو ودراسة المعاني.

ب ـ تشتيت الموضوع الواحد، ودراسته في ابواب مختلفة.

ثانيا: الدعوة إلى تنقية النحو من الشوائب التي لحقته بسبب اختراق المنطق له. وهو في هذه الدعوة يتابع ابن مضاء القرطبي، ويتأثر بالأستاذ إبراهيم مصطفى، لكنه عاد في (نحو الفعل) و(نحو القرآن) وجعل نصب المضارع بعوامل، وهي الحروف التي ذكرها النحاة[4].

ثالثا: دعوته إلى إبعاد دراسة النحو عن دراسة الفقه، الذي من آثاره القياس والإجماع[5]. وهو يرى ان تيسير النحو يتم عن طريقين:

الأول: إدراك طبيعة الدرس اللغوي بإتباع المنهج الوصفي الاستقرائي في دراسة النحو، ولذلك لا يجوّز الاحتكام إلى المنطق، لأن المادة اللغوية محسوسة وموجودة، ويمكن استنباط الإحكام اللغوية منها بعد استكمال استقرائها، إذ يجب وضع القواعد لما هو منطوق بالفعل، اعتمادا على القرآن الكريم والحديث النبوي والنصوص الموثوق بعربيتها، وهي المصادر الرئيسة في دراسة النحو[6].

---

(1) شرح الاشموني: 1/17-18.

(2) ينظر: نحو التيسير: 10-11.

(3) ينظر:م.ن: 21.

(4) ينظر: نحو الفعل: 37 وما بعدها.

(5) ينظر: نحو التيسير: 27.

(6) ينظر: م.ن: 61 وما بعدها.

الثاني: إعداد القائمين على تدريس النحو إعدادا يقوم على اساس من فقه العربية وادراك واعي لأساليبها، لأن التدريس في حقيقة أمره...، انما هو مثل كل شيء تواصل فكري ينبغي ان يقوم على الفكر الواعي الذي يفقه الموضوع ونهجه فهما عميقا، ويدرك الغرض الذي يعمل من اجله، والغاية التي يريد ان يصل اليها[1].

ويتضح ان الدكتور الجواري قد تناول في كتبه الثلاثة: نحو التيسير ـ ونحو الفعل ـ ونحو القرآن، اكثر موضوعات النحو، وهو يرى سلامة منهج المتقدمين في النحو، لقيامه على الاستقراء من كلام العرب الموثوق بفصاحتهم، ثم استنباطهم القاعدة من ذلك الكلام، وهم بذلك فهموا النحو فهما لغويا، ونتيجة لهذا الفهم، فهو افاد منهم كثيرا في دراسته لموضوعات النحو. وقد افاد من النحو الكوفي في بعض الموضوعات، فقد افاد من الكوفيين، كما في اجازتهم تقديم الفاعل على الفعل مع بقاء فاعليته[2]. وعلى ذلك عد الجملة الفعلية: هي التي مسندها فعل تقدم ام تأخر. كما أخذ منهم بعض المصطلحات كالمفعول بدلا من المفعول به، والظرف بدلا من المفعول فيه وغيرها، كما تابعهم في عد الخلاف علة لنصب بعض الاسماء كالمفعول معه، كما أخذ مصطلح (الخفض) بدلا من (الجر)[3]. وقد شملت دراسته في كتبه الموضوعات الآتية:

1ـ مفهوم النحو عند كل من المتقدمين والمتأخرين، الذي أوضح فيه ان معنى النحو عند المتأخرين ضيق، لأنه ينحصر في دراسة الجانب اللفظي دون المعنوي الذي صرفوا دراسته إلى علم المعاني، وهم بهذا أضاعوا معنى النحو الواسع، لأن جانبيه اللفظي والمعنوي يؤلفان دراسة واحدة ولا يمكن الفصل بينهما.

2ـ اسباب انحراف النحو عن سبيله الصحيح بسبب:

أـ استخدام النحاة المتأخرين مناهج دخيلة تأثرا بالمنطق.

ب ـ اعتمادهم على الشاهد الشعري حين قعدوا القواعد، مما أدى إلى تشعب القاعدة بسبب الضرورات الشعرية الممنوحة للشاعر دون سواه.

جـ ـ عدم اعتمادهم على القرآن الكريم حين تقعيد القواعد، أدى إلى تضعيف بعض الاستعمالات اللغوية التي وردت فيه، والتي لا تتفق وقواعدهم الموضوعة.

دـ بناء القاعدة قبل استكمال استقراء النصوص اللغوية المروية أو المسموعة من العرب

---

(1) ينظر: م.ن: 63.

(2) ينظر: همع الهوامع:159/1، والموفي في النحو الكوفي:18.

(3) ينظر: اسرار العربية: 226 وما بعدها.

الموثوق بعربيتهم.

3ـ الاعراب معانيه وعلاماته: درس الاعراب من حيث معانيه عند المتقدمين وعند المتأخرين، وهو يرى ان الاعراب: ((ايضاح معنى اللفظ وبيان موقعه من التركيب، وهو إذن أحوال تطرأ على أواخر الكلم، أو ما هو في حكم أواخرها، لتدل على ذلك المعنى وتشير إلى موقع الكلمة من التركيب، وليس كل الكلم يحتاج إلى الإعراب، فان من الكلم ما تختلف عليه المواقع، ويتغير مكانه من الكلام لأنه يقبل ذلك ويحتمله، ومنها ما لا يقبل ذلك ولا يختلف به المعنى ولا يتغير موقع من الكلام، وهو لذلك يلزم حالة لا يفارقها ولا يحول عنها))[1]. ولهذا تقسم الكلمات على معربة ومبنية.

ودرس معاني الاعراب وهي:

أ- الرفع علم الاسناد: ويشمل جميع المرفوعات، وهي الفاعل، ونائب الفاعل، واسم كان، والمبتدأ والخبر، وخبر إن، والمضارع المجرد.

ب - النصب: ويشمل جميع المنصوبات، كالمفعول، والظرف، والحال، والتمييز، والفعل المضارع المقيد بـ(إنْ، ولن، وكي، ولام التعليل وغيرها).

جـ - الجزم: ويختص بالفعل المضارع حين يقطع عن الاعراب.

د- الخفض: وهو علم للمفعولية غير المباشرة، والاضافة. والمفعولية غير المباشرة تعني الاسماء المخفوضة بحروف الجر التي توسطت بين الأسماء والافعال لتنقل تاثير الافعال إلى الاسماء، حين تكون الافعال قاصرة عن نصب الاسماء بنفسها.

هـ - علامات الاعراب: درسها ووافق القدامى في عدّها: أصلية وفرعية، والفرعية: اما حركات تنوب عن حركات، واما حروف تنوب عن الحركات.

4ـ الاعراب والبناء: وافق البصريين حين عدّ الإعراب أصلا في الأسماء، وفرعا في الأفعال، والبناء فرعا في الأسماء وأصلا في الأفعال والحروف[2]. ووافق النحاة في علة بناء الأسماء مشابهتها الحروف[3]. ووافق البصريين في علة رفع المضارع لمضارعته الأسماء[4].

5- دراسة الفعل: لقد درس الفعل دراسة متفرقة، ففي (نحو التيسير) درس رفع المضارع

---

(1) نحو التيسير: 63.

(2) ينظر: اسرار العربية: 18 وما بعدها.

(3) ينظر: م.ن: 21.

(4) ينظر: شرح الاشموني: 234/3؛ والانصاف في مسائل الخلاف: مسألة(74):550/2.

ضمن بحثه للمرفوعات التي تنضوي تحت عنوان (الاسناد)، ودرس نصبه في مبحث المنصوبات، ودرس الجزم مستقلا لأنه مختص بالمضارع، ودرس الفعل الماضي والأمر تحت عنوان (البناء والاعراب). الا انه في كتاب (نحو الفعل) درسه بشكل مفصل، من حيث اقسامه التي وافق النحاة في عدها ثلاثة أقسام: الماضي ـ المضارع ـ الأمر، ومن حيث صيغه المختلفة، ومن حيث بناؤه وإعرابه، إذ انه اما معرب (المضارع)، واما مبني (الماضي والامر)، لأن البناء أصل فيها والاعراب فرع. ودرس احوال اعراب المضارع وهي الرفع والنصب والجزم، منكرا بناءه حين يتصل بنوني التوكيد ونون النسوة.

ووافق النحاة في تقسيم الفعل على: لازم ـ ومتعد، وتناوله من حيث التصرف والجمود، والبناء للمجهول أو للمعلوم. وهذه الدراسة تدل على شموليتها، من خلال مناقشته لموضوعات النحو عامة، وهو لا يختلف في دراسته كثيرا عن النحاة، إذ وافقهم في كثير من الموضوعات ولم يخرج عن دراستهم للفعل الا في بعض التفسيرات اللغوية، كتفسيره جمود الفعل وهو تحوله من حالة الفعلية إلى حالة الحرفية نتيجة الاستعمال.

ومحاولة الدكتور الجواري تضمنت جانبا نظريا وآخر تطبيقيا، ولا عرض فيها لموضوعات النحو بالتغير والتبديل، لأنها لا ترمي إلى تغيرها، بل ترمي إلى دراسة منهج النحاة في دراسة النحو عند المتقدمين والمتأخرين، فتوصل من خلالها إلى ان منهج المتقدمين منهج سليم، لاعتماده استقراء النصوص لاستنباط القواعد إذ يخضع القاعدة للنص، لا النص للقاعدة. لأن المتأخرين قصروا دراسة النحو على أواخر الكلم ولم يجعلوه شاملا لدراسة المعنى الذي صرفوا دراسته إلى علماء المعاني، وهذا هو السبب في انحراف منهج دراسة النحو. وهو يرى ان اصلاح المنهج أو تعديله يستدعي ان تكون دراسة المعنى واللفظ دراسة واحدة، بوصفها تؤلف دراسة لموضوع واحد هو (الجملة)، فالنحو يجب ان يدرس الجملة وما يطرأ على اجزائها من تقديم أو تأخير، وذكر أو حذف، ووصل أو فصل بالاضافة إلى دراسة ما يعرض لآخر الكلمة في اثناء تاليف الجملة. فلذلك دعا إلى دراسة الجملة أولا، ثم دراسة الاعراب ثانيا، كما دعا إلى استبعاد المناهج الدخيلة على دراسة النحو. ويتابع ابن مضاء القرطبي في دعوته إلى الغاء القياس العقلي الذي يعتمد الفرضيات العقلية والتصورات الذهنية، والابقاء على القياس اللغوي الذي يعتمد النصوص، وكذلك تابعه في الدعوة إلى إلغاء التأويل والتقدير نتيجة اعتماد المنطق، ثم دعا إلى اعتماد المنهج الوصفي الاستقرائي الذي يعتمد دراسة الظواهر اللغوية من خلال الاستقراء التام للنصوص الموثوق بفصاحتها قبل وضع القاعدة، كما دعا إلى اعتماد القرآن الكريم مصدرا أساسا لاستنباط القواعد، لأنه نص نثري في قمة الفصاحة وذروة البلاغة، ثم الشواهد الشعرية أو النثرية

من كلام العرب، والابتعاد عن سواها.

ويرى أهمية اعداد القائمين على تدريس مادة النحو إعدادا جيدا يعتمد الفقه لأسرار العربية وأساليب التعبير، والإلمام الكافي بدراسة النحو كي يكون النحو ميسرا.

ومن خلال دراسة كتب الدكتور الجواري، يتضح ان محاولته تفتقر إلى التطبيق الشامل على الأصول النظرية التي تناولها في محاولته، إذ يمكن عد كتابه (نحو القرآن) دراسة تطبيقية لبعض الأفكار التي تناولها في كتابيه (نحو التيسير) و(نحو الفعل)، ففي نحو القرآن طبق ما دعا إليه من اعتماد القرآن مصدرا أساسا لدراسة الظواهر اللغوية، ولم يكن هو الأول في هذه الدعوة، بل سبقه إلى ذلك كثيرون، وبخاصة علماء المعاني[1]. فدرس ظاهرة الحذف في القرآن الكريم، ومنه حذف المبتدأ في أربع صور:

أ- جملة الشرط حين يقع الجواب جملة، فيكتفي فيها بأحد الركنين.

ب - حين يكون موصوفا.

جـ - في مواضع معينة بعد الاستفهام سواء أكان حقيقيا أم غير حقيقي.

د- بعد القول.

ثم درس ظاهرة الاستتار في الفعل، وقد وافق الكوفيين في جواز وقوع الفعل موقع الفاعل[2]. ثم درس بعض الأساليب والاستعمالات التي تفرد بها القرآن الكريم على وفق المعنى الذي تؤديه في أثناء الكلام[3]. وعزز أغلب آرائه النظرية بشواهد اما قرآنية، واما من الكلام المنظوم أو المنثور، المسموع أو المروي عن العرب، وفيما عدا (نحو القرآن) فمحاولته قاصرة لأنها تحتاج إلى دراسة تطبيقية شاملة لموضوعات النحو، تكون أوسع وأشمل من دراسته في نحو القرآن.

وقد أفاد الجواري من المحاولات التي سبقته كـ(الرد على النحاة) و(إحياء النحو) من خلال الدعوة إلى الغاء العامل واسقاطه من النحو، والغاء القياس العقلي والغاء التعليل والتأويل، وتقدير الضمائر المستترة.وفرق بين المتقدمين من النحاة والمتأخرين، إذ ان المتقدمين رسموا النحو لحفظ كلام العرب من اللحن والقلم من الزلل، والمتأخرين حرفوه عن غايته وجعلوه علما يبحث في التغييرات. ووافق الجواري إبراهيم مصطفى في جعل الجملة أساس دراسة النحو، لذا يجب

---

(1) ينظر: دلائل الاعجاز للجرجاني:178.

(2) ينظر: معاني القرآن للفراء: 24/2.

(3) ينظر: نحو التيسير: 194 وما بعدها؛ ونحو الفعل: 18.

دراستها من حيث التركيب، ومن حيث ما يطرأ على أجزائها. ووافقه في الدعوة إلى دراسة الأساليب بجمع أدوات كل مجموعة في طائفة واحدة وفق المعنى الذي تؤديه في أثناء الكلام. وكذلك في النظر إلى حركات الاعراب بوصفها دوال على معانٍ وليس آثاراً لعوامل. وفضلا عما تقدم، فله آراء انفرد بها لا يمكن إغفالها، تتمثل بما يأتي:

1- الرفع علم الاسناد: كل مرفوع مسند اليه أو مسند أو تابع للمسند اليه، والضمة علامة اصلية للمرفوعات، والألف والواو تنوبان عن الضمة في رفع المثنى والأسماء الخمسة وجمع المذكر السالم والافعال الخمسة. وهذا الاصل مبني على قرار الأستاذ إبراهيم مصطفى في ان الضمة علم الاسناد، لكن الفرق بينهما، هو ان إبراهيم مصطفى جعل الضمة وحدها علما للاسناد، مما يخرج الالف والواو بوصفهما علامتين للرفع.

2ـ التقاء المنصوبات في معانٍ ثلاثة، هي: المفعولية، التي هي حالة نصب تنشأ عن الإسناد. وحالة النصب على الخلاف: وقد استمد الجواري هذا المعنى من معنى الخلاف، الذي هو مذهب كوفي في نصب بعض الاسماء، كنصب الظرف إذا وقع خبرا لمبتدأ، ونصب الاسم إذا وقع بعد واو المعية[4]. وحالة النصب السلبية: وهي حالة الاسم المقيد معناها بقيد ضبط.

3ـ الخفض علم الاضافة والمفعولية غير المباشرة. فالمفعولية غير المباشرة يريد بها الحالة التي يهبط فيها المفعول من النصب إلى مرتبة الخفض حين لا يقع عليه تأثير الفعل مباشرة، وانما يصل اليه بواسطة احد حروف المعاني كالظرفية والاستعلاء.

جمعه للافعال المتعدية بنفسها، والأفعال اللازمة في طائفة واحدة، حيث عدّ اللازمة من قبيل المتعدية لكنها قصرت عن نصب المفعول مباشرة، فاستعانت على ذلك باحد حروف المعاني، وقصر معنى اللزوم على افعال السجايا نحو: فَرِحَ ـ شَرُفَ ـ حَسُنَ.

4- درس أساليب التعليم كما وردت في القرآن الكريم، كاسلوب النفي واسلوب الاستفهام، والتعجب والتوكيد، وكذلك دراسته للحذف والاستتار، وتتضح دراسته هذه في كتابه (نحو القرآن).

أما ما يؤخذ على الدكتور الجواري في محاولته، فيتلخص فيما يأتي:

1- اتهامه للنحاة بالاعراض عن الاستشهاد بالقرآن، مع انهم لم يعرضوا عن الاستشهاد به في الغالب، إذ كان النحاة الكوفيون يكثرون الاستشهاد به، والبصريون كانوا يستشهدون في احيان كثيرة من القرآن، فالقرآن الكريم مصدر أساس لدراسة النحو لدى البصريين والكوفيين، ومسألة تضعيف البصريين لبعض القراءات التي لا تتفق مع قواعدهم، لا تعني اعراضهم عن الاستشهاد

---

[4] ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: مسألة (75):2/555.

بالقرآن[5].

2- من آرائه عدّه (الواو) علامة لرفع الأفعال الخمسة كما هي علامة لرفع الأسماء الستة وجمع المذكر السالم، مع ان الأفعال لا تثنى ولا تجمع، وفي ضوء اعتباره هذا، ينبغي ان تكون ألف الاثنين وياء المخاطبة علامتين لرفع الافعال الخمسة ايضا، لأنهما تلحقان المضارع ايضا. وهو في مواضع اخرى يعد الواو احدى العلامات التي تلحق الفعل للمطابقة بينه وبين الفاعل في العدد[6]، آخذا بمذهب المازني[7]. ومن آرائه أيضا ذهابه إلى ان الفعل الماضي المتصل بألف الاثنين مثنى، وحين يتصل بواو الجماعة فهو جمع[8].

3- اتهامه للنحاة بان طغيان المنطق على النحو، ادى بهم إلى تقسيم الكلم على: اسم، وفعل، وحرف، وحين تداخل فيما بين بعضها بالصفات سموها اسماء الافعال، ويتضح ان أي لغة من لغات العالم لا تخلو من هذا التقسيم، بدليل قول المبرد في القرن الثالث الهجري، حين صرح بقوله: ((الكلام كله اسم وفعل وحرف جاء لمعنى لا يخلو منه الكلام ـ عربيا أو أعجميا ـ من هذه الثلاثة))[9]، ولذلك لا يمكن إرجاع هذا التقسيم إلى المنطق الأرسطي، ثم ان ليس كل النحاة يصطلحون على الكلمات التي تتداخل فيما بين بعضها في الصفات (اسماء افعال) وانما البصريون لوحدهم يصطلحون عليها هكذا، اما الكوفيون فيعدونها افعالا حقيقية[10]. ثم انه لم يضع تقسيما بديلا لما هو موضوع.

4- في متابعته لابن مضاء القرطبي، وتأثره بالأستاذ إبراهيم مصطفى، ومن خلال دعوته إلى إلغاء فكرة العامل، التي يرى انها صرفت النحاة عن دراسة المعنى إلى دراسة اللفظ، إذ اهتموا بدراسة ما يطرأ على أواخر الكلم من تغيّرات، ظنوها تحدث بفعل عوامل لفظية أو معنوية، تدخل على الكلمة ترفعها أو تنصبها أو تخفضها أو تجزمها. لكن في مواضع متعددة من (نحو الفعل) و(نحو القرآن) يذهب موافقا النحاة في ان المضارع ينصب بعوامل لفظية هي الحروف[11]. وفي بحثه في إعراب الفعل نجده من ناحية لا يوافق النحاة في جعل الإعراب أثرا

---

(5) ينظر: الدفاع عن القرآن: 56 وما بعدها.

(6) ينظر: نحو التيسير: 105؛ ونحو الفعل: 82.

(7) ينظر: شرح الاشموني: 172/1.

(8) ينظر: نحو الفعل: 62 وما بعدها.

(9) المقتضب: 58/1.

(10) ينظر: م.ن: 39.

(11) ينظر: نحو الفعل: 37.

يحدثه العامل[12]، فهو هنا لا يقول بفكرة العامل، ومن ناحية أخرى لا يعدّ نفسه من الداعين إلى إسقاط هذه الفكرة[13].

الا ان المتتبع لآرائه في (نحو الفعل) و(نحو القرآن) يلحظ انه من القائلين بهذه الفكرة، ويتضح ذلك في بحثه لتعدي الفعل ولزومه[14].ويقسم الفعل المتعدي طبقا لفكرة العمل على قسمين: منصوب ينصب مفعوله مباشرة، وقاصر عن نصب مفعوله مباشرة ويصل إليه بواسطة.

5ـ في مقدمة كتاب (نحو الفعل) نجده يذكر السبب في تأليف هذا الكتاب وهو اتهام المستشرق (وليّم رايت) للعربية بالقصور في التعبير عن الأزمان المختلفة بصيغ متعددة، كما هو في بقية اللغات. لكن لا نجد دراسة وافية بالغرض الذي ألف الكتاب بسببه، إذ هناك دراسة مقتضبة لصيغ الأفعال واستعمالاتها في ثلاث أو أربع صفحات[15] فضلا عن افتقار الكتاب إلى التبويب، إذ ينبغي دراسة الجملة الفعلية في فصل واحد أو فصول متتالية، لا كما درسها هو، حيث درس موضوع الجملة الفعلية في الفصل الأول، ثم درس موضوع الفعل والفاعل في الفصل الثامن، ثم درس نائب الفاعل في الفصل التاسع، ثم درس بناء الفعل للمجهول.

وعلى الرغم من اشادة الدكتور الجواري بمحاولة أستاذه إبراهيم مصطفى كثيرا وعدها رائدة الدراسة الحديثة فهو يختلف معه في بعض آرائه، ويعد هذا الاختلاف مظهر اصالة، وأمارة استقلال في الرأي والجهد، ومما خالف فيه الأستاذ إبراهيم مصطفى ما يأتي:

1ـ لم يوافقه على عد علامات الاعراب الفرعية حركات مشبعة، ووافق القدامى بتقسيم علامات الإعراب على أصلية وفرعية[16].

2ـ خالفه في عدم عد الفتحة حركة دالة على المعنى، ووافقه على انها الحركة الخفيفة المستحبة.

في نصب خبر كان على الحال، قال:نُصب لأن المسند هنا"خبر كان"((قيدناه بزمن او بمعنى من المعاني،صار هذا المعنى شريكا له من صفة المسند، فنزل به عن منزلة الرفع الى المرتبة التي تأتي بعدها وهي النصب،ولذلك ينصب الخبر إذا دخلت على الجملة الاسمية"كان أو

---

(12) ينظر: شرح المفصل: 53/1؛ والانصاف في مسائل الخلاف: مسالة(11).

(13) ينظر: نحو الفعل: 61.

(14) ينظر: م.ن: 65.

(15) ينظر: نحو الفعل: 31-34.

(16) ينظر: نحو التيسير: 111؛ وإحياء النحو: 108 وما بعدها.

أحدى أخواتها"...))[17]،وهذا رأي لا يخلو من التكلف، ولو انه أخذ برأي الاستاذ ابراهيم مصطفى لكان أبعد من التكلف عن التخريج[18].

4- خالفه في ان الخبر مرفوع نتيجة تابعيته للمبتدأ، إذ يرى ان الخبر مرفوع لوقوعه في مرتبه الاسناد.

5- خالفه في ان الكسر علم الإضافة لأنه يرى عدم اطّراد هذا، بسبب رؤيته على اقتصار الإضافة في إضافة الاسم إلى الاسم، أما الجر بالحروف فعنده من قبيل المفعولية المباشرة، ولا يرى صحة تسمية حروف الجر بحروف الإضافة.

6- وخالفه في حمله نصب اسم إن على التوهم، إذ إن الدكتور الجواري يرى نصب اسم (إن) كان بسبب هبوطه من مرتبة الرفع التي يستحقها بوصفه مسندا إليه، إلى المرتبة الوسطى (النصب) لأنه لم يتجرد لمرتبة المسند إليه إلا بالاستعانة بالأداة (إن) التي اضفت عليه التوكيد، فصار المسند إليه والحرف كأنهما شيء واحد يؤديان المعنى الاسنادي معا[19].

وأخيرا فان جهود الدكتور الجواري لم تخلُ من الثغرات التي يمكن حصرها فيما يأتي:

1- هناك من وصف الجواري بأنه: ((يترجح بين التشبث بالقديم والنزوح إلى الجديد))[20]، ووصف اسلوبه في التيسير والتجديد بالهدوء، وليس له من التأثير ما لصرخة ابن مضاء القرطبي التي دوت في القرن السادس، أو لصرخة إبراهيم مصطفى في الثلث الاول من القرن العشرين، وان التجديد لا يعني دائما الانسلاخ من القديم بأجمعه، إذ فيه ما يمكن تفسيره في ضوء النظر الجديد، ومن ثم الإبقاء عليه، وهكذا فعل الجواري، ولكن الذي يمكن ان نعده ترددا بين القديم والجديد: موقفه من العامل، كما مرّ سابقا.

2- ومما يؤخذ عليه هو عدم تفسيره حركة المنادى مع ما فسر من مرفوعات الاسماء ومنصوباتها ومجروراتها، إذ نجد إبراهيم مصطفى قد ذهب إلى ان المسند ليس بمسند إليه ولا بمضاف، فحقه النصب على الأصل الذي قرره، وهو منصوب بكل

---

[17] ينظر: نحو التيسير: 81.

[18] ينظر: مجلة الضاد، جـ2، 1989م، بحث(جهود الدكتور الجواري في تجديد النحو وتيسيره) للدكتور نعمة العزاوي.

[19] ينظر: نحو التيسير: 80 وما بعدها.

[20] مجلة الرابطة العدد(2) لسنة 1975: 6 (بحث: ملاحظات على كتاب نحو الفعل)، للمخزومي.

أحواله، الا في حالة كونه علما مفردا أو نكرة مقصودة[21].

3- في موضوع نصب اسم (إن)، كان الجواري يرى انه هبط من مرتبة الرفع، وهي المرتبة التي يستحقها بوصفه مسندا اليه، إلى المرتبة الوسطى وهي النصب، لأنه لم يتجرد لمرتبة المسند اليه، وانما استعان على شغلها بالاداة (إن) المؤكدة، فصار ((المسند اليه حينئذ هو والحرف كأنهما شيء واحد يؤديان المعنى الاسنادي معا))[22]، واليه يذهب في تعليل نصب الاسم بعد (لعل، وليت، وكأن، ولكن). وهناك رأي في تعليل نصب اسم (إن)، اكثر قبولا من رأي الجواري، واستمده أصحابه من القدامى انفسهم وهو: (إن وأسمها) بمنزلة الكلمة والواحدة في الاستعمال، أو انهما بمنزلة المركب، والمركب يستطيل بالتركيب، ولذا يتحرك جزآه بالحركة الخفيفة وهي الفتحة[23]، ومما يؤيد هذا الرأي هو ان الاسم إذا فصل عن (إن) جاز رفعه، وقد ورد الاسم مفصولا عنها مرفوعا في ما رواه الخليل من أن ناسا يقولون: إن بك زيدٌ مأخوذ، وفيما حكاه الكسائي والفراء من قولهم: إن فيك زيدٌ راغب، وقد علا رفع الاسم بفصله عن (إن) وتباعده عنها وقالا: بطلت (إن) لما تباعدت[24].

وأخيرا أن الدارس لكتب الجواري يرى: انه احد أعلام الدرس النحوي المعاصر، وركنا أساسا من أركان تجديده وتيسيره، لأنه تمكن من استيعاب القديم، وتمثل صورة النحو العربي في أصولها الأولى.

وبشأن كتابه(نحو المعاني) فإنه يمتاز عن غيره من الكتب التي ألفت في مجال تيسير النحو،إذ يعد لونا من ألوان الدرس اللغوي الحديث، المستند إلى القديم،والمستخلص منه أنفع ما فيه،والمعتمد على القرآن الكريم[25]. يتضح ذلك من خلال اهتمامه بنظم الكلام الذي ينبغي قيامه على رعاية معاني النحو التي تمثل القاعدة الأساسية لقيام النحو العربي،ومعنى الابتداء والاخبار، أي رعاية معاني النحو ومقتضى الحال،ولابد من عودة معاني النحو ومقتضى الحال إلى أصلهما الحقيقي، ليتبوأ كل منهما مكانه من ذلك الأصل،فهو بذلك وثيقة صادقة تبشر بالخير

---

[21] ينظر: احياء النحو: 61.

[22] نحو التيسير: 80.

[23] ينظر: مغني اللبيب عن كتب الاعاريب: 37/1 وما بعدها ؛وحاشية الصبان على الاشموني: 250/1؛ وفي النحو العربي نقد وتوجيه: 87.

[24] ينظر: مجالس ثعلب: 81/1.

[25] ينظر: مجلة المجمع العلمي العراقي،1988م،مجلد39 :276/1 .مقال(عرض كتاب نحو المعاني).

للغة العربية،لما فيه من آراء قيمة ترفد الدرس النحوي،وتعيد إلى اللغة حياة جديدة.

وما جاء في الكتاب يفيد طالب الإفادة نهجا وموضوعية،إذ إنه يمثل بناء لمنهج نحوي عن طريق إصلاح النحو وتجديده في ضوء ضوابطه الفطرية التي تبعد كل البعد عن المعالجات الكلامية والتقسيمات المنطقية التي كانت سببا في ابتعاد النحو عن معانيه وأهدافه[26].

ومن يطلع على جهود الدكتور الجواري يجد أنها منتظمة انتظاما يكشف عن نظرة متمكنة قادرة على تحليل أساليب العربية،ويرى فيها نوعا من التجديد في الهيكل النحوي الجاف بسبب فصله بين النحو ومعانيه،فضلا عن اتصافها بالحرص على ارساء النحو على قاعدة ترصد العلاقة القائمة بين النحو ومعانيه،وعلى جمع المتفرق من الأصول الإعرابية وأحوال المعاني النحوية مع بعضها في الاسلوب وأجزاء الكلام،وقضايا الاسناد، وإن معالجة هذه الأمور وأمثالها مما يدخل في صميم علم العربية ليس بهين ولا يسير، وإن في إعادة الصلة بين علوم العربية واستعادة تفتح بعضها على بعض احياء لها، واغناء لتراثها الذي تكاثرت عليه عوامل التثبيط[27].

وقد سار في منهجه على نهج الأستاذ إبراهيم مصطفى،وهو قائم على إلغاء العامل الذي يمثل مفتاح تيسير النحو،وإن الاسناد عند الدكتور الجواري نوعان:

1- بسيط غير مقيّد:ويستحق الرفع.

2- مقيّد بزمن:أي انه شريك في صفة الإنزال، فنزل به إلى مرتبة النصب[28]،وهذا هو سبب نصب خبر(كان) عنده.

وجهود الدكتور الجواري تتسم بالوفاء للقرآن الكريم من خلال دعوته إلى اعتماد القرآن بوصفه مصدرا أساسا في استنباط القواعد النحوية، وقد تجسد ذلك واضحا في كتابه (نحو القرآن)، فضلا عن اتصافها بسهولة المنهج الذي يتبعه، والأصالة النحوية التي يمتلكها، ذلك يتضح من خلال الاطلاع على أمالي الدكتور الجواري[29]، إذ إنها تمثل تلخيصا سهلا يمكن فهمه من الوهلة الأولى،ويجدي فهمه؛لأنه قائم على جمع الأجزاء المتناثرة للموضوع المدروس في خلاصة ميسرة من خلال رؤيته للتيسير على أنه فقه للنحو، وفهم وظيفته على حقيقتها، فضلا عن تأكيده أهمية تكوين معلم قادر على ادراك ذلك، وإيصاله للمعنيين،فهو في جهوده لا يريد إغفال

---

(26) ينظر:نحو التجديد:10.

(27) ينظر:نحو المعاني:9.

(28) ينظر:نحو التيسير:75.

(29) ينظر: نحو التجديد:29 وما بعدها.

تركيب الكلام في لفظه ومعناه، من خلال التخفيف من قواعد الإعراب، ودمج تلك القواعد بقواعد نظم أجزائه وتركيبها،وإلغاء التقسيمات التي هي نتاج المنطق. ومن اجل أن يُبرّأ النحو من علل كثيرة،فهو يدعو إلى الرجوع بالنحو إلى القرآن الكريم، وأهمية اعتماده أصلا في الحكم، من أجل أن يبرّز ما اندثر من روائع البيان القرآني، بسبب الإهمال الذي تعرض له القرآن من النحاة وعلماء اللغة، إذ لا تمييز للشاهد القرآني أو إحلالا له في رتبة تعليه على الشاهد الشعري، فلا يكتفى به في إقرار الإحكام، وإنما تجدهم يحرصون على تعضيد ما يمثله بما (قال الشاعر) فإن أصابوه كان ذلك عندهم أمثل، وأحظى بالقول وأرسخ لما يقررون، فهناك الكثير مما منعه النحويون وهو وارد في القرآن الكريم، والكثير مما حملوه على الضرورة، والكثير من الذي وصفوه بأنه نادر وشاذ، والكثير من الذي وصفوه بالضعف، وما فضلوا غيره عليه،وما حملوه على التوهم،وما حملوه على الجر على الجوار، وما حملوه على الهابط من كلام الناس، وما نفوا وجوده في القرآن الكريم، وما لم يحسنوا إبرازه والتنبيه عليه، وما أخلوا به[30].

لكن للقرآن ثلاث حقائق ظاهرة وراسخة في يقين المؤمنين؛ الأولى: إنه كلام الله تعالى، والثانية: إنه معجزة نبيه التي أنزلها الله عليه، فأودعها من دلائل الاعجاز ما يتجلى على مرّ العصور والأزمان. والثالثة: إنه بلسان عربي مبين، وبه علا على كلّ كلام، وهذا ما يدركه النحويون أتمّ إدراك.

والقرآن بذلك حقيق بأن يكون الحاكم على اللغة، والمحتكم اليه حينما يرد فيها ما يخالفه، بيد أن هذا لم يكن موقف النحويين معه،إذ نجدهم منعوا احكاما وتراكيب وردت فيه، مائلين في ذلك إلى أقيستهم، وما ترجح لديهم اعتمادا على الشواهد الشعرية، بل ورأينا أحكام بعضهم التي تنص على أن الوجه المخالف لما جاء في القرآن هو الأفضل والأحسن، ومن هؤلاء:الأخفش والفراء والزجاج وابو بكر بن الانباري وابن عصفور وابن يعيش وابو حيان السيوطي وآخرون[31].

والغريب من شأن النحويين مع القرآن أنهم كانوا أكثر ميلا لما أقروه في علمهم،فإذا واجههم منه ما يخالفهم مضوا على ما هم عليه، وعمدوا إلى التأويل لإبعاده عن رد ما قرروه، بإبراز صورة مخالفة لظاهره الذي لا يرتضون، تشكل على نحو بحيث تبدو موافقة لما يراد أجراؤه[32].

ويحدث أن تختلف الأقوال والمذاهب فيما يمثله ظاهر نص القرآن، فيأتي كل قائل بالتأويل المناسب والموافق لما يريد على أنه أصل المراد من كلام الله.

---

[30] ينظر:النحويون والقرآن:9.

[31] ينظر: النحويون والقرآن:293 وما بعدها.

[32] ينظر:م.ن:316.

وعلى الرغم من أن القرآن هو السماع الأعلى والأقوى والأقوم، وهو الأثبت حفظا، لم يكونوا ليدعوا ما انتهوا اليه من أقيستهم حين يواجههم من القرآن ما يخالفه، بل كانوا يلتفتون إلى الشاهد القرآني الذي يرد ما أقروا، فيبعدونه بالتأويل عن رد ما يريدون[33]. وكان الأجدر أن يقروا بأن للقرآن قياسا خاصا، حينما يرد فيه ما يخالف كلام الناس.

فدعوة العودة إلى القرآن والاعتماد عليه أساس،نجد فيها بطلان لصنيع النحويين الذين يحكمون على الشاهد القرآني ضمن الإطار الضيق المحدود للجملة التي يرد فيها، كون كل حركة فيه بمقدار ولقصد، وكون التواصل الدقيق بين الحركة الاعرابية والسياق هو الذي يوصل إلى المعنى المطلوب من غير تأويل ولا تقدير ولا تعليل[34]. وهو يرجو تحديد مناهج البحث النحوي إذا تمّ تطبيق ما ذكره من آراء[35].

وفي الكتاب دعوة إلى دراسة علوم العربية بوصفها وحدة متكاملة ولا يجوز فصل بعضها عن بعض في دراستها،وهو يرى أن علوم العربية بمجموعها اشبه بجسم الانسان،ولا يجوز أن تقطع أجزاؤه فتدرس مستقلة بعضها عن بعض، إذ دم الحياة الذي يغذيها ويحييها ويبعث فيها النماء مصدره واحد،ووظيفته تكاد تكون واحدة في كل جزء،أما التجزئة إذا أقضى بها البحث العلمي وضروراته فلابد أن تراعى الصلة بين الأجزاء،وأن تبقى النظرة الشاملة إلى علاقات الأجزاء بعضها ببعض نصب عين الباحث[36].

ومما فطن اليه الدكتور الجواري في دراسته الفنية للجملة،دعوته إلى أن يعنى النحو بدراسة طبيعة الجملة من حيث مدلولها الذاتي أو الموضوعي،ومن حيث علاقتها بالمفاهيم التي توجد في الخارج[37].

ويقول الدكتور نعمة رحيم العزاوي: من دراسة جهود الجواري يتضح أنه لم يعزُ ظاهرة الاعراب في الاسماء والافعال إلى العوامل التقليدية، بل عزاها إلى المعاني التي تعرب عنها الكلمات وهي تنزل منازلها من الجمل[38].

وفي الكتاب دعوة إلى وجوب ايصال قضايا النقد الأدبي بعلوم البلاغة من حيث دراسة

---

[33] ينظر:م.ن:318.

[34] ينظر: النحويون والقرآن:298.

[35] ينظر:نحو التجديد:33.

[36] ينظر: مجلة المجمع العلمي العراقي،مجلد:39: 1/274-275؛ والاصل:نحو المعاني:7.

[37] ينظر: مجلة الضاد، سنة 1989م:2/81.مقال(جهود الدكتور الجواري في تجديد النحو وتيسيره).

[38] ينظر:م.ن:2/99.

الأساليب وتنوعها وانسجامها مع الموضوعات والافكار في ألوانها وحينها يكون النقد الادبي مستندا إلى اصول اللغة العربية وخصائصها واساليبها، والى تحليل لغوي إلى النص متمثل في معاني النحو.

لكن ما يؤخذ على الدكتور الجواري في كتابه هذا،هو مخالفته جملة وتفصيلا لما ورد في الفصل الرابع والفصل السابع من الباب الثاني،إذ إن الفصل والوصل والإيجاز والاطناب والمساواة من معاني البلاغة،ولا نجد وجها لإلحاق هذه المفردات بعلم المعاني،بل الأولى أن تتمم مباحث البلاغة:المجاز، والاستعارة، والكناية، والتشبيه، وهذه أربعة أركان،والفصل والوصل كما نرى هو الركن الخامس،والايجاز والاطناب والمساواة هو الركن السادس للبيان العربي[39].

ويعد كتاب(نحو المعاني) عودة إلى نبع التراث الصافي،ودعوة إلى احياء الدرس النحوي،وتجديدا لطرائق بحثه في ضوء خصائص اللغة العربية، وما استجد في عالم البحث اللغوي الحديث[40]، ولذلك يمكننا القول:إن الدكتور الجواري يمثل واحدا من أبرز الداعين إلى التجديد النحوي في القرن العشرين،معتمدين بذلك على ما قاله الدكتور محمد حسين الصغير: إن دعاة التجديد النحوي في القرن العشرين هم ثلاثة من الأعلام: ابراهيم مصطفى،ومهدي المخزومي،وأحمد عبد الستار الجواري،وهم قمة التجديد، ودعامة الاصلاح النحوي،استطاعوا أو لم يستطيعوا تطبيق النظرية[41].

وبذلك أنّ هذا الكتاب يمثل حلقة من سلسلة بدأها الدكتور الجواري تمثل جهده في تيسير النحو وصدر منها مجموعة من المؤلفات سبقت الاشارة اليها ودراسة بعضها، لأنها تمثل جهدا في تيسير النحو،ومن هذه الكتب: نحو التيسير، ونحو القرآن، ونحو الفعل، ثم نحو المعاني الذي يمثل الحلقة الأخيرة في هذه السلسلة في حدود اطلاع الباحث،وقد حظي هذا الكتاب باهتمام الدارسين المحدثين،فأشاروا إلى ما فيه من جهد منظم يعتمد على الموروث القديم بروح جديدة مستندة إلى القرآن الكريم، ونجد في الكتاب دعوة صادقة إلى إعادة ما اقتطع من الدرس النحوي إليه،وهو ما يسمى بمعاني النحو، التي أصبحت جزءا من علوم البلاغة،وبذلك تكتمل في نظره هيكلية الدرس النحوي،ويمكن أن نجد من خلاله حلا لكثير من الإشكالات التي وقع فيها النحاة القدامى نتيجة هذا الفصل بين النحو ومعانيه.

ولا شك في أنّ هذه الفكرة لم تكن جديدة،وليست من ابتكار الدكتور الجواري،إنما هي فكرة

---

(39) ينظر: نحو التجديد:33؛ والاصل:علم المعاني بين الاصل النحوي والموروث البلاغي:37/2.

(40) ينظر: مجلة المجمع العلمي العراقي:280/1.

(41) ينظر: نحو التجديد:27.

الشيخ الجرجاني في كتابه(دلائل الإعجاز) وقد تبناها الدارسون المحدثون وفصلوا القول فيها، ومنهم الدكتور أحمد عبد الستار الجواري.

إنّ نحو المعاني يعد مرجعا لكل الدراسات في معاني النحو،إذ لا يمكن الاستغناء عنه في مثل هذه الدراسات.

أما القسم الثاني: معالجات غير شاملة لتسير النحو العربي،وتمثلت بجهود الدكتور مصطفى جواد في بحثه(وسائل النهوض باللغة العربية وتيسير قواعدها وكتابتها)،وكتابه(المباحث اللغوية في العراق)،وجهد الدكتور عبد الرزاق محيي الدين في بحثه(نظرة في مهمة علم النحو)،وكذلك جهود الدكتور صالح الظالمي في بحثه(نظرة حول الضمائر) ،وكتابه(تطور دراسة الجملة العربية بين النحويين والأصوليين).

فحين النظر في بحث(وسائل النهوض باللغة العربية وتيسير قواعدها وكتابتها) للدكتور مصطفى جواد الذي هو علم من أعلام الدرس اللغوي والنحوي في العراق،وله الأثر الواضح في دراسات اللغة والنحو والتصويب اللغوي،وله جهود كبيرة في ميدان الدرس النحوي وتيسيره،نجده يدعو فيه الى:

1- إقامة القاعدة النحوية على الشواهد الرصينة من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف المروي لفظا،لأنّ هذا يمثل فصيح الكلام، وفيه جانب مهم من جوانب التيسير،إذ إن هذه الشواهد خالية من الخلافات والضرورات الموجودات في الشعر،وهي مسألة مهمة جدا،إذا أخذت بنظر الاعتبار، ذلك أن فيها تنقية لشواهد الدرس النحوي مما وقع فيها اختلاف عن الرواية أو الشذوذ أو الضرورات أو غيرها،وهذه المسألة تركت أثرها في الدارسين الذين جاءوا بعده ،مثل: الدكتور الجواري في كتابه(نحو القرآن).

2- غلق طائفة من الأبواب النحوية التي لا يرى فيها ضرورة للدرس النحوي ولا تزيده إلا تعقيدا،وهي ميدان من ميادين الخلاف النحوي واختلاف الآراء،ومن هذه :أسماء الأفعال المرتجلة والمنقولة،إذ إن أسماء الأفعال المرتجلة ما هي في حقيقتها إلا اسم آخر للأفعال الجامدة القديمة،وإن أسماء الأفعال المنقولة،ما هي إلا مختصر جمل ذات افعال محذوفة نتيجة لكثرة الاستعمال وإن الحذف مع تمام الدلالة موجود في اللغة العربية،بدلالة كثير من الآيات القرآنية.وبناء على ما تقدم ذكره فهو يدعو إلى إلحاق باب أسماء الأفعال المرتجلة والمنقولة إلى باب الحذف،وبذلك تكون في هذه الدعوة إشارة باتجاه التيسير إذا ما طبقت المقترحات التي ورد ذكرها.

أما كتابه(المباحث اللغوية في العراق) فهو في الأصل مجموعة محاضرات ألقيت على طلبة معهد الدراسات العالية في جامعة الدول العربية(1954- 1955م) ويقصد بالمباحث اللغوية: البحوث التي تختص بالمفردات من حيث معانيها الأصلية، وترجمتها ونقلها إلى لغة غير عربية، ونقل مفردات عربية اليها على سبيل الاصلاح. واحتوى الكتاب على فوائد لغوية جليلة، ولذلك عدّ من كتب النقد اللغوي في العصر الحديث، إذ نجد فيه آراءً صائبة ومتينة في كثير من المسائل اللغوية والنحوية والصرفية، التي تعدّ دليلا قويا على رسوخ قدم المؤلف في الدراسات اللغوية المتشعبة، وسعة اطلاعه على القديم. ومن آرائه السديدة، ما ورد في الصفحة الثانية عشرة، إذ أبان فيها عن جمود المؤلفين في النحو والصرف على تعريفات الأقدمين في النحو، وعده من أسباب صعوبة الدراسات النحوية، إذ قال:((ومشكلة التعريفات في كتب النحو العربي لا تزال جاثمة على صدره كأنها عفريت يرعب من يتقرب منه، والاسماء النحوية فيها من الغرابة ما يجعل المتعلم مستغربا لفرط استبهامها عليها، فالمفعول المطلق ينبغي ان يقابله (مفعول مقيد)،والمفعول المقيد اضرب هي:(المفعول به فعل)..))[1]، وأشار إلى اخذ المؤلفين المعاصرين في النحو والصرف بآراء المدرسة البصرية من دون الأخذ بآراء المدرسة الكوفية، وعده من جملة أسباب صعوبة الدراسة النحوية، ولو كان هناك اهتمام بآراء الكوفيين، لكانت وطأة الجمود والصعوبة أخف مما هي عليها، لأن المدرسة البصرية أثقلت النحو بقيود المنطق وقواعد العقل[2]، العقل[2]، وذهبت ببريقه. وللمدرسة الكوفية آراء تصلح أن تكون قاعدة لبناء جديد في الدراسة النحوية.

لكن الذي يلحظ على محاولة الدكتور مصطفى هذه، انه لم يعرض لجملة من الدراسات النحوية والصرفية التي ظهرت في العراق، ولاسيما التي فيها بذور الطرافة والتجديد، وان كان بعضها صدى لآراء الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه (احياء النحو)، الذي كان امتدادا لآراء ابن مضاء القرطبي، وكم كان جميلا لو عرض المؤلف لتلك الدراسات، التي منها: كتاب (عمدة الصرف) للأستاذ كمال إبراهيم عام (1946م)، وكذلك كتاب (تشذيب النحو) للأستاذ شاكر الجودي الذي احتوى مجموعة آراء نحوية. وغيرها من الكتب في هذا المجال.

وأشار الدكتور مصطفى جواد إلى أهمية أن يكون النحو متطورا متغيرا بعيدا عن الجمود وهدفا للتكامل ومحطة للإبداع، ونراه رافضا مبدأ القدامى بشأن قدسية القاعدة النحوية وتحريم الاجتهاد فيها، ووجوب الالتزام بها، لأن الزمن في حركة دائبة ومستمرة، ولا يمكن لأن تدرس

---

[1]المباحث اللغوية في العراق:12-13.

[2] ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو: 91.

القواعد النحوية التي وضعت قبل أكثر من ألف سنة اليوم في كتب المدارس الحديثة، بسبب عدم موائمة هذه القواعد مع العقلية الحديث، نتيجة التغيرات والتطورات التي طرأت على اللغة.

أما بحث الدكتور عبد الرزاق محيي الدين(نظرة في مهمة علم النحو)،فيبدو أنه من الجهود الجيدة في معالجة ظاهرة اللحن، لأنه لا يحمّل النحو وحده مسؤولية الصعوبة ووقوع اللحن،إنما يحمّل القارئ أو المتكلم والكاتب جزءا من هذه المسؤولية،فضلا عن أنه يقسم مستعملي اللغة على أصناف، فمنهم من يُحسن النحو ويتقنه، لكنه يقع في اللحن،وهناك من يمتلك القليل من النحو لكنه لا يلحن،لذلك يشترط ـ لتجنب اللحن ـ مع إتقان النحو المران والممارسة،لأن دورهما لا يقلّ أهمية عن دور علم النحو في صون اللسان من اللحن،وفي النهاية سلامة النطق بالعربية الفصحى،لذلك يؤكد أن إتقان النحو وحده لا يؤمن تجنب اللحن،لأن اللحن يرتبط بإدراك مهمة الكلمة في الجملة،وأن جهل هذا الإدراك هو الذي يقوم بتعطيل علم النحو عن أداء مهمته،ومن ثمّ تكون جهود تيسير النحو لتجنب اللحن كمحاولة معالجة سليم البنية ليشفى غيره.

وإن الناظر في جهود الدكتور صالح الظالمي،يجد أن بحثه(نظرة حول الضمائر) يتصل بجانب واحد من جوانب الدرس النحوي ،وهو الضمائر،إذ يحاول فيما ذكره أن يوسع مصطلح الكنايات ليشمل الإشارات والموصولات,ولا شك في أن هذه المسألة قال بها الدكتور المخزومي والدكتور تمام حسان وغيرهم من المحدثين.

ويتضح أن دعوته هذه قامت على دمج الأبواب النحوية ببعض واختصارها من خلال جمعه الأبواب : الضمائر, وأسماء الإشارات والأسماء الموصولة تحت عنوان واحد في باب واحد وهو(الكنايات).ومثل هذه الدعوة تكون غير شاملة, نتيجة اقتصارها على جانب واحد من جوانب النحو. وهي فكرة قال بها القدامى, إذ استعمل الكوفيون مصطلح المكني والكناية[1].

وان هذه الفكرة قد أشار إليها المحدثون, فنجدها عند الدكتور المخزومي[2]،شملت أسماء الاستفهام, وأسماء الإشارة, وأسماء الشرط, والأسماء الموصولة, لأنها ليست أسماء، وان تعارف النحاة على تسميتها أسماء, إذ إنّ نظرة سريعة في حدود الاسم عند النحاة تكفي لا بعادها عن تسمية (أسماء) وادراجها في ضمن (الكنايات), والكناية عند الدكتور المخزومي تمثل القسم الرابع من أقسام الكلام:فعل،واسم،وأداة،وكناية.ونجد هذه الفكرة عند الدكتور تمام حسان[3].

---

[1] ينظر:الموفي في النحو الكوفي:67 و المدارس النحوية, د. خديجة الحديثي.294

[2] ينظر: مجلة الرابطة, العدد الثاني 1975, بحث(ملاحظات على كتاب نحو الفعل).

[3] ينظر:العربية معناها ومبناها: 35.

أما كتابه(تطور دراسة الجملة العربي بين النحويين والأصوليين)،فعلى الرغم من أن هذه الدراسة لم تكن دراسة جديدة بهذا الشأن،إلا أنها خطوة مباركة في هذا الاتجاه، إذ نجد أن الأصوليين قد درسوا النحو قبل هذا الوقت، ولقد فصل القول في الموضوعات النحوية الدكتور مصطفى جمال الدين في كتابه(البحث النحوي عند الأصوليين)، وتأتي دراسة الدكتور الظالمي مكملة لما بدأه السيد جمال الدين،وفضيلتها تكمن في أنها دراسة تحاول الربط بين الدرس النحوي والدرس الأصولي للتركيب،مع بيان رأي الفريقين في دلالة المفردة والجملة، وموقفهم من دلالة الأفعال على الزمن،وقد كشف السيد الظالمي في دراسته عن جهد الأصوليين في طائفة من المسائل اختلفوا فيها مع ما هو معروف في الدرس النحوي، ومن هذه المسائل:

عدم اهتمام النحاة بتأليف الجملة وما يترتب عليها من دلالة لها، بالقدر الذي اهتم به علماء البلاغة بهذا الجانب(علم المعاني)،فأخضعوا الجملة للتحليل البلاغي، فالجملة الخبرية مثلا التي فيها إسناد تدل مرة على التوكيد،وأخرى على غيره،وتطابق مرة مقتضى الحال، وتخالفه مرة أخرى.

أمام هذا نجد علماء الأصول اهتموا بهذا الجانب،إذ تحدثوا عن الوضع اللغوي لكل من الصيغة والأداة والتركيب بإزاء المعنى، وتحدثوا عن المفهوم الذي يغاير منطوق الجملة من حيث الدلالة، وإتمام جملة الاسناد بتمام اسنادها،وبالعكس،وقد فرقوا بين الجملة الاسمية والفعلية، في الاتحاد بين المسند والمسند اليه في الجملة الاسمية، أما الجملة الفعلية، فعندهم تدل على النسبة بين شيئين(الحدث وفاعله)[1].

ففي موضوع الجملة وتقسيماتها،اختلف النحاة في ذلك[2]،فقد قسموها على:اسمية وفعلية، ومنهم من أضاف على هذا التقسيم قسما ثالثا ورابعا، ووجدنا من المحدثين من ألغى القسم الثالث والرابع من هذه التقسيمات من خلال اضافتها على الجملة الفعلية تارة (بوجود ضوابط خاصة بذلك)، وإضافتها على الجملة الاسمية إذا افتقدت لتلك الضوابط، لذلك إن صدر الجملة هو الذي يحدد نوع الجملة عند النحاة،وهو الذي يميز أنواعها، فالتي يتصدرها فعل هي فعلية، والتي يتصدرها اسم هي اسمية،والجملة المتكونة من اسم يتصدرها وفعل يعقبه، فهي محل خلاف بين النحاة[3]، إذ يراها الكوفيون فعلية لاشتمالها على فعل وفاعل، وتقدم الفاعل فيها،ودلالتها باقية لا تتغير، وعند البصريين اسمية لتصدرها اسم. وهناك رأي للدكتور مهدي المخزومي يتفق فيه

---

[1] ينظر:تطور دراسة الجملة العربية:71 وما بعدها.

[2] ينظر:مغني اللبيب عن كتب الاعاريب: 376/2.

[3] ينظر:شرح المفصل: 62/1؛ ومغني اللبيب عن كتب الاعاريب: 382/2.

والكوفيين في هذا، فيقول: الجملة الفعلية هي التي يدل فيها المسند على التجدد، ويتصف بها المسند اليه بالمسند اتصافا متجددا، وتعبير أدق هي التي يكون فيها المسند فعلا،لأن الدلالة على التجدد تستمد من الأفعال وحدها[1].

أما الأصوليون فإن الذي يميز عندهم بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية هو:أن الجملة الاسمية لها ركنان: مسند اليه ومسند،وبينهما اتحاد.أما الفعلية فلها ركن واحد(وهو الحدث المنسوب لفاعله)، وليس بينهما اتحاد في الخارج[2].

والبحث اللغوي الحديث يقترب من رأي الأصوليين،إذ يعبر عن الجملة الفعلية بأنها:((هي أن تأمر بحدث،أو تقرر حدثا أو أن تتخيل حدثا))[3]. والاسمية:((هي أن تعبر بها عن نسبة صفة إلى شيء،وأنها تتضمن طرفين:مسند إليه ومسند))[4].وكلتا الجملتين(الاسمية والفعلية) يدخل في ضمن الجملة الخبرية، لتوافر عناصر مقومات الجملة الخبرية،المتمثلة باعتمادها على الإسناد القائم بين المسند والمسند إليه،أو ما يسمى بالنسبة الحاصلة بينهما، ثم اتصافها بالصدق والكذب.

وهناك الجملة الإنشائية،التي تفرق عن الخبرية باتفاق النحاة والبلاغيين وكثير من علماء الأصول في أن الخبرية كاشفة عن معنى في الخارج يتحدث عنه المتكلم،قد يطابق الواقع ويكون صادقا، وقد لا يطابقه ويكون كاذبا.

ويرى الأصوليون اشتراك بعض الجمل في ظاهرها بين الخبرية والإنشائية،وإن قصد المتكلم هو الفيصل في الحكم عليها، فإذا أراد الكشف عن ثبوت النسبة المتحققة في الخارج،عندها الجملة خبرية،وإذا أراد ايجاد النسبة من الخارج،حينها تكون جملة انشائية.

وفضلا عن أن الاصوليين ذهبوا إلى أن الفعل بجميع أقسامه لا علاقة له بالزمان؛ لأن الزمان عندهم شيء بعيد عن الفعل،وتبعهم في ذلك من المحدثين الاستاذ ابراهيم مصطفى، والدكتور مهدي المخزومي في(إفعَلْ) وحدها، وإن اسم الفاعل عندهم صفة تتلبس بها الذات،في حين عند الكوفيين وبعض المحدثين فعل، لتضمنه دلالة الفعل،واحلاله محله، وإن الضمائر المتصلة عندهم حروف وليست ضمائر،والكنايات عندهم قسم آخر من أقسام الكلمة.

وفي ضوء هذا يمكن القول إن الأصوليين كانت لهم جهود كبيرة في مجال تيسير الدرس

---

[1] ينظر: في النحو العربي،نقد وتوجيه:51.

[2] ينظر: تطور دراسة الجملة العربية:88.

[3] اللغة،فندريس:162.

[4] م.ن:163.

النحوي من خلال ما قدموه من اهتمام بما يسمى (نحو الدلالة) المبني على نحو الاعراب،إذ لا يمكن الفصل بينهما ،ولاشك أن ذلك حدث بحكم احتياج أصحاب الأصول إلى اكتشاف الدلالة التركيبية للوصول إلى بناء الحكم الشرعي أو استنباطه من خلال النصوص التي يدرسونها، وأغلبها من نصوص القرآن الكريم .

وقد كشف الدكتور الظالمي عن هذا الجهد من خلال ما عرضه من مقارنات بين جهد النحاة في المفردات، وتحديد مهمة المفردة،وبين ما بحثه الأصوليين في هذا الجانب،وكذلك كشف عن دلالة الأداة عند كلّ من النحاة والأصوليين،وصولا إلى دلالة التركيب.

إنّ الدكتور الظالمي قدم جهدا مباركا في ايضاح الجهد الأصولي في دراسة النحو، وتأثر المحدثين بما ذهب اليه الأصوليون في دلالة الفعل على الزمن،واختلافهم في الأفعال بمختلف أقسامها المعروفة، وبيان خلافهم مع النحاة في هذا الميدان،وأوضح متابعة المحدثين لأصحاب الأصول في انعدام الزمن من صيغة الأمر، كما مر ذكره.

وإن ما يُستخلص من هذه الدراسة هو:أن النحويين لم يعطوا الجملة حقها في الدراسة، لأن دراستهم لها كانت مقتصرة على حدود الناحية الشكلية،وما يترتب على أواخر الكلمات من حركات اعرابية، وينبغي ان تؤخذ وتعتمد دراسات البلاغيين والأصوليين للجملة العربية، لأنها أوسع وأشمل من دراسات النحويين للجملة العربية،ويتضح ذلك من خلال دراستهم لها.

ومما يؤخذ على الدكتور الظالمي في دراسته هذه ما يأتي:

1- اهماله لكثير من جهود النحاة، وتركيزه على جهد الأصوليين،مع العلم أن النحاة الأوائل لم يكونوا من نحاة الاعراب، وإنما فيهم من اهتم بالدلالة، ودرس التراكيب بدءا من الخليل وسيبويه ثم الجرجاني،وقبله ابن جني،ثم ابن مضاء القرطبي وغيرهم.

2- إن مسألة النقد التي وجهت إلى درس النحاة المتقدمين، يمكن أن تصدق على حقبة من تاريخ النحو هي القرنان الثالث والرابع،إذ انصب اهتمام العلماء على الجانب الاعرابي،وأهملوا الجانب الدلالي،وفصلوا النحو عن المعاني، لكننا نجد الدكتور الظالمي يجمع كل النحاة ويصفهم بأنهم اتجهوا إلى العامل وأهملوا المعنى، وليس هذا الأمر صحيحا.

3- ركز في كثير من بحثه على جهد الأصوليين،وهي مسألة تحمد له،غير أنه لم يعرض لكثير من الخلافات والجدل الطويل الذي جرى بين الأصوليين في كثير من مسائل المفردات والتراكيب والأدوات والأفعال، وهو جدل وخلاف يفوق ما جرى بين النحاة أنفسهم، من ذلك اختلاف الأصوليين في الحرف،إذ ذهب بعضهم إلى أن معنى الحرف كمعنى الاسم والفعل،وأنه

موجود في الذهن قبل دخوله في الجملة، وذهب آخرون إلى أنه لا وجود لمعناه إلا عند استعماله[1]. ومن ذلك اختلافهم وجدلهم في معنى الجملة الناقصة والجملة التامة، فمنهم من يعبر عن الجملة الناقصة بأنها(ذات نسبة تحليلية)،فمثلا القول: (كتاب محمد)، يتحقق من خلاله نسبة الكتاب إلى محمد.النسبة المتحققة حصلت بسبب تحليل كلمتين،كل واحدة منها على انفراد،ثم أضيفت الأولى إلى الثانية،وهي في الواقع صورة افرادية لا يمكن عدّها كلاما،وإن النسبة لم تستوفِ أطرافها من حيث الحمل.ويعبّر عن التامة بأنها(ذات نسبة واقعية)[2].

ومنهم من ذهب إلى أن الجملة الناقصة هي التي تتضمن نسبة ناقصة، أما التامة فيراد بها إثبات النسبة بين الطرفين[3]، فيكون الفرق بينهما كالفرق بين قولنا:(الكتابُ جديدٌ)، وقولنا:(الكتابُ الجديدُ).

ومن المسائل التي اختلف الأصوليون فيها،على الرغم من انفرادهم بها هي مسألة الاستثناء بعد تعدد الجمل،أي حين تتقدم جمل عديدة ويعقبها مستثنى، فإلى أي منها يرجع؟. وقد اختلفوا في هذا، فمنهم من ذهب إلى رجوع الاستثناء إلى خصوص الجملة الأخيرة، وإن كان رجوعه إلى غيره ممكنا، ولكنه يحتاج إلى قرينة، ومنهم من يرى أنه يرجع إلى جميع الجمل،وكونه مختصا بالجملة الأخيرة أمر يحتاج إلى الدليل.

ومنهم من ذهب إلى رجوعه إلى واحدة منها لعدم ظهوره فيها وإن كان رجوعه إلى الأخيرة متيقنا على كل حال، وما عداها فيشملها الإجمال، وأنها غير صالحة للقرينة،إذ أن اغلبها غير ظاهرة في العموم حتى يمكن إعادة الاستثناء إليها جميعا،فلا تجري فيها قاعدة (أصالة العموم).

ومنهم من فرّق:بين أن يكون الموضوع للجمل المتعاقبة واحدا،وبين أن يكون الموضوع للجمل المتعاقبة مختلفا فيها[4].

واختلافهم في مسألة أصل المشتقات، وذهاب كل فريق منهم إلى البحث عن أدلة لإثبات رأيه،وكذلك اختلافهم في دلالة مادة الأمر على الوجوب،أو على الندب أو عليهما معا،ثم يتعين أحدهما بالقرينة، لكن أغلبهم قد توصل إلى أن مادة الأمر تدل على الوجوب إذا صدرت من المولى، إلا أن تكون هناك قرينة صارفة إلى الاستحباب،ودلالتها على الوجوب هنا لم تكن بسبب وضع الواضع،ولكن السبب هو حكم العقل الذي يرى وجوب إطاعة المولى على العبد،وربما استدل بعضهم على الوجوب بقوله تعالى:﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ

---

(1) ينظر:الفصول المختارة من العيون والمحاسن،الشيخ المفيد:55/1.

(2) ينظر:مباحث الدليل اللفظي:295/1.

(3) ينظر:بدائع الأفكار:60/1.

(4) وسائل الشيعة:354/1 باب 3 من أبواب السواك.

يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾[1]،وقولهZ:((لولا أن اشق على أمتي لأمرتهم بالسواك))[2]،ولكن حكم العقل هو الراجح لديهم.

وعلى الرغم من تفاوت المستوى بين الجهود التي درستها،فإنها تمثل خطوة باتجاه تيسير النحو العربي،وينبغي أن تنال نصيبها من الرعاية والاهتمام، من خلال اتخاذ قرار جرئ لتطبيقها عمليا في الكتب التعليمية حتى تأخذ مكانها الذي ينبغي أن تكون فيه.

---

[1] سورة النور:من الآية63.

[2] وسائل الشيعة:354/1 باب 3 من أبواب السواك.

الخاتمــة

تطلب هذا البحث جهدا من العمل الدءوب، والتصفح المستمر في بطون الصحف والمجلات والكتب المتخصصة في تيسير النحو العربي،لعرض جهود الباحثين العراقيين في هذا المجال منذ مطلع القرن العشرين حتى نهايته.وقد كشف عن التراث الذي أنتجه المعنيون في تيسير النحو في هذا القرن،وكانت بعض تلك الجهود قد أظهرت بجلاء قدرة أصحابها على تشخيص كثير من مشكلات النحو العربي في هذا العصر،ووضعت حلولا ناجعة لها.

والدارس لتلك الجهود يلاحظ فيها نظرات علمية عند المحدثين العراقيين في تيسير النحو،تدل على مبلغ من النضج ولاسيما في معالجة القواعد التي بنيت على غير ما ينبغي أن تبنى عليه.

وفي هذا الوقت نحمد الله على توفيقه لنا لإكمال هذا البحث ،وإعانته على تأدية حق البحث إن شاء الله، وفي نهاية كل بحث لابد من نتائج قد تمّ التوصل إليها، يمكن إجمالها على النحو الآتي:

1- ظهر للباحث ومن سبقه من الدراسات النحوية أن جهود تيسير النحو بدأت في وقت مبكر يمكن القول إنها رافقت نشأة النحو،وذلك لإحساس العلماء بصعوبة الدرس النحوي وتعقيده،وما الشروح والمختصرات النحوية التي ظهرت في وقت مبكر،التي مرّ ذكرها في تمهيد هذه الرسالة،إلا دليل على هذا.

2- افادة الباحثين المحدثين الذين اهتموا كثيرا بتيسير النحو من القدامى وأخذهم منهم،وقد تأثروا باتجاهين هما؛ الأول:النحو الكوفي،والثاني:ابن مضاء القرطبي،ومن الذين تأثروا بهذين الاتجاهين الأستاذ إبراهيم مصطفى من مصر،والدكتور مهدي المخزومي من العراق،والدكتور أحمد عبد الستار الجواري من العراق وغيرهم.

3- ظهر للباحث أن آراء الأصوليين تحمل كثيرا من مسائل تيسير الدرس النحوي،لأنهم كثيرا ما يركزون على دلالة المفردة والتركيب.

4- كشف البحث أن الجهود الأولى في المدة الزمنية التي سبقت البحث كانت أراء متفرقة ومقترحات بسيطة نشرت في الجرائد والمجلات،ولم يفد الدرس النحوي منها شيئا،ومن تلك المحاولات ما يثير التساؤلات عن غايته، لعدم انسجامها وطبيعة العربية التي بنيت على الإعراب وتوجت بالقرآن الكريم معربا،وذلك ينطبق على المحاولات الداعية إلى إلغاء المثنى وإدخال

حروف على أواخر الكلمات بدلا من الحركات وغيرها من المحاولات التي لا تيسير فيها بل هدم لجهد القدامى.

5- يعد البحث تاريخا لجهود تيسير النحو في العراق في مدة قرن من الزمان، حدد تاريخيا المحاولات التي قدمها المحدثون في هذا الميدان،لذا يؤرخ البحث لنصف قرن من الزمن جرت فيه محاولات عدة لتيسير النحو العربي ويحفظ هذه المحاولات.

6- أستطاع البحث أن يقدم ترتيبا يعتمد التقدم الزمني للجهود التي جرت لتيسير النحو في العراق في هذا القرن ليتضح تأثر اللاحق منها بالسابق.

7- كشف البحث عن أن كثير من الجهود التي درست لم تكن شاملة،إنما اقتصرت على باب واحد وموضوع واحد،وكان ذلك غالبا في الجهود التي تم ذكرها في النصف الاول من القرن العشرين.

8- تبيّن للباحث تنبيه المحدثين على أهمية تصحيح أخطاء المناهج الدراسية الموضوعة مطالبين اعتماد المعنى والاعراب عند تأليف تلك المناهج،لأنهما يؤديان إلى كتابة النحو بشكل جديد ينسجم ومدارك المتعلمين بما يجعلهم قادرين على امتلاك خزين نحوي يمكنهم من المعرفة حين الحاجة اليها.وبهذا فالمنهج العلمي الصحيح الذي ينبغي أن تدرس العربية بمقتضاه،يفرض علينا أن تكون دراستنا للعربية تؤدي بنا الى الفهم الصحيح والتعلم الصحيح،حين ندرس مادتها اللغوية بعيدة عما علق بها بسبب المنطق.

9- تبيّن لي مطالبة الباحثين في هذا المجال بأهمية اتساع الدرس النحوي ليكون متصلا بالتأليف،إذ ينبغي أن تكون دراسة اللغة وحدة متكاملة كما كانت في مراحلها الأولى التي أنتجت لنا العلماء والأدباء،أي أن لا توضع حدود بين الدراسة النحوية والأدبية،وبينهما وبين الدراسة العلمية،وهذا يعتمد على أهمية إدراك المتحدث لوظيفة الكلمة في السياق،أي صقل الملكة الأدبية للمتحدث،لأن هذا الإدراك هو الذي يحدد موقع الكلمة في الجملة.

10- ظهر لي أمر المطالبة بأهمية إعداد كوادر تدريسية قادرة ومتمكنة وعلى معرفة واعية بالنحو وسائر علوم العربية،وأهمية متابعة هذه الكوادر للغة لأنها متطورة،وعن طريق هذا التطور يتم التقارب بين الدرس النحوي والمنهج اللغوي الحديث.

11- رأى الميسرون للنحو أنه: يجب اعتماد القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف لأخذ الشواهد في وضع القواعد النحوية لأنهم يرون أن صحة النص ودقة الاستنباط عنصران أساسيان متلازمان في البحث العلمي تلازم الروح والجسد،لا يستغني أحدهما عن الآخر،إذ إن الشاهد

الشعري في القواعد النحوية غالبا ما يحتمل أكثر من وجه،على الرغم من أن في القرآن وجوه،كذلك في تعبيره واسلوبه،وفي القراءات،وفي الحديث مشكل ألّف العلماء فيه مثل كتاب ابن فورك(مشكل الحديث وبيانه).

12- وجد الباحث أن الميسرين للنحو من المحدثين لم يتفقوا على طريقة معينة للتيسير،اذ إنهم اختلفوا في ذلك، فمنهم من يؤكد أهمية اقتراب دراسة اللغة اليوم إلى الطريقة اللسانية،لما فيها من انسجام بينها وبين طبيعة المتعلمين،ومنهم من يرى أن تكون دراستها عن طريق الإلمام بجهود المتقدمين من النحويين واللغويين،والإفادة من اللغات القريبة لطبيعة اللغة العربية،والإفادة من أسلوب المقارنات والموازنات بينها وبين القريبة لطبيعتها،وهم لم يقدموا منهجا واضحا يصلح للتطبيق.

13ـ يلخص الباحث جهود الميسرين للنحو من المحدثين باتجاهين: أحدهما يدعو إلى اصلاح المناهج النحوية للحصول على نحو ميسر يتمكن المتعلم الاستفادة منه من دون عناء،والآخر يدعو إلى حذف أو دمج الموضوعات النحوية بعضها ببعض من دون النظر إلى أهمية معالجة الموضوع جذريا،أي أنها معالجة ظاهرية.

المقترحات

لعل من المفيد أن أختم بحثي هذا بتدوين بعض المقترحات التي أراها تسهم في تيسير النحو العربي:

1. تأكيد أهمية قضية(تيسير تعليم النحو العربي) وليست قضية (تيسير النحو)،لأنني أرى أن الكتب النحوية الميسرة ،مازلت تلقن المتعلم قواعد الصنعة، لكنها لا تعده لإتقان اللغة حديثا وكتابة،ولا شك أن هذا الإتقان هو الهدف الأساسي من التيسير،فإن لم يتحقق فلا أرى فائدة في حركة التيسير كلها.
2. أهمية إعداد كادر تعليمي في مراحل الدراسة الابتدائية متمكنا من العربية،وقادرا على القيام بدور حيوي فعال في تنمية قدرات الحديث لدى الطالب، وهذا يؤدي إلى زيادة الإمكانات اللغوية لدى المتعلم،إذ إن إمكانات الطفل اللغوية تنمو عادة مع خبراته، وكلما مر بخبرات رصينة زادت إمكاناته اللغوية.
3. العمل على ترسيخ القرآن الكريم في الناشئة يساعد على تربية التذوق اللغوي السليم لديهم،ويزودهم بذخيرة لغوية،ويمدهم بأساليب بيانية،وكذلك كثرة التمرين على المشهور من كلام العرب،ومألوف عباراتهم،وأقوال الخطباء والكتاب،وإبعاد ما لا صلة له باللغة.
4. إيجاد منهج نحوي تطبيقي ييسر للمتعلمين في مراحل الدراسة فهم القواعد النحوية بوصفها وحدة متكاملة.
5. أهمية اعادة تنسيق أبواب النحو بشكل يتفق ومستوى المتعلمين،عن طريق إصدار معجم نحوي لطلبة المدارس الابتدائية، ومعجم نحوي لطلبة المدارس الثانوية.

قائمة المصادر والمراجع

❖ **القرآن الكريم.**

أولا: الكتب المطبوعة

1. ابن مضاء القرطبي (ت592هـ)، وجهوده النحوية،معاذ السرطاوي، ط1، (1988م)، دار الجدلاوي للنشر والتوزيع،عمان،الأردن.
2. أبو زكريا الفراء (ت207هـ)، ومذهبه في النحو واللغة، د.احمد مكي الأنصاري، (1964م)، نشر المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب،القاهرة.
3. أبو عثمان المازني (ت249هـ) ومذاهبه في الصرف والنحو، د. رشيد عبد الرحمن العبيدي، 1969م، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد.
4. أبو علي الفارسي (ت377هـ)، حياته ومكانته بين أئمة اللغة العربية وآثاره في القراءات والنحو، د.عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط1، مكتبة نهضة مصر، القاهرة.
5. الاتجاهات الحديثة في النحو (مجموعة المحاضرات التي ألقيت في مؤتمر مفتشي اللغة العربية بالمرحلة الإعدادية)، (1957م)، دار المعارف،مصر.
6. الاتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، (ت911هـ)، تحقيق: محمد ابو الفضل إبراهيم، (1974م)، الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
7. إحياء النحو،إبراهيم مصطفى،(1959م)،مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة.
8. أدب الكاتب، ابو محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة الدينوري، (ت276هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد،ط4، (1963م)، مطبعة السعادة القاهرة.
9. آراء في العربية، عامر رشيد السامرائي،(1965م)،وزارة الثقافة والاعلام،

بغداد.

10. اسرار البلاغة، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، (ت471هـ) تحقيق: د. هلموت ريتر(1954م)، مطبعة وزارة المعارف استانبول.
11. أسرار العربية، كمال الدين ابو البركات بن الأنباري (ت577هـ)، تحقيق:محمد بهجت البيطار،(1957م)،مطبعة الترقي، دمشق.
12. الاشباه والنظائر،جلال الدين السيوطي(ت911هـ)،تحقيق:حيدرآباد الدكن،ط2(1359هـ).
13. أصول تدريس اللغة العربية ،الدكتور بديع شريف،(1948م)،مطبعة الصباح، بغداد.
14. الاصول في النحو، ابو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي المعروف،بابن السراج،(ت316هـ)، تحقيق:الدكتور عبد الحسين الفتلي، (1973م)، جـ1، مطبعة النعمان النجف، جـ2، مطبعة سلمان الاعظمي، بغداد.
15. الاغاني، ابو الفرج الاصفهاني، (ت356هـ) تحقيق: لجنة اشرف عليها محمد ابو الفضل إبراهيم (1980م) الهيأة العامة للتأليف والنشر، طبعة دار الكتب.
16. الامالي الشجرية، لأبي السعادات هبة الله بن الشجري، (ت542هـ) تحقيق: حبيب الله وعبد الرحمن اليماني وزين العابدين الموسوي، ط1،(1930هـ)، مطبعة الأمانة، القاهرة.
17. انباه الرواة على أنباه النحاة،جمال الدين ابو الحسن علي بن يوسف القفطي،(ت624هـ)،تحقيق:محمد أبو الفضل ابراهيم،ط1،(1950م)،القاهرة.
18. الايضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، (ت340هـ)،تحقيق:مازن المبارك، 1959م، مطبعة المدني،مصر.
19. الايضاح في علوم البلاغة، محمد بن عبد الرحمن الخطيب القزويني،(ت739هـ)، تحقيق:محمد عبد المنعم خفاجي، (1971م)،مطبعة

صبيح، القاهرة.

20. البحث اللغوي عند العرب، الدكتور، أحمد مختار عمر،مطبعة اطلس،ط2(1976م)،القاهرة.
21. البحث النحوي عند الاصوليين، مصطفى جمال الدين، (1980م)، وزارة الثقافة والاعلام، بغداد.
22. بدائع الأفكار،ميرزا هاشم،(1370هـ)،المطبعة العلمية،النجف الاشرف.
23. البصائر والذخائر،أبو حيان التوحيدي، (ت475هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرزاق محيي الدين ـ بغداد،(د.ت).
24. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة،جلال الدين السيوطي، (ت911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم،ط1،(1964م)، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
25. تاريخ اللغات السامية،الدكتور اسرائيل ولفنسون ،(1929م)، مطبعة الاعتماد، القاهرة.
26. التراكيب اللغوية في العربية، دراسة وصفية تطبيقية، د. هادي نهر، (1987م)، ساعدت الجامعة المستنصرية على طبعه.
27. تشذيب منهج النحو،شاكر الجودي،(1949م)، مطبعة المعارف، بغداد.
28. تطور البحث الدلالي، الدكتور، محمد حسين الصغير،(1988م)، منشورات دار الكتب العلمية، بغداد.
29. تطور دراسة الجملة العربية بين النحويين والأصوليين،الدكتور،صالح الظالمي،ط2(1426هـ)،مكتب المواهب للطباعة والنشر،النجف الاشرف.
30. التطور النحوي للغة العربية، برجستراسر،(1929م)، (سلسلة محاضرات القاها في الجامعة المصرية)، اخراج:الدكتور، رمضان عبد التواب،مطبعة السماح، القاهرة.
31. تقريب المقرب، ابو حيان الأندلسي، (ت745هـ)، قدم له محققه الدكتور، عفيف عبد الرحمن، (1982م)، دار المسيرة بيروت.
32. تيسير العربية بين القديم والحديث،عبد الكريم خليفة،ط1(1986م)،

منشورات مجمع اللغة العربية الأردني،عمان.

33. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب، عيسى البابي الحلبي، (1319هـ)، القاهرة.

34. الحيوان، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، (ت255هـ)، تحقيق:عبد السلام هارون، ط2، (1965م)، مطبعة الحلبي،القاهرة.

35. الخصائص،أبو الفتح عثمان بن جني، (ت392هـ)،تحقيق:محمد النجار، ط1(1956م)،دار الكتب المصرية.

36. خصائص العربية ومنهجها في التجديد والتوليد، محمد المبارك، (1963م)، معهد الدراسات العربية العالية،القاهرة.

37. الخليل بن احمد الفراهيدي، (ت175هـ)،اعماله ومنهجه،الدكتور، مهدي المخزومي (1960م)، مطبعة الزهراء ،بغداد.

38. دراسات في العربية وتاريخها، محمد الخضر حسين،(1960م)،دمشق.

39. الدراسات اللغوية في العراق،الدكتور عبد الجبار القزاز،(1981م)،دار الرشيد للنشر، بغداد.

40. الدرس النحوي في بغداد،الدكتور مهدي المخزومي،ط1(1974م)، وزارة الثقافة الاعلام،الجمهورية العراقية.

41. الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين،د.احمد مكي الأنصاري، (1973م)، مطبوعات جامعة القاهرة بالخرطوم،دار الاتحاد العربي للطباعة.

42. دلائل الاعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني، (ت471هـ)، صححه ونشره: محمد رشيد رضا، (1978م)، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

43. رأي في الإعراب، يوسف كركوش،(1958م)، مطبعة الآداب ،النجف الاشرف.

44. الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي،(ت592هـ)،نشر وتحقيق: الدكتور شوقي ضيف، ط1(1947م)،دار الفكر العربي،القاهرة.

45. رسالة الغفران، محمد بن عبد الله أبو العلاء المعري، (ت449هـ)،تحقيق: د.عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، ط2،(1950م)، دار المعارف،القاهرة.
46. رسالة الملائكة، أبو العلاء المعري، تحقيق: سليم الجندي، (1944م)، دمشق، سوريا.
47. شرح ابن عقيل، بهاء الدين بن عقيل (ت769هـ)، على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد،ط14(1964م)، مطبعة السعادة،القاهرة.
48. شرح الاشموني، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد الشافعي (ت929هـ) (منهج السالك إلى الفية ابن مالك)،تحقيق:محمد محيي الدين عبد الحميد، (1946م)، مطبعة السعادة، القاهرة.
49. شرح ديوان الحماسة، لابي علي احمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، (ت421هـ)، ط1، (1953م)، نشره احمد امين وعبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والنشر، القاهرة.
50. شرح الكافية في النحو،الرضي الاستربادي النحوي (ت688هـ)،دار الكتب العلمية، (1979م)، بيروت(الطبعة المصورة).

51. شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، (ت643هـ)، تصحيح لجنة من مشايخ الأزهر ،القاهرة(د.ت).
52. الشرط في القرآن، عبد السلام السدّي ومحمد الهادي الطرابلسي، (1976م)، تونس.
53. ضحى الإسلام،احمد أمين،(1938م)،القاهرة.
54. طبقات النحويين واللغويين، ابو بكر الزبيدي، (ت379هـ)، تحقيق: محمد ابو الفضل إبراهيم، (1973م)، دار المعارف القاهرة.
55. العربية والتحديث،اتجاهات التأليف اللغوي في العراق،(1999م)، الدكتور محمد عبد المطلب البكاء، دار الشؤون الثقافية،بغداد.
56. العربية وعلم اللغة البنيوي، الدكتور حلمي خليل،(1988م)،دار المعرفة

الجامعية، الإسكندرية.

57. العربية ولهجاتها،الدكتور عبد الرحمن أيوب،(1968م)،القاهرة.

58. العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ابو الحسن بن علي الازدي المعروف بابن رشيق القيرواني، (390-456هـ)،تحقيق:محمد محيي الدين عبد الحميد، ط2،(1955م)، مطبعة السعادة القاهرة.

59. في اللغة والفكر، الدكتور عثمان أمين،(1965م)،مطبعة النهضة الجديدة، القاهرة.

60. في النحو العربي،قواعد وتطبيق،الدكتور مهدي المخزومي، ط1(1966م)، مطبعة البابي الحلبي،مصر.

61. في النحو العربي نقد وتوجيه،الدكتور مهدي المخزومي،ط1(1964م)،بيروت.

62. الفهرست، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب اسحق المعروف بالوراق(ابن النديم)، تحقيق: رضا تجدد، مكتبة الاسدي ومكتبة الجعفري التبريزي، طهران، (د.ت).

63. الكتاب، أبو بشر عمر الملقب بسيبويه، (ت180هـ)، تحقيق:عبد السلام محمد هارون، (1966م) ،طبع دار القلم، القاهرة، وطبعة بولاق 1316هـ، المطبعة الأميرية.

64. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، (ت538هـ)، دار المعرفة، بيروت.

65. اللغة،جوزيف فندريس،تعريب:عبد الحميد الدواخلي ومحمد والقصاص، (1950م)، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة.

66. اللغة العربية المعاصرة،الدكتور محمد كامل حسين،(1976م)،دار المعارف، مصر.

67. اللغة العربية معناها مبناها،الدكتور تمام حسان،(1973م)،مطابع الهيأة العامة للكتاب،القاهرة.

68. اللغة والنحو بين القديم والحديث،عباس حسن،(1969م)، مطابع دار

المعارف، القاهرة.

69. اللمع في العربية، أبو الفتح ابن جني،تحقيق:حامد المؤمن،(1982م)،مطبعة العاني، بغداد.

70. مباحث الدليل اللفظي، محمود الهاشمي، تقريرات السيد محمد باقر الصدر، (1977م)، مطبعة الاداب، النجف الاشرف.

71. المباحث اللغوية في العراق ومشكلة العربية المعاصرة،الدكتور مصطفى جواد، ط2(1965م)،بغداد.

72. مجالس ثعلب (1-2)،لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، (291هـ)،تحقيق: عبد السلام هارون،ط2(1960م)،دار المعارف،مصر.

73. المجامع اللغوية العلمية، (1956م)، مطبعة السعادة، القاهرة.

74. المخزومي ونظرية النحو العربي،الدكتور زهير غازي زاهد،(1427هـ)،دار الضياء للطباعة والتصميم،النجف الاشرف.

75. المخصص في اللغة، أبو الحسن علي بن اسماعيل النحوي المعروف ابن سيده، (458هـ)، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

76. المدارس النحوية،الدكتورة خديجة الحديثي،ط2(1990م)،مطبعة جامعة بغداد.

77. المدارس النحوية بين التصور والتصديق والسؤال الكبير،الدكتور عبد الأمير محمد الورد، ط1(1997م)، بغداد.

78. مدرسة البصرة النحوية، نشأتها وتطورها،الدكتور عبد الرحمن السيد، (1968م)، دار المعارف،القاهرة.

79. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو،الدكتور مهدي المخزومي، (1958م)، مطبعة البابي الحلبي،القاهرة.

80. المزهر في علوم اللغة وانواعها،جلال الدين السيوطي، (ت911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم وجماعة،دار احياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي(د.ت).

81. المصطلحات العلمية في اللغة العربية بين القديم والحديث،مصطفى

الشهابي، (1965م)، مطبعة الترقي،دمشق.

82. معاني القرآن، ابو زكريا يحيى بن زياد الفراء، (ت207هـ)، تحقيق: محمد\ أبو الفضل ابراهيم، ط2، (1980م)، عالم الكتب بيروت.

83. المشتقات، ميرزا محمد صادق، طبعة تبريز، (1319هـ).

84. معاني النحو الدكتور فاضل السامرائي، (ج1ـ2)، (1986م)، مطبعة التعليم العالي بالموصل، ساعدت جامعة بغداد على نشره.

85. معاني النحو (ج3ـ4) الدكتور فاضل السامرائي، (1990م)، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل.

86. المعجم في بقية الأشياء، الحسن بن عبد الله أبو هلال العسكري (ت359)، تحقيق: محمد علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، (1971م)، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

87. معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، د. احمد مطلوب، (1986م)، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد.

88. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام الأنصاري، (ت761هـ)، تحقيق:محمد محيي الدين عبد الحميد،مطبعة المدني، 68 شارع العباسية، القاهرة.(د.ت).

89. المقتصد في شرح الايضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، (1982م)، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والاعلام بغداد.

90. المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، (ت285هـ)، تحقيق:محمد عبد الخالق عضيمة، (1968م)، القاهرة.

91. من اسرار اللغة، الدكتور إبراهيم أنيس،ط2(1958م)، مطبعة لجنة البيان العربي القاهرة.

92. منهاج الأصول، الشيخ محمد إبراهيم الكرباسي(ت1261هـ)، تقريرات الشيخ العراقي، (1960م)، النجف الاشرف.

93. منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، الدكتور محمد كاظم البكاء، (1989م)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
94. مناهج البحث في اللغة، د. تمام حسان، (1955م)، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، مصر.
95. الموفي في النحو الكوفي، السيد صدر الدين الكنغراوي،شرحه بتعليقات توضح غوامضه ومقاصده: محمد بهجت البيطار،(1349هـ)،مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق.
96. نحو التيسير،الدكتور أحمد عبد الستار الجواري،ط2(1962م)،مطبوعات المجمع العلمي العراقي،بغداد.
97. النحو الجديد،عبد المتعال الصعيدي،(تاريخ مقدمة الكتاب 1947م)،القاهرة.
98. نحو الفعل، الدكتور احمد عبد الستار الجواري،(1974م)،مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد.
99. نحو القرآن، الدكتور احمد عبد الستار الجواري،(1974م)،مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد.
100. نحو المعاني، الدكتور أحمد عبد الستار الجواري،(1987م)، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد.
101. النحويون والقرآن، الدكتور خليل الحسون، ط1، (2002م)، مكتبة الرسالة الحديثة عمان، الاردن.
102. نزهة الألباء في طبقات الادباء، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ابو البركات ابن الانباري، (577هـ)،تحقيق:الدكتور إبراهيم السامرائي، ط2، (1970م)، نشر مكتبة الاندلس،بغداد.
103. نظرية النظم،الدكتور حاتم الضامن،(1979م)،منشورات وزارة الثقافة والإعلام،بغداد.
104. نقد الاقتراحات المصرية في تيسير علوم العربية،محمد الجواد

الجزائري،(1951م)، مطبعة دار النشر والتأليف،النجف الاشرف.

105. همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية،جلال الدين السيوطي، (ت911هـ)،تحقيق:محمد بدر الدين النعساني،(1909م)، القاهرة.

106. الواضح في علم العربية،أبو بكر الزبيدي، (ت379هـ)،تحقيق:الدكتور أمين السيد، (1975م)،دار المعارف،مصر.

107. وسائل الشيعة، محمد عبد الحسين الحر العاملي، تحقيق: الشيخ عبد الرحيم الرياني، طبعة، بيروت (د.ت).

108. وفيات الاعيان وأنباء ابناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين احمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، (ت681هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، بجوار محافظة مصر، (د.ت).

ثانيا: الرسائل الجامعية

1. الخلاف النحوي بين الكوفيين،مهدي الشمري،رسالة دكتوراه كلية الآداب ـ جامعة بغداد، 1995م.

2. محاولات حديثة في تيسير النحو العربي، قاسم عبد الرضا كاصد، رسالة ماجستير، كلية الآداب ـ جامعة البصرة،1987م.

3. مهدي المخزومي وجهوده النحوية،رسالة ماجستير، كلية التربية ـ جامعة الكوفة، رياض السواد،1995م.

ثالثا: الدوريات (الصحف والمجلات)

1. مجلة المجمع العلمي العراقي،جـ2، 1951م،مطبعة التفيض،بغداد،بحث(ثلاثة اقتراحات في قواعد اللغة العربية)،الاستاذ محمد علي الكردي.

2. مجلة المعلم الجديد، العدد(1)،1952م،بغداد،بحث(نظرة في النحو وأصول تدريسه)،الدكتور ناصر الحاني.

3. مجلة المعلم الجديد،جـ3، 1953م,بغداد، بحث(نظرة في مناهج قواعد اللغة العربية)،الاستاذ اسحق عيسكو.

4. مجلة المجمع العلمي العراقي،جـ 1، وجـ 2، 1951ـ 1954م،مطبعة

التفيض،بغداد، بحث (مبحث في سلامة اللغة العربية)،الدكتور مصطفى جواد.

5. مجلة الرسالة المصرية، العدد(932)،القاهرة.
6. مجلة المعلم الجديد،جـ 1، 1954م،بغداد، بحث(دعوة جادة في اصلاح العربية)، الدكتور مهدي المخزومي.
7. مجلة المعلم الجديد، جـ2، 1955م،بغداد، بحث(رأي في اسناد الفعل)،الدكتور مهدي المخزومي).
8. مجلة المعلم الجديد،جـ 4، وجـ 5، 1955م، بغداد، بحث(تعليم اللغة العربية)،السيد محمد فاتح توفيق.
9. مجلة الأستاذ،المجلد الرابع، 1955م، تصدرها كلية التربية، جامعة بغداد، مطبعة الرابطة، بحث(انحطاط العربية في العراق أسبابه وعلاجه)، الأستاذ كمال إبراهيم.
10. مجلة المعلم الجديد، جـ1، 1959م، بغداد، بحث(اللغة ومناهج الدرس)،الدكتور إبراهيم السامرائي.

11. مجلة البلاغ، العدد(5)، 1976م، الكاظمية، العراق، بحث(نظرة في مهمة علم النحو)،الدكتور عبد الرزاق محيي الدين.
12. مجلة المعلم الجديد، جـ2، 1978م،بغداد، بحث(في سلامة اللغة العربية)،الدكتور إبراهيم السامرائي،
13. مجلة المعلم الجديد، جـ 1، 1979م،بغداد،بحث(تطوير النحو المدرسي)،الدكتور نعمة رحيم العزاوي.
14. مجلة المجمع العلمي العراقي،جـ 4، 1982م،بغداد، بحث(الوصف، نظرة أخرى في قضايا النحو العربي)،الدكتور أحمد عبد الستار الجواري.
15. مجلة كلية الفقه، العدد(2)، 1983م،النجف الاشرف، بحث(نظرة حول الضمائر)،الدكتور صالح الظالمي.
16. مجلة الرابطة،العدد(2)، 1975م، النجف الاشرف،بحث(ملاحظات على كتاب نحو الفعل)،الدكتور مهدي المخزومي.

17. مجلة المعلم الجديد، جـ4، 1986م،بحث (في النحو المدرسي ،قضايا مطروحة للنقاش)، الدكتور نعمة رحيم العزاوي.
18. مجلة التراث الشعبي،العدد(12)، 1974م،بغداد، بحث(ظواهر لغوية في عامية العراق)،الدكتور نعمة رحيم العزاوي.
19. مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلد السابع، 1944م،بحث(هذا النحو)، الشيخ أمين الخولي.
20. مجلة لغة العرب،جـ 7، 1929م، بحث(اصلاح اللغة العربية)،الأب انستاس الكرملي.
21. مجلة المجمع العلمي العراقي،جـ 1، 1988م، بحث(عرض نحو المعاني)، الدكتور أحمد مطلوب.
22. جريدة الأديب،العدد(94)،2005م،بغداد،بحث(المخزومي يقظة العقل ويقظة الضمير).
23. مجلة لغة العرب، جـ2(1931م)،بغداد،مقال(كيفية اصلاح العربية)،الدكتور مصطفى جواد.
24. مجلة عالم الغد، العدد: 2 (1944م)،بغداد،بحث(تيسير العربية على المتعلمين)، الاستاذ طه الراوي.
25. مجلة عالم الغد، العدد: 3 (1945م)، بغداد، بحث(تيسير العربية على المتعلمين)، الأستاذ طه الراوي.
26. مجلة معهد المخطوطات العربية،العدد(38)،(1994م)، نقلا عن كتاب (المخزومي وجهوده النحوية)، الدكتور زهير غازي زاهد.
27. مجلة المعلم الجديد،جـ(5، 6)،(1948م)، بغداد، بحث(مقال في الكتب العربية)،الأستاذ جميل سعيد.
28. مجلة الاستاذ،مج(7)،(1959م)، تصدرها كلية التربية، جامعة بغداد،بحث(وسائل النهوض باللغة العربية وتيسير قواعدها وكتابتها)، الدكتور مصطفى جواد.
29. مجلة المعلم الجديد،جـ(4)،(1942م)، بغداد، بحث(اعراب الطلاب)، السيد صدر الدين شرف الدين.

30. مجلة المعلم الجديد،جـ(4)، مج(22)،(1959م)،بحث(مناقشة كلمة محاولات التيسير،وكتاب رأي في الاعراب)، الدكتور نعمة العزاوي.

ملحق لجميع الجهود التي درست تيسير النحو في العراق في القرن العشرين

ت	العنوان	المؤلف	السنة
.1	اللغة العربية ووسائط ترقيّها	القس رحمن الموصلي	1924م
.2	اصلاح اللغة العربية	أنستاس الكرملي	1929م
.3	كيفية اصلاح العربية	الدكتور مصطفى جواد	1931م
.4	مشكلات اللغة العربية وحلها	الدكتور مصطفى جواد	1940
.5	اعراب الطلاب	السيد صدر الدين شرف الدين	1942
.6	تيسير العربية على المتعلمين	الاستاذ طه الراوي	1944م
.7	مقترحات في تيسير النحو	الاستاذ شاكر الجودي	1945م
.8	جولة في الكتب العربية	الاستاذ جميل سعيد	1948م
.9	اصول تدريس اللغة العربية	الاستاذ بديع شريف	1948
.10	تشذيب منهج النحو	الاستاذ شاكر الجودي	1949م
.11	ثلاثة اقتراحات في قواعد اللغة العربية	الاستاذ محمد علي الكردي	1950
.12	نظرة في النحو واصول تدريسه	الدكتور ناصر الحاني	1952م
.13	نظرة في مناهج قواعد اللغة العربية	الاستاذ اسحق عيسكو	1953م
.14	مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو	الدكتور مهدي المخزومي	1953م
.15	مبحث في سلامة اللغة العربية	الدكتور مصطفى جواد	1954م

ت	العنوان	المؤلف	السنة
.16	دعوة جادة في اصلاح العربية	الدكتور مهدي المخزومي	1954م

.17	رأي في اسناد الفعل	الدكتور مهدي المخزومي	1955م
.18	انحطاط العربية في العراق اسبابه وعلاجه	الاستاذ كمال ابراهيم	1955م
.19	تعليم اللغة العربية	الاستاذ محمد فاتح توفيق	1955م
.20	وسائل النهوض باللغة العربية وتيسير قواعدها وكتابتها	الدكتور مصطفى جواد	1956م
.21	رأي في الاعراب	الاستاذ يوسف كركوش	1958م
.22	اللغة ومناهج الدرس	الدكتور ابراهيم السامرائي	1959م
.23	نظرات في اللغة والنحو	الاستاذ طه الراوي	1962م
.24	نحو التيسير	الدكتور أحمد عبد الستار الجواري	1962م
.25	في النحو العربي نقد وتوجيه	الدكتور مهدي المخزومي	1964م
.26	آراء في العربية	الاستاذ عامر رشيد السامرائي	1965م
.27	المباحث اللغوية في العراق	الدكتور مصطفى جواد	1965م
.28	في النحو العربي قواعد وتطبيق	الدكتور مهدي المخزومي	1966م
.29	نحو القرآن	الدكتور أحمد عبد الستار الجواري	1974م
.30	نحو الفعل	الدكتور أحمد عبد الستار الجواري	1974م
ت	**العنوان**	**المؤلف**	**السنة**
.31	نظرة في مهمة علم النحو	الدكتور عبد الرزاق محيي الدين	1976م
.32	في سلامة اللغة العربية	الدكتور ابراهيم السامرائي	1978م

.33	تطوير النحو المدرسي	الدكتور نعمة رحيم العزاوي	1979م
.34	الوصف/ نظرة أخرى في قضايا النحو العربي	الدكتور أحمد عبد الستار الجواري	1982م
.35	نظرة حول الضمائر	الدكتور صالح الظالمي	1983م
.36	في النحو المدرسي،قضايا مطروحة للنقاش	الدكتور نعمة العزاوي	1986م
.37	معاني النحو جـ1،جـ2	الدكتور فاضل السامرائي	1986م
.38	نحو المعاني	الدكتور أحمد عبد الستار الجواري	1987م
.39	معاني النحو جـ3،جـ4	الدكتور فاضل السامرائي	1990م
.40	تطور دراسة الجملة العربية بين النحويين والأصوليين	الدكتور صالح الظالمي	1998م

University of Kufa
College of Arts
Department of Arabic Language

Iraqi Researchers Efforts in Simplifying Grammar (1950-2000)A.D

(Study and rectification)

A thesis Submitted to
The Council of the College of Arts/ University of Kufa

By

Mohammad Yassin Elyewy

In Partial Fulfilment of the Requirements of Master Degree in Arabic Language and its Literatures.

Supervised by

Prof. Dr. Abdul Khadum Muhsin Al-yasri

2007 A D **1428 A H**

Summary

The tune which accompanies the Arabic language Since the Spread of Islam ,was a reason for creating the written grammer .But when the logic was added to the grammatical rules, it made the complains of grammar ever more obvious that even the grammarians themselves ,were Complaining too, this can bee seen obviously through the Saying of Abi Ali AlFaris when he heard Al Rumani teaching grammar .

The explanations and grammatical Structures were a Strong evidence of this difficulty .So the calls for simplifying grammar increased because of logic ,until the revolution of Ibn Muda'a Al Qurtuby took place in the Sixth Century of Al Higra and represented a fine example of these calls ,but it soon ended at the time and became lonely because of the political circumstances that Surrounded it and other reasons.

As we reached the twentieth century ,we found these calls even more active to confront the challenges and danger that was targeting the Arabic language.

When this matter didn't gain importance through an academic study to explain it in details to make use of it in application ,and in order to reveal the Iraqi researchers efforts in the end of the twentieth century ,the idea of studying and revealing the efforts of those researchers and Criticizing it emerged .

The research devided these efforts into two parts:

The first dealt with the attempts which were published as researches and articles ,The second dealt with the attempts which were published as printed books.,he research is devided into three chapters ,preface and a conclusion.

The Preface included explanation of the main reasons of the difficulty in grammar in addition to the mentioning of the main attempts

which preceded the period of the research (1900-1950A. D) until we eventually get a scientific rectification to simplify grammar in the 20th century for those researchers .

While the first chapter was divided into two sections .the first I included in it the research and articles in newspapers and periodicals from (1950-2000A.D)and as I was able to read they were (18). The second section ,I included a scientific rectification for these attempts .Whereas the second chapter was also two Sections: the first dealt with studying the printed books from (1950-1975A.D)and revealing them in a scientific way ,then the second came as a rectification for it ,and to reveal the positive and negative aspects in it ,and revealing the effect which it caused in the attempts that followed .

The third chapter which also included two sections: the first was dedicated to studying and revealing the efforts published in books from(1976-2000A.D),the second included a rectification for what it contained .

I concluded the research some results as follows:

1. **It has been verified that the issue of simplifying grammar is Original ,this is obvious through its companion to the beginning of Arabic grammar.**

2. **The benefit of the modern researchers in this field from the ancient ones in spite of the notices in their work ,they followed them and were affected by them by two ways:**

   The first is represented by Al kufi grammer ,and what it has of signs in simplifying the grammar ,the second is represented the grammar, the second is represented by the call of Ibn Muda'a Al Qurtubi for canceling the logical factor and standards.

3. **As far as we know about the attempts of simplifying during the 20th century ,we can say that the simplifying attempts in the modern time began in Iraq and then moved to other Arab countries.**

4. **The research reveald the invalid attempts for simplifying for not being convenience with the nature of the Arabic language which was represented by the Holy Quran ,like the attempts to cancel the inflections and replace it with letters ,but this was destructive for the efforts of the ancient grammarians .Some of them and specially the ones which preceded the period of the research .was just opinions and suggestions which was unuseful for the grammer.**

5. **The research revealed the calls that demands depending on the meaning and inflection in deciding the subjective study methods.**

6. **The research revealed the level of the calls .**

Demanding for simplicity ,some confirms the importance of the expanding of the study of grammer and making it related to writing ,and some confirms the importance of preparing teaching staffs that was able to go along with the evolution of language for the closeness between the grammatical lesson and the modern linguistic method .And some confirms the necessity of the closeness of language study with the tongue method ,some also confirms making benefit of the comparing and balancing between it and the other close languages to its nature .By that it is obvious that there is difference in the ways of simplifying of the researchers ,we conclude that the researchers have followed two directions:

The first calls for dealing with the problem drastically which means reforming the grammatical methods,The Second calls for lessening the rules of grammar by combining them with each other or deleting some of them .

Finally: we are in need for a modern applicable grammatical method which simplifies the understanding and memorizing of rules without using ways unrelated to language and God may bless you.